

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف -



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية

الموضوع:

تأثير الريع النفطي

على تطور و أداء الإقتصاد الجزائري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

صالح صالح

من إعداد الطالب :

بن عيسى كمال الدين

لجنة المناقشة

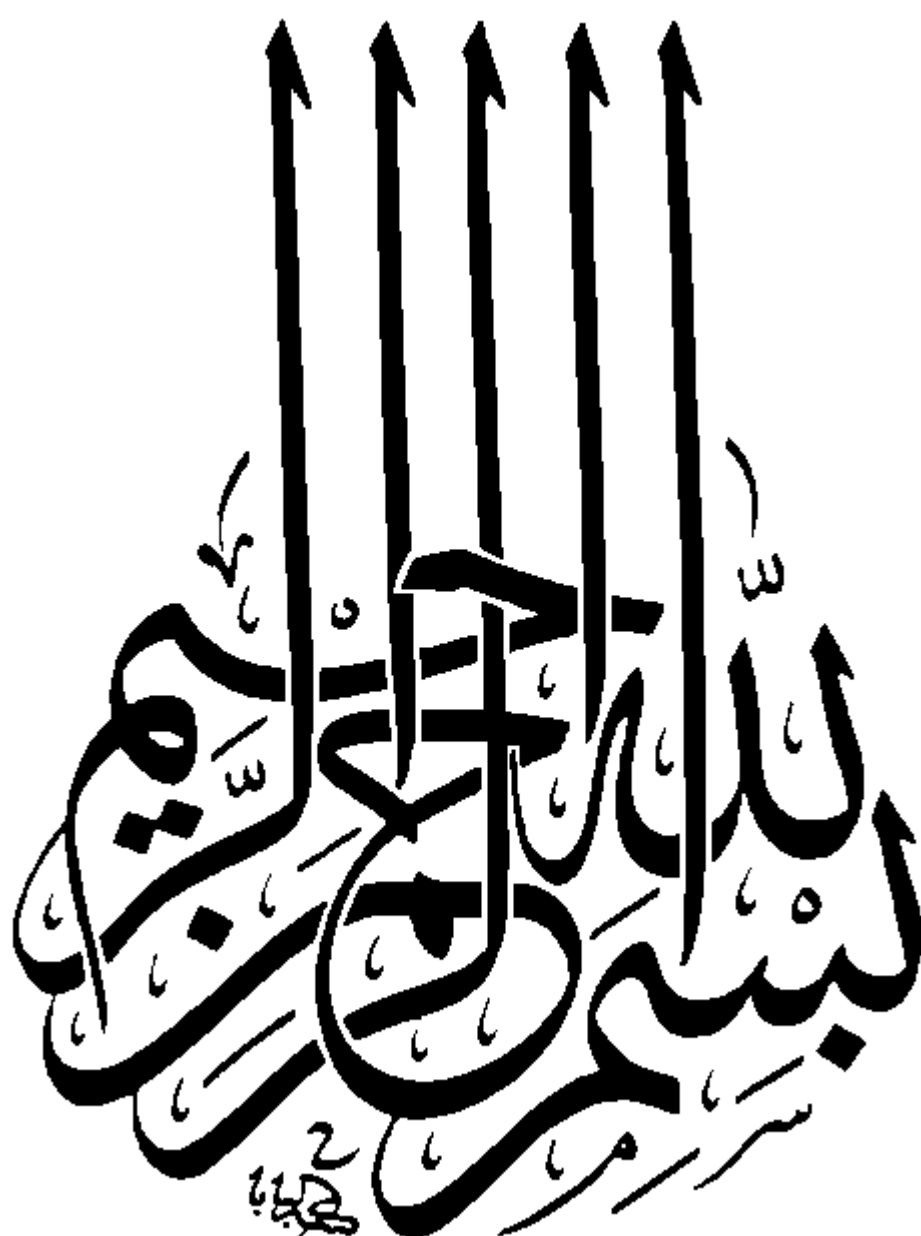
أ.د. جنان عبد المجيد أستاذ التعليم العالي جامعة فرحات عباس - سطيف رئيسا

أ.د. صالح صالح أستاذ التعليم العالي جامعة فرحات عباس - سطيف مشرفا ومقررا

أ.د. دربال عبد القادر أستاذ التعليم العالي جامعة وهـران مناقشا

أ.د. بن بوزيان محمد أستاذ التعليم العالي جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان مناقشا

السنة الجامعية: 2011-2012



شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له بداية.

أتقدم بشكري الجزيل الى الاستاذ الدكتور القدير صالح صالح،

لقبوله الاشراف على هذا البحث، ولنصائحه السديدة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة الكرام.

كما أشكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

بجامعة فرحات عباس.

الإهداء

إلى أمي الغالية رعاها الله

إلى أبي العزيز

إلى إخوتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى الأحباب والأصدقاء

إلى كل شريف أهدي هذا العمل

المقابلة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة العامة

تواجه الاقتصاديات البترولية عدة صعوبات من اجل تحقيق عملية التنمية، وذلك بالرغم من توفرها على موارد وفيرة نتيجة تصديرها للطاقة.

فمنط تسيير هذا النوع من الاقتصاد أدى إلى ظهور نتائج اقتصادية ضعيفة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات عند التعامل مع الاقتصاد الريعي، لأن الثروات الطبيعية تبقى دائما عرضة للزوال، كما أن مداخل النفط تتميز بالتذبذب وبذلك يصعب التنبؤ بوجهتها مما يصبح من الصعب التحديد الدقيق لمعالم السياسة الاقتصادية المثلى، سواء في حالة الانتعاش أو الركود ويعني هذا تأثيره كذلك على اختيار طبيعة النفقات العمومية (استثمار، استهلاك، إعانات).

فالاقتصاد الوطني يتكون من عدة قطاعات، وتختلف هذه الأخيرة من حيث درجة مساهمتها في خلق الثروة، وبالتالي مساهمتها في تكوين الناتج الاجمالي الخام لكل بلد، فالبلدان السياحية تعتمد بدرجة كثيفة على قطاع الخدمات، إذن هي بلدان متخصصة في تصدير السياحة لما تمتلكه من ميزة تنافسية في هذا المجال، ونفس الشيء للبلدان الصناعية التي تتميز اقتصادياتها بتوفرها على قدرات صناعية هائلة ناتجة عن ميزاتها التنافسية في مجال تخصصها، بالتالي نجدها مصدرا صافيا للمنتجات الصناعية التي تخصص فيها.

لكن ما يلفت الانتباه، هو أن بعض الدول كانت تمتلك هذه الميزة التصديرية، سواء في الخدمات، الزراعة، الصناعة، وبمجرد أن تم اكتشاف مورد آخر (النفط مثلا) سهل التحصيل نسبيا إذا ما قارناه مع باقي الموارد، والذي يندرج ضمن قطاع المحروقات الذي يتميز بالتوسع الكثيف والنمو المتسارع مقارنة مع باقي القطاعات، خاصة في البلدان النامية النفطية، هذا النمو يكون على حساب النشاطات التي كانت تقليديا موجهة للتصدير، أو كان للاقتصاد ميزة تنافسية تقليدية فيها، مما ينجم عنه توجه هذه الأخيرة إلى التراجع والدخول في مرحلة الانكماش.

وهذا بالضبط ما حصل في هولندا (Corden and Neary, 1982) مثلما وضحته دراسة حيث ورد فيها الفقرة التالية:

"... الصدمة الخارجية الموجبة المتعلقة بظهور ريع من النوع الطاقوي أو غيره، تخلق تقهقر للقطاع الإنتاجي قديما والذي كان موجهها للتصدير في اقتصاد ما". ومن هنا نشأ مفهوم نظرية العلة الهولندية.

وإذا ما تمت ملاحظة مختلف الاقتصاديات التي تعاني من هذه الظاهرة، سيظهر أنها تعاني من تبعية اقتصادية مطلقة في مختلف الميادين (أمن غذائي، عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي سواء في الزراعة، الصناعة أو الخدمات)، والقطاع الوحيد الذي تولى له العناية الفائقة في هذه الدول يتمثل في القطاع الريعي، بالخصوص قطاع المحروقات.

والمشكل هو انه بالرغم من الأولوية التي يتمتع بها هذا الأخير، إلا أن هذه الدول لحد الآن تعتمد على الشركات المتعددة الجنسيات لاستخراج هذه المادة الإستراتيجية (البترو) وتأمينها ونقلها، وحتى تسعيرها وتسويقها، كما لازالت هذه الدول تصدرها على شكل خام، وبكميات هائلة لا تعكس مستوى احتياجاتها الاقتصادية، بل تصدر أكثر مما تحتاج إليه، وبالتالي يؤدي إلى الاستنزاف المتسارع واللاعقلاني لهذا المصدر، مما ينجر عنه حرمان الأجيال القادمة من فوائده، ضمن مفهوم التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى انه يمكن أن يمتد أثر دخول هذا المورد إلى الاقتصاد على سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات مثلما جاء في دراسة سابقة: (من خلال الصدمة الخارجية الموجبة يحصل تغير مفاجئ مهم ووحيد غير مسبوق من جهة الخارج- التغير مر بقطاع ذو علاقة مع باقي العالم- والذي يمس ميزان المدفوعات Cottenet Djoufelkit.2003).

فأثر الانتعاش الزائد لسعر النفط يخلق حسب نظرية العلة الهولندية ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والذي يدل على حصول اختلال اقتصادي كلي (ماكرو اقتصادي)، ناتج عن حضور الربيع الذي يؤدي إلى تفضيل السلع المستوردة على المنتج المحلي .

وهذا ينعكس على مستوى الأداء الاقتصادي من حيث تنافسيته الدولية، فكما جاء في دراسة Corden and Neary,1982: (العلة الهولندية خسارة في التنافسية الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناتج عن اكتشاف الثروات الطبيعية) .

وبذلك امتد النقاش الأكاديمي حول خطورة هذه الظاهرة على الجانب الاقتصادي والمالي، وحتى الاستراتيجي، لذلك برز التفكير في إمكانية تحويل العائدات النفطية إلى الجهاز الإنتاجي لكي تتم مواجهة مرحلة ما بعد البترول .

أما فيما يتعلق بكيفية تحديد أسعار البترول، فتلعب سوق النفط دورا مهما في عملية تحديدها، كما قد تلعب الأزمات النفطية أيضا دورا أساسيا في ارتفاع أسعار البترول مثلما حدث في الصدمتين البتروليتين (1973-1974، 1979-1980) ، مما كان لهما تأثيرا مزدوجا على مختلف اقتصاديات العالم، فالدول المصدرة للطاقة كالجزائر، السعودية، إيران...، تضاعفت عندها معدلات النمو الاقتصادي وتراكت لديها فوائض مالية معتبرة،

ففي المتوسط السنوي بين (1970-1990) كان نمو الناتج الحقيقي للدول المصدرة للنفط يقدر ب 3.4 % عكس 3% بالنسبة للدول المصنعة (KOUSNET.ZOFF.NINA.1993).

هاتان الأزمات أنتجتا فوائض مالية جارية متراكمة (340 مليار دولار من 1971 إلى 1981)، إضافة إلى ارتفاع متوسط حجم النفط المنتج 13 % من 1970 إلى 1974، وتضاعفت الأسعار 04 مرات كل هذا سمح بتمويل واردات هذه الدول و من بينها الجزائر .

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فتضاعف أسعار البترول 04 مرات التي قررتها مجموعة الدول المصدرة للبترول أحدثت لها عدة اختلالات (ارتفاع معدلات التضخم، استفحال عجز الموازين التجارية المرتبطة بفاتورة النفط)، مما أدى إلى البحث عن الحلول البديلة لتخفيض الطلب الإجمالي من المنتجات البترولية.

لذلك، مع بداية الثمانينيات انخفض الطلب الإجمالي العالمي على النفط متبوعا بانخفاض حاد في أسعاره، مما أدى إلى انخفاض الرفاهية للدول التي تعتمد على تصدير البترول ومنها الجزائر، وذلك لأن المحروقات تحتل مكانة هامة في سلمها الاقتصادي، حيث كان هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط السبب في تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية (معظمها بترول وغاز)، مما اثر سلبيا على ميزان المدفوعات، كما استفحلت ظاهرة المديونية العمومية والخارجية على السواء، وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري وسرعة تأثيره بالصدمات الخارجية، مقدما لنا مؤشرا واضحا على التبعية الاقتصادية للجزائر .

إن لابد من إعادة النظر في ما يخص التسيير العقلاني لمداخل الطاقة، وهذا ما تؤكدته نظرية الموارد غير المتجددة حيث تنص على: (بالنسبة لبلد أين يتكون رأسماله من موارد غير متجددة، يجب عليه أن يتبع إستراتيجية اقتصادية على المدى الطويل، والتي تأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي لقيمة هذه الموارد من اجل تعويض الانخفاض الظرفي المفاجئ في قيمتها، وذلك بالاستثمار في رأس المال المتجدد). (KOUSNET.ZOFF.NINA.1993) .

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تحاول معالجته، والمتعلق بنقمة الموارد الطبيعية، فالاقتصاد الجزائري يعاني من نفس الأعراض التي تدل على إصابته بهذا الداء، بالتالي لابد من تشخيص خصائص الاقتصاد الوطني وتشريحه بغية الوصول إلى المشكلة الحقيقية التي تعيق عملية التنمية، والتي جعلته يعاني من اختلالات وأزمات مزمنة مع العلم انه اقتصاد هش سريع التأثر بمختلف الصدمات الخارجية .

ثانيا: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في الاختلال الهيكلي للقطاعات الاقتصادية، إذ أنها لا توفر القاعدة الملائمة للتنمية ، فالقطاع الزراعي والصناعي تحكمهم عوامل تجعل من إمكانية تنميتهم وتكاملهم أمر في غاية الصعوبة، وربما يكمن خلل هذا التراخي الاقتصادي بسبب حضور الربيع، وبما أن الجزائر بلد سائر في طريق النمو، وله نوعا ما نفس الخصائص والمميزات ومخططات التنمية التي تتبعها الدول النامية، خاصة المصدرة للنفط، برزت مشكلة الدراسة التي تتمثل في : فيما يكمن أثر الربيع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري؟

وانطلاقا من هذه المشكلة الدراسية الرئيسية برزت الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يواجه الاقتصاد الجزائري خطر العلة الهولندية ؟
- هل تدهور القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر يعود إلى وجود قطاع المحروقات؟
- هل يواجه البلد خطر نمو مجتمع استهلاكي على حساب المجتمع الإنتاجي ؟
- ماهي التجارب الناجحة التي يمكن أن تكون نموذجا لتحقيق عملية التنمية انطلاقا من الموارد النفطية؟
- من أجل تفسير مشكلة البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

ثالثا: فرضيات الدراسة

- باستغلال الربيع النفطي، سيكون الاقتصاد الجزائري ضحية العلة الهولندية؛
- تحول الجزائر من مجتمع إنتاجي إلى مجتمع استهلاكي بسبب الربيع الطاقوي؛
- تراجع القطاع الزراعي في الجزائر متعلق بحضور الربيع الطاقوي؛
- تلاشي القطاع الصناعي في الجزائر مرتبط بوجود النفط.

رابعا: دوافع اختيار الموضوع

لأنه بالرغم من كل مخططات التنمية التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إلا أن الاقتصاد الجزائري ظل حبيس التبعية الاقتصادية والغذائية، لذلك وجب البحث عن المشكل والخلل الذي أبقى عملية النهوض الاقتصادي غير ممكنة بالرغم من توافر الموارد المالية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل الأثر الناجم عن استغلال البترول على الاقتصاد الجزائري في إطار إشكالية العلة الهولندية، بالخصوص توضيح درجة تأثير القطاع الزراعي والصناعي من جراء الاعتماد شبه الكلي على موارد البترول، كما تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل السياسة الاقتصادية التي تعتمد على موارد النفط كمصدر رئيسي لتنفيذها.

سادسا: الأسلوب المعتمد في الدراسة

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد بشكل أساسي أسلوب الدراسة التحليلية التي تعتمد على دراسة البيانات والمعلومات المتاحة وتحليلها، وسيعتمد الباحث على البيانات الصادرة من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية .

سابعا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول بالدراسة إلى أهدافها فقد جرى تقسيمها على أربعة فصول فضلا عن التوصيات والاستنتاجات.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للريع بمختلف أشكاله والنظريات المفسرة له على مختلف المدارس الاقتصادية، إضافة للتطرق إلى نظرية العلة الهولندية والتي تندرج ضمن مفهوم نقمة الموارد الطبيعية، مع ذكر نماذجها وقنوات انتقالها في الاقتصاد، وأخيرا آليات التخلص من أثرها وكيفية التجنب منها.

أما الفصل الثاني فقد انصرف لدراسة أداء وتطور الاقتصاد الجزائري عبر مختلف المراحل التي مر بها، وصولا إلى اغلب الإصلاحات التي طبقتها وذلك من أجل معرفة الخلل الذي يواجهه الاقتصاد الوطني في المرحلة الحالية.

في حين تخصص الفصل الثالث في تحليل اثر الريع النفطي على أداء وتطور الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل الهيكل القطاعي، ودراسة القطاعات التبادلية وغير التبادلية. بدءا من تحليل القطاع الزراعي، الصناعي، ثم تحليل تركيبة الناتج المحلي الخام ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، إضافة إلى تطور سعر الصرف الحقيقي و التأكد من إصابة الاقتصاد الوطني ككل من ظاهرة العلة الهولندية.

أما الفصل الرابع فقد خصص لبيان تصرف السلطات الجزائرية من خلال أدوات السياسة الاقتصادية، ثم استعراض التوقعات والأفاق التي سوف يعرفها الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط إلى غاية 2015، مع إبراز جهود الدولة في التنويع الاقتصادي.

ثم ننتقل إلى استعراض التجربة النرويجية في تحقيق التنوع الاقتصادي انطلاقاً من موارد النفط والصناعة النفطية، لنخلص في الأخير إلى اقتراح البديل التنموي للاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية صناعية واقتصادية تهدف للوصول إلى التنوع الاقتصادي . وقد خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات العامة والخاصة وطرح توصيات يراها مناسبة في هذا الخصوص.

الفصل الأول

تمهيد

الريع هو دخل مضمون لمدة زمنية طويلة، ويتمثل حسب النظرية الاقتصادية في الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويعرفه بعض الكتاب بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل، كما يتمثل في الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية.

فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن لكنه بقي محافظاً على جوهره بالرغم من تعدد أشكال ظهوره، لذلك يبقى يشار إليه بأنه الدخل غير الناتج عن العمل.

أما لعنة الموارد (أو ما يسمى بمفارقة الوفرة) هو مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينيات، ليصفو كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فنتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أو نفطية، أم من الغاز الطبيعي.

وتوضح أدبيات كثيرة تناولت هذا الموضوع في العقود الثلاثة الماضية أن من غرائب عملية النمو الاقتصادي الاقتصادي التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية.

وسوف يناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بالريع والعلة الهولندية من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأسيس النظري للريع.

المبحث الثاني: نقمة الموارد الطبيعية.

المبحث الثالث: أدوات التخلص من الداء الهولندي.

المبحث الأول: التأسيس النظري للريع

يتم التطرق في هذا الجزء إلى مفهوم ونشأة الريع، ثم الحديث عن مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للريع من التجاريين إلى غاية النيوكلاسيك، ليتم بعدها تحديد مصادر وأشباه الريع.

المطلب الأول: الريع، المفهوم والنشأة

تحتل دراسة الريع أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية بصفة عامة و في نظرية التوزيع بصفة خاصة ، إذ يثار الجدل حول ما إذا كان الريع فائضاً ويجب تحليله ضمن نظرية التوزيع أم دخلاً، ومن ثم يتعلق تحليله بنظرية الإنتاج. فالاقتصاديون الكلاسيك كانوا يقصرون الريع على الأرض من دون عوامل الإنتاج الأخرى وذلك في رأيهم أن عرض الأرض ثابت في حين أن عرض عوامل الإنتاج الأخرى مرنة.

أما الاقتصاديون المحدثون فقد عمموا فكرة الريع الاقتصادي على كل عامل من عوامل الإنتاج لا يكون عرضه تام المرونة، وعلى أية حال يكون الريع مثاراً للجدل والنقاش انطلاقاً من اختلاف وجهات نظر المفكرين إليه مع العمق التاريخي لهذا المفهوم .

الفرع الأول: مفهوم الريع

الريع¹ Rent مفهوم ملتبس يصعب معه أن نجد تعريفاً محدداً ومتفقاً عليه وإنما هناك تعريفات كثيرة تعددت بتعدد رؤى الباحثين . فقد تعامل الاقتصاديون الأوائل مع الريع كونه دخول الملاك العقاريين ، بيد إنه امتد ليشمل حالات أخرى وممارسات اقتصادية أوسع مثل ملكية الموارد الطبيعية أو أصحاب المزايا الخاصة كما في تحويلات العمال من خارج بلدانهم وعوائد الاستثمارات في الأسهم والسندات².

الريع Rent هو دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن. وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل. ويعرفه بعضهم بأنه: كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية. فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن ولكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج من العمل.

¹ الريع لغويًا : هو النماء والزيادة ويقال إن ريع الدروع : فضول أكمامها وراعت الإبل نمت وكثر أولادها. وراعت الحنطة : زكت وريع البئر : ماررتق من حوالها . وريعان كل شيء أفضله وأوله.معجم مقاييس اللغة أبو الحسن أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج 2، ط 1، ت 395 القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون ذكر السنة ص 468.

² هناك ممارسات ريعية أخرى سيتم ايضاحها عند الحديث عن مصادر الريع في الصفحات القادمة.

الفرع الثاني: تاريخ نشأة الريع

ظهرت الممارسات الريفية ولأول مرة مع ظهور النظام العبودي وتكرست في نظام الإقطاعي لأن المشاعية البدائية سادت فيها علاقات التملك والعمل والتوزيع المتساوي¹. وهذه الممارسات يبدو أن بداياتها قد وجدت في حضارة وادي الرافدين والحضارة الفرعونية إذ كان للفرعون نصيب من الحاصلات الزراعية تجمع من قبل حكام الأقاليم وترسل إليه بواسطة السفن ومن خلال نهر النيل². وكذلك هناك مداخيل ريفية يحصل عليها الملوك من أراضي المعابد التي كانت تدار بطريقة ريفية.

كما أن هناك إشارات واضحة للعلاقات الريفية أكبر من سابقتها قد برزت في العصور الوسطى³ ويمكن أن يعزى ذلك إلى التغيرات التي حدثت في نمط العلاقات الزراعية الناشئة من ندرة العبيد في أواخر الإمبراطورية الرومانية الأمر الذي أدى إلى تغيير في العلاقات الإنتاجية مما دفع بأصحاب الأراضي الكبيرة إلى تأجير أراضيهم أو جزء منها إلى الأفراد سواء كانوا أحراراً أم مستعبدين لقاء ريع عيني أو نقدي⁴.

إن التحولات في العلاقات الإنتاجية التي شهدتها تلك الفترة قد نجم عنها نشوء النظام الإقطاعي وذلك عندما حاولت القبائل الجرمانية المنتصرة أن تقيم جهازاً حكومياً مركزياً يسيطر على الإمبراطورية الجديدة التي عادت الأرض فيها تابعة للإمبراطور، غير أنه لم يفلح بذلك على صعيد الواقع العملي إذ أخذ حكام الأقاليم والإقطاعيون بتملك الأرض والتصرف بها بالقوة والإكراه. وقد عمل هؤلاء على إنشاء نظام جديد من العلاقات الإنتاجية حولوا بموجبه الفلاحين إلى أرقاء يعملون في مزارع الأسياد من دون أجر، مقابل إعطائهم قطعة من الأرض تكفي لمعيشتهم ولكن عند حد الكفاف وما زاد عن ذلك يسلم إلى الأسياد. ومما تجدر الإشارة إليه إن تلك الممارسات لم تتعرض إلى نقد شديد من قبل الكنيسة بل أنها هي الأخرى اعتمدت على ريع الأرض مفضية بذلك على هذه المداخيل صبغة شرعية تنم عن طبيعة الكنيسة الدينية والمركزية⁵.

¹ حامد عباس محمد المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2008 ص.21.

² جون كينيث جالبرث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000 ص.9.

³ يطلق على العصور الوسطى الفترة الممتدة من انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي وحتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك في القرن الخامس عشر.

⁴ حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص 22.

⁵ حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للريع

الفرع الأول: الريع عند التجاريين

مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر سادت أفكار Mercantilisme التجاريين التي تمخضت عنها تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي إذ شهدت أوروبا تحولها من النظام الإقطاعي إلى النشاطات التجارية التي عرفت (بالرأسمالية التجارية) ، واتساقاً مع هذه التحولات تبلور بوضوح اكبر مفهوم للريع الاقتصادي الذي يمكن أن نقف عليه من خلال آراء وليم بتي (1623-1687) الذي يعد أحد أبرز رواد هذه المدرسة، فهو يرى إن سعر الأرض وسعر الفائدة يحددهما ريع الأرض لأن سعر الفائدة سيكون مساوياً لريع تلك المساحة التي يشتريها المرء بالنقود المستدانة ، وإلا لم يجد المرء قرصاً بسعر فائدة أقل من ريع الأرض كون الدائن سيوجه أمواله لشراء الأرض في حالة ما إذا كان سعر الفائدة أقل من الريع ، ويضيف بتي إن الطبيعة تعاون العمل الإنساني في خلق القيمة والثروة، وإن ارتفاع الأجور تؤدي إلى خفض الريع .

الفرع الثاني: الريع عند الطبيعيين

أما الطبيعيون (الفيزيوقراط، 1756-1776) فهم يتصورون الريع ارتباطاً في علاقته بالطبيعة أو بالعمل الزراعي باعتباره العمل الوحيد المنتج في نظرهم ولهذا يمكن القول إن آراء التجاريين والفيزيوقراط في موضوع الريع تتشابه لحد كبير. حيث يتمثل الريع في كل الناتج الصافي الذي تنتجه طبقة المنظمين الزراعيين (التي تستأجر الأرض من طبقة الملاك) ومن تستخدمهم الطبقة المنتجة من قوة عاملة. ويكون الناتج الصافي مساوياً لأجمالي ما ينتج في الزراعة مخصصاً منه ما استهلك من وسائل الإنتاج المعمرة وما استخدم من مدخلات جارية وما هو لازم لاستهلاك الطبقة المنتجة . هذا الناتج الصافي تأخذه الطبقة المالكة (طبقة ملاك الأراضي) في صورته النقدية كريع للأرض ، وهي تحصل عليه بفضل ملكيتها للأرض . وقد عد الفيزيوقراط الأرض هبة الطبيعة ولأدخل للإنسان في خلقها ووجودها وإنها عنصر إنتاج طبيعي لها القابلية في إنتاج فائض يزيد على تكاليف العمل ورأس المال المستعمل في الإنتاج ولهذا السبب كان الريع يقطع من الفلاحين كحصة من المحصول، وإن ما يحصل عليه الفلاح يضمن له فقط حد الكفاف لسنة واحدة مع تأمين مستلزمات الزراعة للموسم اللاحق.¹

أما الريع العقاري فأن الطبيعيين يرون فيه المصدر النهائي لضريبة وحيدة يوصي بها الطبيعيون لتكون الأساس في إيرادات الدولة.²

¹ سعيد النجار ، مقدمة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، جامعة عين شمس، القاهرة ، 1979، ص 218.

² نفس المرجع السابق، ص 225.

الفرع الثالث: الربيع عند الكلاسيك

مثلما جاء الفكر التجاري ردًا على الفكر الكنسي بعد أن تطورت المجتمعات الأوروبية ، جاء الفكر الكلاسيكي¹ ردًا على ماكان سائدًا من آراء مبعثرة لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسمالية .وتعد آراء الكلاسيك بداية للفكر الاقتصادي المنظم ومن الملفت للنظر أن المسائل المعروضة في تلك الفترة ما تزال قضايا معاصرة²، ويعد الفكر المعاصر امتدادا للفكر الذي ساد في الفترة الكلاسيكية فهو يجد جذوره في تلك الفترة التي شهدت بداية التصنيع .وفي موضوع الربيع لعل اهتمام رواد هذه المدرسة ومن تبعهم يرجع لما له دلالة في وقت كانت الزراعة ذات أهمية اقتصادية وإن مايدفعه المستأجرون مقابل استعمالهم الأرض كان مجحفا بحقهم³ ويعد آدم سميث وديفيد ريكاردو أفضل من يعكس فكر هذه المدرسة في موضوع الربيع. **أولاً: الربيع حسب ادم سميث**

بدأ سميث الحديث عن ربيع الأرض في كتابه "طبيعة وأسباب ثروة الأمم" بعد أن وضع نموذجه(ذا عامل الإنتاج الواحد) ، إذ يشير إلى أن اللحظة التي أصبحت فيها الأرض موضوعاً لمملكية خاصة ، فإن ملاك الأراضي يحبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا ، ويطلبون ربيعاً حتى بالنسبة للمنتجات الطبيعية للأرض التي لم تكلف العامل سوى مشقة جنيها (وذلك عندما كانت الأرض مملوكة على الشيوع)، ينبغي أن يدفع هذا العامل ليحصل على الأذن بحصادها ، وينبغي أن يتنازل لمالك الأرض عن جزء من حصاده ، جزء من الذي يحصده أو من الذي ينتجه بعمله ، هذا الجزء من الناتج (أو مايعادله نقداً) يشكل ربيع الأرض . وهو يشكل بالنسبة لسعر غالبية السلع الجزء الثالث من الأجزاء التي يتألف منها السعر " بجانب الأجور والأرباح"⁴.

وبهذا اعتقد سميث في بداية الأمر إن الربيع هو أحد العوامل التي يتحدد بموجبها السعر إلى جانب الأجور والربح ، في حين عده لاحقاً جزء "من العائد بعد خصم ما يدفع من أجور وأرباح ، كما يرى سميث إن الربيع يدخل في تركيبية سعر السلعة بشكل يختلف عن الأجور والأرباح . إذ أن ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح هو سبب في ارتفاع السعر أو انخفاضه في حين يمثل الربيع المرتفع أو المنخفض الأثر المترتب على ذلك.⁵ ويتفق سميث من جانب آخر مع الطبيعيين في كون أصل الربيع هو عطاء الطبيعة للإنسان لكي يضاف إلى جهده وقد

¹ في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت نخبة من الاقتصاديين الكبار هم آدم سميث(1723-1790)، روبرت مالتهس(1766-1834)، دافيد ريكاردو (1772 – 1823)، جان باتست ساي(1767 - 1834)، جون ستيوارت مل(1806-1873)،... وغيرهم.

² من القضايا التي أثيرت في تلك الفترة ولازالت مثار جدل ونقاش : ماهي العوامل الملائمة للنمو ، هل يؤدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة الثروة القومية ، ماهو أساس القيمة ، ماهي نتائج النمو الاقتصادي ، من أين تأتي البطالة ، هل نحن محكوم علينا بالأزمات الاقتصادية ، هل يجب مساعدة الفقراء والمعوزين... الخ.

³ جون كينيث جالبرث ، مصدر سابق ، ص 81.

⁴مصطفى حسني مصطفى ، تطور نظرية الربيع ، ط ١ جامعة المنوفية ، 1995 . ص 81.

⁵المرجع نفسه، ص 83.

أشار إلى ذلك بقوله " إن الربيع يزداد بمقدار جودة المرعى " ¹ .ومما يجب ذكره أيضا إن سميث قد فهم الربيع على أنه ثمن احتكار ناتج من أن مالك الأرض يبذل قصارى جهده في أن لا يترك للمزارع الذي يستأجر أرضه سوى ذلك الجزء من الناتج الذي يكفي فقط لاسترداد رأس المال الذي أنفقه المزارع في الحصول على البذور ودفع أجور العمال الزراعيين وشراء حيوانات الحقل وأدوات العمل الأخرى وان يسمح له بالإضافة إلى ذلك الحصول على الربح العادي للاستثمار والذي يتساوى مع الربح الذي تعطيه الأراضي الزراعية الأخرى المجاورة ، وأن كل مايتبقى من الناتج أو من ثمنه أكثر من ذلك الجزء يأخذه المالك العقاري كربح لأرضه ².وبهذا يمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن آدم سميث ينظر للربيع من خلال ثلاث زوايا هي:

- 1 - الربيع كونه جزء "من ناتج عمل العامل ، شأنه في ذلك شأن الربح.
- 2 - الربيع كونه ناتج عمل الطبيعة عندما عد الربيع هو عطاء الأرض لمالكها بعد طرح نتاج عمل الإنسان منها وبهذه الصفة يتفق سميث مع الطبيعيين في تحديد مفهوم الربيع.
- 3 - الربيع ثمن احتكار مالك الأرض إلى المزارع . وإذا كانت مبررة على أساس التحسينات التي يقوم بها المالك على أرضه ، فهو لا يتناسب مع تلك التحسينات ولكن مع ما يستطيع المزارع أن يعطيه له، أي أن ريع الأرض بحسب رأي سميث ليس مقابلا للاستثمارات التي قام بها المالك على أرضه . إذ أن مالك الأرض البكر يمكن أن يحصل على ريع منها دون إدخال التحسين عليها.

ثانيا: الربيع عند ديفيد ريكاردو

يعد ديفيد ريكاردو من أبرز الاقتصاديين الذين عالجوا مفهوم الربيع حتى راحت نظرية الربيع تقترن باسمه مع أنه ركز اهتمامه في تفسير أسباب زيادة الربيع أكثر مما بحث في أصل نشأته.

ويرجع اهتمام ريكاردو بموضوع الربيع إلى اعتقاده بان ما ينبغي الاهتمام به هو توزيع عوائد الإنتاج خلًا لأراء ادم سميث الذي اهتم بالإنتاج إذ اعتقد أن مهمة الاقتصاد السياسي هي البحث في طبيعة الثروة وأسبابها ³.ولهذا فان اهتمام ريكاردو كان منصبًا على تحديد النسب التي يقسم بها الناتج الكلي بين عوامل الإنتاج الثلاثة التي أسهمت في إنتاجه ، أي بين ملاك الأراضي والرأسماليين والعمال . وهو بهذا قد فتح ميدانًا جديدًا للبحث طرقه الاقتصاديون من بعده ⁴ . وقد جاء ذلك عندما بدأ ريكاردو بالربيع من بين دخول عوامل الإنتاج الثلاثة (الأجر للعمل، وفائدة رأس المال وربحه، والربيع للأرض) وهو المبلغ الذي يدفع لعامل إنتاج لاينفذ

¹ جون كينيث جالبرث ، مصدر سابق ، ص81.

² مصطفى حسني مصطفى ، مصدر سابق ، ص82.

³ مصطفى رشدي شبيحة ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي ، نظرية التوزيع ، ج 2 الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، 1994، ص. 35.

⁴ راشد البراوي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996، ص 109.

وغير قابل لإعادة إنتاجه . أو بحسب تعبير ريكاردو " ... لاستعمال الخصائص المنتجة الأصلية وغير القابلة للفناء للتربة"¹ .

فابتداء مما كتبه آدم سميث ، يعاود ديفيد ريكاردو مناقشة موضوع الريع في التلث الأول من القرن التاسع عشر ، في مدة أدى فيها الضغط السكاني الذي أثارته عملية تراكم رأس المال وخاصة رأس المال الصناعي وحروب نابليون إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة النصيب النسبي للريع العقاري على حساب الدخول الأخرى وخاصة الريع.

لقد أراد ريكاردو ابتداء أن يحدد معنى الريع إذ أشار إلى أن كلمة الريع تنصرف إلى ما يدفعه المزارع للمالك في مقابل استغلال الخصائص الأولية والخالدة للأرض، وبهذا يقصد الريع الخالص أي استبعاد كل فائدة ينبغي على المزارع أن يدفعها لمالك الأرض من أجل التجهيزات والتحسينات التي قد يكون قام بها على أرضه . ومن ثم ينبغي عدم الخلط بين الريع المطلق والمبلغ الذي يدفعه المزارع سنويًا إلى مالك الأرض.²

ويعد تحليل ريكاردو في الريع أكثر تميزًا وشمولية ، فقد تجاوز ما طرحه الفيزيوقراط من كون الريع ما هو إلا كرم وسخاء من الطبيعة ، حتى أن سميث نفسه وإن أعطى للعمل الدور الخالق للثروة إلا أنه مع ذلك أقر بأن نسبة لأبأس بها من دخل الأرض ترجع إلى تعاون الطبيعة مع الإنسان³ .

أما مالتوس والذي أشاد به ريكاردو وعده مكتشف النظرية الحقيقية للريع . فقد قبل كنقطة بداية تفسير الفيزيوقراط و آدم سميث ولكن بالنسبة له فإن الريع ليس فقط نتيجة لقانون طبيعي ولكنه أيضًا نتيجة لقانون اقتصادي " فالأرض لها ميزة فريدة تكمن في قدرتها على أن تخلق بنفسها الطلب على منتجاتها وبالتالي يمكنها ان تحافظ دائمًا على الدخل والقيمة الخاصة بها وان تزيد منها"⁴ ، لأن عدد السكان يتجهون دائمًا إلى تجاوز الكمية المتاحة من الغذاء . هذا التفسير الجديد للريع ليس إلا نتيجة لضرورة لقانونه الشهير بضغط السكان المستمر على الإنتاج.

غير أن مالتس أبرز مظهرًا مهمًا من مظاهر الريع وهو الذي استخدمه ريكاردو كنقطة بداية لنظريته في الريع . وهو أن الأرض كونها ذات خصوبة متفاوتة فإن رؤوس الأموال المستخدمة فيها تعطي بالضرورة أرباحًا متفاوتة ، وهذا الفرق بين المعدل العادي للأرباح في الأراضي الأقل خصوبة من جهة والمعدل الأعلى الذي تغله الأراضي الأكثر خصوبة من جهة أخرى يشكل لمصلحة ملاك الأراضي الأكثر خصوبة نوعا من الريع وهو الذي أصبح يطلق عليه " الريع التفاضلي"⁵ ، وفيما يتعلق بمساعدة الطبيعة للإنسان فقد سلك ريكاردو طريقًا

¹ مصطفى حسني مصطفى ، مصدر سابق ، ص 9.

² فلو افترضنا أنه توجد مزرعتان من نفس المساحة ونفس درجة الخصوبة ولكن في إحداها توجد كل المباني والأدوات اللازمة للزراعة ، كما أنها مسجبة من كافة جوانبها بينما تنقص المزرعة الأخرى كل تلك التجهيزات ، فمما لا شك فيه أن المزرعة الأولى سيكون إيجارها أكثر ارتفاعا من الثانية فالفرق بين الإيجارين هو ربح رأس المال المستخدم في إنشاء المباني وتحسين الأرض . وينبغي النظر إلى الريع إنه الثمن المدفوع لمالك الأرض من أجل التمتع باستخدام حق استغلال الخصائص الأصلية وغير القابلة للفناء.

³ د. سعيد النجار ، مصدر سابق ، ص 156.

⁴ مصطفى حسني مصطفى ، مصدر سابق ، ص 98.

⁵ ويسمى كذلك الريع الفرقي أو الريع التفاوتي أو الريع الأختلافي.

جديدًا مخالفًا لما يراه الفيزيوقراط وكذلك سميث ومالتس حين أشار إلى أن الريع دليل على شح الطبيعة وبخلها المتزايد وليس على كرمها وسخائها . فالريع بدلا من أن يكون آية على كرم الطبيعة فإنه يعبر عن حقيقة قاسية تتمثل في ندرة الأراضي الجيدة واضطرار المجتمع تحت ضغط النمو السكاني وزيادة الحاجات إلى اللجوء إلى زراعة أراضي رديئة سواء من حيث الخصوبة أم من حيث الموقع ، فلو كانت الأرض تتمتع بنفس الخصائص كانت مساحتها غير محدودة ونوعيتها متماثلة في كل مكان ، فلا محل لدفع أي مقابل من أجل حق استغلالها ، لنفس السبب الذي لايجعلنا ندفع مقابل التمتع بالهواء والماء وكل الأموال التي توجد في الطبيعة بكميات غير محدودة¹. ولكن لأن الأرض تختلف في قوتها المنتجة ، ولأن ضغط السكان يترتب عليه زراعة أراضي جديدة أقل جودة أو أسوأ موقعًا ، فإنه يجب دفع الريع من أجل الحصول على حق استغلالها وزراعتها . ومنذ اللحظة التي نبدأ فيها بزراعة أرض أقل خصوبة فإن الريع يبدأ في الظهور بالنسبة للأرض الأولى (ذات الخصوبة الأعلى) ومعدل هذا الريع يتوقف على الفرق في الإنتاجية الخاصة لكل من هذين النوعين من الأراضي.

غير انه على الرغم من الطرح المميز لريكاردو فإن نظريته في الريع لم تسلم النقد ومنها نفس الانتقادات التي وجهت لنظريته في القيمة ، واهم تلك الانتقادات هي²:

أ- أن ريكاردو يذهب إلى أن المجتمع يبدأ بزراعة الأراضي الأكثر خصوبة أو الأحسن موقعًا ثم يتجه شيئًا فشيئًا تحت ضغط السكان إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة أو الأسوأ موقعًا . وكان افتراض ريكاردو هذا على أساس الاستتباط لا الملاحظة الأمر الذي دفع بالاقتصادي الأمريكي هنري تشارلس كاري (1879-1793) لأن يثبت عدم صحة هذا الفرض من الناحية التاريخية ، إذ أشار إلى أن الإنسان في استخدامه للقوى الطبيعية يبدأ بالأضعف لأنها الأسهل خضوعًا مستشهدًا بذلك في المهاجرين الأمريكيين الأوائل بدأوا باستغلال أقل الأراضي خصوبة³.

كما أن استيطان المهاجرين في القرية الفرجينية التي انطلق منها ريكاردو لم تكن بدافع الخصوبة وإنما لأسباب أمنية⁴.

ب- إن وصف ريكاردو لقدرة الأرض الإنتاجية على أنها أصلية لا تقنى ولا تهلك وصف غير دقيق إذ أن هذه القدرة قابلة للتغير ويمكن لها أن تضعف من كثرة الاستعمال وبالتالي فإن زيادة قدرتها لا يمكن أن تحصل إلا عن طريق الاستثمار في الصرف والري والتسميد وخلافه⁵.

ج - إن نظرية الريع التفاضلي لا تفسر منشأ الريع بل تمثل تفاوته فالأراضي إذا ما توافرت وأصبحت غير نادرة لا يحصل أصحابها على ريع مهما اختلفت درجة خصوبتها ومن ثم فليس

¹ زكريا بيومي ، د. عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد السياسي نظرية التوزيع والتحليل الاقتصادي الكلي ، ج 2 ، بدون ناشر، 1993 القاهرة. ص 181.

² أرك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي دون ذكر دار النشر، القاهرة ، 1988. ص 17.

³ رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، ج 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1982. ص 261.

⁴ عدنان عباس علي ، مصدر سابق ، ص 298.

⁵ صبحي تادرس و د. مدحت محمد العقاد ، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983 ص ص 268-270.

مجرد اختلاف الخصوبة هو السبب في نشأة الريع وإنما الندرة في الحقيقة هي السبب الرئيسي لحصول الأرض على الريع ، إن لم تكن هناك فروق في أفضلية مواقعها¹.

د- يلاحظ أن الريع التفاضلي لا يقتصر فقط على الأرض ، وإنما يمتد إلى عوامل الإنتاج الأخرى التي توجد بين وحداتها المختلفة فروق طبيعية في الكفاية الإنتاجية كعنصر العمل مثلاً، فالأفراد ذوي المواهب الممتازة يحصلون على دخول أكبر من تلك التي يحصل عليها الأفراد العاديون ، والفرق بين دخل الرجل الموهوب والرجل العادي يمثل ريعاً شأنه في ذلك شأن الريع الذي تحصل عليه الأرض الأكثر خصوبة بالمقارنة مع الأرض الأقل خصوبة ويسمى الريع في هذه الحالة " ريع المقدرة الشخصية أو ريع الموهبة"².

هـ- بالإضافة إلى عامل ندرة الأرض واجهه ريكاردو في تحليله بعض المنتجات النادرة التي لا يستطيع العمل أن يزيد من كميتها والتي تكون الاستخدامات البديلة بالنسبة لها محدودة للغاية إن لم تكن مستحيلة . والحالة هذه تعني أنه أدرك أن الأرض تشكل جزءاً من هذه الأشياء كالأعمال الفنية على سبيل المثال³ . وإذا كان من الضروري أن يدخل ريكاردو في حسابانه ، بجانب الريع التفاضلي مفهوم ريع الندرة ، فانه من الصعب أن نسلم أن المزارعين على الأراضي الحدية لا يدفعون ريعاً إلى المالك العقاري⁴. وإذا كانت الأرض الأقل خصوبة هي التي تحدد سعر القمح في السوق وبناء عليه يتحدد ريع الأرض الأجود ، فهل هذا سبب لتأكيد أن الأرض الأقل خصوبة لا تدفع ريعاً على الإطلاق. وبعبارة أخرى إن نظرية ريكاردو لا تعترف إلا بوجود ريع "فرقي" أو تفاضلي فقط لأنه إذا كان من الممكن أن توجد أراضي لا تعطي ريعاً سواء أكان المقصود أراضي خصبة إذا كانت توجد بوفرة ، أم كان المقصود أراضي فقيرة جداً، إلا أنه من الواضح تماماً أن مجرد وجود الأرض بكمية محدودة في مجتمع وصل إلى درجة معينة من كثافة السكان ، يكفي أن يعطي لكل الأراضي ولمنتجاتها قيمة مستمدة من هذه الندرة ، استغلالاً عن تفاوت العائد وحتى لو كانت كلها من خصوبة متساوية فإن هذا لن يغير من الأمر شيئاً. فضلاً عما تقدم هناك انتقادات أخرى وجهت لنظرية ريكاردو منها ما يتعلق بصحة الفروض التي تقوم عليها النظرية وأخرى تتعلق بعدم وضوحه في بناء نظرية في ثمن الأراضي ، إذ أقتصر تركيزه فقط على الريع العقاري والأكثر من ذلك على الريع العقاري الزراعي فقط.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ظروف ريكاردو بهذا الخصوص هي الأقرب إلى الصواب ضمن الإطار العام الكلاسيكي لهذا المفهوم باعتبارها الأرضية التي انطلقت منها المدارس الفكرية الأخرى وفتحت الباب واسعاً أمام المفكرين والباحثين اللاحقين في التوسع في هذا

¹ د. إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978 . ص 408-410.

² نفس المرجع السابق. ص 401.

³ لقد سلم ريكاردو بوجود استثناء من نظريته في قيمة العمل ، يتعلق ببعض المنتجات النادرة والتي لا يستطيع أي عمل أن يزيد من كميتها . مثل اللوحات الفنية النادرة ، التماثيل ولكن هذا لم يكن من وجهة نظره سوى ثغرة صغيرة والتي اهتم بعلفها حتى لا ينشغل بها فكره مرة أخرى . ولكن كيف لم يرد بخاطره إن الأرض هي بالتحديد واحدة من هذه الثروات التي لا يستطيع أي عمل أن يزيد من كميتها.

⁴ مصطفى حسني مصطفى ، مصدر سابق ، ص 141.

المفهوم حيث امتد ليشمل الريع العقاري والذي يحصل عليه المالكون العقاريون سواء للأرض الزراعية أو للأرض التي تحمل ثروات طبيعية أخرى (معادن ، مقالع، ماء ،...الخ) أو لقطع أراضي أو ممتلكات في موقع يتمتع بأهمية خاصة كأراضي البناء في المدن وغيرها¹.

الفرع الرابع: الريع حسب كارل ماركس

وإذا اعتبر ريكاردو الريع على انه جزء من الأرباح يتنازل عنها المستثمر لصالح المالكين العقاريين مما يحد من قدراتهم على التراكم والاستثمار ، يذهب كارل ماركس إلى أبعد من ذلك ويرى أن الريع ماهو إلا عبارة عن جزية يدفعها المجتمع بكامله تصب في صالح طبقة الملاكين العقاريين كنصيب لها من الإنتاج الاجتماعي مقابل حقها في الملكية الموروثة وتنفقها بطريقة عقيمة في النتيجة تنعكس على الأسعار يتحملها المجتمع بكامله².

انطلق ماركس في تحليله لمفهوم الريع من واقع الإنتاج الرأسمالي . فالزراعة عنده مثلها مثل الصناعة تخضع لنظام الإنتاج الرأسمالي ، ومادام الأمر أن هناك مبلغا مدفوعا من المزارع إلى المالك العقاري مقابل استغلال أرضه " محددة بمدة زمنية" هذا المبلغ المدفوع يسمى ريعاً عقارياً سواء كان مدفوعاً في أراضي زراعية أم أراضي بناء أو مناجم أو مصايد... الخ³ . ويرى ماركس أن الأرض ليست ناتج عمل ومن ثم ليست لها قيمة .ولكن بالرغم من ذلك فان للأرض في النظام الرأسمالي ثمن شأنها شأن السلع الأخرى ، فمع التوسع في غير الزراعة معتمداً على المنتجات الزراعية تزيد قدرة الملكية العقارية، بفضل احتكارها للتربة ، وهو ما يزيد الريع ويرفع من ثمن الأرض ، الذي هو في الحقيقة ليس ثماً لشراء الأرض وإنما ثمن لشراء الريع الذي يحصل عليه من يحتكر ملكية الأرض على مدار عدد السنوات. وعند كارل ماركس فإن كل ريع عقاري هو جزء من فائض القيمة⁴، والريع وفقاً لذلك هو شكل خاص لفائض القيمة أي هو الربح الفائض بمعنى هو ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتمثل في فائض القيمة ، وملكية القوى الطبيعية (الأرض، ومساقط المياه...الخ) ليست لها في ذاتها علاقة بإنتاج ذلك الجزء من فائض القيمة ، وبالتالي من سعر السلعة المنتجة بفضل هذه المصادر الطبيعية . إن هذا الفائض في الربح يوجد حتى في حالة عدم وجود الملكية العقارية، فالملكية العقارية لاتخلق هذا الجزء من فائض القيمة المحول إلى فائض ربح ، ولكنها فقط تعطي المالك العقاري القدرة على نقل فائض الربح من جيب الرأسمالي إلى جيبه. ومن ثم فإن القوى الطبيعية ليست مصدر فائض الربح ولكنها أساسه الطبيعي ،

¹ د. حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1989. ص 279.

² د. عارف دليلا ، بحث في الاقتصاد السياسي، ط 2 ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987. ص 103.

³ مصطفى حسني مصطفى ، مصدر سابق ، ص 158.

⁴ فائض القيمة : هو ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يمثل العمل غير المدفوع أو العمل الزائد . هذا الجزء أي فائض القيمة (يتخذ بدوره أشكالاً مستقلة والتي تكون في نفس الوقت أشكال الدخل . ربح رأس المال) أي فائدة رأس المال و ربح المنظم (والربح العقاري الذي يؤول إلى مالك الأرض نظير مساهمتها في عملية الإنتاج.

العمل الزائد إذن هو العمل المجاني الذي يستولي عليه رأس المال و الذي ينتج بالنسبة للرأسمالي ، فائض القيمة.

أي قيمة لم يدفع الرأسمالي مقابلها وعلى ذلك فإن فائض القيمة عند ماركس هو القيمة المنتجة بواسطة العامل أثناء ساعات العمل التي لم يدفع له رب العمل مقابلها. انظر:

د رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص 19 وما بعدها.

وفائض الربح هذا يذهب إلى المالك العقاري بدلاً من أن يذهب إلى الرأسمالي . وهو ككل فائض قيمة يتم خلقه بواسطة عمل العمال .

وعند ماركس يوجد شكلين للربح العقاري أولهما الربح الفرقي أو الأختلافي والربح المطلق، الربح الفرقي عند ماركس هو الزيادة في الربح بالنسبة للربح المتوسط . أي فائض الربح الذي يتم الحصول عليه في الزراعة التي تكون فيها ظروف الإنتاج أكثر ملائمة بالنسبة للربح المتوسط . فهو إذاً يمثل الفرق بين السعر العام للإنتاج كما تحدده أوضاع الإنتاج على الأراضي الأكثر سوءاً والسعر الفردي للإنتاج على الأراضي المتوسطة والأراضي الأكثر خصوبة¹ . من ذلك يظهر أن الربح وفقاً لما يراه ماركس لا يأتي من الأرض ولكن من العمل الزائد " أو الفائض " المسلوب من العمال الزراعيين ، وهو العمل الإنساني فقط له قيمة عند ماركس وبما أن وسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة الأرض وهي ليست من ناتج العمل ، ولكنها من ناتج الطبيعة لذا ليست لها قيمة ولا تشكل رأس المال .

ويمثل الربح الشكل الذي تحقق به الملكية العقارية نفسها اقتصادياً ، ويكون بذلك التعبير عن العلاقة بين طبقة ملاك الأراضي والطبقات الاجتماعية الأخرى ، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، ومع افتراض أن الزراعة تصبح هي الأخرى رأسمالية ، فإنها في هذه الحالة سوف تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية وبالتالي يمثل الربح جزءاً من فائض القيمة المنتج في الزراعة ، والذي هو جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلاً له ، ولكنه دخل غير مكتسب . فمالك الأرض لا يسهم في عملية العمل الاجتماعي ولا يبيع قوة عمله . هو يحصل على الربح بوصفه المالك القانوني للأرض التي تستخدم في إطار الإنتاج الرأسمالي استخداماً ينتج عنه فائض قيمة² .

أما بالنسبة إلى الربح المطلق فهو يشكل محور تحليل ماركس في الربح إذ يرى في رده على افتراض ريكاردو بأن الأرض الحدية لاتغل ربيعاً ، إن المالك العقاري لا يسمح بالترخيص بزراعة أرضه دون مقابل حتى بالنسبة لأكثر الأراضي سوءاً . هذا النوع من الربح يدفع حتى بالنسبة للأرض الحدية هو ما أطلق عليه ماركس " الربح المطلق " والذي لا يدين بوجوده إلا إلى الملكية العقارية.

الفرع الخامس: الربح حسب النيوكلاسيك

يرى النيوكلاسيك أن الربح هو ليس بالضرورة أن يكون ملازماً للأرض ومستقل تمام الاستقلال عن بقية الدخول (كدخل رأس المال) ، ويأتي تبريرهم لذلك من كون السلع الرأسمالية هي وسائل منتجة ، في حين أن الأرض بحد ذاتها وجدت في الطبيعة كما هي ، وبالتالي فهي لاتمثل بالمعنى الاقتصادي عنصراً إنتاجياً منتجاً ، إلا بعد استثمار رؤوس الأموال فيها (كشق الترع ، وإقامة السدود ، وتصريف المياه ... الخ).

¹المرجع نفسه، ص367.

²المرجع نفسه ص 370.

وعلى هذا الأساس فإن الريع المدفوع ثمنًا لمنفعة الأرض سوف لن يتضمن الريع فقط باعتباره سعر الأرض بوضعها الطبيعي وإنما يتضمن أيضًا المدفوعات الأخرى التي دفعت كفاائدة رأس المال المستثمر في الأرض. وتأسيسًا على ما تقدم يمكن القول بأن الريع المدفوع لقاء استئجار الأرض الزراعية يتضمن جزء منه (وهو الأكبر) استحقاقًا للفائدة على رأس المال والأقساط والخدمات التي سبق وإن دفعها المالك بغية الحصول على عائد من تلك الأرض . وعليه فالريع المتضمن كل هذه المدفوعات يوصف بالريع الاعتيادي الذي يدخل بضمنه الريع الاقتصادي وهو جزء من الريع الاعتيادي ولذلك عند احتساب الريع الاقتصادي وفقًا لهذا المفهوم ، يجب استبعاد الفائدة على رأس المال.

وعليه فإن مفهوم الريع وفقًا لرؤية المدرسة النيوكلاسيكية يتمثل في كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة مثل الأرض . فطالما إن هناك ندرة نسبية في الكمية المعروضة من الأراضي بالنسبة للطلب عليها فإنها تحصل على ريع يدفع حتى وإن تجانست وحداتها المختلفة تجانسًا تامًا سواء من حيث الخصوبة أم من حيث موقعها من السوق . وبالتالي فإن ريع الأرض لا يحكمه قانون خاص ، فالأرض مال اقتصادي شأنها في ذلك شأن الأموال الأخرى كونها نافعة ونادرة . وثمان أي مال هو نتيجة لقيمة استعماله، ومن ثم يكون للأرض ثمن يسمى الريع ، وهو يحدد تبعًا لمعطيات الطلب على الأرض مع عرضها في أسواق استئجار الأراضي¹.

ويضيف (النيوكلاسيك) في تحليلهم للريع إلى أنه يمثل أي مبلغ إضافي يحصل عليه المنتج أو البائع لأية سلعة فوق سعرها التوازني (سعر العرض المارشالي) ، وفي تقديرهم يتأتى ذلك من بسط ردود أفعال العرض إزاء زيادة الطلب خلال الأمد القصير . فالريع ضمن هذا المفهوم يحدده مستوى أسعار الناتج وأسعار عناصر الإنتاج فإذا ارتفع سعر الناتج وانخفضت تكاليف الإنتاج ازداد الريع التفاضلي وبالعكس ، وقد تبنى النيوكلاسيك تحليل المنفعة والإنتاجية الحدية، الأمر الذي أدى إلى تغيير التحليل الاقتصادي من وجهة النظر الكلية Macro Approach على شكل حصص وظيفية إلى وجهة النظر الجزئية Micro Approach حول تحديد أسعار عناصر الإنتاج².

وبعد كل تلك الطروحات التي مرت اتسع مفهوم الريع حديثًا ولم يعد الريع قاصرًا على الأرض والمناجم بل امتد هذا المفهوم إلى أنواع أخرى من الفائض³ . التي تشبه تقريبًا ريع الأرض وقابلة للظهور في أي نوع من الدخول ، ولم يعد الاقتصاديون يرون في الريع العقاري استثناء من القاعدة العامة أو خروجًا على المؤلفين ولكن نتيجة عادية تمامًا للقوانين التي تحكم الأسعار.

² عبد علي المعموري ، مصدر سابق ، ص 169.

³ سننطرق إلى تلك الأنواع عند الحديث عن مصادر الدخل في الصفحات الآتية.

ومن جهة أخرى إن التطورات التي لحقت بنظرية الربيع لها أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية ، فمن الناحية النظرية يتضح أن مفهوم الربيع الاقتصادي الذي نشأ من أجل تفسير ظاهرة خاصة، أي دخل المالك العقاري، قابل لتطبيقات أكثر تنوعاً ويصلح لتوضيح كثير من الجوانب الغامضة في الحياة الاقتصادية، كما ظهر مع غيره ملائمة بصفة خاصة لتفسير نوع آخر من الدخول، ونعني به الدخل الخاص بالمنظم، أي ربح المنظم الذي يتميز عن الفائدة التي يحصل عليها الرأسمالي. ومن الناحية العملية يتبين أن ربيع الأرض هو دخل "غير مكتسب" أي دخل لا يستمد شرعيته من العمل، مما نجم عنه ظهور الكثير من النظريات الاجتماعية التي تهاجم هذا النوع من الدخول¹. وعلى أية حال يمكن القول بأن تحديد مفهوم الربيع يبقى مرتبطاً بالطروحات التي جاء بها الكلاسيك والنيوكلاسيك على الرغم من كثير من الانتقادات والأضافات التي طُرحت لحل إشكالية هذا المفهوم والمداخل المرتبطة به.

واستكمالاً لما تقدم نجد من المناسب الإشارة إلى الدخول الفرعية الأخرى الشبيهة بربيع الأرض، الذي لم يعد ظاهرة استثنائية بالرغم من كونه يبقى الشكل الرئيسي الأكثر اتساعاً، وهذا ماسيتبين لنا في المصادر التي يمكن أن يتحقق الربيع من خلالها.

المطلب الثالث: مصادر الربيع

إن تباين وجهات النظر واختلاف الرؤى حول مفهوم الربيع وحل إشكاليته ، تجعل من الصعوبة بمكان إمكانية إرجاع مداخل الربيع لمصادر محددة لاسيما وأن المفاهيم الحديثة له تؤكد على اعتباره أي مبلغ يحصل عليه المنتج أو البائع فوق سعر السلعة التوازني أو هو بمثابة أي دخل يتحقق دون بذل أي جهد يذكر " كما هو الحال في دخل البطالة².

لذلك وطبقاً لهذا المفهوم تعد دخول الإيجار وإيراد العين المؤجر والإيراد المتأتي من إقراض رأس المال هي بمجملها من قبيل الربيع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية وفقاً لمفهوم الربيع ، وإذا كان الاتفاق حاصل على الدخل الناشئ عن المصدر الأخير ، فمن المناسب الإحاطة بمداخل المصادر الأخرى والتي من أهمها:

الفرع الأول: ربيع المصادر الطبيعية

سبق وإن بينا بأن ريكاردو يرى أن نفس الكمية من العمل ورأس المال المستخدمة في أراضي مختلفة تعطي ناتجاً مختلفاً وقد عزى السبب في ذلك إلى ظاهرة قاصرة على الأرض ، الغلة المتناقصة والخصوبة متفاوتة للأراضي وموقع الأرض قرباً أو بعداً عن السوق وهذه الحالة في الواقع هي ليست قاصرة على الأرض الزراعية وإنما تمتد ولنفس الأسباب إلى الموارد الطبيعية الأخرى كما في ، المناجم ، والملاحات ، وآبار البترول ، والمحاجر ، والمصائد ، ومساقط المياه ... الخ ، كل هذه المصادر الطبيعية يمكن أن تعطي ربيعاً فرقياً أو مطلقاً ، لأنها

¹ مصطفى حسني مصطفى ، تطور نظرية الربيع ، مصدر سابق ، ص 193.
² بخضير عباس المهر ، دراسة موجزة في نظريات التوزيع ، مصدر سابق ، ص 117.

تختلف في إنتاجيتها أما بسبب كونها أحسن موقعاً أو أكثر خصوبة أو أسهل إستغلالاً من البعض الآخر.

وحتى الأنواع الأكثر فقراً منها تعطي ريعاً مطلقاً إذا كانت الزيادة في الطلب بالنسبة للعرض تؤدي إلى الإبقاء على السعر أعلى من أكبر تكلفة إنتاج. ويحتسب ريع المصادر الطبيعية ومنها الصناعات الاستخراجية¹ على أساس الفرق الناشئ بين القيمة السوقية للمورد وبين كلف الإنتاج بحيث يكون الريع هو الجزء المتبقي بعد أن تسجل كلف الإنتاج كاملة في الجانب المدين.

الفرع الثاني: ريع الموقع

يعد هذا المصدر² هو الآخر إمتداداً وتطويراً لرأي ريكاردو في الريع التفاضلي Differential Rent (الريع المميز³) والذي يظهر نتيجة لاعتبارات جغرافية وبالتالي يمكن الحصول عليه إذا ما تميز الموقع عن غيره بسمات جغرافية فموقع الأرض من حيث قربها أو بعدها عن المناطق التجارية المهمة والمناطق المزدحمة بالسكان لا يقل أهمية في التأثير على السعر عن خصوبتها⁴. وإن ريع الموقع الجغرافي لا يتعلق في موقع الأرض فقط وإنما في موقع النشاط الاقتصادي، فأنايبب النفط للدول المتمتعة بتلك الميزة، قد تشكل أحد المصادر الرئيسية لمقبوضات التمويل الخارجي كما هو الحال لبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا، فمصر إذا ما إستثنينا المساعدات المقدمة إليها فإن العوائد الإجمالية من قناة السويس تمثل حوالي خمس التحويل الخارجي المكتسب⁵. غير أن ما يجدر ذكره في هذا المجال أن التطور التكنولوجي قد شطب الكثير من كلف النقل التي كان متعارفاً عليها، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على عائدات هذا المصدر.

الفرع الثالث: ريع الاحتكار أو ريع الندرة

لم يكن هذا المفهوم وُلِدَ أفكاراً اقتصادي العصر الحديث وإنما يرجع إلى رواد المدرسة الكلاسيكية. إذ كان من طروحات مالتوس الذي اختلف فيها مع ريكاردو في تحديد مفهوم الريع، عندما أشار إلى إن ريع الاحتكار لا يقل أهمية عن الريع التفاضلي الذي حدده ريكاردو⁶. حيث اعتقد أن الأرض لها صفة خاصة كونها تعطي غلة أكثر مما ينفق عليها، غير أن هذه الغلة أقل من نسبة تزايد السكان مما يجعل الأرض تتميز بصفة الندرة والاحتكار. وبهذا يكون الدخل المتحقق هو دخل احتكاري يتناسب طردياً مع درجة الاحتكار. ويرى المؤيدون لهذا

¹ هناك صناعات إستخراجية لها أهمية خاصة في دول الشرق الأوسط مثل الفوسفات وما عدا ذلك باستثناء النفط ضئيلة الأهمية لانخفاض نسبة العائد.

² هذا الموضوع لم يعطى العناية الكافية من قبل ريكاردو وقد أشار إليه الاقتصادي الألماني "فون ثيونن" بشي من التفصيل إلا أن المعاصرين له لم يتبنوا دلالة هذه النظرية الجديدة. وبقي الحال كذلك إلى مطلع القرن الماضي حيث أحيا الاقتصاديون الألمان تراث ريكاردو و ثيونن ومن ثم نشأ فرع بأكمله من فروع التحليل باسم "اقتصاديات الموقع".

³ حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص 37.

⁴ د. سعيد النجار، مقدمة في تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 187.

⁵ جايكومو لوشيانى، مقدمة، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج 1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 ص 257.

⁶ تودج بوشهولز، أفكار جديدة عن إقتصاديين راحلين، ترجمة نزيه الأفندي وعزة الحسيني القاهرة المكتبة الأكاديمية، 1996 ص 114-118.

الرأي ومن أبرزهم سيموندي وسان سيمون بأنه ليس باستطاعة الكل الحصول على ملكية الأرض مما يخلق فيها عنصر الندرة النسبية وهو السبب الرئيسي في نشوء الريع . وبهذا المعنى يعرف الكاتب الألماني "Mongoldt" الريع بأنه " جزء الندرة " والذي تستفيد منه ليست كل عناصر الإنتاج ولكن فقط تلك التي لا يمكن زيادتها.¹ وعليه يصبح الريع ظاهرة ترجع إلى إنعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لسعره . وانعدام المرونة هذا يعود إلى أن بعض عناصر الإنتاج لا يتجدد إنتاجها على الإطلاق أو يتجدد في حدود ضيقة.

الفرع الرابع: ريع المقدرة الشخصية (رأس المال البشري)

وهو ريع تفاضلي يظهر بسبب اختلاف المواهب والكفاءة الإنتاجية² وعرف هذا النوع من الريع منذ وقت بعيد وقد أطلق عليه بعض الكتاب ريع المقدرة أو ريع الكفاءة . فقد اعتبر " سنيور " في كتابه الاقتصاد السياسي سنة 1836 أن " كل مكافأة للقدرات الجسمانية أو الذهنية المتميزة تسمى ريعاً"³.

ويشير "جون ستيوارت مل" في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي سنة (1848) إلى أن: " الأرباح الإضافية التي يستطيع منتج أو تاجر أن يحصل عليها بفضل مواهبه الأعلى ، أو بفضل تنظيم أفضل لمشروعه ، هي من طبيعة مشابهة تماماً لطبيعة الريع"⁴ إن الأفراد يتفاوتون في الذكاء والقدرات العقلية ويتفاوتون أيضاً في الموهبة والمهارة وهذه المزايا الطبيعية أو المكتسبة تجعل من يتمتعون بها يستطيعون أن يحققوا من وراء جهد معين إنتاجية أعلى من غيرهم ، وبالتالي فهم كالأراضي الأكثر خصوبة التي تنتج كمية من الناتج اكبر من الأراضي الأقل خصوبة . وكما تحصل الأراضي الأشد خصوبة على ريع فإن هؤلاء الأشخاص الأكثر مقدرة يحصلون على ريع كذلك.

الفرع الخامس:الريع الحضري(الازدهار الاقتصادي)

إن الأراضي المبنية أو المعدة للبناء في المدن الكبرى يمكن لها أن تولد ريعاً له أهمية إذا ما قورنت مع مثيلاتها في المدن الصغيرة أو الريف فالزيادة الكبيرة في سكان المدن أدت إلى ارتفاع قيمة مبادلة الأرض وقيمتها الإيجارية بشكل كبير . ولم يكن هذا المصدر وليد العصر الحديث أيضاً إذ تطرق إلى ذلك ابن خلدون في كتابه المقدمة عندما يشير إلى أن الدولة الضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تكون العقارات رخيصة الثمن وإذا ما زاد نشاط الدولة يرتفع ثمن العقار والسبب في ذلك حسب رأيه إن المنافع تزداد لذلك العقار⁵ وتطبق نظرية

¹المصدر نفسه.

² حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص38 .

³المرجع نفسه ص 39.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفلم ، بيروت ، ص364.

الريع العقاري لمارشال على مفهوم الريع الحضري كما هي تنطبق على الريع الزراعي عندما يشير إلى إن الأراضي في الحضر والريف سواء من حيث الطبيعة ولكن الفارق بينهما من حيث الدرجة.

ويتضح ذلك في قوله " كما يوجد في الزراعة استخدام معين لرأس المال والعمل بالنسبة للقدان يعطي دخلاً أكثر ارتفاعاً من الاستخدامات الجديدة التالية له ، يوجد كذلك نفس الشيء فيما يتعلق بأراضي البناء"¹ . كما ويرتبط بالريع الحضري استقرار الحالة الأمنية لبلد ما إذ نرى إن أسعار العقارات تنخفض في حالة التدهور الأمني وما إن تستقر الحالة الأمنية نرى أن ثمن العقار نفسه قد ارتفع وبصورة كبيرة. وإن هذا الفارق في السعر ليس من سعي المالك واكتسابه بل هو نتيجة لاستقرار الحالة الأمنية.

الفرع السادس: الريع الناشئ من أرباح الأسهم والسندات (حقيقية الدخل)

يتناسب ريع هذا المصدر طردياً مع حجم الأموال المستثمرة ، وتتمثل تلك الإيرادات على شكل مقبوضات من فوائد وأرباح أسهم وسندات . وتتجلى صورة هذا المصدر في الدول العربية النفطية ، إذ غالباً ما تحصل بعض الحكومات على مورد إضافي كبير يجب أن يؤخذ بالحسبان عند قياس الموارد الاقتصادية المتاحة للقطر² وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول حجم الأموال العربية في الخارج إلا أن غالبية التقديرات أشارت إلى أنها ما بين 1500 و 3000 مليار دولار 70 % منها مستثمر في أسواق السندات العالمية ، خصوصاً إدونات الخزينة الأمريكية ، في حين توزع 30 % منها على الأسواق الأوروبية خاصة جنيف ولندن³ .

ومن الجدير بالذكر ان 15 % من هذه الأموال المهاجرة تخص الحكومات والمؤسسات الرسمية وهي في الغالب مستثمرة في سوق السندات في حين 85 % منها يمتلكها أثرياء عرب وتشكل الأموال السعودية الجانب الأكبر منها إذ يمتلك 85 ألف شخص 266 مليار دولار ثم الكويت 163 مليار يملكها 40 ألف شخص فيما يمتلك 15 ألف شخص موزعين على باقي دول مجلس التعاون الخليجي 65 ملياراً⁴ .

¹ مصطفى رشدي شبيحة ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي ، مصدر سابق ، ص 64.
² جياكومو لوشيناني ، مقدمة ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 257.
³ شبكة المعلومات العربية ، الموقع على شبكة الانترنت www.alhramain.com.
⁴ نفس المرجع السابق.

الفرع السابع: الريع الناشئ من تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم

تمثل تحويلات العاملين المقيمين خارج بلدانهم بنداً رئيسياً في ميزان المدفوعات للعديد من الدول التي تتسم بهجرة واسعة في الأيدي العاملة . وتعد هذه الحوالات بالنسبة للدولة المضيفة كلفة مباشرة في حين تعتبرها الدولة المتلقية ريعاً اقتصادياً¹.

ويرجع الريع الناشئ عن هذه التحويلات إلى الفرق بين أجر العامل المهاجر عن أجره في بلاده وبالتالي فإن تحويلاته تمثل ريعاً بمقدار الفرق بين مبلغ الحوالة وبين القيمة المضافة التي يمكن أن يسهم فيها العامل فيما لو بقي في بلاده². وقد بلغ مجموع تلك التحويلات إلى البلدان النامية في عام 2001 ما مقداره 70.3 مليار دولار جاءت الهند في مقدمة تلك البلدان إذ تلقت بمفردها 10 مليار دولار³. وعلى صعيد الدول العربية اتسمت تلك الظاهرة في الدول غير النفطية إذ احتلت المغرب المرتبة الأولى من بين الدول العربية والرابعة في التصنيف العالمي لصندوق النقد الدولي⁴.

وتشكل تحويلات العاملين العرب في الدول العربية وخاصة الدول الخليجية منه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للبلدان العربية المصدرة للعمالة ، إذ بلغ مجموع الحوالات إلى ستة دول هي (الأردن ، والسودان ، وسورية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن) بحدود 9.9 مليار دولار في عام 2004 وقد مثلت تلك الحوالات 6% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول ، كانت حصة الأردن منها 2.163 مليار دولار والسودان 1.580 مليار دولار أسهمت بنسبة 2.19% و 8% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول لنفس العام.

المطلب الرابع: أشباه الريع

إن أول من استخدم فكرة شبه الريع هو الاقتصادي ألفريد مارشال⁵. وقصد في ذلك الريع الذي يحصل جراء إنعدام مرونة عرض أحد عوامل الإنتاج بالنسبة لسعره في الأمد القصير⁶ بافتراض أن العرض يستجيب في الأمد الطويل للتغير في السعر ويصبح مرناً . (وما هو في حكم شبه الريع هو ذلك الذي يحصل عليه عامل يتمتع بتأهيل فني يندر وجوده في سوق العمل) باعتبار أن هذا التأهيل الفني يستلزم لتحقيقه مدة زمنية طويلة . (ويعد ما يحصل عليه أولئك الذين ينتجون آلات يشتد الطلب عليها في الزمن القصير بشبه الريع أيضاً⁷ من ذلك يظهر

¹ جياكومو لوشيانى، مقدمة ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 257.

² المرجع نفسه ص 258.

³ حركة الهجرة حول العالم ، ملف الهجرة العالمية ، مخطط بياني مسح من صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي الموقع على الشبكة الالكترونية العالمية:

www.bbc.co.uk/Arabic/specials

⁴ الدول النامية العشر التي تلقت أكبر كم من تحويلات العاملين لعام 2001 مرتبة تنازلياً وبمليارات الدولارات الهند 10 مليار ، المكسيك 9.8 ، الفلبين 6.5 ، المغرب 3.5 ، مصر 3 ، تركيا 2.9 ، لبنان 2.5 ، بنغلادش 2.2 الأردن 1.9 ، جمهورية الدومينيكان 1.9 .

⁵ زكريا بيومي و د. عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص 595.

⁶ الأمد القصير ، هي المدة التي تتسع لتغير مستوى الإنتاج عن طريق تغيير عوامل الإنتاج المتغيرة مثل العمل ، المواد الأولية . دون أن تتسع لتغيير الإنتاج عن طريق تغيير رأس المال الثابت مثل المباني والآلات.

⁷ د. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص 457.

أن شبه الربيع عند مارشال هو أي دخل لوسيلة إنتاج من صنع الإنسان تتميز بانعدام مرونة العرض في الأمد القصير. وعليه يمكن القول بأن الفرق بين الربيع وشبهه يأتي من أن الأول دائم و مستمر في حين يتسم الثاني بكونه دخل مؤقت يميل إلى الاختفاء في الأمد الطويل ، ولكن لا يوجد فرق بينهما من حيث الطبيعة حيث أنهما يشكلان معا فائض المنتج . كما أن الربح يتشابه مع شبه الربيع في المدى القصير لأن الربح ينتج من الفرق الناتج عن توليفه عناصر الإنتاج المختلفة.

وشبه الربيع مثله مثل ربيع الأرض الأكثر خصوبة كونه يتحدد بالسعر ولايحدده. وبعبارة أخرى يأتي شبه الربيع من كون أن السعر المدفوع مقابل خدمات رؤوس الأموال في الأمد القصير يكون من نفس طبيعة السعر المدفوع مقابل خدمات العوامل الطبيعية ، لأنه في كلتا الحالتين لا يعد السعر شرطاً لوجود خدمة مقابله¹ وبهذا نرى أن مارشال في الوقت الذي أطلق فيه لفظ "الربيع" على الهبات المجانية للطبيعة نجده يطلق " شبه الربيع " على الدخل الذي يتم الحصول عليه من الأموال الإنتاجية التي يخلقها الإنسان والتي يكون عرضها محدوداً في المدة القصيرة .

وتأسيساً على ما تقدم يتضح أن مفهوم الربيع قد إتسع ولم يعد مقتصرًا على دخل الملاك العقاريين إذ أصبح يمثل دخل كل ذي خاصية تفاضلية أو تمايزية ، يرتبط بالظروف والتقلبات الاجتماعية بعيداً عن النشاط الإنتاجي . وهذا ما دفع كثيراً من العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين الى الكلام حول ما يسمى " شبه الربيع " أو " الربيع الاستهلاكي " أو " الربح المركب. " بل وأصبح يشبه الربح أو الفائدة في (بعض الأحيان بهذه النوعية من الربيع الأرباح الاحتكارية) ، ولم يعد الربيع محكوماً بقانون خاص أي لم يعد دخلاً مختلفاً عن غيره من الدخول الممثلة لأسعار "خدمات عناصر الإنتاج " ولم يعد قاصراً على الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج وانم اتعدها إلى كل عنصر لم يكن عرضه عديم المرونة. وبالتالي يمكن القول، الربيع: هو العائد الناجم عن ميزة تجعل سعر المنتج يفوق كثيراً تكاليف إنتاجه.

¹ حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثاني: نقمة الموارد الطبيعية (الداء الهولندي)

إن هذا المصطلح قد عرف طريقه إلى الوجود مع اقتصاديات التنمية، وخير الكتاب الذين تناولوه آنذاك "باغواتي" لكن صدر كتاب مؤخرًا 2010 لـ Paul Collier بعنوان "الكوكب المستنزف" (مدير أبحاث التنمية في البنك الدولي سابقًا وأستاذ في جامعة أكسفورد حاليًا) حيث يتحدث فيه عن هذه القضية حيث يحاول الإجابة عن سؤال هل المورد الطبيعي نعمة أم نقمة؟ وإجابته التي يقدمها على ضوء دراسات ميدانية وتطبيقية أجراها هو وغيره أن المورد الطبيعي يمكن أن يكون نقمة إذا لم توجد حكومات تحسن أدارته والاستفادة من ريعه ويستشهد على الدول التي جعلت المورد نعمة النرويج وبوتسوانا وغيرها علما أن غالبية الدول تحول المورد لديها إلى نقمة لأنه يؤدي في البداية إلى طفرة في النمو الاقتصادي يتبعها تراجع في الإنتاج بسبب سوء إدارة المورد . ويضيف أن المسألة لا تتوقف عند وجود حكومة منتخبة فقط وإنما لابد أن تكون هذه الحكومة ذات جودة عالية أي أنها تتخذ القرارات الصحيحة وتقوم بتنفيذها لخدمة المجتمع ابتداء من اكتشاف المورد مرورًا بإنتاجه وانتهاء بإفناق موارده.

المطلب الأول: إثبات وجود الظاهرة

يثير اقتصاديو التنمية إشكالية هامة تتعلق بكيفية استخدام الدول ذات الموارد الطبيعية لهذه الموارد لتحقيق التوازن بين التنمية التي تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية . ولكن تحقيق هذا التوازن يتطلب معرفة حجم ما ينتج من هذه الموارد وما يحفظ في باطن الأرض لأن هذا القرار يعتمد على الكيفية التي يمكن بها استخدام إيرادات المورد في حالة زيادة إنتاجه ، فإذا كان العائد المتوقع من زيادة الإنتاج هو أكبر من السعر المستقبلي المتوقع لهذا المورد في حالة بقاءه في الأرض فإنه من الأفضل تقليل الإنتاج والعكس صحيح . وهناك تساؤل هام آخر يثيره الاقتصاديون وهو يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد تجاه هذه الموارد حيث أن هذه الدول تعتمد على حجم الأحتياطات المعلنة من هذه الموارد وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها وعلى تكاليف إنتاجها الحالية وتبدأ بمشروعات تنموية قد لا تستطيع تحقيقها إما لأن تقديرات المخزون غير دقيقة أو لأن أسعار الموارد بدأت في التراجع أو لأن تكاليف إنتاجها ارتفعت مما حال دون تحقق الإيرادات المتوقعة وهذا ولاشك يعني صدمة للأجيال الحالية وكارثة للأجيال القادمة . لذلك فإنهم يقترحون الأخذ بنظرية " طير في اليد" أي ربط الاستهلاك بالدخل الفعلي ، حيث يتم الحصول على إيرادات المورد الطبيعي وتستثمر في صندوق سيادي ويقيد الاستهلاك بالعائد المتحقق على هذه الاستثمارات مع تعديلات بسيطة هنا وهناك ، وهم بذلك يؤكدون على أهمية زيادة معدلات الادخار والاستثمار في هذه الدول. ويشيرون (اقتصاديو التنمية الاقتصادية) كذلك ، إلى حسابات الدخل القومي في الدول ذات الموارد الناضبة وكيف أنها تتصف بالمبالغة حيث أنها تضيف إلى الناتج قيمة المورد

الطبيعي الناضب بينما الأصح هو طرح قيم هذا المورد الناضب وعندئذ ستعكس هذه الحسابات صورة قاتمة لأداء هذه الاقتصاديات عبر السنوات الماضية لأنها ستشير إلى انخفاض في الأداء الاقتصادي الفعلي.

الفرع الأول: تعريف لعنة الموارد

مصطلح "لعنة الموارد" أو ما يعرف أيضاً "مفارقة الوفرة" هو مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينات، ليصفوا كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل. ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية، أم من الغاز الطبيعي. وتوضح أدبيات كثيرة تناولت هذا الموضوع في العقود الثلاثة الماضية أن من غرائب عملية النمو الاقتصادي أن الاقتصاديات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية. وفي بعض الحالات شهدت هذه الاقتصاديات تراجعاً في النمو يعزى إلى مجموعة واسعة من العوامل.

الفرع الثاني: الداء الهولندي¹

استخدم تعبير "داء الهولندي" في الأصل لوصف الأضرار القصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل "غرونينغن" الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959. وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، سببت ارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي). ونتيجة لهذا الارتفاع، تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعاً ما. وأصبحت هذه الظاهرة مثالا شهيراً يستشهد به، إضافة إلى أمثلة أخرى يرد ذكرها في الأدبيات ومنها حالة المكسيك بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات والنرويج منذ السبعينات. ومن الحالات الراهنة الاتحاد الروسي وأذربيجان.

الفرع الثالث: بعض الدراسات التجريبية التي تثبت وجود الظاهرة

أكد "نانكاني" (1979) أن الاقتصاديات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفاً في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما إن أداءها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، وثنائي التكنولوجيا والأجر، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة.

¹ SID AHMED ABDELKADER. L'industrialisation a partir des ressources naturelle. Publisud.1999. Tome 2,p19.

كما اعتبر " أورد ويلر " (1984) أن البلدان الغنية بالمعادن في أفريقيا جنوب الصحراء سجلت نمواً بطيئاً نسبياً في السبعينات.

أكد " جلب وآخرون (1988) " أن الاقتصاديات التي تملك ثروة معدنية شهدت تدهوراً في نسبة الإنتاج إلى رأس المال كان أكثر حدة من التدهور الذي شهدته الاقتصاديات التي لا تملك ثروة معدنية.

تناول "ديفيس (1995) " وضع البلدان التي كانت تصدر ترتيب البلدان النامية من حيث الثروة المعدنية بين عامي 1970 قبل الطفرة النفطية الأولى و 1991 بعد انتهاء الطفرة المعدنية في السبعينات، وفقاً لمؤشر معدل للاعتماد على الثروة المعدنية. وخلافاً للرأي المتشائم السائد، رأى أن 22 اقتصاداً من أصل 43 اقتصاداً يملك ثروة معدنية، قد سجل أداء جيداً نسبياً، مما حمل المؤلف على الاستنتاج أن استغلال الموارد المعدنية لم يلحق آثاراً ضارة بالتنمية الطويلة الأجل، وبالتالي ليست لعنة الموارد بظاهرة عامة.

تناول " ساكس و وورنر " (2000) تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1970-1990، ورأى أن وفرة الموارد تتناسب تناسباً عكسياً مع النمو.

رأى " أوتي (2001) " أن سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تفتقر إلى الموارد فاقت سرعة نموه في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1960-1990

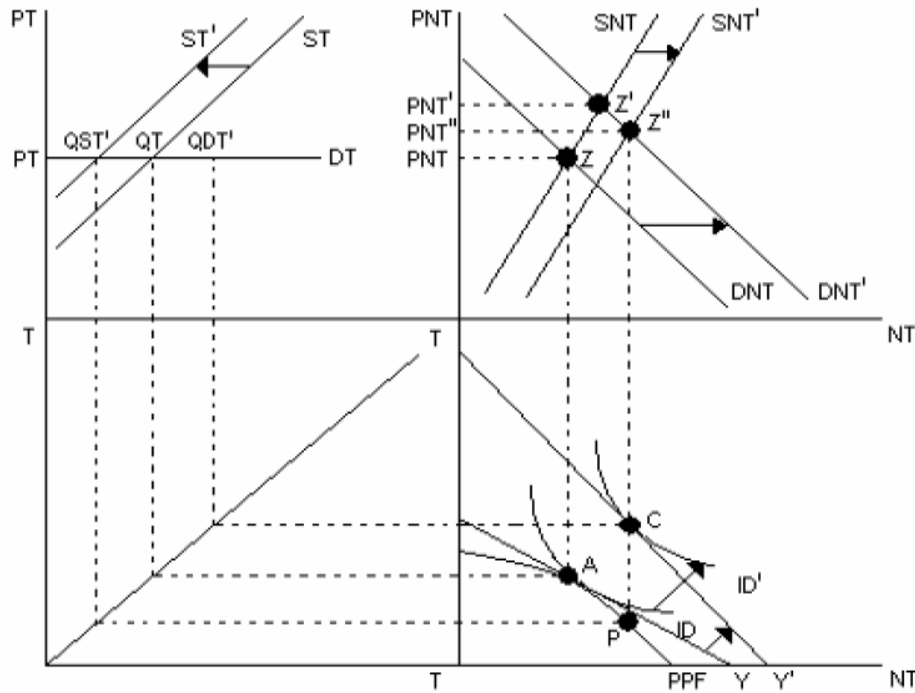
تناول "نيوماير" (2004) نمو الدخل " الفعلي " (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج) ورأى أنه يتناسب تناسباً عكسياً مع وفرة الموارد¹.

المطلب الثاني: النموذج الرياضي لسولتر وسوان

يفترض النموذج اقتصاد يضم قطاعين، قطاعاً للسلع التجارية وقطاعاً للسلع غير التجارية وسوف يتم توضيح العلاقة التناسبية وفق الشكل الآتي:

¹ E. Neumayer, "Does the 'resource curse' hold for growth in genuine income as well?", *World Development*, vol. 32, No. 10 (Elsevier, October 2004), pp. 27-40.

الشكل رقم 1: نموذج سولتر و سوان للعبة الهولندية.



المصدر: تقرير منظمة الامم المتحدة، دراسة حول دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، ورشة عمل
بند 11.006 تاريخ 18.02.2006.

الفرع الأول: أثر الإنفاق¹

أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل من y إلى y' مثلما يتضح في الشكل رقم 1 وعندما يرتفع الدخل يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، المتمثل بالتحول من DNT إلى DNT' في المربع الأعلى إلى اليمين. ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية. ويعني قانون السعر الواحد ربط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري عند النقطة PT . ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط*² والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة يضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

¹ Sid ahmed abdelkader, op.cit,p26.

² مسار خط الدخل y أقل انحداراً من مسار خط الدخل y' ويمثل انحدار خط الدخل تعريف سعر الصرف الحقيقي على أساس السلع القابلة والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. وانطلاقاً من هذا التعريف يرتفع سعر الصرف الحقيقي، إذ أن السلع القابلة للتبادل التجاري تصبح أرخص من السلع القابلة للتبادل التجاري.

الفرع الثاني: أثر تحويل الموارد¹

تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وعلى أثر ذلك، تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحوّل عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، منها مثلاً، السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية. وهذا التحوّل في الموارد يحدث على (أساس افتراض أن الاقتصاد يعمل بالطاقة الكاملة، أي أنه يعتمد على حدود إمكانات الإنتاج ppf ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، وعلى الكثافة النسبية للعوامل المستخدمة بين القطاعات. ويرتكز هذا النموذج على الافتراض الذي يعتبر أن الأيدي العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك. ونتيجة لذلك، يمكن تحويل الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد. ويؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي. وهذا يختصر في التحوّل من النقطة A إلى النقطة P في حدود إمكانات الإنتاج المحلية المبينة في المربع الأدنى إلى اليمين، مما يترافق مع انكماش في المعروض من السلع القابلة للتبادل التجاري ST إلى ST' ونمو في المعروض من السلع غير القابلة للتبادل التجاري SNT إلى SNT' .

الفرع الثالث: أثر التغيير في النفقات

ينتج أثر التغيير في النفقات من ارتفاع مستوى الاستهلاك C على منحنى السواء ID' الذي يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني Y' . ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري من QT إلى QDT في المربع الأعلى إلى اليسار. ازدياد استهلاك السلع القابلة للتبادل التجاري، مع انخفاض العرض المحلي إلى QST نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري إذ يكون قد تراجع من صفر إلى QDT' مطروحا منه QST .

المطلب الثالث: تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي

ربطت لجنة الموارد عبر صلة غير دقيقة بسلسلة من الآثار المعروفة التي تتدرج تحت تسمية "الداء الهولندي". غير أن من الأهمية التأكيد على أن الداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغيرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية. ويمكن تصنيف هذه الآثار

¹ Rachid bendib. *l'Etat rentier en crise, éléments pour une économie politique de la transition en algérie*. OPU. 1^{er} édition. 2006. p41.

القصيرة الأجل في ثلاث فئات: أ) (أثر الإنفاق) ب) (أثر تحويل الموارد) ج) (أثر التغيير في النفقات).

وتحدث هذه الآثار سواء أكانت منفصلة أم مجتمعة ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي¹. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون لهذا الارتفاع أثر سلبي بالغ في إنتاج السلع غير النفطية، فيؤدي إلى تحول تركيبة الإنتاج الكلي من الزراعة والصناعة إلى الخدمات. وظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم النامي، ولا شك في أن البلدان المنتجة للنفط قد عانت من أعراض مماثلة في الماضي. والتحدي الذي يواجهه صانعي السياسات هو في تصميم إطار للاقتصاد الكلي يهدف إلى الحد من هذه الأعراض وتحقيق تنوع في الصادرات غير النفطية من خلال اعتماد إستراتيجية ذات كفاءة لإبدال الواردات.

وعلى الرغم من تفشي الداء الهولندي في الكثير من البلدان، تمكنت بلدان مصدرة للنفط من تنويع الصادرات وتحقيق تطور صناعي واسع النطاق. لأغراض هذا التحليل يفترض وجود قطاعين هما:

أ- قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري:

الذي يكاد يقتصر على منتجات الهيدروكربون، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث يفترض أن يكون الاقتصاد صغيراً²، وتعتبر السلع الأجنبية بديلاً تاماً عن السلع المنتجة محلياً، وفيه يرتبط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالسعر العالمي؛

ب- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري:

الذي يشمل البناء والعقارات والنقل، إضافة إلى سلع لا يتعدى الطلب والعرض العالمي عليها الصفر. وفيه يحدد سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري وفقاً للطلب والعرض المحليين. ويرد نموذج سولتر سوان المعروف في المربع الأسفل إلى الجهة اليمنى من الشكل رقم 1 ويمثل محورا هذا المربع كمية السلع القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري.

ووفقاً لما هو معروف، يكون التوازن الأولي قائماً عندما ينحرف منحنى السواء عن حدود إمكانات الإنتاج للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري ممثلة بالنقطة³ A.

ويختصر هذا النهج المبسط للاقتصاد كله في عامل واحد. ويرتكز كذلك على افتراض أن الاقتصاد هو على منحنى إمكانات الإنتاج (التشغيل الكامل لكل مورد).

¹ E. Neumayer, op .cit p 30.

² في نظرية التجارة الدولية يكون "الاقتصاد صغيراً" عندما لا تؤثر صادراته و وارداته على الأسعار العالمية بل "تتأثر بها". وبينما يدحض دور الأوبك في سوق النفط هذا الافتراض، يبقى هذا الافتراض مقبولاً إذا ما طبق على كل بلد على حدة، باستثناء المملكة العربية السعودية.

³ منحنى السواء يستخدم لتمثيل الطلب الكلي، وتوزيع الدخل الذي يمكن أن يسبب تحولاً لا يدخل في الحساب لأغراض هذا التحليل.

وفي المربع الأعلى إلى جهة اليسار من الشكل نفسه، تساوي سوق العرض المحلي للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري سوق الطلب المحلي عند النقطة QT والميزان التجاري في هذه الحالة هو صفر. والمربع الأدنى إلى اليسار هو مربع التحويل حيث $T=T$. وفي المربع الأعلى إلى اليمين الذي يمثل سوق السلع غير التجارية، يكون الاقتصاد عند النقطة Z.

ونتيجة لذلك، تؤثر طفرة الموارد (التدفقات النفطية الواردة) على الاقتصاد الذي يعتمد على الصادرات، وتحدث الآثار الثلاثة المشار إليها آنفاً، وهي الإنفاق وتحويل الموارد، والتغيير في النفقات¹.

ويقدم هذا التحليل صورة مبهمة عن الآثار التي تصيب الاقتصاد الكلي نتيجة لزيادة مفاجئة في الإيرادات النفطية تحدث بفعل عوامل خارجية. ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه العوامل يمكن أن تكون مكلفة، ولا سيما إذا أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الطويل الأجل².

ويسبب ركود القطاعات التقليدية أو إقفالها، حتى ولو ترافق مع نمو قطاعات أخرى في الاقتصاد، خسارة لفرص العمل، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة المهارات وكثرة في حالات الإفلاس³. ومع أن هذا الوضع قد لا يلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد، وخصوصاً إذا كانت طفرة الموارد دائمة، فلا شك في أنه يلحق خسائر جسيمة بالكثيرين، ويخلف صعوبات لا يسهل حلها⁴. ويزيد هذا الوضع خطورة إذا ثبت أن طفرة الموارد مؤقتة. فإذا عادت الأسعار إلى مستواها السابق أو أصبحت الموارد مستنفدة، يكون الاقتصاد قد فقد قدرته على التنوع، وخسر الأسواق الخارجية، وسجل مزيداً من الخلل في ميزان المدفوعات. ويمكن أن تكون الأضرار أكثر حدة إذا شمل التراجع القطاعات التي تولد عوامل خارجية مساعدة وفرصاً للتعلم.

غير أن الافتراضات الصريحة والضمنية المستخدمة في النموذج الوارد آنفاً لا تجعل من هذه الحالة حالة عامة. فإذا افترض مثلاً أن بلدًا معينًا ينتج بأقل من قدرته الكاملة، أي ضمن حدود إمكانيات الإنتاج، وأن الواردات ليست بدائل تامة عن السلع المنتجة محلياً، عندئذ لا يعود الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري يتسم بمرونة كاملة. وهذا يعني أن المصنعين المحليين يحظون بفرصة لزيادة الإنتاج ورفع الأسعار في قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري. ونتيجة لذلك، يكون العجز التجاري بعد تدفق الإيرادات النفطية مساوياً

¹ نفس المرجع السابق، ص 35.

² في هذا السياق، تعد حالة نيجيريا من أفضل النماذج المعبرة عن الآثار السلبية لهذا الوضع. انظر:

N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), pp. 311-324.

³ O. Barder, "A policymakers' guide to Dutch disease", *Working Paper Number 91* (Center for Global Development, July 2006), p. 8.

⁴ J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", *Bulletin Issue No. 4* (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm.

للعجز التجاري قبل تدفق الإيرادات أو أقل منه، وذلك نظراً إلى نمو المعروض من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري. وفي هذه الحالة، يمكن أن تكون الإيرادات النفطية مصدراً لتوليد فرص العمل وزيادة استخدام عوامل الإنتاج المحلية، ويمكن دعم هذه النتيجة باتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسة العامة التي يتناولها الطالب لاحقاً.

فافتراض التشغيل بالطاقة الكاملة مهم في النموذج المعتمد. وعند تقييم أثر هذا النموذج في السياسة العامة، ينبغي لصانعي السياسات في الدول النفطية كالجزائر تحديد ما إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل بالطاقة الكاملة.

وينطبق ذلك على تشغيل الأيدي العاملة الماهرة، مما يوضح أهمية الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب وتكوين المهارات في صفوف المواطنين. فعندما يحدث نقص في الأيدي العاملة بسبب عزلة المجتمعات وعدم تطور وسائل النقل، يمكن للإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية في الأرياف ومشاريع الإسكان في المدن أن يسهل نقل الفائض من الأيدي العاملة في الريف للعمل في المدن. وبما أن البطالة تتفاقم في بلد كالجزائر، ولا سيما بين الشباب والنساء، لا يشكل عدم حراك القوى العاملة مشكلة خطيرة.

وفي سياق تحليل كيفية تأثير الداء الهولندي على إمكانات الإنتاج والاستهلاك، يفترض أن الأسر المعيشية تفضل مزيجاً من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري (الممثلة في النقطة A في الشكل رقم 1) فالدخل الإجمالي يرتفع بفعل تدفقات العملات الأجنبية الواردة من صادرات النفط. ونتيجة لهذا الارتفاع، تتغير إمكانات الاستهلاك من حدود إمكانات الإنتاج الثابتة، إلى مستوى يساوي الدخل عند النقطة Y'.

والمسافة العمودية بين إمكانات الاستهلاك وإمكانات الإنتاج تشير إلى حجم الدخل من العملات الأجنبية. ويعني ازدياد إمكانات الاستهلاك أن الأسر تستهلك كميات أكبر من السلع القابلة والسلع غير القابلة للتبادل (الممثلة ب النقطة C في المربع الأدنى إلى اليمين) وحتى تتمكن الأسر من الاستهلاك عند النقطة C يجب أن يصل الإنتاج إلى النقطة P، أي إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري يجب أن يكون بمستوى النقطة C لأن هذه السلع لا يمكن استيرادها.

وليكون استهلاك السلع القابلة للتبادل التجاري عند النقطة C، يكفي أن يكون إنتاج البلد عند النقطة P؛ لأن الباقي يمول من الإيرادات النفطية. ونتيجة لذلك، يؤدي الإنفاق من الإيرادات النفطية إلى تحول في الإنتاج نحو كميات أقل من السلع القابلة للتبادل التجاري. وعند النقطة P، لا يكون المعروض المحتمل من السلع غير القابلة للتبادل التجاري (إمكانات الإنتاج) قد سجل أي زيادة، وبالتالي تصبح السلع غير القابلة للتبادل التجاري أعلى من السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وهذا الارتفاع ضروري للنهوض بالاقتصاد إلى مستوى أعلى في إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وحتى يكون هذا الإنتاج مربحاً، يجب أن يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى

السلع القابلة للتبادل التجاري. وفي هذا الحالة، ينتظر قطاع الصناعة التحويلية إشارة من السوق لزيادة عناصر الإنتاج في السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتقليل عناصر الإنتاج في السلع القابلة للتبادل التجاري. وعندما يتحول رأس المال والأيدي العاملة إلى إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري لتلبية الطلب المحلي المتزايد، ينكمش قطاع الصناعة التحويلية. وهكذا، يتوقف تقييم آثار الداء الهولندي على تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين، هما قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. ومع أن هذا التقسيم اعتمد لأغراض هذا النموذج من غير تحليل نقدي، يبدو من التجربة أن التمييز هو أكثر غموضاً في الواقع. ويقصد في هذا التحليل التجارة بالسلع النهائية، واستهلاك الأسر المعيشية، واستثمار رأس المال. وإذا كان قطاع الصناعة التحويلية في بلد ما يعتمد على عناصر مستوردة لتجميع المنتج النهائي قبل تصديره، يكون لارتفاع سعر الصرف الحقيقي آثار أكثر تبايناً على الاقتصاد المحلي.

المطلب الرابع: الداء الهولندي وعلاقته بسعر الصرف والنمو الاقتصادي

إن الربيع النفطي والذي يعتبر نعمة إذا استحسن استعماله، والعكس صحيح قد يتحول إلى نقمة، لأن تدفق الإيرادات الربعية بوفرة على الاقتصاد قد يشكل مشاكل على مستوى الاقتصاد الكلي واختلالات تمر عبر عدة قنوات من خلاله آثار الداء الهولندي، ومن بين هذه القنوات سعر الصرف الحقيقي، ليمتد بعد ذلك إلى الجهاز الإنتاجي التصديري والعمالة وباقي القطاعات النشطة مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ككل وهذا ما يظهر من خلال العلاقة أدناه.

الفرع الأول: علاقته بسعر الصرف

أن ازدياد الإيرادات النفطية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ولكننا لم نميز بعد بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المتغير. وتتوقف آلية ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على نظام سعر الصرف في أي بلد. فبينما تعتمد معظم البلدان النفطية نوعاً من أنواع سعر الصرف الثابت، من الضروري توضيح حسنة وسيئات كل نظام بهدف اتخاذ القرارات المثلى على صعيد السياسة العامة. ففي نظام سعر الصرف الثابت، يكون سعر العملة المحلية ثابتاً أو مربوطاً عن طريق البنك المركزي بعملة أجنبية رئيسية أو بسلة من العملات الأجنبية. ويزيد تحويل العملات الأجنبية المحققة من الإيرادات النفطية إلى العملة المحلية المعروض النقدي للبلد، ما لم تُنشأ صناديق لتثبيت أسعار النفط والعملات المحلية.

ويمكن أن تؤدي ضغوط الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، الذي يوازي ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي، فيتطلب تدخلاً من البنك المركزي لبيع العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على سعر الصرف الإسمي الذي يغذي تدفقات رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير (الأموال الساخنة). وإذا كان سعر الصرف مرناً، أي اتبع نظاماً متغيراً، تباع

شركات النفط العملات الأجنبية التي تجنيها من النفط إلى البنك المركزي. ونتيجة لذلك، تزداد الإيرادات الحكومية عندما يكون قطاع النفط خاضعاً كلياً أو جزئياً لسيطرة الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع إسمي (و حقيقي) في سعر الصرف. وفي الحالتين، يحدث ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لأن هذه هي الطريقة التي يمتص بها الاقتصاد المحلي تدفقات رأس المال المتزايدة بالعملات الأجنبية.

ويتفاقم العجز التجاري في القطاعات غير النفطية بسبب تزايد الواردات على أثر ارتفاع الدخل. وهذا المنطق يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يجب ألا يفسر دائماً على أنه من أعراض الداء الهولندي.

ويبقى ما يبهر القلق إذا كان العجز التجاري ناجماً عن هبوط الصادرات، بسبب الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، كما كانت حالة هولندا في الستينات¹.

ويمكن أن يأتي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بفوائد كما يمكن أن تترتب عليه تكاليف. فهذا الارتفاع، مثلاً، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار العام، كما يمكن أن يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا سيما عندما تتراجع الصادرات الصافية نتيجة لطفرة قصيرة الأجل.

وإذا انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية، تحدث مبالغة في قيمة سعر الصرف الحقيقي. وفي هذه الحالة يبدو من المستحيل التعويض عن الخسائر التي تكبدتها أسواق الصادرات غير النفطية من جراء ارتفاع سعر الصرف، حتى في حال تصحيح المبالغة في قيمة سعر الصرف الحقيقي، بتخفيض سعر الصرف الإسمي. وإضافة إلى ذلك، لا تبدو تعديلات سعر الصرف الحقيقي بالإجراء السهل.

ويمكن التعويض عن أثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على الصادرات بالإنفاق من الإيرادات النفطية على استثمارات تعزز الإنتاجية. كما إن الحكومة يمكن أن تحاول الاستفادة من سياسات تجارية مثل سياسة دعم الصادرات، بهدف تجنب التدهور في ميزان المدفوعات.

غير أن البنك المركزي، في ظل نظام سعر الصرف الثابت وبوجود الموارد غير المستغلة، كما هو الحال في البلدان الريعانية المصدرة للنفط، يتدخل في سوق العملات الأجنبية عندما يصبح الحساب الخارجي في حالة فائض بهدف إبقاء سعر الصرف عند مستوى الربط. أما الأساس المنطقي لهذا التدخل، فهو التالي :

إذا كان ميزان المدفوعات في أي بلد في حالة فائض، بافتراض عدم تدفق رأس المال إلى هذا البلد، يكون الطلب على العملات الأجنبية أقل من المبالغ التي تعرضها الأسواق

¹ Gelb and associates analysed a sample of six oil-exporting countries and found that the average real effective exchange rate (REER) had risen by nearly 50 per cent between 1970 and 1984, which represents the period of the first two oil booms. Given that real appreciation was not offset by equal improvements in productivity, this severely hampered the domestic manufacturing sector. A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988).

الخاصة. وفي هذه الحالة يجب أن يشتري البنك المركزي الفارق. ولهذا الإجراء أثر نقدي مباشر لأن شراء العملات الأجنبية يطرح العملة المحلية في السوق، مما يزيد من النقود السريعة الانتقال، وبالتالي يزيد المعروض النقدي. وفي هذه الحالة يزداد الطلب الكلي. وإذا حولت العملات الأجنبية المحصلة من النفط إلى العملة المحلية وأنفقت على السلع والخدمات المحلية، فيكون ذلك بمثابة استخدام الإيرادات النفطية لتمويل العجز. وهذا الوضع يزيد من النقود السريعة الانتقال والطلب المحلي، ويؤدي إلى رفع أسعار إنتاج السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري، لأن النفقات الحكومية توجه عامة إلى القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري. ويحتمل أن يسبب هذا الإنفاق التضخم ما لم يحتو الاقتصاد قدرة احتياطية ويعمل بأقل من قدرته الكاملة، أي ضمن حدود إمكانيات الإنتاج. ويسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي. ونتيجة لذلك، يشكل التضخم خطراً يرافقه كل طفرة نفطية. وتكون مكافحة التضخم في هذه الحالة مهمة يمكن أن يؤديها سعر الصرف الثابت أو المربوط¹.

وما يعرف بالتعقيم هو آلية يمكن من خلالها فك الرابط بين الخلل الخارجي والتغير في المخزون النقدي. وتشمل هذه الآلية عمليات السوق المفتوحة الهادفة إلى التعويض عن الزيادة أو الانخفاض في المعروض النقدي نتيجة لتدفقات العملات الأجنبية (أو العجز المالي). ومع أن استمرار العجز الخارجي أو الفائض الخارجي ممكن في ظل هذا النظام، يبقى له حدود. فالإفراط في التعقيم يمكن أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة إلى حد يسبب ركوداً في الاقتصاد المحلي. وهكذا، يمكن أن يؤدي التعقيم بحد ذاته إلى ارتفاع في سعر الصرف الإسمي وتجاوز المستوى المنشود لسعر الصرف الحقيقي، ولا سيما إذا كانت أسعار السلع المحلية عديمة المرونة، ولو اتسمت أسعار الأصول ببعض المرونة. ومع أن آلية التعقيم تستخدم على المستوى النظري لمواجهة ارتفاع سعر الصرف، فهي آلية غير فعالة في الواقع، لبلد نفطي نامي. فهذه الآلية تتطلب من البنك المركزي مشاركة فعالة في السوق المالية، لبيع السندات الحكومية وشرائها. والأسواق المالية في هذا النوع من البلدان هي أسواق ضيقة وغير متطورة كفاية، والأسواق الثانوية للسندات الحكومية تكاد تكون منعدمة. وهذه الأسواق ضرورية لعمليات السوق المفتوحة التي تتطلبها آلية التعقيم.

¹ يؤكد غوش وآخرون على وجود رابط قوي بين أسعار الصرف الثابتة والتضخم المنخفض. وهذا ينتج من (أثر الانضباط) التكاليف السياسية الناجمة عن التخلي عن ربط سعر الصرف تؤدي إلى اعتماد سياسات تقييدية (وأثر الثقة) تؤدي الثقة إلى زيادة الاستعداد للاحتفاظ بالعملة المحلية عوضاً عن السلع والعملات الأجنبية. (ويرتبط التضخم المنخفض بأسعار الصرف الثابتة لأن البلدان التي تسجل معدل تضخم منخفضاً هي أكثر قدرة على الإبقاء على ربط سعر الصرف. وهناك علاقة سببية أيضاً في الاتجاه الآخر، حيث تحقق البلدان التي تختار سعر الصرف الثابت انخفاضاً في معدل التضخم". انظر:

A.R. Ghosh et al., "Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?", *Economic Issues*, No. 2 (IMF, September 1996), pp. 1-2.

الفرع الثاني: علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال قنوات الاقتصاد الكلي

تتناول الجزء السابق آثار إدارة سعر الصرف على الاقتصاد الكلي في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية.

ويشكل التحصن من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أولوية قصوى لأن هذا الارتفاع يقوض جميع القطاعات التجارية الأخرى سواء أكانت قطاعات التصدير أم إبدال الواردات. ونتيجة لذلك، تشكل إدارة سعر الصرف تحدياً كبيراً للبلدان المصدرة للنفط. غير أن هذا لا ينفى وجود مجموعة أخرى من المخاطر على صعيد الاقتصاد الكلي منها:

أولاً: عدم إمكانية الاستمرار في الاقتراض من الخارج

بما أن البلدان المصدرة للنفط تملك عملات قوية نسبياً، تعتبر المصارف التجارية الدولية أن حكومات هذه البلدان تتمتع بقدر كبير من الملاءة. وفي حال استخدمت حكومة أحد البلدان المصدرة للنفط السياسة النقدية لإدارة سعر الصرف، على النحو المعروف آنفاً، فيمكن أن يؤدي ذلك بأسعار الفائدة إلى مستويات تفوق الأسعار المعتمدة في مراكز مالية دولية مثل لندن ونيويورك. وحماس المقرضين الدوليين، مع الارتفاع النسبي في أسعار الفائدة المحلية، قد يشجع هذه الحكومات على الاستعانة بالقروض الدولية. ونتيجة لذلك، ينشأ وضع غير سليم في الكثير من البلدان المصدرة للنفط حيث تدفق المكاسب العابرة من العملات الأجنبية يترافق مع تراكم الديون الخارجية وضعف نتائج النمو الاقتصادي؛

ثانياً: النمو المفرط في الائتمان

يؤدي الإنفاق من الإيرادات النفطية إلى زيادة حجم العملة المتداولة، وإلى زيادة الأموال المودعة في المصارف التجارية. وقبل أن تكون الواردات قد ازدادت بحيث تستوعب بعض الزيادة في المعروض النقدي، يمكن أن تؤدي زيادة الودائع في المصارف التجارية إلى نمو سريع في الائتمان المصرفي، من شأنه مثلاً، أن يوجب الطفرة في سوق العقارات. وهكذا يمكن أن يؤدي نمو الائتمان المصرفي والكتلة النقدية بفعل المعامل النقدي المضاعف، إلى زيادة حدة الطفرة، ما لم يجر تدارك ذلك بفرض شروط لزيادة الاحتياطي أو وضع حدود للائتمان. وهذا ما يتوقعه نموذج "مينسكي" الذي يؤكد أن التدفق النقدي لصالح لشركات في فترات الازدهار يفوق المستوى المطلوب لتسديد الديون¹. وهكذا، تنشأ موجات المضاربة ويزيد حجم الإقراض عن الحدود التي يمكن أن يلتزم بتسديدها المقترضون من إيراداتهم. ونتائج الطفرة النفطية في هذه الحال يمكن أن تظهر في التضخم وارتفاع أسعار العقارات؛

ثالثاً: آثار المزاحمة

يمكن أن ينافس الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص ويزاحمه على عوامل الإنتاج والموارد المالية المحلية النادرة، مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وفرض قيود الائتمان.

¹ لمزيد من التفاصيل حول نموذج مينسكي انظر:

T.W. Woods, "Anatomy of a typical crisis", *Cycles, News and Views* (2007), which is available at: www.cyclesman.com/kindleberger.htm.

وهذا بدوره يمكن أن يحدث أثرًا سلبيًا في الاستثمار الخاص على الأقل في الأجل القصير، إذا أعطت الحكومة الأولوية لحاجاتها على الاقتصاد. غير أن الإنفاق الحكومي على الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الكهرباء والمياه، ومشاريع الصرف الصحي، وشبكات الطرق والنقل، ومشاريع الري، يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين توزيع السلع والخدمات بين مختلف قطاعات الاقتصاد، فيجذب بالتالي الاستثمار المحلي الخاص أو يشجعه بتخفيض التكاليف المترتبة على هذا القطاع.

والجدير بالذكر أن فرضية المزاحمة لا تصح إلا عندما يعمل الاقتصاد بقدرته الكاملة . فعندما تكون في الاقتصاد موارد غير مستغلة، يبقى المجال مفتوحًا لزيادة جميع أنواع النفقات في القطاعين العام والخاص . أما فرضية "الجذب" فتتسم بأهمية نسبية في البلدان الغنية بالنفط لأن القطاع العام هو القطاع الذي يضطلع، عادة، بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة في البنية التحتية . فتصميم هذه المشاريع بطريقة "تجذب" الاستثمار الخاص بدلا من أن "تزاحمه" يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق النمو المستدام الطويل الأجل .

المبحث الثالث: أساليب وأدوات التخلص من الداء الهولندي

إن من بين الأساليب المقترحة من بعض الاقتصاديين (Corden and Neary) على سبيل المثال سد قنوات انتقال أعراض الداء من خلال سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية وسياسة التشغيل، لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك بديل آخر لا يقل عن الأول أهمية، خاصة الدول الريعية مثل الجزائر، وهناك أمثلة من الواقع جربت ذلك بنجاحة وهي الآن من بين الدول المستقرة اقتصادياً، والبديل هو إستراتيجية التنوع الاقتصادي، ونخص بالذكر هنا الدول النفطية أحادية الصادرات مثل الجزائر لأنها أصلاً ليس لها قاعدة اقتصادية متينة مما يعزز من مضاعفات إصابتها بالداء الهولندي، وسوف يتم تناول ذلك في الفصل الرابع لكن تجدر الإشارة إلى السياسات المطبقة حالياً على مستوى الاقتصاد من أجل التخلص من آثار العلة الهولندية كالتالي:

المطلب الأول: أدوات السياسة العامة للاقتصاد الكلي في ظل الطفرة النفطية

يركز هذا الجزء على المساهمة التي يحتمل أن تقدمها الأدوات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات النقدية والمالية، لتعزيز النمو والتنمية في ظروف طفرة الموارد الأولية. وإضافة إلى ذلك، يحل دور السياسة المالية العامة في الأجلين القصير والطويل وغيرها من الآليات، بما في ذلك سعر الصرف، والضوابط على رأس المال، وصناديق النفط، في التصدي للصعوبات الكثيرة التي تنشأ عندما تحدث طفرة نفطية. والغاية من هذا التحليل هي المساهمة في بناء قدرات صانعي السياسات في مجال طفرة الموارد التي قد تؤدي إلى الداء الهولندي أو لعنة الموارد، فتقوض مسار التنمية، ما لم يتوفر لها الإطار الملائم على صعيد السياسة العامة وتشمل هذه السياسات بعض عناصر التوزيع المعمول بها في النظريات الكينيزية للاقتصاد الكلي، وتستند إلى تقييم واضح لدور السياسة العامة، وترمي إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية في أسرع وقت ممكن.

الفرع الأول: السياسة العامة للاقتصاد

يمكن أن تؤدي السياسة المالية العامة دوراً رئيسياً بتحويل الربيع المحقق من التجارة والإنتاجية لصالح قطاعات إستراتيجية غير موجهة إلى التصدير. وهذا يشمل تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات التقليدية. ومن حيث المبدأ العام، ينبغي للسياسة المالية العامة أن تدعم الأهداف العامة للاقتصاد الكلي، ومنها تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتثبيت ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم، والتحكم بالدين العام المحلي، وإبقاء الضرائب عند مستويات محمولة، وترسيخ النمو الاقتصادي، وتحقيق تحسن كبير في معايير الرفاه في البلدان التي تعتمد على الربيع النفطي.

ففي حالة البلدان الغنية بالنفط، يستحسن أن تكون السياسة المالية العامة الأداة الرئيسية للتثبيت الاقتصادي في الأجل القصير، بما في ذلك تخفيف أثر المكاسب العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين؛ وتعزيز المساواة في الدخل من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية وخلق فرص العمل. ومن الضروري أن تشمل هذه الإستراتيجية أيضاً توسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الاستعداد لإنجازها. وفي هذه البلدان، يجب أن تركز السياسة المالية العامة المؤازرة للفقراء والمرتكزة على الحقوق على القطاع غير النفطي انطلاقاً من مبادئ توجيهية حكومية ذات هدف مباشر متوسط الأجل هو تخفيف حدة الفقر، وهدف غير مباشر هو تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو. وهذا يسمح بالتمييز بين العنصر المتقلب نسبياً والعنصر الثابت نسبياً في المالية العامة ويساعد في تخفيف تقلب الإنفاق مع تقلب الدورات الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان تخفيف حدة هذه التقلبات نظراً إلى ما تسببه من خلل في التشغيل ومناخ الاستثمار، وبالتالي الرفاه.

ولتحقيق هذه النتائج، قد يكون من المفيد إنشاء صندوق محلي لتثبيت أسعار النفط إضافة إلى الصندوق الخارجي ويمكن أن يعتمد هذا الصندوق على التقلبات المؤقتة في الربوع النفطية والعوائد والضرائب على شكل سندات للقطاعين العام والخاص، ويهدف إلى إعادة شراء الدين العام المحلي، وتأمين المساكن الشعبية التي يمكن تأجيرها بأسعار تجارية معقولة، وأن تكون له أهداف أخرى مثل الادخار بالعملات المحلية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.¹ ويمكن تداول هذه الأصول عندما تهبط أسعار النفط بهدف تسهيل تثبيت مالية القطاع العام في الأجل القصير. وفي المقابل، يمكن أن تكون هذه الأصول مصدراً للإيرادات في الأجل الطويل، يستخدم للحد من استفاد الإيرادات النفطية والتعويض عنه في البلدان التي تملك احتياطياً نفطياً محدوداً، أو أن تكون بمثابة إجراء احتياطي إزاء أي تغيرات تكنولوجية أو معاهدات دولية قد تؤدي إلى تخفيض مبيعات النفط في الاقتصاد العالمي. وهذا الإجراء بالغ الأهمية لأن الإيرادات الحكومية في البلدان التي تعتمد على الربيع النفطي معرضة للتقلب الشديد مع تقلب أسعار النفط العالمية.

والواقع أن أسعار النفط معرضة للتقلب في الأجل القصير وللتقلب الشديد في الأجل المتوسط.

الفرع الثاني: السياسة النقدية

من الضروري أن تكون السياسة المالية العامة حجر الأساس في أي إستراتيجية حكومية، ولا سيما في ظل أسعار الصرف الثابتة. أما السياسة النقدية والسياسة المالية، فيمكن أن

¹ S. Barnett and R. Ossowski, "Operational aspects of fiscal policy in oil-producing countries", IMF Working Paper WP/02/177 (2002), p. 18.

تؤدي دوراً هاماً في خطط التثبيت القصيرة الأجل الهادفة إلى وضع إستراتيجية إنمائية للاقتصاديات الريفية تكون مؤازرة للفقراء ومرتكزة على الحقوق.¹

ويقصد بالسياسة النقدية الأنظمة التي تعتمد عليها الحكومة لضبط المعروض النقدي ومستوى أسعار الفائدة.² ونتيجة لذلك، تؤثر هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي، وتركيبية الإنتاج، وهيكل التشغيل، وتوزيع الدخل، ووجهة التحويلات الاقتصادية. وللسياسة النقدية كذلك أثر في السياسة المالية العامة لأن مستوى أسعار الفائدة يؤثر على خدمة الدين العام المحلي، ومعدل الادخار، وسعر الصرف. ويتمثل دور سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات، وسعر الصرف الحقيقي، ومستوى تدفقات رأس المال الدولي ووجهتها، واستقرار النظام المالي المحلي، لأن البنك المركزي هو منظم المؤسسات المالية وآخر مصدر للإقراض. وعبر هذه القنوات، تؤثر السياسة النقدية على نتائج سياسات التثبيت القصيرة الأجل، وتؤثر على جوهر سياسة الدولة ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبذلك، يمكن أن يكون للسياسة النقدية دور كبير في أي إستراتيجية إنمائية لهذا النوع من اقتصاديات الريع.

وأهمية السياسة النقدية في الإنتاج والتشغيل ومعدل النمو الاقتصادي بغنى عن الإثبات، ولا ضرورة للتطرق إليها في هذا السياق. غير أن السياسة النقدية مهمة أيضاً لتأثيرها على تركيبية الإنتاج والتشغيل، ومستوى التحويلات الاقتصادية ووجهتها، وتوزيع الدخل والثروة، وأنماط تدخل الدولة في الاقتصاد. ومع أن هذه الآثار للسياسة النقدية لا تحظى بالاهتمام اللازم في الكثير من الأحيان، فهي عنصر أساسي لإجراء تحليل شامل لوضع الاقتصاديات الريفية. وانطلاقاً من نظرية الاقتصاد الكلي التقليدية، تبرز السياسة النقدية آثار سياسة الاقتصاد الكلي في المجال الاجتماعي وفي توزيع الدخل، أي تبين مدى مؤازرة السياسة الاقتصادية للفقراء.

ومع أن جميع أشكال الضوابط على الطلب الكلي يمكن أن تكون فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي، فيمكنها في الوقت ذاته أن تؤدي إلى زيادة أو تخفيض أنواع مختلفة من النفقات، وتحقيق مكاسب لفئات معينة في المجتمع أو إلحاق خسائر بها. وتختلف تركيبية الإنتاج والتشغيل، وتوزيع الدخل، وهيكل التشغيل باختلاف السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة. فانكماش الطلب بسبب ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى البطالة، التي تتضح من خلال إنتاج العمال سلعاً تجارية في أسواق عالية التنافسية كما في البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً، حيث لا مجال لزيادة الأسعار في حال ارتفاع الكلفة. غير أن ذلك يمكن أن

¹ Idem, p23.

² لمزيد من التفصيل عد الى :

C.P. Chandrasekhar, *Thematic Summary Report: Financial Liberalisation* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004); A. Chowdhury, "Poverty and the 'stabilisation trap' – Monetary policy", *Thematic Summary Report: Monetary Policy* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004); A. Saad-Filho, "Pro-poor monetary and anti-inflation policies: Developing alternatives to the new monetary policy consensus" (2004); and R. Roy and J. Weeks, "Making fiscal policy work for the poor" (UNDP, 2004).

يحقق مكاسب عابرة لآخرين، ولا سيما أولئك الذي يعيشون من الفائدة. وفي المقابل، يمكن حدوث التحول نفسه في الطلب الكلي من خلال الانكماش المالي، وليس من خلال تقليص النفقات، وهو الإجراء الذي درجت على اقتراحه بعض المنظمات الدولية. وهذا الإجراء يهدف إلى زيادة الضرائب على أرباح رأس المال من غير زيادة في الإنفاق الحكومي. وهذه المكاسب والخسائر تختلف في كل حالة وفقاً لفئات الدخل.

فالذين يعتمدون على الربوع يكونون الخاسرين في بادئ الأمر، يليهم المنتجون المحليون والأجانب للسلع الكمالية التي يستهلكها أصحاب الربوع. ويبقى من الضروري التعمق في بحث آثار تدابير السياسة النقدية على توزيع الدخل في سياق إستراتيجية مؤازرة للفقراء لا تكتفي بتوليد النمو والاستقرار العام بل تسعى إلى تثبيت المسار الإنمائي وتعزيزه في ظل طفرة الموارد.

الفرع الثالث: السياسة المالية

السياسة المالية هي فرع من السياسة النقدية، ويمكن أن تؤثر على الفقر بطريقتين رئيسيتين هما:

أ- طريقة مباشرة من خلال أثرها في النشاط الإنتاجي، وبالتالي توليد الدخل وفرص العمل، وتوزيع الدخل والأصول.

ب- وطريقة غير مباشرة من خلال أثرها في السياسة المالية العامة والسياسة النقدية للحكومة، ولهاتين السياستين أثر في زيادة فرص العمل والإنتاج، وفي القطاع الاجتماعي، وفي الإنفاق العام الذي يسهم في تخفيف حدة الفقر.

وتركز دراسة دور السياسة المالية في التنمية عادة على قدرة هذه السياسة على تعبئة الموارد، وزيادة الموارد المتاحة عبر الزمن، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وغيره من القيود على النمو¹؛ وفي هذا الإطار، إذا ترك القطاع المالي من غير ضوابط، تكون إشارات السوق المالية في ظل نظام مالي يركز على السوق، هي التي تحدد وجهة تخصيص الموارد، وبالتالي الطلب على المدخرات وتوزيعها بواسطة المؤسسات المالية وهذا النهج²، الذي قد يكون ملائماً للبلدان المتقدمة أو غير ملائم، لا شك في أنه يسبب صعوبات للبلدان النامية. وهذه الصعوبات تنجم عن توزيع المدخرات والاستثمارات وفقاً لمصالح القطاع الخاص وليس للعوائد الاجتماعية، وذلك في ظل عدم كفاية الاستثمار في البيئة

¹ C.P. Chandrasekhar, *Thematic Summary Report: Financial Liberalisation* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004).

² انظر:

S. Aybar and C. Lapavitsas, "Financial system design and the post-Washington consensus", in *Development Policy in the Twenty-first Century: Beyond the post-Washington consensus*, B. Fine, C. Lapavitsas and J. Pincus, eds. (London: Routledge, 2001); A. Demiguç-Kunt and R. Levine, "Bank-based and market-based financial systems: Cross-country comparisons", *Policy Research Working Paper 2143* (the World Bank, Development Research Group, July 1999); R. Levine, "Financial development and economic growth: views and agenda", *Journal of Economic Literature*, vol. 35, No. 2 (June 1997), pp. 688-726; J. Zysman, *Governments, Markets and Growth: Financial systems and the politics of industrial change* (Oxford: Martin Robertson, 1983).

التحتية، حيث تكثر المشاريع الضخمة التي تتسم بتأخر الإنجاز، وارتفاع نسبة المخاطر، وتدني معدل الأرباح. ونظرًا إلى هذه العوامل الخارجية المرتبطة بهذه القطاعات، يمكن أن تؤدي قلة الاستثمار في البنية التحتية إلى تقييد إمكانات النمو المتواصل الطويل الأجل. وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز اتجاه السوق المالية نحو توجيه الائتمانات لصالح قطاعات غير أساسية (مثل المضاربة بالعقارات)، وقطاعات تتطلب كثافة في الاستيراد وتدر أرباحًا عالية، أو حصر الأموال في قبضة عدد من الجهات الكبيرة الفاعلة أو المراكز المتطورة في النشاط الاقتصادي. وهذا يسبب مزيدًا من الخلل في توزيع الدخل، ويقوض مسيرة التخفيف من حدة الفقر. والآثار المباشرة التي تحدثها السياسات المالية في النمو والتشغيل والفقر يمكن تحقيقها بطرق مختلفة، منها تكاليف الحصول على الائتمانات وشروط الحصول عليها، ومستوى الاستثمار الخاص ونوعه، وكلفة تمويل العجز في القطاع العام. وإذا كان الاقتصاد يضم أسواقًا مجزأة، فيتوقع وجود تدرج في مستوى العائدات. فرؤوس الأموال الكبيرة التي تتمتع بإمكانية دخول مجالات تأتي بعائدات كبيرة قد لا ترغب في دخول المجالات التي تحقق عائدات أقل، بينما قد لا تتمكن رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة من الاستثمار في ظل صعوبة الحصول على الائتمانات. وفي هذه الحالة، قد لا تحظى بعض الأسواق بالقدر الكافي من الاستثمارات الخاصة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي كلفة الائتمانات إلى تشويه النمو بالتأثير على خيار المنتجات والتكنولوجيات بطريقة تؤثر على مرونة التشغيل في الإنتاج. ويمكن أن تؤثر السياسات المالية سلبًا على تخفيف حدة الفقر إذا ما أخفقت في تأمين الائتمانات الكافية لصالح القطاعات المحرومة، مثل الزراعة، والمشاريع الصغيرة الحجم في المدن، والأنشطة غير الزراعية في الأرياف، التي هي مصادر حيوية لتوليد فرص العمل.

وعلى ضوء هذه القيود المالية، يمكن أن تؤدي سياسات التحرير المالي المتفق عليها إلى زيادة النمو والعمق المالي وتعزيز دور العملاء الماليين في الاقتصاد. ومع أن بعض التطورات تأتي لصالح النمو، فهي قد تضعفه أيضًا. ومن الأمثلة على ذلك الاتجاه الذي يجبر الدولة على اعتماد سياسة نقدية انكماشية بهدف إرضاء العملاء الماليين وتلبية المصالح المالية. وهذه السياسات تعارض عادة الإنفاق الذي تجريه الدولة في العجز، وذلك لأسباب عديدة منها:

- 1- يؤدي التمويل بالعجز إلى تراكم السيولة، وبالتالي يندر باحتمال التضخم؛
- 2- بما أن الإنفاق الحكومي مستقل بطبيعته، فاستخدام الدين لتمويل هذا الإنفاق يدخل إلى السوق المالية طرقًا محايدًا لا يتحرك بدافع الربح بينما تزيد أنشطته من صعوبة التنبؤ بفوارق سعر الفائدة التي تحدد الربح المالي؛

3- إذا أدى الإنفاق بالعجز إلى تراكم كبير في ديون الدولة وتزايد أعباء الفائدة، فيمكن للدولة التدخل في الأسواق المالية لتخفيض أسعار الفائدة أو إعادة هيكلة كتلة الدين العام، مع احتمال حدوث بعض الآثار السلبية في العائدات المالية.

ويؤدي التحرير المالي إلى زيادة هشاشة القطاع المالي واحتمالات الإفلاس. وتظهر التجارب أن هذا التحرير يجعل الأسواق المالية أكثر عرضة للأزمات الكبيرة. وقد كان للأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات أثر حاد في كوريا الجنوبية التي انتهجت نهج التحرير المالي بينما كان أثرها أخف حدة في تايوان حيث خضع نهج التحرير المالي لبعض الضوابط. وتختلف نتائج التحرير المالي بيئة انكماشية كما تحدث آثاراً سلبية على تخفيف حدة الفقر.

وهذا يعني أن تحرير القطاع المالي المحلي وتسهيل تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لا يشكلان بالضرورة الخيار الأمثل للبلدان التي تعاني من مشاكل كبيرة مثل الفقر، واتساع الفوارق في توزيع الدخل، وقلة التنوع الاقتصادي، كما هي الحال في بعض البلدان النفطية الريعية. ولإنفاذ سياسات نقدية ومالية مؤازرة للفقراء، يستحسن أن تختار الحكومات الريعية الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي المناسبين للقطاع المالي. ومن أسس هذا الإطار في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل اعتماد سياسات تهدف إلى تسهيل الائتمانات المصرفية لصالح قطاعات مختارة مثل الزراعة والصناعات الصغيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة. ومن التدخلات المالية الناجحة التي اعتمدها عدد من البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل إنشاء بنوك إنمائية تتولى منح ائتمانات مدعومة أو بفائدة مخفضة لمنشآت صناعية مختارة ولقطاعات اقتصادية ذات أولوية. والدافع إلى إنشاء مؤسسات مالية من هذا القبيل هو التعويض عن عدم رغبة العملاء الماليين من القطاع الخاص في منح ائتمانات معينة لبعض أنواع الزبائن خوفاً من احتمال عدم القدرة على التسديد الذي يصل إلى حد تتعذر تغطيته بالعائدات المحققة.

وفي حالات أخرى، يمتنع العملاء الماليون عن منح هذه الائتمانات لأنهم غير مستعدين لتحمل بعض أنواع المخاطر أو لأن العائدات التي يتوقع أن يحصل عليها العملاء الماليون من الاستثمار تكون أقل بكثير من العائدات الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، تساعد مصارف التنمية الصناعية في التعامل مع واقع الصناعيين المحليين الذين قلما يملكون رأس المال الكافي للاستثمار في الصناعات التي تتطلب كثافة في رأس المال وتنسم بوفورات الحجم¹. كما أن بنوك التنمية الزراعية يمكن أن تقدم ائتمانات مدعومة للقطاع الزراعي، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يستفيد منها خصوصاً صغار المزارعين الذين لا يملكون الموارد التي تمكنهم من القيام باستثمارات هم بحاجة إليها. ونظراً إلى وضع هؤلاء المزارعين الذي لا يفي بشروط

¹كانت هذه حالة البرازيل وتشيلي في الماضي.

الجدارة الائتمانية، لا تشملهم عادة البنوك التجارية وإجراءات الإقراض النظامية، فيلجأون إلى مصادر غير نظامية، مثل مقرضي الأموال ومالكي الأراضي والتجار، ويقترضون بأسعار فائدة تفوق تلك التي تفرضها البنوك التجارية. ويمكن أن تكون للائتمانات الموجهة آثار إيجابية. فخلافاً للدعم، تساعد هذه الائتمانات في تخفيض الطلب على الإيرادات الحكومية، مما يجعل الائتمان الموجه خياراً جيداً للبلدان الفقيرة التي تواجه مشاكل مزمنة في الميزانية.

وتتطلب الإستراتيجية حوافز للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما في قطاع الصادرات غير التقليدية وقطاع الإسكان العام، وذلك بهدف سد النقص في الاستثمار في البنية التحتية. ومع أن هذه الحاجات تبدو أكثر إلحاحاً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيجب أن تحظى بالاهتمام الكافي في مختلف البلدان الريفية بغية تحقيق النمو المتوازن وتثبيت الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل. ويمكن أن يكون للاستثمار في مشاريع البنية التحتية أثر هام في تركيبة النمو ووجهة العملية الإنمائية. ومن المنطلق ذاته، يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مصدر دعم أساسي لا يمكن أن تستمر بدون مشاريع الاستثمار. وقد لا تعطي جميع مشاريع الاستثمار الربحية ذاتها، إلا أن تنسيق الاستثمار يمكن أن يحسن أداء القروض ويسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. والائتمانات الموجهة وأسعار الفائدة التفضيلية هي من الأدوات الهامة في أي مسار إنمائي تقوده أو تشرف عليه الدولة، ولا سيما إذا كان هذا المسار مؤازراً للفقراء. وحتى ولو كانت السياسات المالية لا تساعد مباشرة على زيادة معدلات الادخار وضمان استخدام المدخرات المفترض توفرها في الاستثمار، فيمكن استخدام هذه السياسات للتأثير على نمط الاستثمار.

الفرع الرابع: صناديق النفط

وتنقسم إلى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملات الأجنبية. فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة. فهي تحسن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي.

وإضافة إلى ذلك، تعمل صناديق تثبيت أسعار النفط على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر.

وعندما يهبط سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدراً بديلاً للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

وفي معظم الحالات، تركز صناديق النفط على افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط¹. ولا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية. ومن هذه الانتقادات²:

1- اعتبار قرار تحديد السعر الأساس واقتراح الإيرادات النفطية التي ينبغي أن توضع جانباً في الأصل قراراً عشوائياً؛ 2- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظراً إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفد الدخل المستقبلي بالافتراض مثلاً، مما يجرد هذه الصناديق من الفائدة أو يؤدي بها إلى نتائج غير النتائج المنشودة منها؛ 3- عدم فعالية الصناديق الاستثنائية ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة ولتدقيق مستقل لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل.

وهذه الصناديق، على الرغم من النقص الذي يشوبها بنوعيتها، يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة، لأنها تسهم في تثبيت ميزان المدفوعات في الأجل القصير وتؤمن في الوقت ذاته مصادر دخل بديلة في الأجل الطويل للبلدان الغنية بالنفط.

المطلب الثاني: أساليب التخلص من آثار الداء الهولندي

تم التطرق في الجزء السابق السياسات التي من خلالها يمكن للدول التي تعاني من خطر الداء الهولندي، والتي بموجبها يمكن استخدام أدوات من السياسة الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد المحلي باعتباره اقتصاد صغير له قطاعين ولا يمكنه التأثير على متغيرات التجارة الدولية، أما الآن فسوف نقدم دليلاً عملياً بإمكان الدولة التي تعاني من الخطر المذكور من خلال إدخال متغيرات التجارة الدولية والأسعار وذلك وفق الشكل أدناه.

الفرع الأول: البدائل المتاحة للدول المصدرة للنفط

تستطيع البلدان المصدرة للنفط الاستفادة من السياسة العامة في ثلاثة مجالات تزودها بالأدوات اللازمة لمواجهة آثار الداء الهولندي. واستخدام هذه الأدوات بفعالية يتطلب التنسيق بين السياسات، والتركيز على أغراض محددة تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. ومن هذه الأدوات:

- أ- استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لإبقاء الأسعار عند مستوى يسمح للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري بالحفاظ على قدرتها التنافسية؛
- ب- تصميم مشاريع الاستثمار العام بحيث يمكن تخفيض كلفة إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري.

¹ انظر:

IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), pp. 47-8; and N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), pp. 311-324

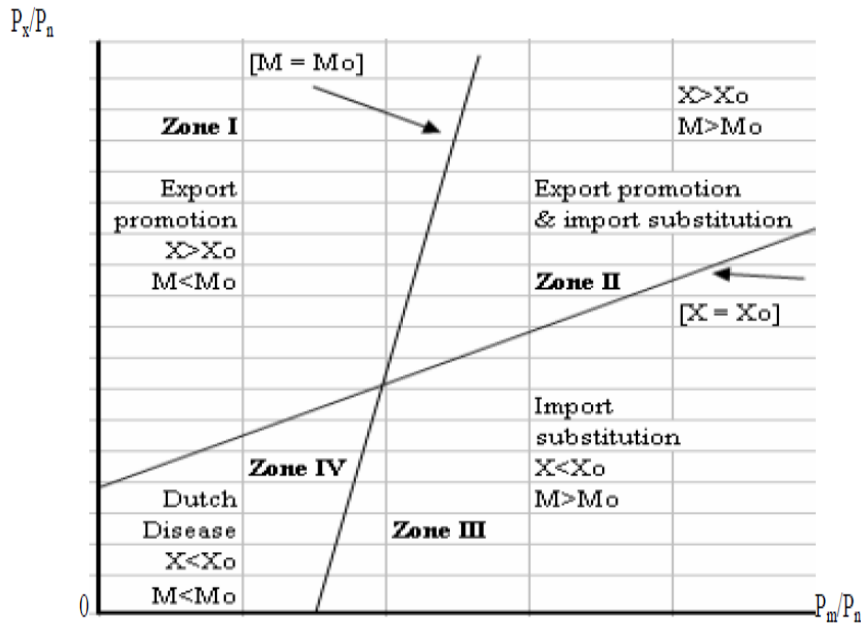
² .M. Al-Moneef, op. cit., p. 64) انظر (

ويمكن استعمال البدائل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط على صعيد السياسة العامة، والمختصرة بطريقة تحليلية في الشكل 2 فمن المفترض أن يكون اقتصاد أي بلد مصدر للنفط يضم أربع سلع رئيسية، هي النفط، والصادرات غير النفطية، والواردات غير النفطية، والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. ومع انخفاض سعر الصرف، تصبح السلع المستوردة ذات قدرة على منافسة الصادرات¹.

ويمكن تفسير الشكل 2 على النحو التالي: على أساس سعر النفط الدولي، تقيس المحاور السعر النسبي للسلع غير النفطية التي يمكن تصديرها إلى سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري (المحور العمودي)، والسعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى السلع غير القابلة للتبادل التجاري (المحور الأفقي).

ويمثل الخط المستقيم $(X=X_0)$ جميع قيم السعرين النسبيين حيث تساوي كمية السلع غير النفطية القابلة للتصدير X_0 وهذه هي قيمة X التي تُحسب على أساس سعر النفط الدولي من غير أن تدخل في الحساب التعريفات والعوائق غير الجمركية والدعم، ويمثل الخط $(M=M_0)$ السلع التي يمكن استيرادها (البدائل المحتملة للواردات)

الشكل رقم 02: البدائل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط من خلال متغيرات التجارة الخارجية.



المصدر: نفس المرجع السابق ص 22.

¹ في هذا السياق، السلع التي يمكن تصديرها هي السلع القابلة للتبادل التجاري التي تصبح ذات قدرة تنافسية في السوق الدولية، والسلع التي يمكن استيرادها هي أيضًا سلع قابلة للتبادل التجاري، والسلع غير القابلة للتبادل التجاري هي السلع التي تصدر ولا تعتبر بديلا عن الواردات.

ولإبقاء $X=X_0$ عند السعر النسبي الأعلى للسلع التي يمكن استيرادها (P_m/P_n) ¹ عند نقطة أعلى منقطة التقاء الخطين، من الضروري أن تكون قيمة P_x/P_n أيضاً أعلى . وتنطبق العلاقة نفسها على الخط $M=M_0$.

ويقسم الخطان الشكل إلى أربعة نطاقات . ففي النطاق الأول، يؤدي تدخل الحكومة من خلال الدعم إلى رفع السعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى ما فوق المستوى الذي يبلغه من غير التدخل، وخفض السعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى ما دون المستوى الذي يكون عليه من غير التدخل . وتزيد حزمة السياسات العامة كمية السلع التي يمكن تصديرها بتحويل الموارد عن السلع التي يمكن استيرادها . ويمثل ذلك بالمعنى الحصري إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الصادرات .

وفي النطاق الثالث، تؤدي حزمة السياسات العامة إلى تحقيق نقيض ذلك، أي زيادة إنتاج السلع التي يمكن استيرادها وتخفيض إنتاج السلع التي يمكن تصديرها من خلال إستراتيجية فاعلة لإبدال الواردات .

ويمثل النطاق الثاني، بين النطاقين السابقين، مزيجاً من السياسات التي تهدف إلى تعزيز الصادرات واعتماد إستراتيجية لإبدال الواردات في الوقت ذاته . فالدعم، مثلاً، يمكن استخدامه لزيادة ربحية الصادرات والتعريفات غير النفطية لتعزيز القدرة التنافسية لبدايل الواردات نسبة إلى السلع المستوردة من الخارج . وفي الواقع يمكن تطبيق الدعم والتعريفات على المنتج نفسه . ونتيجة لذلك، يمكن أن يتزامن تعزيز الصادرات غير النفطية مع تشجيع إبدال الواردات . وهذا المجال يعرف بنطاق "السياسة الصناعية" .

والمؤسف أن معظم البلدان النامية المصدرة للنفط تحل في النطاق الرابع، أي نطاق تأثير الداء الهولندي، حيث تحدث الإيرادات النفطية تشوهات من خلال آثار الإنفاق وتحويل الموارد والتغيير في النفقات وهذه التشوهات تؤدي إلى تخفيض الناتج من السلع التي يمكن تصديرها واستيرادها إلى ما دون المستوى الذي تبلغه من غير تدخل . وإذا ارتفع سعر النفط الدولي ، يتحول الخطان $M=M_0$ و $X=X_0$ صعوداً، مما يوسع نطاق الداء الهولندي، ويتطلب زيادة قيمة P_m و P_x بهدف تحقيق مستوى الإنتاج نفسه ل M و X .

ويوضح الشكل 2 أموراً عديدة تنطبق على البلدان المصدرة للنفط كما يوضح الآثار التي سوف يتم التطرق إليها في المبحث القادم حول الداء الهولندي على صعيد السياسة العامة . فعندما ترتفع أسعار النفط، تؤدي السياسة التجارية القائمة على عدم التدخل إلى خفض إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، ومنها الصادرات غير النفطية وبدايل الواردات، إذ إن الآثار ستؤدي إلى رفع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل

¹ ملاحظة: يفترض أن يكون سعر النفط الدولي ثابتاً .

P_x هو مؤشر أسعار السلع غير النفطية التي يمكن تصديرها بالعملة المحلية،

P_m هو مؤشر أسعار السلع غير النفطية التي يمكن استيرادها بالعملة المحلية، و P_n هو مؤشر أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالعملة المحلية.

التجاري. وفي الاقتصاد غير المعتمد على النفط، يمكن أن تؤدي سياسة عدم التدخل إلى نمو قطاعات الخدمات والبناء، وضعف القطاع الصناعي، والإخفاق في بنائه في البلدان التي لا تملك قطاعاً صناعياً. وفي المقابل، هناك حزمة سياسات يمكن أن تساعد في تجنب ذلك، كما تبين من تجربة إندونيسيا. والإستراتيجية المثلى على هذا الصعيد هي في تعزيز الصادرات غير النفطية وبدائل الواردات، في عملية يكون فيها إبدال الواردات أساساً يمهد لتعزيز الصادرات غير النفطية.

الفرع الثاني: احتواء الداء الهولندي

قد يصعب التخلص من الداء الهولندي وتترتب على معالجة نتائجه تكاليف باهظة. فإذا لجأ اقتصاد ما إلى الاقتراض بهدف الحفاظ على مستويات معينة من الاستهلاك في حالة تراجع اقتصادي، أو إذا اقترض معولا على إيرادات لم تتحقق من الصادرات، فعندما يحدث تراجع اقتصادي، لا يعود من السهل تجنب الانكماش الشديد، ولا التكيف مع حالة الكساد النسبي الجديدة. وقد يتفاقم هذا الوضع بفعل مشكلة أخرى هي التقلب الذي يصيب أسعار الموارد الطبيعية وأحياناً كمية الصادرات منها. وإذا كان الاقتصاد يركز بكثرة على إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع، كما هي حال بعض بلدان الريع النفطي، فيمكن أن يؤدي التفاعل بين المبالغة في تقييم سعر الصرف الحقيقي في فترات الطفرة، وتقلب أسعار الموارد، وضعف الروابط بين قطاع التصدير وسائر قطاعات الاقتصاد إلى مجموعة نتائج منها تفاقم عدم الاستقرار، وانخفاض مزمّن في معدلات الاستثمار المحلي، ونقص في المهارات، وصعوبة كبيرة في التنويع بعيداً عن القطاع الرئيسي من خلال عمليات السوق.

ويمكن أن تكون للداء الهولندي آثار بالغة على النمو الطويل الأجل:

حيث أن هذا الداء يمكن أن يخلف بلداناً أو مناطق غنية تسكنها شعوب فقيرة¹. وفي المقابل لا يمكن تنويع القاعدة الاقتصادية بحيث تشمل الصناعة التحويلية وإنتاج الخدمات لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير من غير تحسين تقسيم العمل ورفع مستويات التشغيل. ومن شأن هذا التنويع أن يسهم في زيادة العائدات وفي حشد العوامل الخارجية المواتية لوضع إستراتيجية إنمائية مركزة على الحقوق ومؤازرة للفقراء. وتتوقف العمليات التي تؤدي إلى الداء الهولندي وأعراضه على نظام سعر الصرف².

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يسهم تحويل المبالغ الإضافية الواردة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية في تغذية احتياطي العملات لدى البنك المركزي، كما يسهم في الوقت ذاته في زيادة المعروض النقدي المحلي. وتتعرّز هذه الزيادة في العملات السريعة

¹ انظر:

J. Stiglitz, "We can now cure Dutch disease", *The Guardian* (18 August 2004)

² انظر:

A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006).

الانتقال بفعل المعامل النقدي المضاعف، فتؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي تفوق ما يعادلها بالعملة المحلية من المكاسب العابرة.

ونتيجة لذلك يزداد الطلب المحلي على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وبالتالي تظهر فقاعات التضخم، وينشأ ضغط على الميزان التجاري بسبب تنامي الطلب على الواردات . وهذا يدفع البنك المركزي إلى بيع جزء من احتياظه بالعملات الأجنبية للحفاظ على السعر . والتحول في الأسعار النسبية بسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالنسبة إلى أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري، يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبعض الخسائر في التنوع الاقتصادي، وضعف في القدرة التنافسية في قطاعات الصادرات غير المزدهرة.

أما في ظل نظام تعويم سعر الصرف، فلا يتدخل البنك المركزي في أسواق العملات الأجنبية، ولا يتغير المعروض من النقد المحلي . وفي هذه الحالة، يؤدي تحويل المكاسب العابرة إلى العملة المحلية إلى ارتفاع في قيمتها الإسمية . أي في ظل هذا النظام، يأتي الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية نتيجة لارتفاع القيمة الإسمية، وليس نتيجة لارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري . وفي مرحلة لاحقة، يؤدي ارتفاع القيمة الإسمية للعملة المحلية إلى زيادة الطلب على الواردات بعد أن يكون قد انخفض سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالعملة المحلية . وهذا يؤدي إلى الآثار ذاتها على صعيد الدخل، وتحويل الموارد، والتغيير في النفقات .

وإن لم تتمكن السلطات النقدية من استيعاب النفقات الإضافية المترتبة على طفرة الموارد، فعندئذ يشكل ارتفاع قيمة العملة ضغوطاً شديدة على الأسعار والأجور المحلية . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقليص الأرباح، وتفاقم البطالة، واحتمال حدوث الانكماش¹.

الفرع الثالث: تخطي الداء الهولندي

يتطلب تخطي الداء الهولندي من صانعي السياسات في دول الريع البترولي التنبه إلى مسألتين هما:

أ - يترافق النمو الاقتصادي في البلدان النامية عادة مع زيادة غير متناسبة في الطلب على النقد؛

فعندما ينتعش الاقتصاد، تدخل السوق أنشطة جديدة؛ ويزداد العمق المالي؛ وتترايد الحاجات النقدية والمالية للأسر والشركات بسرعة كبيرة أحياناً؛ ويزداد الطلب على العملات، والودائع تحت الطلب، والمدخرات، وغيرها من الأصول المالية . وبما أن مرونة الدخل في تلبية الطلب على النقد من الأرجح أن تتجاوز المستوى الواحد، فمن الضروري أن يمتلك الاقتصاد

¹ J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", Bulletin Issue No. 4 (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm.

قدرة على استيعاب المعروض النقدي المتزايد دون أن يسهم ذلك في زيادة الضغوط التضخمية أو ظهور آثار الداء الهولندي¹؛

ب- في النموذج التقليدي للداء الهولندي، تُغفل آثار المكاسب العابرة على جانب العرض، ويفترض أن يكون الاقتصاد متمتعاً بقدرة تنافسية تامة تشمل مرونة تامة في سوق العمل والعمل بالقدرة الكاملة في ظل استقرار الميزان الخارجي². وفي هذه الحالة، تؤدي الزيادة في الطلب الناتجة من المكاسب العابرة إلى ضغوط تضخمية محلية وضغوط على ميزان المدفوعات، مما يسبب تحولاً اقتصادياً هيكلياً، ويفترض هذا النموذج أن استجابة القدرة الإنتاجية والناتج لزيادة الطلب بطيئة. ونظراً إلى أن نمو الناتج يستغرق وقتاً في القطاعات الاقتصادية الثلاثة قيد الدراسة، أي القطاع المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري، والقطاع غير المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري، يرجح أن تستمر الآثار السلبية للصدمة.

كما إن النموذج التقليدي يغفل ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير النظامي، وقلة فرص. ومع أن هؤلاء العاملين كثيراً ما يبدون استعداداً للعمل بالأجر المعمول به، وهو لا يكفي لإخراجهم من حالة الفقر، يتعذر عليهم إيجاد فرص للعمل بسبب عدم المواءمة المزمدة بين الطلب على الأيدي العاملة والمعروض منها في أسواق العمل. ويعزى ذلك إلى ضعف تنمية رأس المال البشري وعدم توجيه التعليم وفقاً لمتطلبات السوق³. وكثيراً ما تتزامن البطالة الهيكلية مع القدرة الاحتياطية في فروع عديدة من القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات، فتشير إلى أن الناتج في البلدان الفقيرة هو دون حدود إمكانات الإنتاج. وهذا يشكل داء اجتماعياً ومشكلة اقتصادية خطيرة، ويعزز التأكيد على أن الأدوات والنماذج الاقتصادية السائدة لا تساعد في رصد الملامح الرئيسية لواقع البلدان النامية.

ويغفل النموذج التقليدي أيضاً الأثر الإيجابي الذي يحتمل أن تحدثه زيادة الخدمات التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية على العرض الكلي في الأجلين المتوسط والطويل.

وتساعد المكاسب العابرة البلدان النامية على المعالجة المتزامنة لثلاثة عوامل ضرورية لتحسين آفاق النمو الاقتصادي، وهي توفر العملات الأجنبية، وتعزيز المدخرات المحلية، وتحقيق استدامة الميزانية الحكومية.

¹ A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006), p. 14.

² .M. Al-Moneef, op. cit., p. 15

³ the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005); and the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006).

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الريع لا يحدده مفهوم واحد لاختلاف المدارس التي عالجت فكرته، ابتداءً من التجاريين، الطبيعيين، الكلاسيك، الماركسيون، وختاماً بالنيوكلاسيك.

كما تتعدد مصادره، ثم إن حضور الريع بصفة عامة قد يرافقه ظهور نقمة الموارد الطبيعية والتي تعكس العلاقة العكسية بين ازدياد مداخل الريع من جهة وتأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية في البلد، كما تم تبيان النماذج الرياضية التي تفسر انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد من خلال نموذج سولتر وسوان عن طريق أثر الإنفاق، تحويل الموارد، واثـر التغير في النفقات.

كما تم التطرق إلى الأدوات المتاحة للتخلص من الداء الهولندي على مستوى السياسة الاقتصادية للبلد، واستخلصنا أنه بالإمكان علاج الآثار المترتبة عن حضور الريع ونقمة الموارد باستعمال مجموعة من التدابير الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي من أجل تنويع البنية الإنتاجية ككل وتعزيز تنافسيتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن حضور الربيع في أي اقتصاد قد يزيد من التدفقات المالية بوفرة إلى ذلك البلد، بحيث هناك من الدول من تستعمله كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق بناء قاعدة بشرية مؤهلة وصناعية وتكنولوجية، لكن قد يكون نقمة للاقتصاد إذا لم يستخدم بفاعلية مما يصبح عرضة للتراخي والاعتماد المفرط على الربيع.

ومن أجل تشخيص ذلك على مستوى الاقتصاد الجزائري والتحقق من أنه هل حضور الربيع في الجزائر نعمة أو نقمة، لابد من متابعة تطورات الاقتصاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك لأن الاقتصاد الجزائري مر بأنماط مختلفة من الفلسفة التسييرية الاقتصادية (تسيير مركزي، مرحلة الانتقال، تسيير لبرالي)، كما أنه لا يمكن الجزم في هذه المشكلة الدراسية دون مراعات المميزات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني عبر الزمن.

وسوف يناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول : لمحة عامة حول الجزائر.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري 1950-1970.

المبحث الثالث: التحليل القطاعي للاقتصاد الجزائري 1971-1980.

المبحث الرابع: الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990.

المبحث الأول: لمحة عامة حول الجزائر

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة عربية، تقوم على ثوابت وطنية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية والأرض والتاريخ المشترك الذي يجمع الأمة الجزائرية.

تعتبر أكبر بلد إفريقي وعربي (بعد انفصال السودان) من حيث المساحة، والعاشر عالميا، تقع في شمال غرب القارة الإفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا.

كما تعتبر الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي سنة 1988، وعضو في جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها، وعضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأوبك، والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية.

تلقب ببلد المليون ونصف المليون شهيد نسبة لعدد شهداء ثورة التحرير الوطني التي دامت 7 سنوات ضد الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة، وتلقب تاريخيا بأرض الإسلام نظرا لتعلق شعبها بالإسلام وانطلاق الفتوحات الإسلامية منها نحو الأندلس وإفريقيا.

المطلب الأول: بعض المعطيات الكمية حول الجزائر

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية

جدول رقم 1: المؤشرات الاقتصادية من 2004 إلى 2007.

2007	2006	2005	2004	
9374 مليار دج	8460.5 مليار دج	7544 مليار دج	6135 مليار دج	الناتج الخام
%3.1	%2.0	%5.1	%5.2	نسبة النمو
%6.4	%5.6	%4.7	%6.2	نسبة النمو خارج المحروقات
%3.5	%2.5	%1.6	%3.6	نسبة التضخم سنويا
1.8 مليار دولار	1.76 مليار دولار	1.06 مليار دولار	600 مليون دولار	الاستثمارات الأجنبية
60 مليار دولار	57.32 مليار دولار	48.84 مليار دولار	34.07 مليار دولار	الصادرات
27 مليار دولار	25.46 مليار دولار	24.64 مليار دولار	21.81 مليار دولار	الواردات
33 مليار دولار	31.66 مليار دولار	24.2 مليار دولار	12.26 مليار دولار	فائض الميزان التجاري
133.3 مليار دولار	77.78 مليار دولار	56.18 مليار دولار	43.11 مليار دولار	احتمالات العملة الصعبة
4.2 مليار دولار	5.06 مليار دولار	16.5 مليار دولار	21.4 مليار دولار	المديونية
%11.8	%12.3	%15.3	%17.7	معدل البطالة
3968 دولار	3478 دولار	3125 دولار	2631 دولار	الدخل الفردي السنوي (دولار)

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، الوضعية الاقتصادية، 2009، ص 10 .

إن الملاحظ إلى المعطيات المدونة في الجدول أعلاه، لأول مرة يقول أن الاقتصاد الجزائري يسير نحو التطور والنمو ، وهو اقتصاد يعيش في وفرة مالية ، كما أن سياسته الاقتصادية ناجحة ، لكن يجب إلا نحكم فقد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، دون دراسة طبيعة مكونات النمو الاقتصادي (قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر)، ومساهمة كل قطاع بالقيمة المضافة في تكوين الناتج المحلي الخام، مثلما سوف يتم التطرق إليه بالتحليل في الفصل الثالث .

الفرع الثاني: نسبة النمو لأهم القطاعات الإستراتيجية

إن قطاعي الزراعة والصناعة والذان يعتبران الركيزتان الأساسيتان التي تنطلق منهما عملية التنمية في مختلف الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي، يعانيان من ركود كبير في اقتصادنا الوطني ومعدلات النمو تبدو ضئيلة ومتذبذبة، على عكس قطاع الأشغال العمومية (قطاع السلع غير التبادلية) الذي تميز بتحسّن مقارنة بالقطاعات الأخرى مثلما يظهر في الجدول أدناه، وسوف يتم تحليل ذلك في الفصل الثالث

الجدول رقم 02: نسبة نمو أهم القطاعات الاقتصادية 2004-2007

القطاع	2004	2005	2006	2007
الطاقة	%3.3	%5.8	%2.5	-%0.7
الزراعة	%3.1	%1.9	%4.9	%5.9
الصناعة	%2.6	%2.5	%2.8	%1.1
الأشغال العمومية	%8	%7.1	%11.6	%9.55
الخدمات	%7.7	%5.6	%6.5	%6.9

Source : *L'Algérie en quelques chiffres : résultats 2008*, ONS, Algérie 2008. ISSN1010-1284.

الفرع الثالث: البنية التحتية

- شبكة الطرقات : 110000 كلم اضافة إلى الطريق السيار شرق غرب 1200 كلم؛
 - المطارات: 35 مطار من بينها 13 مطار دولي يتمتع بالمواصفات العالمية؛
 - الموانئ: 40 ميناء منها 11 ميناء مختلط تجارة وصيد، ميناء سكيكدة و أرزيو خاصين بالمحروقات؛
 - السدود 63؛
 - الحواجز المائية: 422؛
 - الآبار: 7423.
- أما النقل بالسكك الحديدية: فطول الشبكة يمتد 4200 كلم؛

- الاتصالات: كامل الشبكة رقمية؛
- الخطوط الثابتة: 3.2 مليون خط سنة 2008؛
- الهاتف النقال : 27 مليون خط للمتعاملين الثلاثة؛
- التغطية الكهربائية: نسبة التغطية تصل حدود 82%؛
- الغاز الطبيعي: نسبة الربط 1.7 مليون أسرة بنسبة 41 %؛
- الحظيرة الوطنية للسيارات: 5.2 مليون سيارة حتى أواخر سنة 2008؛
- الحظيرة الوطنية للسكن: 6.748.057 وحدة.

الفرع الرابع: مؤشرات القطاع البنكي

قدر بنك الجزائر عدد الوكالات البنكية الخاصة ب 196 وكالة نهاية 2007، بينما تقلص عدد الوكالات البنكية العمومية إلى 1093 وكالة وفرع ويصل عدد مجموع الشبايك إلى 1338 شباك، كما كان متوسط عدد الشبايك البنكية يقدر ب شباك لكل 25.700 سنة 2008.

وتجاوزت قيمة الديون غير الناجعة المعاد شراؤها وعمليات التطهير وإعادة الرسملة للبنوك العمومية من 2002 إلى 2008 بأكثر من 1600 مليار دينار، في حين تم اعتماد 14 بنك أجنبي منها الرقم الأول العالمي " اش.اس.بي.سي" وست بنوك فرنسية والبنك الأمريكي " سيت بنك" وهي من أهم البنوك في الساحة الدولية. وكانت مردودية الأموال للبنوك الخاصة أعلى من البنوك العمومية ما بين 2005-2007، حيث قدرت النسبة ب 28.01% للبنوك الخاصة عام 2007 مقابل 22.79 % للبنوك العمومية 23.40 % مقابل 17.41 % عام 2006.

الفرع الخامس: تطور الناتج الداخلي الخام 2003-2006 :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو احد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، حيث يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة خلال فترة معينة) عادة ما تكون سنة). وهو يختلف عن الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر ما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محليا أو خارج هذه المنطقة. ويستعرض الجدول قيم الناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمة القطاع العمومي والخاص على حدة، من سنة 2003 إلى غاية 2006، أما الجزء التحليلي فسيتم تناوله بالتفصيل إلى غاية 2010 في الفصل الثالث.

جدول رقم 03: تطور الناتج الداخلي الخام 2003-2006.

2006		2005		2004		2003		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
20.44	704.05	21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	نسبة القطاع العام في PIB
79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.75	77.1	1887.2	نسبة القطاع الخاص في PIB
100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	المجموع

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مرجع سابق، ص 25.

إن المساهمة المعتبرة للقطاع الخاص في تكوين الناتج الداخلي الخام تركز التوجه الذي اتخذته الجزائر خلال فترة الإصلاحات والاعتماد المتزايد على مبادئ اقتصاد السوق مع تملك الدولة للقطاعات السيادية والإستراتيجية.

الفرع السادس: تطور القيمة المضافة

يقصد بالقيمة المضافة القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج (في حالة اقتصاد دولة عادة تكون سنة)، فيعتبرها "ميلتون فريدمان وهو نيوكلاسيكي محدث" من زاوية الاقتصاد الكلي أنها مساهمة عناصر الإنتاج (عمالة، ارض، رأس المال) لزيادة قيمة منتج معين، والجدول التالي يوضح تطور هذه القيمة على مستوى فروع الاقتصاد الجزائري ككل، ونسبها المئوية من خلال مساهمة القطاع العمومي والخاص على السواء، من سنة 2002 إلى غاية 2006، أما تحليل هذه القيم فسوف نتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث.

جدول رقم 04: تطور القيمة المضافة 2002-2006.

2006		2005		2004		2003		2002		الطابع القانوني	قطاعات النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
99.84	638.63	99.84	578.79	99.84	577.97	99.95	508.78	99.69	415.91	خاص	الزراعة
0.16	1.00	0.16	0.93	0.16	0.94	0.24	1.24	0.31	1.31	عام	
100	639.663	100	579.72	100	578.88	100	510.03	100	417.22	المجموع	
79.72	486.37	79.19	403.37	78.12	538.33	70.85	284.09	71.17	263.29	خاص	البناء والأشغال العمومية
20.27	123.69	20.19	102.05	21.87	100.34	29.15	116.91	28.83	106.64	عام	
100	610.07	100	505.42	100	458.67	100	401	100	369.93	المجموع	
75.39	576.941	69.86	417.59	69.27	349.06	74.01	305.23	74.3	270.68	خاص	النقل والمواصلات
24.61	188.291	30.14	180.19	30.72	145.81	25.99	107.2	25.7	93.65	عام	
100	765.23	100	597.78	100	503.87	100	412.43	100	364.33	المجموع	
80.69	50.32	79.77	45.65	71.13	35.06	72.03	31.08	71.45	29.01	خاص	خدمات المؤسسات
19.31	12.04	20.23	11.58	28.86	14.62	27.97	12.35	28.55	11.59	عام	
100	62.36	100	57.23	100	50.69	100	44.15	100	40.6	المجموع	
87.24	65.30	87.45	60.88	87	45.5	86.81	51.52	86.58	47.93	خاص	الفندقية والإطعام
12.76	9.55	12.55	8.74	13	8.14	13.19	7.83	13.42	7.43	عام	
100	74.85	100	69.62	100	62.64	100	59.35	100	55.36	المجموع	
82.18	110.86	80.48	101.79	78.41	93.5	74.96	86.49	71.41	80.54	خاص	الصناعة الغذائية
17.82	24.04	19.52	24.69	21.58	25.73	25.04	28.89	28.59	32.25	عام	
100	134.9	100	12.48	100	119.24	100	115.38	100	112.79	المجموع	
86.67	2.21	84.93	2.31	83.2	2.23	82.11	2.02	82.63	2.14	خاص	صناعة الجلد
13.33	0.34	15.07	0.41	16.8	04.5	17.89	0.44	17.37	0.45	عام	
100	2.55	100	2.72	100	2.68	100	2.46	100	2.59	المجموع	
94.02	675.05	94.17	629.18	93.43	567.19	93.19	514.56	93.463	475.8	خاص	التجارة
5.98	42.91	5.83	38.95	6.56	37.86	6.81	37.61	6.57	33.47	عام	
100	717.96	100	668.13	100	100	100	552.17	100	509.28	المجموع	

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 2 .

المطلب الثاني: معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي حول الجزائر

إن المنتدى الاقتصادي العالمي (WORLD ECONOMIC FORUM)، مؤسسة مقرها جنيف بسويسرا، وتقيم اجتماعها السنوي ب مدينة دافوس. ويحضر الاجتماع كبار رجال الأعمال، وقادة سياسيون، ونخبة من المثقفين والصحفيين من كل أنحاء العالم، يعقد أيضا عددا من الاجتماعات الإقليمية طوال السنة، وقد أسست سنة 1971 من قبل كلاوس شواب (بروفسور أعمال بسويسرا).

الفرع الأول: تصنيف الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر خارج قطاع المحروقات من حيث طبيعة النشاط وحجم التواجد

يصل عدد الشركات الأجنبية المسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري إلى 5069 شركة حتى نهاية سبتمبر 2007، موزعة بين 1284 مؤسسة شخصية و 3785 مؤسسة ذات طابع معنوي، ومن أهم القطاعات التي تتواجد فيها الشركات الأجنبية:

أ- الإنتاج الصناعي، الأشغال العمومية 30 %.

ب- الخدمات 25 %.

ج- الاستيراد والتصدير (تتواجد حوالي 1273 شركة بنسبة 35 %).

وبذلك تصنف الشركات الأجنبية من حيث طبيعة النشاط وحجم التواجد كما يلي:

1- فرنسا: عدد الشركات 719

النشاط، الرئيسي: مكاتب دراسات، التصدير والاستيراد في ميدان الإعلام الآلي ، المكتبية ، قطاع النسيج والأقمشة، وكل المواد ذات العلاقة بالقطاع.

2- الصين: 438 شركة، النشاط الرئيسي: الاستيراد والتصدير للأدوات المنزلية وأدوات التنظيف، الألبسة، الأجهزة المنزلية والالكترونية، قطاع البناء والإنشاءات.

3- مصر: 279 شركة تهيئة، النشاط الرئيسي: إقامة المحطات الكهربائية ووضع الكوابل - الأشغال العمومية- الخدمات، قطاع الاتصالات، التصدير والاستيراد في قطاع الاتصالات.

4- تونس: 255 شركة، النشاط الرئيسي: قطاع الخدمات (مكاتب دراسات، الاستشارة، قطاع الاتصال). التصدير والاستيراد في مجال الأجهزة الكهربائية والالكترونية.

القطاع الزراعي: الأجهزة والمواد ذات العلاقة بالقطاع.

5- تركيا: 234 شركة، النشاط الرئيسي: قطاع الأشغال العمومية والبناء.

التصدير والاستيراد في قطاع الأشغال العمومية، البناء، الري.

6- لبنان: 184 شركة، النشاط الرئيسي: شركات متخصصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الاستيراد والتصدير للمواد والأجهزة الالكترونية، الإعلام الآلي، المكتبية، مكاتب دراسات، استشارة، الفنادق، الخدمات.

7- الأردن: 164 شركة، النشاط الرئيسي: الاستيراد والتصدير للأدوية، والمواد الصيدلانية، الأقمشة.

8- إيطاليا: 160 شركة، النشاط الرئيسي: مكاتب استشارة، التصدير والاستيراد للأجهزة ذات العلاقة بالأشغال العمومية- الري- البناء، التهيئة العمرانية.

9- فلسطين: 105 شركة، النشاط الرئيسي: الاستيراد والتصدير للأجهزة الالكترونية، الأقمشة، الألبسة، الأجهزة المنزلية، العتاد الفلاحي، الصناعي.

10- ليبيا: 103 شركة: النشاط الرئيسي: النشاط في القطاع الزراعي، تربية الدواجن، الاستيراد والتصدير للعتاد الفلاحي والمواد الفلاحية.

الفرع الثاني: معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي حول الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة 99 عالميا من مجموعة 134 دولة من حيث مقياس درجة مقياس درجة المنافسة الاقتصادية فرض الاستثمار والأعمال الجزائر تراجعت ب 18 مرتبة خلال سنة، واحتلت المرتبة 100 في مجال محيط الاستثمار والوصول إلى التمويل والمرتبة الأخيرة في مجال خدمة البنوك ومدى نجاعتها و الرشوة وعدم استقلالية القضاء .

جدول رقم 05 : معطيات المنتدى الاقتصادي (موقع الجزائر 2008-2009).

المؤشر	المرتبة من اصل 134 دولة	الدرجة /7-1
ترتيب سنة 2006-2007	77	4.0
2007-2008	81	3.9
2008-2009	99	3.7
البنية التحتية	84	3.0
مؤشرات الاقتصاد الكلي	5	6.1
التعليم الابتدائي- الصحة	76	5.3
التعليم العالي-التكوين	102	3.3
السوق المالية	132	2.9
القطاع التكنولوجي	114	2.5

المصدر: نفس المرجع السابق، ص88.

جاء في التقرير الدولي الذي ساهم في صياغته أكثر من 100 هيئة وجامعة متخصصة، أن الجزائر لا تزال تعاني من العديد من الاختلالات التي تجعلها أقل تنافسية مقارنة بدول أخرى في إفريقيا والمنطقة العربية. احتلت الجزائر المرتبة الأسوأ والأضعف رغم متوسط نسبة النمو بلغت 4.8 بالمئة ما بين 2003-2007.

رغم الاستقرار النسبي على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن قطاع الأعمال ينشط في محيط أصعب خاصة فيما يتعلق بالهيئات العمومية والخاصة، تدهور البنية المؤسساتية وهشاشة الوضع الأمني واعتبرت التقرير أن عصرنة المحيط المؤسساتي وتدعيم القدرة التنافسية يتطلب ليونة أكبر لسوق العمل المصنف منت بين الأقل ليونة عالميا الرتبة 132، كما يتطلب تحسين النظام البنكي والمصرفي الذي يبقى غير فعال وغير مستقر، المرتبة 132.

وقد ركز الترتيب الجديد على تصنيف الدول على أساس 10 مؤشرات مثل: الرشوة والتطور التكنولوجي وطريقة إبرام العقود والتسيير وشفافيته ودور فعالية المؤسسات العمومية ووضع المنشآت القاعدية والإدارة والمحيط الاقتصادي الكلي، دعم الدولة واليات القروض ووجهة النفقات العمومية واستقلالية القضاء عن الدوائر والنخب السياسية.

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر الأقل تنافسية في المنطقة : المؤشر الايجابي الوحيد الواضح هو مؤشر الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، إذ تصنف في المرتبة 5 بالنظر للمزايا المسجلة مع ارتفاع أسعار المحروقات وصنفت الجزائر المرتبة 8 في مجال الفائض في الميزانية وفي المرتبة 23 في المديونية ، كما احتلت في مجال سعة السوق المحلي المرتبة 52 و الاستيراد المرتبة 41 .

ويضل الدور غير فعال الذي تلعبه الهيئات ومؤسسات الدولة في ضل الانتشار ظاهرة الرشوة وسوء التسيير والبيروقراطية المنتشرة ، علامات الضعف حيث تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة بالنسبة لفعالية المؤسسات والإدارات ، التقرير ابرز تأثير البيروقراطية والرشوة على سير الاقتصاد وتحسين محيط الأعمال والاستثمار ومضاعفة كلفة المشاريع .

وصنفت الجزائر في المرتبة 115 في مجال حقوق الملكية والمرتبة 120 في مجال حماية المؤلف والملكية الفكرية، إضافة إلى المرتبة 100 في مجال استقلالية القضاء والمرتبة 117 في مجال الضبط والرقابة.

نصيب البحث العلمي في الناتج المحلي الخام للجزائر يصنف في المراتب الأخيرة ، وفي المرتبة 103 في تقييم نوعية الهياكل الخاصة بالنقل الجوي.

القطاع البنكي يحتل المرتبة 130 عند تقييم مدى فعالية البنوك وتسييرها والمرتبة 122 في سهولة الوصول إلى التمويل.

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري أواخر الفترة الاستعمارية وبداية سنوات الاستقلال

سيتم التطرق في هذا الجزء بشكل مقتضب ومختصر إلى الحالة العامة التي كان عليها الاقتصاد آنذاك وطبيعة عمله وعلاقته بالمستعمر، إضافة إلى إبراز وضعية القطاع الزراعي والصناعي، والتجارة الخارجية والبنية القاعدية.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية

تميز في هذه الفترة بكونه اقتصاد تابع للاقتصاد الاستعماري، وذلك لمدة طويلة من الاحتلال الاقتصادي مما أدى إلى ترك آثار يصعب التخلص منها في فترة ما بعد الاستقلال، حيث تميز الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

1- قطاع صناعي جد محدود وتقليدي، وهو موجه أساسا لخدمة الاقتصاديات الغربية في الخارج خاصة الاحتلال الفرنسي؛

2- قطاع زراعي يهيمن عليه التوزيع غير العادل للأراضي، حيث تمتلك طبقة صغيرة من الفلاحين المعمرين مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، في حين غالبية المزارعين المحليين يحصلون على أراضي أقل مساحة وخصوبة؛

3- تبعية كلية للتجارة الخارجية الجزائرية، فأغلب الصادرات موجهة لخدمة الاقتصاد المحتل؛

4- تتميز البنية التحتية القاعدية بالهشاشة والضعيفة وغير متسقة مع الأهداف المحلية المسطرة، وهي تعتمد على صناعات صغيرة و زراعة عائلية، والتي تعتمد على البنية التحتية العسكرية؛

5- معدل البطالة جد مرتفع فيما يتعلق بالسكان المحليين، ويتناثر بعدة عوامل كمستوى المراكز الحضرية، والقطاعات الأكثر طلب للعمالة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تميزت بالارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري و اقتصاد الاحتلال، كما تميزت بسيطرة ومصادرة مختلف الموارد الطبيعية الرئيسية، وسيطرة هذا الأخير على مختلف الصناعات والمؤسسات المالية.

عرفت هذه الفترة قيام سلطات الاحتلال بمشروع قسنطينة سنة 1958 والذي كان هدفه الوقوف ضد المعارضة المسلحة والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني، والذي يتأسس على عدة أهداف مثل:

أ- تطوير وتحديث القطاع الفلاحي والصناعي؛

ب- إعادة تأهيل الهياكل الأساسية للاقتصاد المحلي؛

ج- خلق المؤسسات الاقتصادية الصغيرة؛

د- تحسين شروط المعيشة للمواطن الجزائري؛

وكل ذلك كان وفق سياسة اقتصادية تتميز بتلاؤمها مع مقومات المجتمع الجزائري آنذاك.

عموما الاقتصاد الجزائري كان يسير وفق متطلبات اقتصاد المركز (الاحتلال الفرنسي)، حيث كان يهتم بالنمو الاقتصادي في المركز على حساب التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المحلي المستعمر. حيث كانت له وظيفتين أساسيتين من خلال التجارة الخارجية:

1- تمويين السوق الفرنسي، الذي يعاني من النذرة المتفشية والمستمرة، بالمنتجات الزراعية والغذائية والذي يأتيه من الجزائر بأقل التكاليف والأخطار.

2- كان سوقا لتصريف فائض الإنتاج من المنتجات الفرنسية ومكانا لتسويق سلع المؤسسات الفرنسية الفاشلة أيضا التي لا تقوى على المنافسة في السوق الدولية.

وهذه الحالة قد فسرتها نظريات التنمية ما بعد 1945 والتي تشرح العلاقات الاقتصادية بين المركز والمحيط (سمير أمين جوزيف ستيغليز)، والتي تبين أن هناك تبعية دائمة بين البلد المستعمر والبلد المستعمر ويستمر ذلك حتى بعد الحصول على الاستقلال،

ويمكن توضيح تطور القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1958/1950 وذلك بمساهمة كل قطاع في القيمة المضافة:

جدول رقم 06: تطور القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الاستعمارية 50-58.

secteur	1950	1954	1955	1956	1957	1958
primaire	39.4	36.7	34.2	36.4	35.1	30.9
secondaire	24.1	24.3	24.4	22.7	21.5	22.4
Tertiaire	36.5	39.0	41.4	40.9	43.4	46.7
total	100	100	100	100	100	100

Source :_Yasmine Boudjenah , *décomposition d'une industrie,'armattan.paris1991,p85.*

نلاحظ المساهمة المعتبرة والمهمة لقطاع الخدمات في هذا الاقتصاد، مع أهمية التجارة وتركز مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى التبادلات التجارية، وهذا يوضح هيمنة الأنشطة التي لا تتطلب يد عاملة مؤهلة، مثل الحالة مع الأنشطة الصناعية والزراعية، وبشكل غير مباشر تمويل تمويل جد خفيف للخزينة الاستعمارية من أجل تعزيز تفوقها وهيمنتها.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

إن الظروف السائدة في تلك الفترة والمحيط الداخلي ليس في صالح الأهداف الاقتصادية التي ترمي إليها كل سياسة اقتصادية وهي العمل بكفاءة اقتصادية فعالة، لأن طول الفترة الاستعمارية (132 سنة) وضعت صناعات القرار أمام واقع صعب تحتم الضرورة معالجته، وفي نفس الوقت تتطلب وقت معتبر من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .

ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية المسطرة في برنامج طرابلس 1962 كالتالي:

أ- وضع مخطط إنعاش وتحديث القطاع الزراعي ، باعتباره كمحفز للاقتصاد؛

ب- تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية، النقل، المواصلات، الطرق...؛

ج- تطوير هياكل النظام المالي والبنكي لاستكمال التنسيق والترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛

د- تأسيس أشكال أخرى من الشراكة والتعاون في إطار إعادة هيكلة التجارة الخارجية؛

هـ- الترشيد في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة من أجل استعمال فعال و غير مكلف؛

و- إعادة صياغة الإستراتيجية المعتمدة المتعلقة بالقطاع الصناعي والقطاع الرئيسي الزراعي ؛

ز- إنشاء آليات جديدة للحماية الاجتماعية بدءا من التخلص من المعانات التي كانت سائدة خلال الاحتلال؛

ح- توفير أفضل الشروط من أجل تحسين مستوى معيشة السكان مع الأخذ في الحسبان الإمكانيات المالية.

في هذا الاتجاه، اعتبر¹ "M.ECREMENT" أن برنامج طرابلس والذي يتعلق ببرنامج اقتصادي للجزائر المستقلة والذي سيتم تنفيذه من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل عن الهيمنة الأجنبية الليبرالية الاقتصادية، وذلك بتطبيق سياسة تخطيط تركز على المساهمة العمالية".

وهذا ما يفسر نوايا أصحاب القرار الاقتصادي وتوجههم نحو التخطيط المركزي الموجه لمعالجة الاختلالات المتعددة المطروحة، مع ضامن إدارة أفضل لانشغالات السكان وبحث سبل تلبية احتياجاتهم، واحتياجات المؤسسات الوطنية وباقي القطاعات .

هذه الفترة تميزت مرحلة اولية (أطلق عليها اسم مرحلة الانتظار) امتدت من 1962/1965 والتي تتأسس على النقاط الآتية:

1- عدم توافر وسائل وأدوات واضحة للانفصال النهائي مع النظام الاقتصادي الموروث عن الاستعمار.

2- البحث عن إعادة بناء دور الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي في المشهد الاقتصادي للبلاد.

3- اعتماد إستراتيجية وسياسة تعتمد على توجيه وتركيز المعونة العمومية تحت شكل إعانات مالية.

4- تأخر كبير في إنشاء وحدة وطنية نتيجة الانشقاقات والخلافات التي كانت بين القياديين غداة الاستقلال.

5- الصعوبات الكبيرة الملازمة للمرور من نظام اقتصادي لبرالي إلى نظام آخر يتأسس على مبادئ الاقتصاد المركزي الموجه.

تميزت هذه المرحلة أيضا بالمكانة الهامة التي يشغلها القطاع الزراعي في بداية الاستقلال والذي اعتبر من القطاعات الواعدة نظرا لمؤشراتها التنموية في هذا الاقتصاد في غياب القطاع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأولى التي تلت الاستقلال خصصت لاسترجاع سمات السيادة الوطنية، والبحث عن السياسات الاقتصادية الأكثر فاعلية وكفاءة للدفع بهذا الاقتصاد إلى مستوى يتلاءم مع خصوصية البلد، المستقل حديثا والذي يسعى للانفصال النهائي مع الماضي الاقتصادي الأليم والصعب.

¹ M.ECREMENT , "indépendance politique et libération économique". ENAP/OPU/PUG, Alger 1986.

جدول رقم 07: تطور الاستثمار العمومي السنوي وحصة الصناعة بين 1963/1973 مقاسة بمليار دينار جزائري

Investissements	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
Investissement total	645	1001	830	1452	1693	3174	4257	6218	7375	9253	12000
Part de l'industrie%	13.4	13	18.7	25.4	47.1	55.3	51.7	55.2	53.8	50.7	46.4

SOURCE : M.ECREMENT ,op cite. P101.

ففي هذه المرحلة يمكن أن نجد عدة كتاب خصصوا لها دراسات عديدة على غرار:

A.BENACHENHOU ,A.MEBTOUL,H.TEMMAR,A.SID
AHMED,S.BEDRANI,...

وعلى ضوء تحليلاتهم يمكن تلخيص المعالم الرئيسية لهذه الفترة 1971/1962 كما يلي:

أ- ظهور تقارب وتوافق الكتاب أعلاه حول مشكلة الاقتصاد الجزائري الذي عانى كثيرا في عملية الإقلاع الاقتصادي من أجل استكمال استقلاله الاقتصادي.

ب- من الضروري وضع قاعدة صلبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، لكن في الواقع خلال هذه المرحلة أنها لم تكن صلبة كفاية ولم تكن ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الانفصال المفاجئ وغير المدروس بواقعية مع الاقتصاد الاستعماري اضر كثيرا بالقطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي الذي فقد الاهتمام به بعدما كان عنصرا هاما في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

د- في هذه المرحلة نلاحظ اختلال واضطراب ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- الاتجاه المتزايد نحو الاستخدام غير المناسب للإمكانيات والموارد (البشرية، المالية، التكنولوجية)؛

2- عدم كفاية الإمكانيات البشرية الموجودة والتي يمكن أن تضيف قيمة إلى الاقتصاد؛

3- ترابط سيء وغير ملائم بين متطلبات التنمية وبين النظام التعليمي الموجود آنذاك؛

4- تدهور واختلال قطاعي كبير خاصة بين الصناعة والزراعة؛

5- ظهور عدة ظواهر ضارة بكامل الاقتصاد، مثل البيروقراطية، المضاربة ، والنذرة الموجودة في عدة أسواق ، والسلوكيات السلبية للأعوان الاقتصاديين.

إن الإستراتيجية الجزائرية في التنمية في هذه المرحلة الصعبة جدا والمعقدة ،كانت في المقام الأول موجهة لحل مسألة في غاية الأهمية من الناحية الاجتماعية، مع غياب مساهمة قطاع المحروقات بسبب ملكيته واستغلاله من طرف الشركات الأجنبية.

وقد عرفت هذه الفترة 1962-1971 تنفيذ المخطط الثلاثي الأول للتنمية الاقتصادية والذي اعتبر كأول تجربة في هذا المجال والذي تميز بالنقاط التالية:

1 - غلاف مالي أكثر من 9مليار دينار جزائري تم تخصيصه لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا المخطط؛

2- عرض خيار واضح للقطاع الصناعي على أساس الأفكار والمقاربات الاقتصادية التي تفضل هذا الاتجاه.

3- بداية عملية إطلاق البرامج الخاصة بالتنمية لكل ولاية من الوطن.

4- هذا المخطط التجريبي كان يجب أن يأخذ شكل منهجي من اجل إنشاء آليات التخطيط.

5- كان يجب أيضا هذا المخطط أن يتخذ المزيد من المشاركة والتكوين من اجل تحديد أفضل لأولويات صانعي السياسة الاقتصادية.

وبصفة عامة إطلاق هذا المخطط كانت أهدافه تركز على تهيئة قاعدة ومحيط ملائمين لإطلاقه والشروع في تنفيذ النظام المركزي المخطط، لاستكمال الاستقلال عن المستعمر والتخلص من آثاره السلبية.

جدول رقم 08: توزيع الاستثمارات العمومية من خلال المخطط الثلاثي 1969/1967

Secteur	Milliards de da	%
agriculture	1.90	20.7
industrie	4.90	53.4
autres	2.37	25.9
total	9.17	100

Source : direction générale des statistiques ,annuaire statistiques de l'Algérie ,Alger,1980.p131.

حيث تميزت أيضا هذه المرحلة بتطبيق مبدأ التسيير الذاتي، والذي يتأسس على توزيع المسؤوليات الخاصة بالتسيير للمؤسسات بين الدولة ومالكي وموردي وسائل الإنتاج، ومجموع العمال الذين يقدمون قوة عملهم وكفاءتهم في التسيير.

هذا النمط الإنتاجي، والذي يقترب أكثر من النموذج التوجيهي، اتجه أيضا إلى الانفصال مع الإدارة والتسيير التي كانت سائدة في فترة الاحتلال، حيث تم إشراك العمال من أجل استكمال تحقيق الوحدة الوطنية وإقناع هذه الفئة أن وقت التهميش والإقصاء قد انتهى. وذلك كله من أجل التحقيق الجماعي للأهداف التي ترمي إلى استكمال الاستقلال الاقتصادي وبناء قواعد صلبة للاقتصاد الوطني.

عرفت هذه المرحلة أيضا توازيا مع الأهداف المسطرة والاتجاه الجديد الذي يركز على القطاع العمومي، مجموعة من التأميمات على غرار البنوك والتأمينات، المناجم، وأيضا محاولة إنشاء نظام مالي مناسب، ومحيط اقتصادي يتماشى مع واقع وحقيقة هذا الاقتصاد، وهذا ضروري لإطلاق سياسة اقتصادية جديدة بكل سلاسة.

والأهم بالنسبة للبلد هو إنشاء مناخ اقتصادي يركز أكثر على المبادرات المنبثقة عن الإطارات والمسيرين المحليين والوطنيين، وتكوين نوع من التضامن المتبادل بين السلطة العمومية وباقي الكتل (الفلاحين، العمال، الحرفيين، الإطارات، ...) والذي يحقق الصالح للفرد والوطن.

لكن يجب ألا ننسى أن هذه المرحلة تميزت بظروف صعبة ومعقدة تتعلق ببلد عانى وعاش فترة طويلة من الإقصاء والتهميش والذي وجد نفسه في وضعية ذات بعدين في نفس الوقت: أ- الحصول على اعتراف دولي، ليس فقط سياسي بل أيضا اقتصادي واجتماعي.

ب- محاولة وضع نظام من خلال الجهاز الاقتصادي من أجل تلبية احتياجات السكان الذين انتظروا وعانوا من أجل الحياة في بلد مستقل يعتمد على ذاته.

وأخيرا يمكن تلخيص هذه المرحلة بأنها فترة استعادة وتحصيل الوسائل التي تسمح بالتحكم التدريجي للتسيير الاقتصادي من قبل القطاع العمومي، وتحسين شروط المعيشة للسكان للتخلص من آثار المعاناة التي طالت 132 سنة.

المبحث الثالث: التحليل القطاعي للاقتصاد الجزائري (1971-1980)

يمكن اعتبار هذه المرحلة أنها الانطلاق الحقيقي لعملية التنمية وفق قواعد صلبة يقوم عليها الاقتصاد الوطني، والتي تركز تحقيق الاستقلال الاقتصادي (حسب صانعي السياسة الاقتصادية آنذاك).

ويمكن ملاحظة ذلك خلال القرارات الكبرى التي تم اتخاذها:

1- تأميم القطاع الحيوي للاقتصاد وهو المحروقات مع مساهمة الشركات الأجنبية بنسبة راس المال 51%؛

2- إطلاق عملية الثورة الزراعية مع توزيع الأراضي حسب مبدأ الأرض لمن يخدمها؛

3- تطبيق مبدأ التسيير الاشتراكي للعمال على مستوى المؤسسات الاقتصادية المحلية ، وإعادة تحديد دور الدولة ودور الملاك والمسيرين لهذه الوحدات ؛

4- استخدام نظام التخطيط الاقتصادي كبديل وحيد من أجل متابعة أهداف التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ؛

5- القيام بسياسة صناعية جديدة تعتمد على نموذج "الصناعات المصنعة" اعتمادا على أفكار الاقتصادي الفرنسي G.D DEBERNIS؛

6- إطلاق إستراتيجية تنموية اقتصادية تتمحور حول مبادئ الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد المخطط، أين يلعب القطاع العمومي الدور الرئيسي في الاقتصاد؛

7- إعادة تأهيل قطاع الدولة، مع دور أكثر قوة ومجال أكثر اتساع باعتبار الدولة المتدخل المباشر ولا ينافسها احد في تسيير ومتابعة السياسة الاقتصادية التي ميزها الطابع الاجتماعي؛

8- إنشاء آليات وتوجهات جديدة للسياسة الاقتصادية مثل سياسة المداخيل، الأجور، الأسعار، الاستثمار، التجارة الخارجية.

ومثلما وضحه A.MEBTOUL أن اختيار إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية تركز على القطاع الصناعي، حيث أن التطور لا يمكن إلا من خلال التحول الهيكلي، التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي. هذا التحول يتطلب مستوى كبير وقوى من التصنيع وحضور قوى للدولة باعتبارها الضامن الوحيد والمتحكم في هذه العملية في انتظار انطلاق باقي القطاعات خاصة القطاع الزراعي¹.

¹ A.MEBTOUL, "evolution des structures de l'économie algérienne 1967/1980" Tome1, Alger, 1981, p40

كما يمكن التطرق إلى تحليل مجموعة من الاقتصاديين الذين قامو بتحليل هذا الاقتصاد على غرار : C.PALLOIX ,P.JAQUEMENT,M.RAFFINOT,C.BOBROWSKI

حيث اتفقوا على فكرة أن هذا الخيار الصناعي الذي اعتمده أصحاب القرار وجب أن يسمح بنمو كبير في القوى المنتجة وذلك من خلال التطوير المستمر للقوى العاملة، لأنه قد حان الوقت للدولة الجزائرية من أجل الانفصال النهائي مع حالة التخلف الذي نشأ عن الاستعمار الامبريالي، وإرساء معالم التطور الذي يكون نتيجة الكفاح ضد الهيمنة الأجنبية والتخلص من تبعاتها.

جدول رقم 09: توزيع الاستثمارات العمومية بين 1970-1977

secteurs	1970-73	1970-73	1974-77	1974-77
	Milliards DA	%	Milliards DA	%
agriculture	4.35	12	8.9	7.3
industrie	20.80	57.3	74.17	61.1
autres	11.15	30.7	38.2	31.6
total	36.3	100	121.2	100

Source : Algérie en quelques chiffres, Algérie planification et aménagement de territoire, Alger direction des statistiques 1980.p131.

المطلب الأول: أداء وتطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1971-1980

إن الإستراتيجية التنموية الاقتصادية التي اعتمدت من طرف مسطري السياسة الاقتصادية استنادا إلى الحجج والعوامل التفسيرية التالية:

أ- إنشاء فروع مشتركة نموذجية ومتميزة في الاقتصاد وذلك لا يتم بشكل فعال إلا بتعزيز القطاع الصناعي؛

ب- التنسيق والتكامل بين فروع الاقتصاد الوطني الانتقالي يكون بواسطة قطاع صناعي أدائه قوي ومقنع؛

ج- تطور القطاع الزراعي بالشكل اللازم لا يتم إلا بالمشاركة والمساهمة المباشرة للقطاع الصناعي خاصة في المنبع والمصب (en amont et en aval)؛

د- إن تحسين شروط المعيشة السكانية مثلما تهدف إليه السلطة السياسية، لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع بإهمال وتجاهل إيجابيات الصناعة، من خلال توزيع المداخيل والأجور وما يترتب عنه من آثار على النمو الاقتصادي للبلاد؛

ه- بما أنه قد تم تأميم قطاع المحروقات قد تم بموجب قانون فبراير 1971، فإن تحقيق أداء جيد وفعال للصناعة المحلية تصبح مسألة الإدارة الجيدة واتخاذ القرارات السليمة من قبل المسؤولين المحليين؛

و- لا يمكن البحث عن تحسين شروط التبادل في إطار سياسة التجارة الخارجية في ظل غياب المحروقات لأن تحديد قيمتها يتم على مستوى الأسواق الدولية.

إن أهم ما ميز القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال نموذج الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي G.D DEBERNIS في بداية السبعينيات والذي يتأسس وفق المخطط التالي¹:

القطاع الصناعي ينقسم إلى قطاعين:

1- القطاع الأول : وهو قطاع تصنيع وإنتاج عوامل الإنتاج، وهو ضروري لكل العمليات الإنتاجية كالآلات، التجهيزات، السلع الصناعية، وسائل الإنتاج، العتاد اللازم، المركبات، وعوامل أخرى للعمل... .

2- القطاع الثاني: قطاع تصنيع وإنتاج السلع الاستهلاكية، مثل الجلود والنسيج، الصناعات الخفيفة.

وهذا القطاع يعتمد بشكل مباشر على مخرجات القطاع الأول ويمكن اعتبار أن القطاع الأول له مهمة مخصصة لتزويد قطاع السلع الاستهلاكية.

ويمكن إبراز ملاحظتين:

أ- الشركات العمومية تحتكر معظم المسؤوليات والإنجازات، في حين استبعدت الشركات الخاصة من هذه العملية؛

ب- مثلما وضح الجيلالي اليابس D.LIABES تم تجاهل وإقصاء القطاع الخاص على الرغم من الاعتراف به في القانون التجاري سنة 1966²

¹ G.D DEBERNIS, "la prospective dans le tiers-monde :un mythe", revue tiers-monde,puf, paris,N°47,juillet-septembre 1971

² D.LIABES, "etude sur l'industrie privée.actualité du secteur privé industriel,1969/1979",MPAT-INEAP ,ALGER,juin1980.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي:

جدول رقم 10: توزيع الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي

Secteur	1967/69	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	moyen
1)hydrocarbures	53.2	49.3	50	43.6	40.5	42.5	38.4	50.2	50.4	46.9
2)autres	46.8	50.7	50	56.4	59.5	57.5	61.6	49.8	49.6	53.1
Section1	(9.9)	(9.3)	(7.2)	(13.4)	(14.8)	(7.8)	(11.7)	(10.4)	(9.9)	(10.3)
section2	(14.1)	(29.5)	(28.7)	(29.5)	(30)	(33.8)	(32.7)	(23.6)	(23.4)	(26.4)
Section3	(17.4)	(13)	(11.6)	(12.7)	(13.9)	(15.5)	(16.4)	(15)	(15.6)	(15.2)
Section4	(5.4)	(2.9)	(2.5)	(0.8)	(0.8)	(0.5)	(0.8)	(0.8)	(0.7)	(0.9)

Source : C.PALLOIX,"Algérie :industrialisation et financement lors des deux plans quadriennaux",janvier 1979 ,I.S.E, Oran Algérie.p39

Section1= industries mécaniques et électriques ;

Section2= énergie, métallurgie et matières de construction ;

Section3= chimie, textiles et cuirs ;

Section4= industries extractives.

تجدر الإشارة إلى أن النموذج المقدم سالفًا يتطلب توفر أربع شروط من أجل تنفيذه:

1- الدولة هي الراعي الوحيد الذي يسهر على ضمان ونجاح المشاريع من خلال سياسة التخطيط؛

2- ضرورة التوفير والضمان الجيد للإمكانيات المالية الضرورية سواء من القنوات الداخلية أو الخارجية؛

3- خلق سوق داخلي قادر على استيعاب العرض المحتمل من الإنتاج وذلك باستهلاك السلع المنتجة لتجنب حالات فائض الإنتاج؛

4- ضرورة القيام بإصلاح زراعي من أجل إيجاد علاقة تناسقية مرنة بين الصناعة والزراعة وتجنب الاختلالات المحتملة التي قد تمس السوقين.

ويتضح أن هذا النهج التي اتبعتها الدولة في مسار تنمية القطاع الصناعي يبين من خلال الأهمية المخصصة لهذا القطاع من أجل بلوغ مستوى من النمو يمكن من خلاله النهوض بباقي القطاعات إلى أن تصل إلى نفس مستوى تطور القطاع الصناعي، وبذلك ينتج عن هذه العملية معدل نمو مقبول لكامل الاقتصاد ككل.

ويمكن لقطاع المحروقات أن يساهم في الاقتصاد على الشكل الآتي:

أ- يعتبر مصدر الموارد المالية اللازمة من اجل متابعة المشاريع المسطرة في مخطط برنامج التنمية؛

ب- يعتبر المورد الرئيسي بالطاقة الضرورية ،كما يعتبر كعامل من عوامل الإنتاج ؛

ج- يعتبر قطاع مساهم في مختلف مراحل عمليات الإنتاج التي تقوم بها مختلف المؤسسات الاقتصادية، وتساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة لهذا الاقتصاد.

وبذلك نلاحظ أن الاهتمام الذي أبدته الدولة الجزائرية للقطاع الصناعي كان انطلاقا من السيادة المسترجعة لقطاع المحروقات ، وتوفر مناخ سياسي ملائم الذي حدد كأولوية ضرورية تحقيق الإنعاش الصناعي من اجل البدء في تحقيق الإنعاش الاقتصادي على المستوى الكلي والذي يشمل كل القطاعات الحيوية والديناميكية للاقتصاد الوطني.

إن هيمنة القطاع الصناعي في هذه المرحلة ظهرا جليا من خلال الحصص المخصصة للقطاع على مستوى توزيع الاستثمارات و القروض البنكية.

المطلب الثاني: أداء وتطور القطاع الزراعي خلال الفترة 1970- 1980

إن القطاع الزراعي قد تأثر كثيرا بالماضي الاستعماري سابقا،قد عرف عدة تناقضات خلال هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها، من بينها:

أ- كان يحظى بأهمية بالغة مباشرة بعد الاستقلال نظرا لغياب القطاعات التي تنافسه خاصة القطاع الصناعي؛

ب- قد عرف بداية الإقصاء والتهميش تدريجيا من قبل صانعي السياسة الاقتصادية وتحديدًا بعد اعتماد الخيار الصناعي سنة 1971 كما تم توضيحه سابقا.

حيث تم استغلال مساحة زراعية مقدرة ب 8 ملايين هكتار في الجزء الشمالي من البلاد، هذه المساحة لا تمثل إلا جزء قليل بما تزخر به البلاد من مساحة إجمالية قابلة للزراعة ،

ويمكن تقديم تحليل للقطاع الزراعي اعتمادا على آراء مجموعة من الأعمال التي اختصت في هذا المجال على غرار

T.BENHOURIA ET J. BENAMRANE¹ ; H. A.AMARA ; O.BESSAOUD ; -
S.BEDRANI.²

وتتمثل الأهداف المرجوة من هذا القطاع في النقاط التالية:

¹ T.BENHOURIA ET J.BENAMRANE , agriculture et développement en Algérie SNED , Alger , 1980

² S.BEDRANI,'l'agriculture algérienne depuis 1966'. Economica, paris. 1982.

- 1- تلبية الحاجيات الغذائية للسكان مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصهم الاستهلاكية ومعدل النمو السكاني المطرد؛
- 2- المساهمة الملموسة في تحسين معايير الاقتصاد الكلي، خاصة في تراكم رأس المال؛
- 3- المشاركة الفعالة في حل إشكالية البطالة، والاستعمال العقلاني لفائض إنتاج القطاع الصناعي؛
- 4- تفعيل التكامل بين القطاعات وخاصة مع القطاع الصناعي؛
- 5- المساهمة في البحث عن وسائل وطرق التحول في علاقات الإنتاج إلى الأحسن؛
- 6- الاستثمار المكثف من أجل تحقيق الفائض في الإنتاج المستعمل والمستغل من قبل باقي القطاعات؛
- 7- المساهمة المحتملة التي تنشأ عن الفائض في المنتجات الزراعية في تنشيط المعاملات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين؛
- 8- تحقيق إعادة التأهيل الفعلية في الوظيفة الزراعية والتي تطبق من قبل المزارعين، مربين المواشي، سكان الأرياف، الفلاحين، والمنتجين الزراعيين،

الفرع الأول: تحليل البنية القانونية للقطاع الزراعي

- أ- غداة الاستقلال استحوذ القطاع الخاص على حصة 60% من المساحة الزراعية الفعلية، بينما اخذ القطاع العمومي 12% الذي تم إنشاؤه 1971 و 28% التي كانت مخصصة للثورة الزراعية التي اعتمدت بالتوازي مع القطاع الاشتراكي.
- ب- 79% من المزارع التي تحتوى على مساحة محصورة بين 5 و 10 هكتار، في حين 12% من المزارع التي تنحصر مساحتها بين 10 و 20 هكتار، أما المزارع التي يفوق مساحتها 20 هكتار فنسبتها 9%.
- ج- القطاع الزراعي الخاص يشغل مساحة مستغلة تزيد عن 60%، على عكس القطاعين العموميين المذكورين 40%.
- د- يتوفر القطاع الزراعي الخاص على حصة من الأراضي التي تركت للراحة مقدرة ب50% (jachère)، أما قطاع الثورة الزراعية تحصل على 45% و5% تبقت للقطاع الاشتراكي.

أما مشكلة التبعية الغذائية فإنها صنفت من بين أولويات الحكومة، وذلك استنادا لحصة الواردات الغذائية المعتبرة التي تكلف الميزانية العمومية مبالغ طائلة، وتجلى ذلك من خلال الخيار الزراعي الذي توجه إلى زراعة الحبوب من أجل معالجة تلك المشكلة¹.

والجدول التالي يبين تطور بعض المنتجات ما بين 1970-1977

جدول رقم 11: تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1970 و 1977

مع اعتبار السنة الأساس 1970=100

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
Production végétale	100	102	110	92	98	133	115	81
Production animale	100	110	103	114	125	127	134	143
Production total	100	104	110	100	108	132	121	106

Source :G.MUTIN, *Agriculture et dépendance alimentaire*, Revue Maghreb-Machrek, N°90, 1983.p55.

يمكن تفسير النتائج الجيدة التي حققها الإنتاج الحيواني من خلال قطاع المواشي و إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء كل هذا كان من اختصاص القطاع الخاص الذي خصص وسائل معتبرة ومنتظمة لهذا المجال.

عكس ذلك فالنتائج المتقلبة للإنتاج النباتي، مثل الحبوب، الفواكه، المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالبطاطس، الطماطم، قد فسرت بالظروف المناخية التي تحدد بشكل كبير مستوى الإنتاج النباتي.

كما يمكن أن يتأثر الإنتاج الزراعي بالوضعية القانونية للقطاعات ذات الصلة به، والتوزيع غير العادل للوسائل (البشرية، التكنولوجية، التجهيزات، ..).

ولكن ما كان ملحوظا بشكل خاص في هذا القطاع انه لا يزال يعاني من التوزيع غير المتكافئ للقروض البنكية بين القطاع الخاص والعمومي، فالمبالغ المخصصة للقطاع الاشتراكي تراوحت بين 210 و 420 مليون دينار، أما قطاع الثورة الزراعية المنشأ حديثا تحصل على مبلغ بين 155 و 300 مليون دينار، والقطاع الخاص والذي يعتبر أكثر قدما وأداء فتحصل على اقل من 100 مليون دينار طيلة الفترة 1970 و 1977.

¹ J.C.KARSENTY, *la politique agricole algérienne*, revue maghreb-machrek, N°77,juiller-septembre1977.p88

من جهة أخرى، يمكن تفسير التمايز في الإنتاج بين القطاعات، خاصة القطاع الزراعي، نتيجة استعمال وسائل الإنتاج كالجرارات، آلات الحصاد، العتاد ألقاحي، الأسمدة، المبيدات، والري بشكل خاص الذي كان أيضا موضوع التوزيع غير العادل بين القطاع الخاص والعمومي، مما أعاق وبشكل كبير فرص النمو الزراعي لبلد كان منذ زمن بعيد أول مصدر للقمح ومصدر مهم في السوق الدولية للخمور والحمضيات.

وبذلك يمكن الجزم بان القطاع الزراعي في الجزائر قد ضيع وأهدر فرصة عظيمة للارتقاء واحتلال مكانة تجعله قطاع مساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، مثلما كان مأمولا من أصحاب القرار في الإستراتيجية المعتمدة في هذا الاتجاه، بالرغم من الاختيار الاقتصادي المرتكز على القطاع الصناعي ،

ويمكن الاستناد إلى التفسيرات الرئيسية الآتية:

أ- الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي عرفت اتجاه ومنحى سلبي، لان حصته كانت في المخطط الثلاثي 26% لتصبح 14% في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ثم 11% فقط في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 .

ب- أما بالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (PIB) عرفت تراجعا ملحوظا ،فمن 31% في 1963 إلى 17% سنة 1967 لتصل فقط 13% في المتوسط خلال سنوات السبعينات.

ج- القروض الممنوحة من البنك المخول بتمويل القطاع الزراعي (البنك الوطني الجزائري) قد عرفت توزيع مبالغ لم تكن كافية ومرضية لا للدولة من اجل تطوير القطاع، ولا للبنك من اجل استرجاع قروضه من الفلاحين والمزارعين.

د- إن هيكل المزارع ، بما في ذلك الخاصة، لم يسهل من عملية التسيير والاستغلال الجيد للأراضي الزراعية، حيث أن اغلبها تميزت بكونها مستغلات عائلية، والتي تستعمل في اغلب الأحيان وسائل الإنتاج وطرق تربية المواشي اقل كفاءة وأداء.

هـ- الاختلال القطاعي، بين الصناعة والزراعة كان بسبب إخفاق هذا الأخير وذلك مرده إلى أن اغلب المعونات الحكومية مثل القروض والاستثمارات، وعوامل الإنتاج، والإمداد الضروري، تم توجيهها نحو القطاع الصناعي، مع ترك نصيب اقل أهمية للقطاع الزراعي، مما يوضح الممارسات غير الفعالة التي هيمنت على القطاع.

و- أن العامل الرئيسي المسؤول عن إخفاق القطاع هو غياب سياسة زراعية حقيقية تحدد الأهداف والأولويات القابلة للتحقيق وغياب الوسائل التي تسمح بتنفيذها، وغياب السياسات المتكاملة مع عملية التنمية الزراعية ،على غرار السياسة الجبائية، المالية ، النقدية، سياسة

الأسعار، المداخل، الاستثمار، السياسة التجارية، الجمركية، وغياب المساهمة الفعلية لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

والعلة التي عانت منها الزراعة الجزائرية يمكن أن تفسر كنتيجة لعدة عوامل وتداخلات التي لم تخدم ديناميكية النمو، كما تفاقمت وضعيته من التقلبات والاختلالات التي كانت في تسيير القطاع، والتي نقدمها كنتائج:

- 1- معدل الهجرة من الريف بلغ درجات مقلقة، وتشويه حسابات صناع القرار لدعمها؛
- 2- معدل التبعية الغذائية جذ منذرة وملزمة لإدارته والبحث عن كيفية الحد منه؛
- 3- ظهور فكر ضد حرفة الزراعة في المجتمع والذي تسبب في نتائج مقلقة؛
- 4- الإحساس بالتجاهل والإهمال من طرف الشباب مما أدى إلى إهمال هذه الحرفة؛
- 5- تفاقم ظواهر أخرى مثل البطالة، اللامبالاة، الإقصاء، التهميش، ومعدل مهم للعمران على الأراضي الزراعية.

المطلب الثالث: قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1980)

إن الاتجاه المحدد للتجارة الخارجية يتمثل في إشكالية إعادة تأهيل القطاع والاعتراف به على مستوى التجارة الدولية، وذلك بالاستناد على الإمكانيات المحلية الموجودة واستعمالها بكفاءة من أجل التخلص من حيز التجارة الخارجية الاستعمارية.

والأهداف الرئيسية لهذا القطاع :

- أ- التأكد من أن سياسة الدولة التي اتخذت قد تعكس في الواقع السياسة الداخلية لقرارات الميثاق الوطني ل1976 ؛
- ب- تطبيق آليات وطرق فعالة من أجل إنجاز عملية الاستقلال التجاري ؛
- ج- الشروع في طرق جديدة من أجل تكثيف التبادلات التجارية، مع التركيز بوجه خاص مسألة تقييم الصادرات؛
- د- وضع من خلال دراسات وتحاليل دقيقة، إستراتيجية فعلية وتنويع جغرافي وتجاري من أجل التحرر الكلي من الحماية الاستعمارية؛

ه- اعتبار الدولة المخول الوحيد بالمفاوضات والمتدخل في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية؛

و- وضع وتطبيق إستراتيجية للتكامل مع السوق الدولي في التبادلات التجارية ، وليس بالضرورة أن هذا القطاع وحده سوف يتطور دون باقي القطاعات الاقتصادية¹.

الفكرة الرئيسية التي تبرز من خلال النقاط المذكورة تكمن في أن الدولة الجزائرية حاولت القيام **بالتكامل الراسي** وذلك من خلال المشاركة في مختلف أسواق السلع الصناعية.

وأیضا بالاستفادة من السياسة التصنيعية المطبقة منذ تأميم قطاع المحروقات في 1971، تم استعمال التجارة الخارجية كوسيلة تكاملية وتنسيقية من اجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للبلد، من خلال الاستفادة من مداخل الربيع النفطي.

إن بعض الاقتصاديين أدركوا أن إمساك الدولة لقطاع المحروقات سوف يغير جذريا من إستراتيجية هذا القطاع ووضع باقي المنتجات التصديرية الأخرى في الانتظار على غرار المنتجات الزراعية والمنتجات الأخرى غير المصنعة ، وذلك نظرا للاختلافات المهمة في القيمة بين هذه المنتجات والمحروقات في السوق الدولية ، خصوصا خلال حدوث النزاعات الدولية ، وأيضا رغبة السلطات الجزائرية تكوين احتياطي مالي معتبر من اجل تمويل المشاريع المسطرة؛

و الجدول التالي التطورات الرئيسية التي عرفها القطاع:

¹ M.TEHAMI ,” Aspects économiques du commerce extérieur de l’Algérie en 1972 ” ,OPU, Alger.

جدول رقم 12: تطورات قطاع التجارة الخارجية بين 1963-1980

الوحدة مليون دينار

	1963/1966	1967/1969	1970/1973	1974/1977	1978/1980
Produit intérieur brut (y)	48.9	47.8	96.3	231.8	342.5
Exportations(x)	13.5	12.3	22.6	86	114.1
Importation(m)	13.4	12.2	27.8	93.2	110.3
Exportation+importation	26.9	24.5	50.4	179.2	224.2
Exportation/PIB(%)	27.6	25.7	23.5	37	33.3
Importation/PIB(%)	27.4	25.5	28.8	40	32.2
Exportation+importation/PIB(%)	55	51	52	77	65.5
Exportation/importation(indices)	101	101	81	92	103.4

Source :M.ECREMENT,opcit,page215.

إن تحليل الهيكل الداخلي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة يمكن أن يعطي الملاحظات التالية:

أ- الصادرات الجزائرية تهيمن عليها المحروقات، حيث بلغ نصيبها في الميزان التجاري 71% سنة 1969، إلى 83% في 1973، و98% في 1980 ولم يتغير بعدها.

ب- الواردات الجزائرية تركزت على ثلاث سلع ومنتجات أساسية:

1- سلع التجهيز، مع المعدل المتوسط للاستيراد 38%؛

2- المنتجات نصف المصنعة، مع معدل متوسط للاستيراد 32%؛

3- المنتجات الغذائية، مع معدل متوسط للاستيراد بلغ 30%.

ج- التبادل التجاري حسب المناطق الجغرافية، مع دول منظمة التعاون والتنمية O.C.D.E غالبية التبادلات التجارية تتم معهم نظرا للإرث الاستعماري، حيث بلغت نسبة 70%، عكس 20% لدول آسيا وأمريكا خاصة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

د- ويتجلى التناقض هنا، حيث أن بلدان القطب الاشتراكي وجبت أن تكون من أهم المتعاملين والشركاء التجاريين، إلا أن نسبة التبادلات التجارية لم تتجاوز 7%.

ه- التبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية والبلدان الصديقة على غرار الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية بلغت 2% إلى 3%.

و- مجمل المعاملات المذكورة أعلاه تتم بالدولار لأنها تعتبر كعملة دولية .

إن الواقع والسياق الذي كان سائدا في تلك الفترة، والذي كان يتحكم فيه أصحاب القرار الاقتصادي قد اثر كثيرا في اتجاهات التجارة الخارجية للبلد، وفي القرارات التي تتخذ مثل اختيار الشركاء، المنتجات التي تصدر وتستورد، العملة المتعامل بها، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة الموضوعية والأهداف المسطرة التي تصب في خدمة المصالح العليا للبلد.

على ضوء ما سبق ذكره، قد أصبح ظاهرا أن الهدف الجوهرى للدولة الجزائرية، من خلال مساهمات هذا القطاع، تتمحور على منطلق الاستدراك الاقتصادي وتنفيذ سياسة تجارية أكثر استقلالية، وفقا لتوقعات واضعي السياسات الاقتصادية، من اجل تحقيق جميع الأهداف المحددة في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

فالاعتماد الكلي على صادرات النفط، والذي هو نفسه يعتمد على تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، يعكس فكرة انه لا يمكن لعملية التنمية أن تكتمل إذا تجاهلنا التطبيق الفعال والمباشر للتجارة الخارجية، ليس فقط باعتباره كمصدر للتمويل الخارجى بالعملة الصعبة، أو كاعتبارها كقناة لمرور البضائع سواء إلى الداخل ا والى الخارج، بل بتسليط الضوء على المزايا والمكاسب التي يمكن أن تتحصل عليها من خلال هذه السياسة التجارية.

ويمكن قياس الأثر المترتب على نهج التجارة الخارجية الموجه إلى الخارج من خلال:

1- الأثر على التشغيل الداخلي.

2- الأثر على الديناميكية الإنتاجية للمؤسسات التصديرية.

3- الأثر على الأسعار الداخلية، وعلى وسائل المحاربة ضد ظاهرة التضخم.

4- الأثر على إمدادات الأسواق الداخلية وحتى الخارجية.

5- الأثر على تحسين صورة العلامة التجارية للبلد بين مختلف الشركاء الاقتصاديين.

إن السياسة التجارية للجزائر اعتبرت كبديل للسياسة الموروثة عن الاستعمار من اجل تحقيق بين القطاعات والاندماج في المحيط الدولي كما هو مطلوب.

مثلا وضحه ¹M.TEHAMI حيث يرى أن سياسة التنويع الجغرافي والتي تتدرج ضمن السياسة التجارية للبلدان، ينبغي أن تشمل توسيع آفاق التبادلات التجارية مع الشركاء الاقتصاديين الآخرين، في إطار التوازن الإقليمي، لكن ما يعيق تطبيق هذا المبدأ بخصوص السياسة التجارية الجزائري يندرج في ثلاثة عوامل رئيسية:

1- التبعية التكنولوجية للبلد مع الاقتصاد الفرنسي.

2- عدة صعوبات في اختراق الأسواق العالمية، وخاصة الأوروبية.

3- صعوبة التخلص الكلي من التبعية الأجنبية، خاصة الاستعمارية، سواءا من حيث الأسعار أو المنتجات السوقية.

ثم إن غياب القطاع الخاص الوطني، واحتكار الدولة لعمليات الاستيراد والتصدير ميزوا أيضا هذا القطاع في هذا البلد .

المطلب الرابع: تحليل وتقييم الفترة (1963-1980)

في الواقع لا يمكن إجراء تقييم أولي لعشرينين مرتا على الاقتصاد الوطني بشكل متسرع لكن يمكن تحليل إستراتيجية التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال بعدين مهمين:

أ- محاولة إقامة نظام اقتصادي مستقل عن النظام الاستعماري، يستمد مبادئه الرئيسية من الاقتصاد المركزي المخطط من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ب- محاولة وضع سياسة اعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع الشركاء الأجانب، وبلوغ مستوى اقتصادي مؤثراته تترجم الازدهار والاستقرار يمكن أن تصل إلى أنظار المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية .

من أجل وضع تقييم دقيق لهذه المرحلة يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا البلد قد مر بفترات صعبة من أجل تحقيق استقلاله، ثم انه ورث عن الاستعمار وضعية اقتصادية تتطلب مجهودات جبارة من أجل استرجاع العافية والنهوض من جديد ولكن هذا لا يمنع وجود اختلالات قد لوحظت خلال هذه المرحلة.

في هذا الاتجاه يمكن دراسة تطور بعض المجمعات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة من خلال الجدول التالي:

¹ M.TEHAMI .op cite p 138.

جدول رقم 13: تطور بعض المجمعات الاقتصادية الكلية من 1967/1978 الوحدة مليار دينار.

Agrégats	1967	1969	1973	1978
Produit intérieur brut	14.6	18.4	30.5	89.5
Consommation des ménages	20.2	23.7	30.1	47.8
Population active en (millions)	2.3	2.5	2.8	3.5
Emploi (en millions)	1.74	2	2.18	2.83
Indice du salaire moyen	100	121.6	180.5	308.5

Source : L'Algérie en quelques chiffres : résultats 1967 1970 à 1977, 1980, 1982, 1983, 1990, 1992, 1996, 1998, 1999, 2001 à 2006. Office National des Statistiques. Alger (Algérie), ONS - 2008.

انطلاقاً من المعطيات أعلاه يتضح أن السياسة الاقتصادية المعتمدة في ذلك الوقت تعكس الإرادة الفعلية لأصحاب القرار الذين كانوا يفكرون بجدية من أجل تحسين مستوى معيشة السكان انطلاقاً من مجموعة من الإجراءات كدعم أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، تقديم أشكال أخرى من الدعم المالي، مجانية العلاج على مستوى المؤسسات الاستشفائية العمومية، مختلف الأشكال من حماية الاجتماعية، لكن في بعض الأحيان يكون ذلك على حساب القطاعات الأخرى.

أولاً: أما بخصوص مخطط الاقتصاد الكلي، فإن بعض المؤشرات المتاحة والموثوقة، تبين جهودات الدولة لعلاج بعض الظواهر الملحة مثل امتصاص البطالة بالرغم من النمو الديمغرافي السريع، محاولة تحقيق الاستقرار للأسعار الداخلية، بالرغم من التضخم العالمي الذي يصعب التحكم فيه، توزيع المداخل والأجور من أجل وقف الحالات التضخمية، وبالتالي قد يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية إلى طبقة واسعة من المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب ذكر الإشكالية المتعلقة بالقطاع الصناعي والزراعي، حيث لا القطاع الصناعي بلغ أهدافه، ولا القطاع الزراعي الذي بقي في حالة من الركود.

فمن خلال مساهمة¹ A.DJEFLAT التي تتعلق بالتحول التكنولوجي في الجزائر، يظهر أن هذا العامل الإنتاجي لم يستغل استغلالا اقتصاديا كاملا، بالرغم من الالتزامات المطبقة من قبل السلطات العمومية من أجل تحقيق التناسق والترابط بين القطاعات الاقتصادية وتعزيزها، من خلال نموذج الصناعات المصنعة.

كما لوحظ خلال هذه الفترة الاهتمام المتزايد للسلطة بقطاع المحروقات مما يؤدي إلى تضيق الخناق على باقي القطاعات الاقتصادية ككل، والذي يعزز التبعية الاقتصادية للبلاد اتجاه الأسواق النفطية، خاصة بعد الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.P، والاضطرابات الاعتيادية التي تعرفها هذه الأسواق النفطية. مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر هشاشة وعرضة للصدمات الخارجية.

ثانيا: أما من ناحية الاقتصاد الجزئي، فإن تطبيق مبدأ التسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) لم يكن فعالا في إعادة التوازن على مستوى المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة بالرغم من التدخلات المختلفة للجهاز المالي العمومي بخصوص حالات الدين والعجز لهذه المؤسسات.

يمكن تفسير ذلك من خلال تصرفات مسيري المؤسسات والتي تتعارض مع الآليات المعروفة في تسيير المؤسسات، مثل تطبيق سياسة الأسعار لا تستجيب لأهداف المؤسسات، توظيف العمال الذي يتجاهل القدرات الحقيقية الموجودة، برنامج الاستثمارات موضوع لخدمة الدولة لا لخدمة المؤسسة، الإمدادات تتم بطريقة بيروقراطية، وفي العموم التدخلات بين أهداف الدولة ومبادئ تسيير المؤسسات الاقتصادية، المؤسسة الاقتصادية.

كما اضطر المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتجات (المدعمة من قبل الدولة)، والمتاحة في السوق، متجاهلا حاجته لتعظيم منفعة مثلما هو معروف في النظرية الاقتصادية، مما تؤدي إلى ظهور المضاربة على المنتجات واسعة الاستهلاك وتلاحظ بعدها طوابير طويلة أمام نقاط بيع هذه المنتجات.

أما بخصوص المستثمرين، المدخرين، البنوك، المؤسسات المالية، النظام التعليمي، المجتمع، المواصلات، فإن الدولة كانت تتكفل بمعالجة كل حالة، لكن نلاحظ المزيد من حالات التدهور لعدة قطاعات اقتصادية وأعوان اقتصاديين، مما يخلق جو من التناقض في هذه الفترة، لكن الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية كان ينصب إلى مضاعفة الجهود من أجل الانتقال من اقتصاد تابع ومربوط مع الاقتصاد الاستعماري وخدمة مصالحه إلى اقتصاد وطني أكثر استقلالية واعتمادا على النفس.

¹ A.DJEFLAT, *Industrialisation and technology acquisition: issues and processes in the steel industry in Algeria: 1967-1980*, Louvain-la-Neuve [Belgique] : CERMAC - 1985 pp 86-138.

فمن خلال عدة تقارير قام بها المهتمون بالاقتصاد الجزائري على غرار:

A.BENACHENHOU ; M.BENISSAD ; A.BOUZIDI ; C.PALLOIX.

حيث أكدوا أن هذه الفترة عرفت انسداد الديناميكية الداخلية للتنمية الاقتصادية، بتوجيهات المخططين، وهذا الانسداد كان نتيجة العوامل التالية:

أ- اعتبار قطاع المحروقات هو الوحيد الذي يعزز النمو، والذي يسمح بتمويل مشاريع التنمية، وتكوين التراكم الضروري.

ب- الاستعمال غير المتناسب، وفي بعض الأحيان غير العادل للموارد المتاحة (المالية، البشرية، العتاد، التقنية).

ج- الآثار والتداعيات المباشرة للتضخم العالمي على تكاليف إنتاج المؤسسات، وخاصة على أسعار المستهلك.

د- الصعوبات الموجودة من أجل ضمان تموين وإمداد دائم ومستمر للمنتجات والوسائل على مستوى أسواق الإنتاج والاستهلاك.

هـ- الآثار السلبية للتسيير المركزي للمؤسسات الاقتصادية، في محيط دولي يتسم بالمنافسة والتنافسية.

و- غياب ملحوظ للتناسق والتكامل والانسجام بين القطاعات الاقتصادية، وأحيانا داخل القطاع نفسه، مثل القطاع العمومي والخاص زراعي وصناعي، ثقيل أو خفيف.

ز- الاختلال الجهوي الذي يظهر ظواهر ضارة بالاقتصاد، مثل ظاهرة النزوح الريفي، التهميش، الإقصاء الاجتماعي، والتي تنشأ عنها ظواهر اقتصادية أخرى مثل الفقر، انعدام الأمن وسوء التغذية، البطالة.

ح- تسجيل العديد من الانحرافات في تخطيط المشاريع وما خلف من آثار على سير المشاريع المختارة من طرف المخططين.

يجب عدم إنكار المكاسب التي حققتها الطبقة الاجتماعية من خلال تدخلات الدولة بالإعانات والحماية والطابع الاجتماعي للسياسة الاقتصادية، لكن الاتجاه العام للنظريات الاقتصادية يجمع على أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تتطلب تدخلا مفيدا من طرف الدولة لكل الأعوان الاقتصاديين دون تمييز، مع التركيز على استهداف المعنيين، والتركيز على القطاعات الأكثر تنافسية وكفاءة وفاعلية.

إن تقييم هذه المرحلة ليس كتقييم عمل مؤسسة اقتصادية أو شركة إنتاجية، لأن الأمر يتعلق بأمة قد عانت طويلا من ثقل الاستعمار وكافحت طويلا من أجل نيل الاستقلال السياسي والاقتصادي من خلال الخطط المتبعة، الالتزامات التي طبقتها السلطة اتجاه المواطنين من أجل إثبات كرامتهم، وبذلك لا يمكن إلقاء اللوم على أصحاب القرار آنذاك في فشل مخططات التنمية نظرا للظروف التي كانت سائدة قبل وأثناء تلك المرحلة الغامضة.

المبحث الرابع: الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1990.

إن الإصلاحات الاقتصادية والتي بموجبها عرف التوجه العام للسياسة الاقتصادية الوطنية والفلسفة الإدارية للاقتصاد تحولا جذريا نتيجة ضغوطات مهولة لم يكن بوسع أي اقتصاد الصمود أمامها خاصة في فترة الثمانينيات أين توالى الأزمات على المجتمع الجزائري، لكن قبل التطرق إلى هذه الإصلاحات ومضمونها وجب التذكير بما حدث خلال حقبة الثمانينيات.

المطلب الأول: تقييم الفترة ما قبل الإصلاحات (1980-1989)

لقد عرفت العشريتين السابقتين في الجزء أعلاه نتائج متداخلة حتى لا نقول مخيبة، سواء على مستوى الإدارة من خلال استعمال الوسائل لتطبيق السير الحسن للمخطط الاقتصادي التنموي، وأيضا بعد اختفاء احد محققي الاستقلال الوطني السيد هواري بومدين في 1978، التزمت الدولة الجزائرية دون المساس في خيار الاشتراكية في الشروع في مراجعة طرق التسيير وتصحيح الأخطاء وأوجه القصور من خلال سياسة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأسواق الداخلية والدولية.

في هذا السياق تم اتخاذ عدة إجراءات من اجل إعادة هيكلة القطاعات التي لم تستطع تحقيق التحول المطلوب اقتصاديا منذ الاستقلال على ضوء:

1- استحداث سياسة جديدة تخص تطبيق اللامركزية على مستوى المؤسسات العمومية من خلال قانون إعادة الهيكلة في 1982 الذي يأخذ شكلين: إعادة هيكلة عضوية وإعادة هيكلة مالية.

2- وضع سياسة ديمقراطية الاقتصاد الوطني من خلال إدخال المسؤولية الجماعية وفقا للأهداف المشتركة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين الوطنيين.

3- إعادة النظر في سياسة الأسعار والتكاليف من خلال اعتماد سياسة تتلاءم مع مبادئ تسيير المؤسسات مع الأخذ في الحسبان التذبذبات على المستوى الدولي.

4- تكييف سياسة الاستثمار ، من خلال التخطيط لكن أكثر اتساقا مع فكرة التنمية المحلية التي تؤثر في الشركات المحلية.

5- وضع سياسة تجارية تسيير وفق متطلبات التسويق مع الحفاظ على المنافع الوطنية ، مع الحفاظ على احتكار الدولة للقطاع من اجل الضمان الجيد للتكامل مع الحلقة التجارية العالمية.

6- وضع جهاز مالي اقل مركزية يسير وفق متطلبات المستعملين كالزبائن ، الشركات، الإدارات، المدخرين، المستثمرين، والدولة، حيث يكون متماشيا مع التوازن المالي للأخيرة.

7- إرساء نوع من الانفتاح الاقتصادي أمام المبادرات الفردية دون التخلي عن الوظيفة التخطيطية ومبادئ الاقتصاد المركزي.

إن تشخيص الظواهر التي رافقت المرحلة السابقة بين ضرورة إعادة النظر في عدة مسائل خاصة بالتسيير والتي قد أصبحت متجاوزة بالنسبة للواقع الذي يعرفه الاقتصاد الدولي وبوادر التغيير التي تظهر في الأفق .

ثم إن فترة استعادة الاستقلال الوطني قد ولت، ولا بد من تسطير اتجاه جديد لبناء اقتصاد وطني يتماشى مع تطلعات الأعوان الاقتصاديين على كل المستويات وتجنب الاختلالات الملاحظة سابقا ، وتطبيق تخطيط أكثر نكاه في مواجهة القضايا الراهنة من اجل تحقيق المنفعة الكبرى للاقتصاد الوطني.

جدول رقم 14: توزيع الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول 1980-1984.
الوحدة مليار دينار

Secteur	Milliards DA	%
Industrie	154.5	38.6
Agriculture	24.1	6
Transport	13	3.3
Infrastructures économiques	37.9	9.5
Habitat	60	15
Education et formation	42.2	10.5
Equipements collectifs	9.6	2.4

Source : M.P.A.T ,1985.

لقد عرفت هذه المرحلة مواصلة الاهتمام بالقطاع الصناعي من قبل الدولة واعتباره قطاعا ذا أولوية، وما ساعد ذلك المداخل النفطية التي ساهمت في تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

إن التقلبات التي عرفت أسعار البترول في الأسواق العالمية خاصة 1986 أين انخفضت من 40 دولار للبرميل إلى أقل من 10 دولار قد اخلط حسابات واضعي السياسات الاقتصادية وشكل صدمة عنيفة للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الأزمات الملازمة للفترة

حيث انخفضت حصة بيع البترول من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى أقل من 3 مليار دولار سنة 1986 ، مع العلم بالتبعية الكلية للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات كمورد للعملة الصعبة، ويمكن تصور النتائج الكارثية على أنشطة الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضيح الناجم عن الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول من خلال ظهور ثلاث أزمات رئيسية :

أولاً: أزمة إنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية الوطنية، ويمكن تفسيرها كالاتي

- انخفاض مداخيل البترول؛
- انخفاض موارد الدولة؛
- انخفاض المساعدات والمعونات المقدمة من قبل الدولة والموجهة للمؤسسات الإنتاجية العمومية؛
- انخفاض واردات المواد الأولية والوسائل المستعملة في الإنتاج؛
- اثر سلبي على العملية الإنتاجية.

ثانياً: أزمة مالية على المستوى المالي والنقدي للبلد

- انخفاض مداخيل الدولة نتيجة انخفاض حصة الصادرات النفطية؛
- الحاجة الملحة للموارد المالية؛
- الاستعانة بالمقرضين الأجبيين؛
- مديونية عمومية؛

- الدخول في الحلقة المفرغة للمديونية الخارجية.

ثالثاً: أزمة اجتماعية واقتصادية على مستوى العائلات

- انخفاض مداخيل الدولة؛

- تراجع النفقات العمومية؛

- تراجع إعانات ومساعدات الدولة الموجهة إلى الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع ؛

- ظهور وتفاقم الأزمات الاجتماعية على مستوى القطاعات ، مثل السكن ، الصحة، المواصلات، المساعدة الاجتماعية، وتراجع القدرة الشرائية لقسط كبير من السكان.

ومن بين نتائج هذه الأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري عرف معدل النمو الاقتصادي المحسوب انطلاقا من تطور الناتج الداخلي الخام انخفاضا من 5% سنة 1985 إلى -3% سنة 1989، كما عرف معد الاستثمار انخفاضا من 35% كمتوسط خلال المرحلة السابقة إلى 24% سنة 1989.

حيث امتدت آثار هذه الأزمة إلى جميع الميادين والقطاعات، وأضرت بالسياسات الاقتصادية المعتمدة سابقا ، مثل سياسة الأسعار ، المداخيل والأجور، الاستثمار والادخار، سعر الصرف، السياسة النقدية والمالية، الجبائية، وهذا يدل على خطورة تراجع أسعار النفط، بعد فترات من الانتعاش الذي عرفته أسواق هذه الأخيرة خاصة سنوات 1973 و 1979 والتي عرفت ارتفاعا صافيا اثر بالإيجاب على الاقتصاد الوطني آنذاك.

فالأزمة التي قد تمس قطاعا اقتصاديا فانه آليا سوف يهتز كامل الاقتصاد نظرا لغياب إستراتيجية تنموية اقتصادية موضوعة على أسس خارج قطاع المحروقات ، وهذا ما يفسر الهشاشة التي يعاني منها هذا الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية والصعوبات التي تعيقه على التكيف ومواجهة هذه الاخطار.

الفرع الثاني: ردود الفعل الملازمة للالتزامات من أصحاب القرار

وبذلك قام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بمجموعة من الإصلاحات المؤقتة :

أولاً: إستراتيجية جديدة لتسيير المؤسسات الاقتصادية تستجيب إلى متطلبات المؤسسة الاقتصادية ومنحها مزيد من الاستقلالية في استغلال إمكانياتها المتاحة.

ثانياً: مراجعة السياسات الاقتصادية من أجل ملائمة المحيط الاقتصادي الناتج عن هذه الأزمة، مثل الأسعار وإلغاء الدعم والإعانات، على مستوى الأجور، إلغاء الحالة العامة للعمال (S.G.T)، تغييرات على مستوى السياسة التجارية من خلال إلغاء تطبيق الترخيص الإجمالي للاستيراد (A.G.I) ،

ثالثاً: تطبيق جديد لإنعاش القطاعات المهمشة نوعا ما مثل الزراعة، المياه، السكان، السياحة.

رابعاً: استحداث نوع جديد من التخطيط الاقتصادي يتأسس على المعطيات الاقتصادية الجديدة ، وأكثر انفتاحاً على الحوار مع الشركاء الاقتصاديين ، ويستهدف المجالات التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد ويمكن أن تلغي الآثار السلبية للازمة.

خامساً: استحداث وسائل لإدماج القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بعد سنوات طويلة من التهميش والإقصاء.

وبالتالي فالدراسات والتحليلات التي مست الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة أكدت أن الخيار المتبع في تسيير الاقتصاد (الاقتصاد المركزي المخطط)، قد تجاوزته الظروف الحالية خاصة مع اقتصاد بكامله يتوقف على موارد قطاع واحد والدولة لا تلعب فعليا دور متعامل اقتصادي فعال في هذه الوضعية.

ومما أكد على ضرورة التخلي على المنهج الاقتصادي المتبع هو تفكك المعسكر الاشتراكي سنة 1989 وظهور رياح التغيير التي مست مختلف الاقتصاديات المركزية في العالم ، إضافة إلى الضغوط الشعبية المتزايدة التي اضطرت الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات التي بررت فشل النظام المتبع.

من أجل التوضيح يمكن وضع جدول يلخص المجمعات الاقتصادية خلال السنوات قيد الدراسة

جدول رقم 15: تطور بعض المجمعات الاقتصادية الكلية 1982 - 1989

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
P.I.B au prix courants(million D.A)	203.519	233.700	263.900	291.400	296.500	312.600	320.000	343.500
Production agricole(indices)	90	94	97	105	101	98	96	93
Production industrielle(indices)	125	140	152	157	164	161	165	162
Liquidités totales(millions dollar)	2.422	1.880	1.464	2.819	1.660	1.640	900	760
Taus de change DA/\$	4.59	4.78	4.98	5.02	4.70	4.84	5.91	7.60
Indice des prix	106	114.6	126.6	142.2	152.8	161.8	175.1	206.4

قاعدة معلومات متحصل عليها من قبل وزارة :document du ministère des finances
المالية مصلحة الإحصاء .

حيث انه فيما يخص سياسة التخطيط المعتمدة قد واجهتها نوعين من الحدود:¹

أ- الحد الأول متعلق بالتخطيط الجزائري كعملية اجتماعية؛

ب- حدود هذا التخطيط في ما يتعلق استيعاب رأس المال.

وفي الختام، لا يمكننا وصف هذه المرحلة من الاقتصاد الجزائري بمثابة نقطة تحول وتجربة سيئة للنظام الاقتصادي المركزي، لأنه يفترض أن تكون عملية التحول والانتقال من النمط المركزي إلى النمط الحر عن طريق عملية مدروسة ومتأنية ومع إرادة مسبقة وليس كما حصل في هذه المرحلة التي جاءت متسارعة واستباقية واستجابة لظروف طارئة بحلول ترقيعية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1990-1999)

أصبح واضحا سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو المالية انه من غير الممكن الاستمرار في التفكير بان الدولة في غياب القطاع الخاص والأجنبي بإمكانها إدارة وتمويل كل هياكل الاقتصاد الوطني ، خاصة مع بروز القصور والتذبذبات التي عرفها قطاع المحروقات من انخفاض الأسعار العالمية للنفط وبذلك لا يمكن الاعتماد عليه في المدى الطويل في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 انه لا بد من اعتماد نمط جديد من الإدارة الاقتصادية ، وهنا برز الجدل بين أولئك الذين يتمسكون بالتخطيط الاقتصادي والذين يظهرون التزاما ضروريا بمبادئ اقتصاد السوق.

الفرع الأول: نتائج الصدمة البترولية 1986 على الاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى النتائج التي كانت بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 والتي توضح وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية عشرية الثمانينيات من خلال ما يلي:²

1- تفاقم العجز الموازني بسبب ارتفاع النفقات العمومية أمام انخفاض حصيلة الإيرادات نتيجة للعوامل المذكورة سابقا.

2- اختلال نقدي واضح من خلال توفر السيولة النقدية بشكل كبير دون ان يقابلها عرض في السلع السوقية في السوق مما خلق حالات تضخمية في البلد.

3- بداية ظهور حالات النذرة ، وأزمة حقيقية في التموين والإمداد على مستوى الأسواق خاصة المواد واسعة الاستهلاك.

¹ B.HAMEL, " Système productif algérien et indépendance nationale ", Tome2, OPU, Alger, 1983.

² H.BENISSAD, "la réforme économique en algérie" OPU, Alger, 1991

4- تدهور خطير للأوضاع المعيشية للسكان.

5- استفحال خطر الانفجار الاجتماعي مثلما حدث في سنة 1988 نتيجة الصعوبات المالية التي عانت منها الطبقات الفقيرة من المجتمع.

6- هشاشة الوضعية المالية مما ضاعف من مخاوف الشركاء الاقتصاديين خاصة المؤسسات المالية والنقدية الدولية بسبب مشكلة المديونية الخارجية.

الفرع الثاني: التوجه نحو اقتصاد السوق

من الضروري توضيح الأسباب الرئيسية التي دفعت أصحاب القرار بالتوجه إلى خيار اقتصاد السوق بعد تردد كبير، ذلك لأنه في ظل النظام السابق لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من التقدم نحو تحقيق أهدافه والسير في الاتجاه الصحيح مثلما كان يطمح أصحاب التخطيط والاقتصادي والتسيير المركزي، ولم تستطع أفكار النظام المعتمد بالدفع بالاقتصاد الوطني إلى الأعلى بالرغم من تحقيق بعض المكاسب على غرار:

أ- بنية صناعية مهمة كانت تعتبر رائدة على مستوى القارة الإفريقية بشهادة الملاحظين الدوليين.

ب- تحقيق مكاسب اجتماعية مهمة مثل العلاج المجاني، تسهيلات المواصلات، التعليم المجاني، التزويد بالماء الشروب والكهرباء.

ج- بلوغ مكانة سياسية محترمة من خلال السياسة الخارجية بين دول العالم الثالث، الدول العربية والإسلامية، دول عدم الانحياز.

الفرع الثالث: التبرير النظري لاختيار اقتصاد السوق

وبما انه بدأ التحول إلى الاقتصاد اللبرالي يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن التحول إلى اقتصاد لبرالي إذا كانت المشكلة الاجتماعية التي تهتم بالسكان في المقام الأول كانت ناجحة نسبيا ومن ضمن أولويات أهداف السياسة الاقتصادية في نظام التخطيط المركزي؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن التطرق إلى بعض النظريات كآلاتي:

أولاً: إن تدخل الدولة حتى ولو كان لأسباب وجيهة، في بعض الأحيان كانت تعيق التوجيه الجيد للمشاريع والبرامج ذات الطابع الاجتماعي. وبذلك تجعلها مشاريع غير فعالة اقتصاديا واجتماعيا.

ثانياً: الغياب الكبير لمساهمة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين (المستهلكين، المنتجين، المستثمرين الخواص، الإدارات، البنوك، التأمينات، التجار...) يمكن تفسيرها بقرارات الدولة

التي كانت سببا في إقصائهم من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية مما جعل تكلفة المشاريع الكبرى كبيرة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الوطني.

ثالثا: لقد أظهرت بنية دعم الاقتصاد على جميع الميادين (الرواتب، التمويل المنتظم لمخططات التنمية، إمداد الأسواق الاستهلاكية، صيانة التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية، ضمان توفير الحماية الاجتماعية من خلال إدارة الإنفاق العام وجميع هياكل الاقتصاد وجميع القطاعات الناشطة على مستوى الاقتصاد) انه يصعب إدارتها اضافة إلى اعتمادها الرئيسي على حصيلة النفط التي غالبا ما تكون أسواقها الدولية متذبذبة من حيث الأسعار .

وبذلك أصبح من الضروري القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي، وأصبح في هذا الوقت خيارا وحيدا لا غنى عنه وهو اعتماد مبادئ اقتصاد السوق، خاصة بعد سقوط جدار برلين سنة 1989 وانهيار النظام الاشتراكي معه، اضافة إلى النجاحات والفاعلية التي حققها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي.

إن الصعوبات الاقتصادية التي أصبح يواجهها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة هي مشكلة تسيير المديونية الخارجية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وصعوبة تسيير المؤسسات العمومية الوطنية، إضافة إلى عدة مشاكل أخرى مثل النذرة على مستوى أسواق الاستهلاك والإنتاج، الاختلالات القطاعية، الاقتصاد الموازي، معدلات مخيفة للبطالة والعجز الموازي، الوضع الاقتصادي أكثر هشاشة وضعف ما جعل الاستمرار في تسيير الاقتصاد الجزائري بهذه الكيفية تؤدي إلى طريق مسدود ومدمر للاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى عواقب خطيرة .

تجدر الإشارة إلى أن عملية الانتقال من نظام ونمط تخطيطي مسير إلى نظام اقل تدخل من قبل الدولة قد لا تكون دون عواقب على السكان الأشد فقرا، وبدون تهيئة الوسائل الضرورية من أجل وضع أسس هذا النوع من الاقتصاد، من خلال تعديلات وإصلاحات اقتصادية تكون أكثر ملائمة ومناسبة، حيث يكون هذا الانتقال الاقتصادي بأقل تكلفة وتداعيات على الجانب الاجتماعي، وأكثر فائدة وربحا من المنظور الاقتصادي، من أجل تجاوز الاختلالات التي نتجت عن تطبيق النظام الاشتراكي.

الفرع الرابع: الإصلاحات الاقتصادية التي وضعت حيز التنفيذ

لقد تميزت الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة بطابع شامل وجذري، من خلال منهج يشمل جميع القطاعات والميادين الاقتصادية مع التركيز على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها يمكن أن تؤدي إلى اقتصاد لبرالي .

حيث مست هذه الإصلاحات الاقتصادية جميع مكونات السياسة الاقتصادية التي تسيير في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا تم تطبيقها بشكل فعلي:

أولاً: إصلاح على مستوى الأسعار

من خلال اعتماد الأسعار الحقيقية في جميع النشاطات والمعاملات الاقتصادية وذلك اعتماداً على قوى العرض والطلب على مستوى الأسواق الاقتصادية، ويشمل أيضاً هذا الإصلاح إلغاء الإعانات من أجل إعادة تأهيل وظيفة الاستهلاك والإنتاج، مع الأخذ في الحسبان تغيرات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية وطبيعة انسجام سياسة الأسعار المعتمدة في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: إصلاح القطاع التجاري، خاصة التجارة الخارجية

ينعكس من خلال نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع، والسماح للمتعاملين الاقتصاديين الخواص المحليين والأجانب بالاستثمار في الأنشطة التجارية، لكن هذا لا يعني التغير الجذري لطبيعة التجارة الخارجية وهيكلها، لأن الدولة لازالت المقرر الوحيد في مجال الصادرات، والتي تمثل فيس مجملها قطاع المحروقات، أما الواردات فقد تركتها لصالح المتعاملين الاقتصاديين.

ثالثاً: إصلاح قانون الاستثمار

نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها قطاع الاستثمارات في إطار اقتصاد السوق، تم مراجعة قانون الاستثمار، من خلال السماح للفعال للمتعاملين الخواص والأجانب في اختيار المشاريع الاستثمارية، وهذا يندرج ضمن مبادئ اقتصاد السوق "دعه يعمل دعه يمر"، حيث تم إنشاء مدونة جديدة للوصول إلى توظيف فعال لعمليات الاستثمار، لكن دون تخلي الدولة عن بعض القطاعات الإستراتيجية على غرار قطاع الطاقة.

رابعاً: إصلاح بنكي

وهو الإصلاح الذي يعتبر أساس التحول طالما يعتبر القطاع العصبي المحرك للنظام الرأسمالي، من خلال قانون النقد والقروض 10/90 سنة 1990، الذي يلغي ممارسات النظام السابق، وبموجبه أصبح البنك المركزي بنك البنوك والمقرض الأخير وهو صاحب السلطة النقدية أي ذو استقلالية، كما أعطي للبنوك حرية تحديد سعر الفائدة الخاص به وفقاً للسياسة النقدية المعتمدة، وهذا تكريماً للمبادئ الكلاسيكية في التسيير المؤسساتي، كما أصبحت العلاقة بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين ذات طابع رأسمالي، كما أصبحت القرارات المتخذة في معالجة ملفات القروض على مستوى البنوك مسندة لإدارة البنك وفقاً لمبدأ الربحية والجدوى الاقتصادية، إضافة إلى أن الإصلاح البنكي جاء منظماً ومتكيفاً مع جميع

المستويات على حسب كل مؤسسة مالية ونقدية، مثل البنك المركزي الذي تم تسميته ببنك الجزائر، وعلاقته التنظيمية مع البنوك التجارية، التأمينات، الخزينة العمومية... .

كما تم تخصيص فتح مجال بنكي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، مما يسمح بتحقيق نوع من المنافسة بين البنوك والذي بدوره ينعكس ايجابيا على عملية التنمية الاقتصادية من خلال استحداث وسائل وأدوات مالية جديدة تماشيا مع متطلبات التمويل على المستوى العالمي.

خامسا: إصلاح على مستوى تسيير المؤسسات

طالما أن نمط التسيير الاشتراكي للمؤسسات كمنهج تسييري وإنتاجي لم يصل بالمؤسسة الاقتصادية إلى المستوى المسطر له من قبل نظرا لمختلف الأسباب التي تم التطرق إليها سابقا، وكرد فعل إزاء ذلك من أجل إنعاش هذا العون الاقتصادي المهم تم اعتماد خوصصة وتقوية قطاع المؤسسات وإطلاق نوع جديد يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تكوين كيان اقتصادي فعال في ظروف ملائمة تقدر من خلالها هذه المؤسسات استغلال قدراتها المتاحة على المستوى البشري، الإنتاجي، المالي، من أجل الوصول إلى المرودية الاقتصادية اللازمة (القيمة المضافة، المرودية، الربح، اقتصاديات السلم...).

سادسا: إصلاح جبائي

إن المنظومة الجبائية السابقة قد فقدت صلاحيتها طالما بدا الشروع في التحول إلى اقتصاد السوق، وبالتالي فالحفاظ عليها قد لا يسير وفق متطلبات مكونات الوعاء الضريبي على غرار مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وبذلك تم تعويض مثلا الرسم على القيمة المضافة مكان الرسم الإجمالي على الإنتاج، أو الرسم الإجمالي على الإنتاج والخدمات.

T.V.A ; T.U.G.P ; T.U.G.P.S

وقد امتد الإصلاح المعتمد من قبل الدولة إلى عدة مجالات أخرى، كالإصلاح الجمركي، الزراعي، الصناعي، الموازني، الاجتماعي،...، وهذا ما يعكس الإرادة الجادة للتخلص من تبعات النمط المركزي والانتقال إلى اقتصاد أكثر حرية، يعتمد على حرية المبادرة للأفراد وهذا ما يؤكد أنه يستحيل على الدولة أن تنفذ سياستها الاقتصادية مع غياب مساهمة الأعوان والشركاء الاقتصاديين .

لذلك يجب على محتوى الإصلاحات الاقتصادية في حالة الجزائر، أن تتكيف مع المشروع الاقتصادي الجديد من أجل بناء قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

¹ H.BENISSAD,opcit,page151.

ويمكن القول: " إن الإصلاح الاقتصادي يتطلب قبل كل شيء أن يكون عملية متسقة براغماتية نفعية، وسريعة، تستخدم فيها الأدوات الكمية لتسيير الاقتصاد الكلي".،

مما يحقق التوازن الاقتصادي الكلي والتي تنعكس في مؤشرات الرئيسية (الأسعار، المداخل، أسعار الفائدة) من أجل الانتقال الناجح والسلس للاقتصاد ووضع الوسائل اللازمة في خدمة الأعوان والفاعلين الاقتصاديين.

ومن أجل إنجاز عملية الإصلاحات الاقتصادية وتجنبها للانحرافات التي قد تطرأ، كان على السلطات الجزائرية أن تظهر للشركاء الاقتصاديين الأجانب، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية صدق النية والتوجه الفعلي نحو تطبيق مبادئ اقتصاد السوق، ومن أجل تسريع وتيرة الإصلاحات المعتمدة تم تطبيق عدة برامج.

الفرع الخامس: برنامج التعديل الهيكلي

المقترح من قبل صندوق النقد الدولي من أجل إثبات صدق النية من قبل السلطات الجزائرية، ومن أجل اندماج الاقتصاد الوطني في حلقة الاقتصاد الدولي.

ويمكن تفسير لجوء السلطات إلى هذا البرنامج بالرغم من إطلاق جملة الإصلاحات السابقة هي الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها الجزائر والتي ترجمت في المديونية الخارجية (حيث بلغت نسبة خدمة المديونية أواخر سنة 1994 نسبة 94% من الصادرات الجزائرية)، والشروط القاسية التي وضعتها البنوك الأجنبية خوفا من حالات عدم السداد.

وبذلك فإن المفاوضات التي كانت بين أصحاب القرار في الجزائر وبين المؤسسات المالية والنقدية الدولية سادها جو من القرارات الملزمة طالما كانت وضعية الجزائر جد مزرية وغير قابلة للرفض.

إن تنفيذ هذا البرنامج كان عبر مرحلتين:

أ- مرحلة أولى تم تخصيصها لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وهو اتفاق التثبيت

والذي خصص له مجال زمني لا يتعدى السنة Accord stand-by وهو يبين اختبار صدق النية لأصحاب القرار الاقتصادي في البلد.

ب- المرحلة الثانية مخصصة لاعتماد وتنفيذ سياسات اقتصادية أكثر صرامة وتناسق مع مبادئ اقتصاد السوق، وعرف كاتفاق تسهيل التمويل والذي مدته ثلاث سنوات من خلالها يتم وضع الاقتصاد بكامله في عملية التحول الاقتصادي للبلاد تحت رعاية ومتابعة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

تجدر الإشارة إلى أن الشروع في تنفيذ هذه البرامج كان يخضع لشرطين رئيسيين:

1- الحاجة الملحة لإعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد والتي تخنق أي محاولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، في فترة أصبح شبه مستحيل العمل مع معدل خدمة المديونية يمتص معظم حصيللة الصادرات.

2- اللجوء إلى تخفيض قيمة الدينار ، والتي لا تعكس قيمته الحقيقية في سوق الصرف الدولي ، وبوضعه في قيمته الحقيقية ينعكس ايجابيا مع المجمعات الاقتصادية الكلية ، حيث كان هذا التخفيض عبر مرحلتين متزامنتين الأولى 7 % والثانية 40 %.

و الجدول الموالي يوضح التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة

جدول رقم 16: تطور التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري 1993 - 1997 (مليار \$)

	1993	1994	1995	1996	1997
Exportations	10.4	8.9	10.3	13.2	13.8
Balance des paiements courants	0.8	-1.8	-2.2	1.2	3.5
Réserves de change	0	1.1	-0.5	2.1	3.8
Service de la dette (après rééchelonnement)	%82.2	%48.6	%42.5	29.2	%29.8

Rapport du FMI No. 06/101 ,Algérie : Questions choisies Fonds monétaire international.

إن الهدف الذي دفع المؤسسات المالية الدولية إلى اشتراط الشرطين السابقين هو تحقيق توازن مالي يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من خلال إعادة توازن الحساب الجاري ، من خلال تحسين الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري (ميزان المدفوعات) ، وبذلك يمكن لهذا الاقتصاد الانتقال إلى اقتصاد السوق دون أن يشكل عبئا (اقتصاديا واجتماعيا) إضافيا.

ويمكن تصنيف الأهداف الموضوعية لكل برنامج تعديل هيكل على حسب كل معطيات كل حالة:

1- أهداف الكفاءة. objectifs d'efficacité.

2- أهداف الحياد. objectifs de neutralité.

3- أهداف الحجم والقوة. objectifs de dimension et pouvoir.

تجدر الإشارة إلى أن كل برنامج من هذه البرامج لا يخلو من أعراض وعواقب، لكن كل دولة تقبل بتطبيقه يدل ذلك على أنها في وضعية اقتصادية عديمة الخيارات المتاحة باستثناء تطبيق الخطة المقترحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحذافيرها، وذلك من أجل

تجنب الانهيار الاقتصادي الذي يهدد اقتصادها والذي يمكن أن يمتد إلى انهيار اجتماعي وسياسي وإنساني، لذلك فالفكرة هي انه يجب تقبل بعض التضحيات خاصة على الجانب الاجتماعي نتيجة تطبيق هذه البرامج من اجل تجنب ما هو أكثر بكثير، وبذلك يمكن إنقاذ الاقتصاد ، مع التوقع في نهاية الخطط أن يصبح أكثر نضجا وكفاءة.

إن تطبيق هذا البرنامج من قبل الجزائر كان له نتائج تمثلت:

أ- كانت نتائجه ملائمة ومرضية من الناحية الاقتصادية لأنه وطدت التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي ، مقارنة بالوضع السابق¹.

ب- كان انعكاسه سلبيا على المجتمع ، من حيث تعزيز الحماية الاجتماعية للسكان ، خاصة الفقراء والشرائح المحرومة²

إن هذه الآثار هي محاولة بطريقة مغايرة لمحاولة قياس سير الاقتصاد الجزائري في سياق جديد ومعطيات جديدة، تميز بانسحاب الدولة والولوج ضمن آليات عمل اقتصاد السوق.

ويمكن توضيح تطور مؤشرات الاقتصاد خلال هذه الفترة في الجدول الآتي:

جدول رقم 17: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي 1994-1999

	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Croissance économique	-0.9	3.8	3.8	1.3	3.2	3.5
Taux d'inflation	38.4	21.8	17.2	8.1	5.4	4.8
Solde public/PIB	-4.4	-1.4	3	2.4	-2.7	n.d
Exportations(milliards\$)	8.9	10.3	13.2	13.8	8.7	9.7
Importations(milliards\$)	9.2	10.1	9.1	8.1	8.9	10.2
Balance commerciale	-0.3	0.2	4.1	5.7	-0.2	-0.5
Balance courante/PIB	-4.3	-5.4	2.7	7.3	-2.5	-2.7
Dettes extérieures(milliards\$)	30.5	33.3	33.4	31.9	31	31.5
Service de la dette/Exportations	45.4	44.9	39.4	31.6	42.8	43.4

SOURCE : Rapport du conseil Economique et social, Observations finales du Comité des droits économiques, sociaux et culturels COMITÉ DES DROITS ÉCONOMIQUES, SOCIAUX ET CULTURELS Vingt-septième session 12-30 novembre. ALGERIE. 2001.

¹ M.E.BENISSAD, "lajustement structurel : Objectifs et expériences", Alim-Editions ,1994.

² S.MOUHOUBI, "l'Algérie à l'heure des réformes économiques " , Alger,1998.

يلاحظ من الجدول انه بعد تطبيق الإصلاحات والتعديل الهيكلي عادت نتائج النمو الاقتصادي الموجبة والمستمرة ، بعد التراجع الملحوظ في مختلف المؤشرات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل التحول الاقتصادي وتطبيق الإصلاحات.

كما نلاحظ توحيد معدل وسعر خدمة المديونية بعد عملية إعادة الجدولة، لكن لازالت أحجام هذه المديونية مخيفة ومقلقة مقارنة بإيرادات الجزائر المالية.

كما نلاحظ تقدم ملحوظ في تخفيض العجز الموازي وأحيانا وصل إلى الحالة السلبية، إضافة إلى الحساب الجاري، وكل هذا اعتبره صندوق النقد الدولي انجازا في حد ذاته.

إن جملة الإصلاحات المطبقة خلال هذه المرحلة والتي تسمى مرحلة الإصلاحات، تظهر الجهود الكبيرة التي قام بها أصحاب القرار الاقتصادي في البلد حيث طبقوا تعاليم المؤسسات المالية والنقدية الدولية بحذافيرها وذلك بالرغم من قسوتها مما نتجت عن ذلك مؤشرات اقتصادية كلية موجبة ، وبذلك كانت الجزائر توصف بالتلميذ النجيب لصندوق النقد الدولي، وبذلك أثبتت صدق نيتها في التحول الجاد إلى مبادئ اقتصاد السوق.

الفرع السادس: تقييم الإصلاحات

أولاً: من الجانب الاجتماعي

ظهرت هناك آثار سلبية نتيجة تطبيق هذه البرامج، قد أثرت على الجانب الاجتماعي بالخصوص، والذي يعتبر القطاع الأكثر هشاشة والأكثر تأثر بالصدمات الخارجية، يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- عدد الأسر الفقيرة وذوي الأجور المتدنية ، وقل من الحد الأدنى للأجور انتقل من 800.000 أسرة سنة 1989 إلى مليونين أسرة في 1999 ؛

2- إن المعايير المطبقة من قبل البنك الدولي كانت وفق تقديرات سكانية ب 14 مليون، في حين النسمة المقدرة خلال الفترة المدروسة فعليا اقل بقليل من ثلاثين مليون ؛

3- إن مؤشر الأسعار والذي يعتبر المقياس الحقيقي للقدرة الشرائية، فاق 235.5 في 1993 ليصبح 394 في 1995 ثم بلغ 500 سنة 1999 مع اخذ سنة أساس 1989 ، إن خلال هذه الست سنوات انخفضت القدرة الشرائية كثيرا بسبب معدل التضخم الخاطيء والذي لا يعكس حقيقة الأعمال؛

4- نتيجة سياسة التثبيت المعتمدة، الأجور والمداخيل لم تعرف زيادة نسبية معتبرة، حيث انتقل المؤشر الخاص بالأجور من 205 سنة 1993 إلى 320 فقط سنة 1998 والذي لم

يتمشى مع ارتفاع مؤشر الأسعار خلال نفس الفترة وهذا دليل واضح على الانخفاض الكبير في القدرة الشرائية للعمال؛

5- إن مؤشر القدرة الشرائية فاق 87 سنة 1993 ليصبح فقط 68 سنة 1998 ؛

6- أما بخصوص النفقات العمومية، فهي الأخرى عرفت تذبذبات متكررة من خلال:

أ- نفقات التعليم كانت 6.8% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 ، 5.8% سنة 1995 ثم 5% سنة 1999.

ب- النفقات العمومية في مجال الصحة، 5.5% سنة 1993 ، 4.8% سنة 1995 ثم 4.6% سنة 1999.

7- وكنتيجة لغلق عدد كبير من المؤسسات نظرا لتحجيم دور الدولة وانخفاض نفقاتها المخصصة لمساعدة المؤسسات، ثم نظرا لعملية الخصخصة، انتشرت ظاهرت تسريح العمال بنسب كبيرة مما دفع معدل البطالة إلى الأعلى حيث فاق 23% في 1993 إلى 28% سنة 1995 ليبليغ 30% سنة 1997.

وفي الأخير يمكن القول أن عملية التحول الاقتصادي في الجزائر لم تكن بالبساطة التي كانت متوقعة مسبقا، نظرا لكون هياكل الاقتصاد الجزائري لم تكن مواتية لتحقيق نتائج ذات مغزى ذلك لسبب المخلفات الكارثية والهشاشة المالية التي تعيق كامل قطاعات الاقتصاد و التي نتجت عن النظام المركزي السابق.

فحسب رأي بعض الخبراء الاقتصاديين، النتائج المسجلة على المخطط الاقتصادي الكلي ، نتيجة تطبيق سياسة تقشفية صارمة من قبل السلطات الجزائرية، يمكن أن تسمح على المدى الطويل، بتعويض معتبر للآثار السلبية والمؤلمة لهذا التغير على الجانب المعيشي والاجتماعي، والوصول إلى تقليص الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

إن تقييم هذه المرحلة توضح أن بلوغ النضج الاقتصادي لهذه المخططات قد يأخذ كثيرا من الوقت، مع التأكيد على وجود بعض التأثيرات على الجانب الاجتماعي، لكن الشيء البالغ الأهمية هو بداية تحقيق الاندماج الاقتصادي الجزائري وتكامله مع العالم، من خلال تحرير التجارة وفسح المجال أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وردود الفعل الايجابية التي أبدتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كما أن الاقتصاد بدأ الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي بعد سنوات من العجز والركود.

وبذلك يمكن اعتبار هذه المرحلة بأنها ضرورية ومهمة من أجل تراجع الدولة عن التسيير الكلي للمجال الاقتصادي وفق النمط المركزي ليقصر دورها فقط وفق ما تنص عليه مبادئ الاقتصاد الرأسمالي لكن ليس بكل مواصفاته طالما يعتبر الاقتصاد الجزائري مازال في طور الانتقال ، وبذلك تحتفظ الدولة ببعض الأدوار الإستراتيجية اضافة إلى التزامها بتنفيذ سياسة اقتصادية تكون في صالح الأعوان الاقتصاديين ، وفق مبدأ دعم حرية المبادرات الفردية الداخلية والأجنبية متمثلة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأقلم مع المعطيات الاقتصادية الحديثة ضمن مفهوم الانفتاح والعولمة.

ثانيا: تقييم الإصلاحات الهيكلية من جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي¹ .

قبل أن نقدم تقسيما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (98/94) من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط ، والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة لباقي العملات.

وعليه يمكن تقييم برنامج التعديل الهيكلي للفترة (98/94) من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، فبفضل عمليات إعادة جدولة الديون ، انتقلت خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6% في سنة 1994 إلى 42.5% سنة 1995، ثم 29.2% سنة 1996 ثم ارتفعت إلى 39.5% سنة 1999 أما بخصوص مخزون فارتفع من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 سنة 1995 ثم انخفضت إلى 28.3 سنة 1999 وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات، والجدول التالي يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي :

¹ عابد عبد الكريم غريس، نور الدولة في الاقتصاد، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، ص121، 124

جدول رقم 18: تطور اللجوء إلى الديون الخارجية 1990-1999 (مليار \$)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
28.14	30.261	31.060	33.194	31.317	28.850	25.024	25.886	26.636	26.588	دين متوسط وطويل الأجل
0.175	0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	0.792	1.239	1.791	دين قصير الأجل
28.315	30.473	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	مجموع

Source : media Bank N35 mai 98 p6 et revue conjoncture N68 Algérie juillet2000p.09.

اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل ارتفع من 1993 إلى 1996 ، وانخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة ، وكذلك في سنة 1997 اللجوء إلى القرض المتوسط والطويل انخفض ب 2.170 مليار دولار، بينما هناك زيادة ب 1.913 مليار دولار قد سجلت في 1996، وارتفع اللجوء إلى الدين قصير الأجل 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الاجمالي للدين نهاية 1997.

كما تطورت المؤشرات الرئيسية للمديونية الخارجية للجزائر حسب الجدول التالي:

جدول رقم 19: تطور مؤشرات المديونية 1990-1997

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
66.43	73.5	76.1	69.9	52.1	62.8	65.3	47.9	اللجوء إلى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي %
2.12	2.43	2.85	3.07	2.34	2.20	2.16	2.11	نسبة اللجوء إلى الدين/ إيرادات الصادرات (الأساس والفوائد) %
39.8	50.2	85.5	93.4	82.2	76.5	73.9	66.4	نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس والفوائد) %
30.3	30.9	38.8	47.1	-	-	-	-	بعد إعادة الجدولة %

Source : media Bank N 35 avril—mai 1998 page n :06

وبرز اثر الإخراج من خلال انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا عائد إلى ارتفاع حصيلة النفط، أمام انخفاض الواردات فسيبه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائلات، وزيادة الصادرات أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري.

كما يمكن توضيح الميزان التجاري كما يلي:

جدول رقم 20: الميزان التجاري 1993-1999 (مليار \$)

1999	1998	1996	1995	1994	1993	
12.5	10.2	13.2	10.3	8.9	10.4	الصادرات
9.1	9.4	9.1	10.1	9.2	8.0	الواردات
3.4	0.8	4.1	0.2	0.3-	2.4	الرصيد
137	108	145	102	97	130	معدل التغطية

Source : revue conjoncture N67 ,Algérie, juillet 2000,p09 et Rabah Abdoune, un bilan du p.s.e en Algérie (94/98)1998 p05.

بفضل إعادة الجدولة تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة مما يسمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض، وقد تطورت احتياطات الصرف حسب الجدول المبين أدناه

جدول رقم 21: تطور احتياطات الصرف 93-2000 باستثناء الذهب (مليار \$)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
6	4.41	6.84	8.05	4.2	2.1	2.6	1.5	الاحتياطات بالعملة الصعبة
8.32	4.57	7.38	9.03	4.5	2.1	2.9	1.9	الاحتياطات/شهر استيراد

Source :Idem,p18.

وبالنسبة لنظام الصرف، فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50% مقابل الدولار، والعمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

ومن بين النتائج الايجابية المسجلة استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتي تبرز في الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة، ولم يكن الهدف هو محاربة العجز الموازي فقط وإنما تحقيق مستوى الادخار العام.

ومن اجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت تحرير أسعار الفائدة حقيقية موجبة، وبالتالي

تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى فائض تزيد نسبته عن 3% سنة 1994 و 2.4 % سنة 1997.

وتحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية ، وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية خلال السنوات (90-95-96-97)، أما بعد 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنتي 98-99 ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة إلى التقشف الكامل في النفقات العامة، تثبيت الأجور مساعدات الدعم ، والاستثمارات العامة .أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه ، إذ عرف انخفاضا من 39% سنة 94 إلى 6% سنة 97 ثم 2.6% سنة 1999 ليصل 0.34% سنة 2000 وهذا بفضل السياسة النقدية الصارمة التي تبنتها السلطات النقدية.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0.5%) في فترة سنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه 2.2% في سنتي (88-93)، ثم أصبح موجبا منذ 1995 ليلعب في المتوسط 3.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج¹.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ما بعد الفترة 2000²:

لقد واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات التي شرعت فيها بداية التسعينيات، تكريسا للانتقال النهائي نحو اقتصاد السوق، لدعم النمو ومواكبة التطورات الدولية ، فقد عرفت في ذلك عدة برامج :

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد جاء هذا البرنامج نتيجة التطورات الحاصلة في السوق البترولية ، حيث عرفت الجزائر من خلالها ظرف مالي مريح، مكنها من اعتماد إصلاحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال التخفيف من حدة البطالة وزيادة مناصب الشغل للتقليل من حجم الفقر، وتحقيق الدعم للنشاط الإنتاجي الذي يدر قيمة مضافة ، وبعث التوازن الجهوي، وتعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وتحسين الوضع الريفي³.

بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية⁴ ولقد حقق هذا البرنامج جملة النتائج، عرفت خلالها الجزائر تطور في احتياطي الصرف بلغ سنة

¹ عبد الوهاب كرماني، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2000/11/06، ص32

² شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، تلمسان 2010/2009 ص150

³ عبد اللطيف بن اشهنو، الجزائر اليوم بلد ناجح، ص09.

⁴ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، سنة 2001، جوان 2002

2004 مبلغ 35مليار دولار ، تحقيق انجاز منشآت قاعدية وصلت إلى 700 ألف مسكن، وتحقيق نسبة نمو اقتصادي ب 6%.

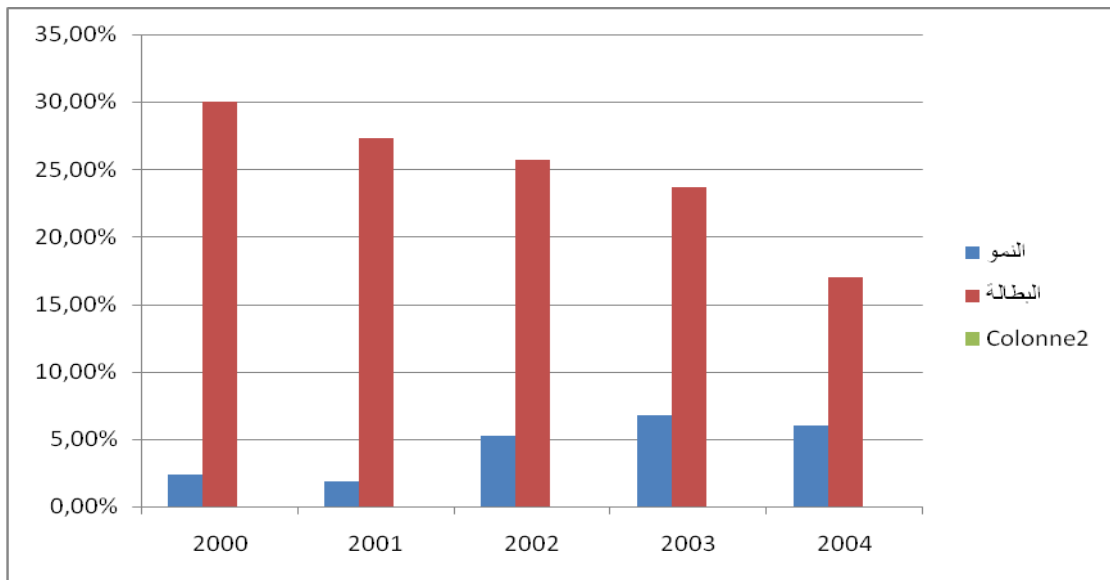
جدول رقم 21: تطور نسبة النمو الاقتصادي 2004-2000

السنة	نمو	بطالة
2000	%2.4	%30
2001	%1.9	%27.3
2002	%5.2	%25.7
2003	%6.8	%23.7
2004	%6	%17

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير 2000.2001.2002.2003.2004.

ونلاحظ الانخفاض التدريجي في معدل البطالة الذي يقابله الازدياد المطرد في معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 03: تطور معدلات النمو والبطالة 2004-2000



المصدر: من إعداد الطالب وفق بيانات الجدول السابق.

أولاً: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

اعتمد هذا المخطط لتحسين مستوى الاقتصاد الفلاحي ، من خلال الاهتمام باستصلاح الأراضي وتخصيصها للزراعة، وقد حقق البرنامج 25000 مستثمرة فلاحية، وإنشاء ما يقارب 700000 منصب شغل¹.

ثانياً: برنامج تشجيع الاستثمار الخاص

حيث عملت الحكومة الجزائرية على خلق مناخ استثماري من شأنه تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ولقد كان القانون 90-10 البادرة الأولى للفتح على الاستثمار الخاص، ثم قانون 93-12 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي أورد مزايا عديدة لصالح المستثمر تخص بالدرجة الأولى الضمانات والتخفيضات الجمركية المغربية، والإعفاءات التامة للسلع والخدمات الموجهة للاستثمار.

ثالثاً: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد عملت الجزائر في 2001 على فتح اقتصادها على المنافسة الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بإلغاء الحوافز الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية ، كما عملت على مواصلة النقاش قصد منح أروبا امتيازات أفضل.

الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009²

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية 08 أبريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني، حيث التزمت الدولة بتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني ، وتم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي تنص على تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو ، قصد استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار ، وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية ، إضافة إلى تعزيز مهمة الدولة لمحاربة الغش والمنافسة غير المشروعة لحماية المؤسسات الوطنية المنتجة³ وقد كانت الإصلاحات التي مسها هذا البرنامج كآلاتي :

- 1- ترقية الاستثمار وضبطه من خلال مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI)؛
- 2- تسوية مسألة العقار الصناعي الذي يشار إليه على انه عائق أمام ترقية الاستثمار ، وتنمية النشاط الفلاحي من خلال وضع تشريع يؤسس نظام الامتيازات؛

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السادس الثاني، 2003، ص70.

² شريف محمد، مرجع سابق ص153، 154.

³ مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص: 41-42.

3- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرقل تطوير الاستثمارات ويعرض المؤسسات الوطنية التي تمارس نشاطها في ظل القانون إلى الخطر؛

4- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين عن طريق الترقية النشيطة للشراكة، وإقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمار الأخرى وإنعاش البورصة وتطويرها.¹

وفي إطار تهمين الثروات الوطنية وتطويرها، وما خصصته الدولة مكن اعتمادات مالية للاستثمار في شتى القطاعات مبنية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 22: توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

المبلغ مليار د ج	البرامج
1.908.5	برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان
1.703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
203.9	تطوير الخدمات العمومية وتحديثها
50.0	برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال

المصدر: اعتمادا على معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009 مجلس الأمة، ص ص 6-7.

يتضح من خلال الجدول أن البرامج تمثل تكملة للجهود التي عملت عليها من خلال الفترة 2001-2004، إذ اتخذت استراتيجيات من شأنها تحسين المستوى المعيشي للسكان بتعزيز إنفاقي يقارب نصف الاعتمادات الاستثمارية للعمل في المنشآت ذات الطابع الأساسي.

لقد تحسن المستوى المعيشي للسكان الذي يعود أساسا إلى النتائج التي حققتها مختلف البرامج العمومية المطبقة منذ سنة 2001 (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لدعم النمو، البرامج المخصصة لمنطقة الهضاب العليا والجنوب)، من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتنمية الأقاليم تنمية منسجمة ومتوافقة، كما انه يعود إلى التحويلات الاجتماعية للدولة التي هي في ارتفاع متزايد (13 % من الناتج الداخلي الخام)² والتي تطرح، مع ذلك مشكل ترشيدها وتحديد الفئات المستحقة لها. وتعكس المؤشرات

¹ الفكر البرلماني: برنامج الحكومة امام مجلس الأمة، الجزائر، العدد السادس، جويلية 2004، ص ص 38-39-40.
² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009، ص 3.

الاجتماعية، على وجه الخصوص تقدما بمجالات عدة من خلال التراجع المستمر لمعدلات البطالة، معدلات معقولة للتضخم، تحسن المداخيل واستهلاك الأسر.

خلاصة الفصل

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن الاقتصاد الجزائري عرف تحولات جذرية هامة خلال فترات نموه، فبعدما كان عبارة عن اقتصاد زراعي موجه لتزويد اوروبا بالمنتجات الزراعية، عرف تحولا جذريا بعد حوالي عشرية بعد الاستقلال، من خلال تطبيقه لمختلف مخططات التنمية تحت نمط التسيير المركزي، فتم بناء قاعدة صناعية وزراعية وفكرية وبشرية جعلت الجزائر انذاك من بين اقوي الدول المنتجة في القارة السمراء، وهذا ما يوحي الى ان استعمال الريع النفطي قد كان فعليا نعمة او اداة تستعمل في تحقيق عملية التنمية، والتي يمكن للاقتصاد بعد تحقيق الاهداف المرجوة ان يخفض من اعتماده الكبير عليها في تنفيذ مخترف البرامج الاقتصادية، اين تحل مداخل الانتاجية الصناعية والزراعية محل الريع النفطي. لكن نظرا لعدة عوامل، والتي من بينها عدم اهلية العنصر البشري لتحمل المسؤولية، اضافة الى مباغته الازمة البترولية سنة 1986، والانقطاعات السياسية المستمرة، كلها عوامل ساهمت في تحول الاقتصاد الجزائري الى النمط الرأسمالي تزامنا مع تطبيقه مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

لكن ما يلفت الانتباه هو انه بالرغم من تطبيق مختلف البرامج المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، وتنفيذ مختلف البرامج التنموية، الا ان الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير (98% من الصادرات و $\frac{3}{4}$ من موارد الخزينة العمومية).

الفصل الثالث

تمهيد

منذ انتقال الإقتصاد الجزائري من نمط التسيير المركزي إلى إقتصاد السوق، وبالرغم من تطبيق الإصلاحات الهيكلية ومختلف برامج التنمية التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري، إلا أنه لا يزال تابعا بشكل كبير لقطاع المحروقات.

وبذلك يبرز التساؤل حول إمكانية تحول مورد النفط في يد الدولة لبناء الإقتصاد مثلما كان في حقبة السبعينيات، إلى نقمة تتجه بالإقتصاد إلى الركود والاعتماد الكبير على المحروقات مثلما هو واقع حاليا.

ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضيات لابد من تشخيص الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل التطورات القطاعية على غرار القطاع الزراعي، القطاع الصناعي واللذان يندرجان ضمن بند قطاع السلع التبادلية، لتتم بعدها متابعة تطور قطاع السلع غير التبادلية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والنسب المكونة للنواتج الداخلي الخام، والتي كلها تعتبر القنوات الرئيسية التي يمكن للداء الهولندي أن يمر من خلالها.

لنخلص في الأخير إلى التأكد من مدى تأثير الإقتصاد الجزائري بالداء الهولندي وذلك من خلال مناقشة المباحث التالية :

المبحث الأول: تطور وأداء القطاع الزراعي (1990-2010).

المبحث الثاني: أداء وتطور القطاع الصناعي.

المبحث الثالث: تأثير الربيع النفطي على التركيبة القطاعية للإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: القطاع الزراعي

قبل وقت غير بعيد، كانت الجزائر من بين أهم ممولي فرنسا بصفة خاصة وأروبا بشكل عام بمختلف المواد الغذائية، وكانت سابقا تدعى بمخزن أروبا، وهذا يوحي بأن الجزائر تتوفر على إمكانيات وطاقات زراعية تؤهلها أن تكون احد المصدرين في السوق العالمية أو على الأقل من بين المكتفيين ذاتيا خاصة وان المحصول الواسع الاستهلاك (القمح) ينتج مرتين في السنة خلال موسمين متباعدين، لكن ما سوف نتناوله في هذا الجزء يبين عكس التطلعات وهذا ما توضحه الأرقام والإحصائيات والتحليل المرتبطة بها.

المطلب الأول: التبادلية ومتغيرات التجارة الخارجية

من خلال قيام درجة أو معدل تبادلية أي قطاع من القطاعات الاقتصادية يمكننا أن نعرف هل هذا القطاع تبادلي أو غير ذلك، وان كان كذلك (تبادلي)، فهل هو تصديري أو يعتمد على الاستيراد، وهل منتجاته موجهة إلى الداخل أم إلى الخارج، وبهذه الطريقة يمكن تجريب هل طالته أعراض العلة الهولندية أم لا.

الفرع الأول: السلع التبادلية والغير تبادلية

هذا المفهوم هو نقطة الانطلاق في كل الأدبيات التي تسعى إلى معرفة العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية، ولتنفيذ هذا النوع من الأبحاث يجب أن نكون قادرين على التمييز بين التغيرات في أسعار السلع القابلة للتداول عن تلك السلع غير التجارية، فبعض الكتاب (Kravis et Lipsey, 1988) اعتبر وان السلع التبادلية هي كل السلع باستثناء المتعلقة بقطاع البناء، كما تصنف الخدمات ضمن نطاق السلع غير التبادلية، أما فريق آخر أمثال (De Krueger, 1981) فانه اخذ في الحبان حصة الإنتاج المصدرة وقد عين عتبة تبادلها عند 10٪ (حجم الإنتاج المصدر على حجم الإنتاج).

حيث تتأسس هذه النظرة على استيعاب السلع التبادلية للسلع التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات اختراق الصادرات وحتى الواردات (les taux de pénétration des exportations)، حيث يمكننا التمييز بين السلع التبادلية والغير التبادلية، وإذا كان المنتج تبادلي نميز بين السلع التصديرية والسلع المستوردة.

وذلك يكون بحساب المعدلات التالية:

$$Tx = X/Q ; Tm = M / (Q+M-X)$$

Q: يمثل الإنتاج.

X: الصادرات .

M: الواردات .

(Q+M-X): تمثل مجموع الموارد المحلية.

إذا كانت $T_x < 10\% \text{ ou } 15\%$ et $T_m < 10\% \text{ ou } 15\%$ فإن المنتج ، الفرع أو القطاع يعتبر انه غير تبادلي .

إذا كان المنتج تبادلي فيمكن تحليله على أساس انع تصديري أو للاستيراد وبذلك يمكن وضع المعدل الآتي:

$$R = (M - X) / (Q + M - X)$$

إذا كانت $R < 0$ فإن الفرع يعتبر تصديري.

إذا كانت $R > 0$ فإن الفرع يمثل الواردات أو منافس للواردات .

إذا حسب R على انه نسبة مئوية ، $R > 75\%$ المنتج المحلي يعتبر هامشي والفرع أو القطاع ككل يعتبر غير منافس للواردات.

كما يمكن ملاحظة بعض السلع والمنتجات التي هي في الواقع تبادلية لكن تعمل مثل المنتجات غير التبادلية بسبب القيود على الواردات، أو عوائق تتعلق بالبنية التحتية للتصدير، ارتفاع تكلفة النقل والإمداد (Sid Ahmed, 1989).

الفرع الثاني: السلع التبادلية على الهامش

في حالة اقتصاد لا يؤثر في شروط التبادل الدولي كالاقتصاد الجزائري (بالنسبة للسلع المصدرة والمستوردة)، السلعة التبادلية على الهامش هي سلعة يتحدد سعرها على مستوى الأسواق الدولية مهما كانت كميتها المتداولة، في المقابل سلعة غير تبادلية على الهامش يتحدد سعرها وفق السوق المحلية.

بخصوص الأسعار الدولية، تكاليف النقل والحماية ، العرض المحلي المعطى، خاصية التبادلية على الهامش للسلعة هي تابعة لمستوى الطلب . فإذا كانت السلعة تصديرية على الهامش، الطلب المحلي ليس له أي تأثير على سعرها المحلي ويكون اقل أو مساوي للسعر الدولي بطرح تكاليف النقل.

إذا كانت السلعة مستوردة على الهامش ، الطلب المحلي ليس له اي تأثير على السعر المحلي ويكون اعلي أو مساوي للأسعار الدولية بالاطافة إلى تكاليف النقل والحماية.

السلعة تكون غير تبادلية إذا كان الطلب والسعر المحلي يكون محددا من قبل الطلب المحلي، حيث إذا الطلب زاد ارتفع سعر السلعة. كما يمكن لبعض المتغيرات أن تؤثر على خاصية التبادلية للسلع، حيث ترتبط الأخيرة ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية.

الفرع الثالث: المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية

تتعلق هذه المتغيرات بسعر الصرف ومعدل الحماية التجارية التعريفية وغير التعريفية، فبخصوص الحماية التجارية إذا كان الأمر يتعلق بسلع تبادلية فإن أسعارها تستجيب مباشرة للتقلبات والتغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف، كما أن الانفتاح التجاري يكون بتخفيض الرسوم الجمركية مما ينتج عنه انخفاض في أسعار السلع.

أما الحواجز الغير الجمركية مثل القيود على الاستيراد أو حصص الواردات، فهي قيود غير تعريفية قد تؤثر على الطابع التبادلي للسلع، لأنه يمكن لها أن تحول السلع التبادلية إلى سلع غير تبادلية على الهامش.

فإذا ازداد الطلب على منتج معين وكان هناك حصص على الواردات بخصوص ذلك المنتج، سوف يميل سعره إلى الارتفاع وبذلك تكون هذه السلع التبادلية كأنها غير تبادلية، حيث إذا كانت المنتجات تخضع إلى قيود كمية فإن أسعارها المحلية لا تتحدد وفق الأسعار العالمية بل تكون مرتبطة بالعرض والطلب المحلي وتدخل هذه السلع في صفة الغير تبادلية حتى لو كانت في الأصل ذات طبيعة تبادلية.

المطلب الثاني: قياس تبادلية فرع الواردات

انطلاقا من المعطيات النظرية السابقة المتعلقة بالسلع التبادلية والغير تبادلية، سوف نتطرق إلى مختلف المعدلات الرئيسية التي تتعلق بالقطاع الزراعي سواء المنتجات التصديرية أو المستوردة، وبمتابعة تطور معدلات نمو القطاع الزراعي يمكننا ملاحظة آثار المرض الهولندي إن وجدت في هذا الأخير. حيث يمكن متابعة تأثير قطاع المحروقات والاعتماد المفرط عليه في الإقتصاد وعلاقته بمؤشرات القطاع الزراعي. حيث تعتمد الدراسة على ثلاث فروع زراعية مخصصة من الواردات (الحبوب والبقول والحليب)، وهو بالتقريب يمثل 60% من الواردات الإجمالية من المنتجات الزراعية، وفرعين مخصصين للتصدير (التمور والخمور) والتي بلغت نسبتها التصديرية من إجمالي الصادرات الزراعية 95%. وقبل الشروع في تحليل واستعراض مختلف المنتجات الرئيسية سوف نستعرض مختلف الإمكانيات الجغرافية التي تمتلكها الجزائر بخصوص القطاع الزراعي

جدول رقم 23 : المقومات الجغرافية للقطاع الزراعي.

2238000كلم2	المساحة الكلية
402840كلم2	مساحة الأرض الصالحة للزراعة(كلم2)
40284كلم2	مساحة الأرض المروية(كلم2)
1991820كلم2	مساحة الأرض المطرية(كلم2)
1566600كلم2	مساحة الأرض الرعوية(كلم2)
190230كلم2	مساحة الأرض الغابية(كلم2)

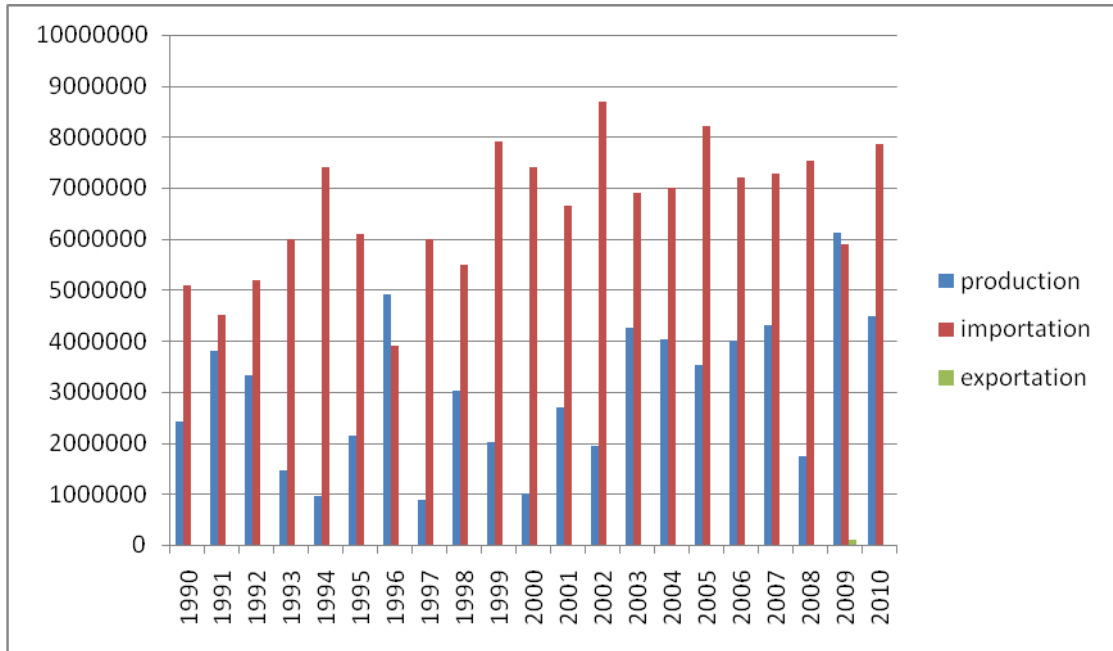
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد الرابع، المقومات الجغرافية للدول العربية، تاريخ الإطلاع 20.05.2011.

الفرع الأول: الحبوب

أولاً: إنتاج، صادرات وواردات فرع الحبوب.

يمكن متابعة تطور إنتاج واستيراد وتصدير الحبوب حسب الرسم البياني التالي:

شكل رقم 04: تطور الصادرات ، الواردات، الإنتاج للحبوب 1990-2010 الوحدة: طن



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات (<http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>)
تاريخ 11.06.2011 الساعة 23.

نلاحظ من خلال الرسم البياني¹ الغياب التام لصادرات الحبوب في الجزائر باستثناء سنة 2009 أين صدرت الجزائر 100000 طن من الشعير إلى تونس، حيث تعتمد الجزائر دائما على الواردات من أجل تحقيق أمنها الغذائي، أما بخصوص الإنتاج فهو يعرف تذبذبا بسبب اعتماده على كمية التساقطات المطرية، فبعض السنوات نلاحظ إنتاجا وفيرا سنة 1996، 2003 و بلغ ذروته سنة 2009 بإنتاج 6.100.000 طن وذلك راجع إلى التساقطات الوفيرة، لتبلغ سنة 2010 حوالي 4.487000 طن.

أما الواردات فهي تعرف نموا مستمرا عكس الإنتاج، حيث يتم سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي (الإنتاج المحلي لا يلبي سوى 35 بالمائة من الطلب المحلي على الحبوب) عن طريق الاستيراد. ونلاحظ تزايد الطلب المحلي منذ التسعينيات نظرا لتزايد النمو السكاني ونمو الدخل الوطني الذي يعتمد على النفط خاصة مع انتعاش أسعار النفط ابتداء من سنة 2003 مع حرب العراق.

وعموما نمو الإنتاج المحلي يبقى غير قادرا على مواكبة الطلب المحلي لذلك تنمو الواردات

¹ توجد الإحصائيات بالتفصيل والأرقام في قائمة الملاحق.

ثانيا: قياس درجة تبادلية فرع الحبوب وفق مؤشرات (R ;TX ;TM)

جدول رقم 24: الحبوب. تطور المؤشرات Tx, Tm, R من 1990 إلى 2010.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	00%	00%
Tm	67.85%	54.16%	60.96%	80.51%	88.48%	74.04%	44.31%
R	67.85%	54.16%	60.96%	80.51%	88.48%	74.04%	44.31%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	00%	00%
Tm	87.34%	64.51%	79.63%	88.09%	71.12%	81.67%	61.80%
R	87.34%	64.51%	79.63%	88.09%	71.12%	81.67%	61.80%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	1.63%	00%
Tm	63.45%	69.93%	64.21%	62.83%	81.31%	49.45%	63.62%
R	63.45%	69.93%	64.21%	62.83%	81.31%	48.61%	63.62%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

علما أن:

$$Tx = X/Q$$

$$Tm = M / (Q+M-X)$$

Q: يمثل الإنتاج

X: الصادرات

M: الواردات

(Q+M-X): تمثل مجموع الموارد المحلية

إذا كانت $Tx < 10\%$ ou 15% et $Tm < 10\%$ ou 15%

فان منتج الفرع أو القطاع يعتبر انه غير تبادلي .

إذا كان المنتج تبادلي فيمكن تحليله على أساس انع تصديري أو للاستيراد وبذلك يمكن وضع المعدل الآتي:

$$.R= (M-X)/ (Q+M-X)$$

إذا كانت $R < 0$ فإن الفرع يعتبر تصديري.

إذا كانت $R > 0$ فإن الفرع يمثل الواردات أو منافس للواردات .

إذا حسب R على انه نسبة مئوية ، $R > 75\%$ المنتج المحلي يعتبر هامشي والفرع أو القطاع ككل يعتبر غير منافس للواردات.

إن هذه المؤشرات توضح لنا درجة تبعية فرع الحبوب إلى الواردات والانعدام شبه الكلي للصادرات ، وذلك من خلال المعدل tm والذي يمثل معدل اختراق الواردات ، حيث اشتدت درجة التبعية منذ 1990 إلى 2010 خاصة عند سنوات 1994، 2000، 2008 أين بلغت مستويات 88% حيث يعني هذا في المتوسط 71% ، وبالتالي يمكننا القول أن 71% من الحبوب المتوفرة في السوق الوطني مصدرها الاستيراد.

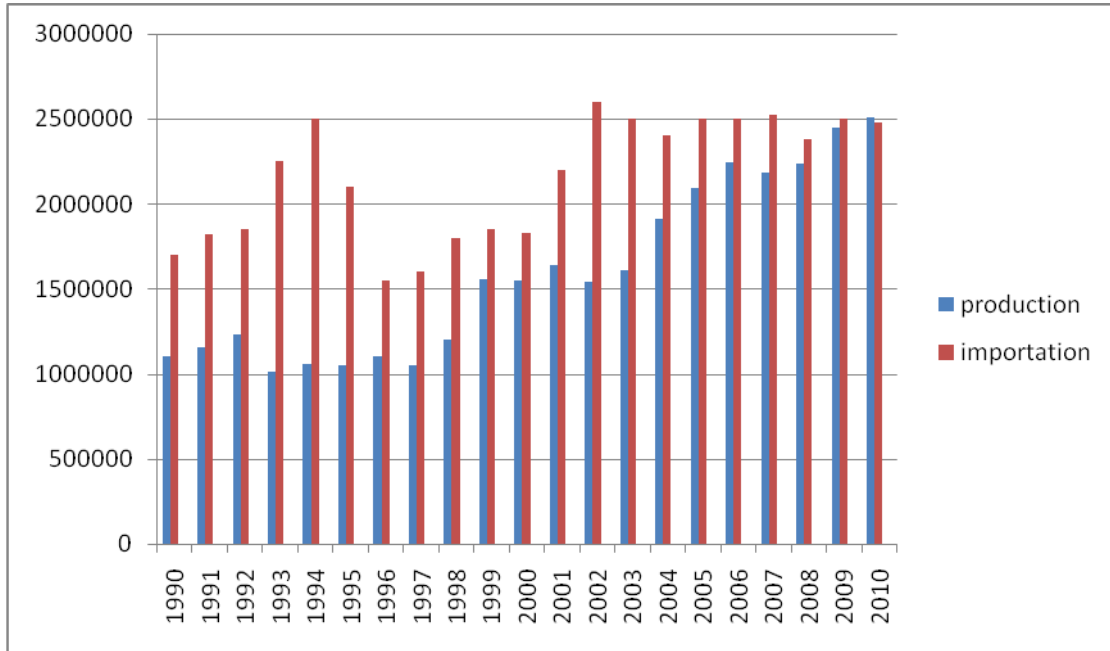
وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الحبوب هو تبادلي واستيرادي خلال المرحلة المدروسة لكن مع بعض الاستثناءات أين نسجل المؤشر R قد تجاوز 75% ، وفي هذه الحالة الإنتاج الوطني بالكامل يعتبر هامشي.

الفرع الثاني: فرع الحليب بأنواعه

أولاً: إنتاج وواردات الحليب

يمكن متابعة تطور إنتاج واستيراد الحليب بنوعيه الجاف والطازج حسب ما يلي:

شكل رقم 05: تطور إنتاج وواردات الحليب 1990-2010 الوحدة طن



Source :d'après les données de la FAO-ONS. les années 2009 et 2010 estimations de la ministère.

(<http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>).

من خلال المدرج التكراري¹ نلاحظ أن صادرات الحليب غير موجودة ، وان الواردات اكبر بكثير من الإنتاج المحلي ابتداء من التسعينيات وذلك يعود إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والدخول في مرحلة الإصلاحات وعدم نجاح برامج التنمية التي طبقها المسؤولون إبان مرحلة التخطيط المركزي، لكن مع بداية الألفية الثالثة عرف الإنتاج الوطني وتيرة متزايدة استجابة للطلب المحلي للسكان باعتبار أن الحليب احد مكونات الغذاء الأساسية للمواطن الجزائري، فمع قيام الدولة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص لقطاع الحليب قسط من التمويل والاهتمام، ثم المخطط الوطني للدعم الفلاحي (PNDR) وإلزام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالموازاة مع الديوان الوطني لإنتاج الحليب منتجي الحليب بإدراج 35 بالمائة من الحليب الطازج في العملية الانتاجية ، وتزويد الفلاحين ب 8000 بقرة حلوب كلها عوامل جعلت إنتاج الحليب يصل إلى 2.5 مليار لتر سنة 2010.

¹ ملاحظة: 1طن من الحليب الجاف = 10 طن من الحليب الطازجة.

الإنتاج الوطني مقوم باللتر تمت قسمته على 1000 للوصول الى طن. والواردات مقومة بالطن تم ضربها في 10 لذلك تم تسوية الحجمين وفق العلاقة المذكورة.

لكن بالرغم من ذلك تبقى الجزائر من بين أهم المستوردين لمسحوق الحليب مما يعكس أن الإنتاج المحلي لا يزال بعيدا عن تغطية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثانيا: قياس درجة تبادلية فرع الحليب وفق مؤشرات (TM ;R)

جدول رقم 25: قياس درجة تبادلية فرع الحليب وفق المؤشر TM.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tm	60.71%	61.15%	60.08%	68.89%	70.28%	66.66%	85.49%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tm	60.37%	60.00%	54.25%	54.14%	57.33%	62.74%	60.82%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tm	55.61%	54.44%	52.69%	53.58%	51.57%	50.50%	49.69%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

نظرا لأنه من خلال الفترة المدروسة لم تسجل صادرات الحليب لذلك لم نقم بحساب معدل اختراق الصادرات واقتصرنا على حساب معدل اختراق الواردات فقط ($tx=0$).

$R=tx$ عندما تكون معدل الواردات بالنسبة للإنتاج المحلي صافية تماما نظرا لغياب الصادرات من 1990-2010 .

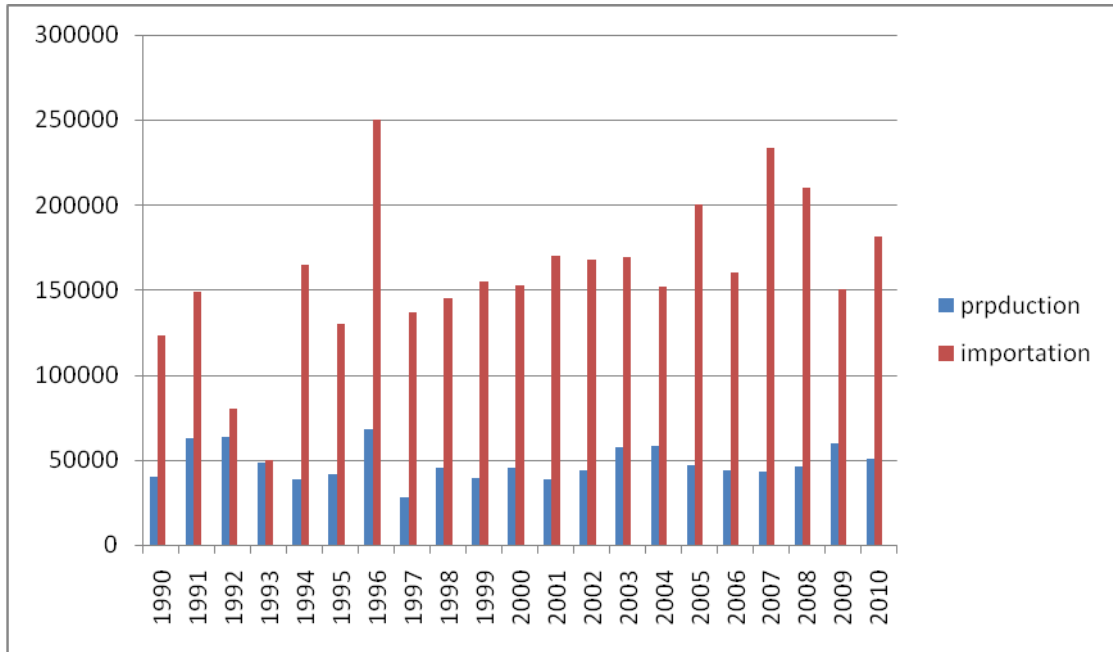
وبذلك يمكن القول أن فرح الحليب تبادلي واستيرادي وبما أن R لم يصل إلى عتبة 75% فيمكن اعتبار أن إنتاج وصناعة الحليب هي منافسة للواردات وليست هامشية كما كان الأمر مع الحبوب .

الفرع الثالث: فرع الحبوب الجافة

أولا: إنتاج وواردات الحبوب الجافة

وتتمثل في الفاصوليا والبقول الجاف والبازلاء المجففة والعدس والحمص، ويمكن ملاحظة تطور إنتاج واستيراد وتصدير هذا الفرع وفق الشكل التالي:

شكل رقم 06: تطور إنتاج واستيراد البقول الجافة 1990-2010 الوحدة طن



المصدر: اعتمادا على معطيات FAO¹، ONS، ابتداء من سنة 2008 اعتمادا على التقديرات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

إن أول ما يمكن تمييزه هو الانعدام الشبه الكلي للصادرات فيما يخص البقول الجافة مما يعني انه بالرغم من كونه منتوجا استراتيجيا يعتمد عليه المجتمع الجزائري كغذاء أساسي إلى جانب الحبوب والحبوب.

أما بخصوص الإنتاج الوطني فيتميز بالثبات الكمي تقريبا طيلة العشرين سنة المدروسة مع تسجيل بعض الحالات المتذبذبة صعودا وهبوطا، ويبقى هذا الإنتاج محدودا إذا ما قورن بالطلب المحلي المتزايد نظرا للتحسن النسبي لدخل المواطن وقدرته الشرائية والاستهلاكية اضافة إلى النمو الديمغرافي المتزايد. وبما أن تحقيق الاكتفاء الذاتي لا يزال بعيد المنال نلاحظ أن تزايد الطلب المحلي يتم تغطيته بالواردات والتي تتزايد معه تلقائيا أين بلغت الذروة سنة 1996 و2005 نظرا لضعف المنتج المحلي الذي يرجع إلى عدة أسباب .

وفي العموم انحصرت الواردات ما بين 150000 و200000 طن فيما كان الإنتاج الوطني بين 30000 و50000 طن والذي لا يزال بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

¹ <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>.

ثانيا: قياس درجة تبادلية قطاع البقول الجافة وفق مؤشرات (TX ;TM ;R)

وسيتم قياس درجة تبادلية قطاع البقول الجافة وفق الجدول التالي:

جدول رقم 26: مؤشرات ;Tm Tx ; R (1990 - 2010)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	00%	00%
Tm	75.41%	70.27%	55.79%	50.94%	81.16%	75.82%	78.61%
R	75.41%	70.27%	55.79%	50.94%	81.16%	75.82%	78.61%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	00%	00%
Tm	83.21%	76.29%	79.70%	77.27%	81.55%	79.43%	74.54%
R	83.21%	76.29%	79.70%	77.27%	81.55%	79.43%	74.54%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tx	00%	00%	00%	00%	00%	00%	00%
Tm	72.38%	80.93%	78.39%	84.38%	81.99%	71.46%	78.01%
R	72.38%	80.93%	78.39%	84.38%	81.99%	71.46%	78.01%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

نلاحظ الغياب الكلي للصادرات ، وبما أن مؤشر اختراق الواردات Tm كان يتراوح ما بين 70% و 80 % هذا يعني أن الواردات تغطي حوالي 70% من الطلب المحلي إلى 80%.

عموما يعتبر هذا الفرق تبادلي لكن بما أن المؤشر R كان يتجاوز 75% فيمكن اعتبار أن المنتج الوطني هامشي.

المطلب الثالث: قياس معدل تبادلية فرع الصادرات

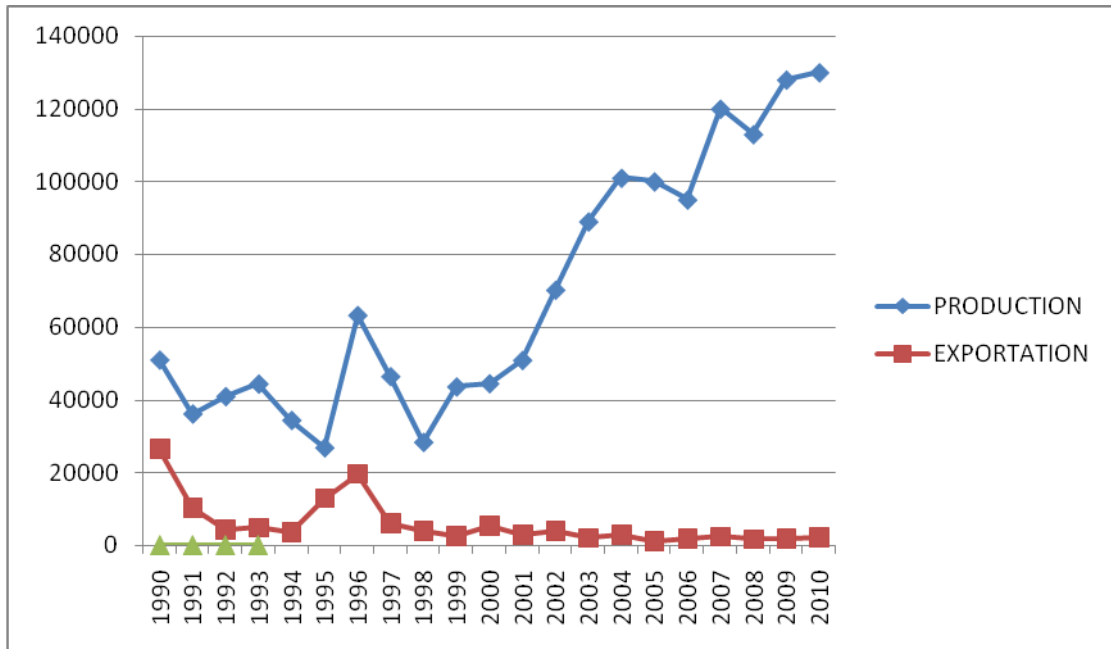
إن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات تكاد تنعدم، وهذا يدل على قلة حجم ونوع الصادرات الزراعية والتي تتكون فقط من الخمور والتمور، وحتى الكميات ليست بالمعتبرة.

الفرع الأول: فرع الكروم

أولاً: إنتاج وصادرات خمور

لقد كانت منذ خمسين سنة مضت الجزائر رابع منتج للنبيد في العالم و أول مصدر في العالم بحجم وصل إلى 20 مليون هكتولتر سنويا ، لكن بعد الأزمة التي عصفت بالفرع في عهد الرئيس بومدين قام باجتثاث اغلب مزارع الكروم والتي تنتشر في غرب الجزائر لكن هذا لا يعني أن هذا الفرع انتهى نهائيا والدليل على ذلك انه لا يزال فرعا تصديريا وسيتم استعراض تطور إنتاج وتصدير ذلك وفق الشكل التالي:

شكل رقم 7: تطور إنتاج وتصدير الخمر 1990-2010 الوحدة طن



المصدر: الإنتاج اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS. الصادرات اعتمادا على إحصائيات منظمة التغذية والزراعة العالمية¹ FAO

إن مجال الدراسة محدد لذلك لا يمكننا العودة إلى السنوات التي كانت الجزائر فيها مصدرا عالميا لهذا الفرع (النبيد)، لكن بعد اقتلاع الكروم المخصصة لهذه الصناعة عرف إنتاجها تراجعاً قياسياً وهو ما نلاحظه سنوات التسعينيات وهذا يترجم في اتجاه السياسة الزراعية فيس البلاد التي تغيرت نحو إنتاج المحاصيل الأساسية بدل التجارية والصناعية ، وذلك حسب نمط استهلاك المواطن الجزائري.

لكن ما يلفت الانتباه هو أن الفجوة بين الإنتاج والتصدير كانت ضيقة نسبياً ما بين 1990 و1991 لكن ابتداء من 1996 بدأت الفجوات في الاتساع لتعود مرة أخرى إلى الانحسار

¹ <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

لكن بمجرد بلوغ سنة 1998 أصبحت الصادرات لا تمثل إلا جزءا صغيرا من الإنتاج المحلي وذلك لازدياد حجم الطلب المحلي على الخمر الذي لا يقابله مرونة في العرض نظرا لكون هذه الزراعة بقيت في نفس الأراضي المخصصة لها (معسكر، عين تموشنت، وهران).

وبصفة عامة يعود تراجع الإنتاج والتصدير في هذا الفرع نتيجة السياسة الزراعية المعتمدة من قبل الحكومة والتي خصصت الدعم المالي واللوجستي للزراعات الإستراتيجية كالحبوب والخضروات وتربية المواشي.

لكن بالرغم من ذلك عرف الإنتاج تحسنا ملموسا ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2010 نظرا لتزايد الطلب المحلي على النبيذ نظرا لرخص ثمنه مقارنة مع الخمر المستوردة، 100 دج للتر في المتوسط. لكن هذه الزيادة في الإنتاج لا يقابلها زيادة في التصدير.

ثانيا: قياس درجة تبادلية فرع الكروم وفق مؤشرات (TX ; TM)

يتم قياس درجة تبادليتها اعتمادا على المؤشرات TX TM ويمكن تلخيص الحسابات في الجدول التالي:

جدول رقم 27: درجة تبادلية فرع الكروم وفق مؤشري TX ; TM

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tx	51.78%	28.29%	10.53%	10.87%	02.71%	47.85%	30.87%
Tm	00.00%	00.00%	00.00%	00.00%	00.00%	00.00%	00.00%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tx	13.22%	14.04%	06.01%	12.30%	05.74%	05.73%	02.28%
Tm	00.00%	00.00%	12.20%	01.00%	02.00%	09.00%	08.00%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tx	02.91%	01.12%	02.05%	02.01%	01.54%	01.49%	01.62%
tm	00.00%	00.00%	03.00%	02.00%	01.00%	01.80%	02.00%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

" إن معدل اختراق الواردات فهو ليس من حسابات دقيقة نظرا لغياب الإحصائيات التي تبين حجم الاستيراد من الخمر سواء على مستوى منظمة الأغذية والزراعة أو على مستوى

الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الفلاحة، لذلك تم تقديرها وفقاً لتجارة الجزائر الخارجية من إحصائيات الجمارك مقومة بالدولار لا بالهيكولتر أو الطن".

إن تطور هذا الفرع يظهر من خلال فرعيه التصديري والإنتاجي، ففي سنة 1990 بلغ معدل اختراق الصادرات 51% يعني 51 بالمائة من الإنتاج تم توجيهه للتصدير، ونفس الأمر بالنسبة لسنة 1995 أين بلغ 48%. ليبدأ معدل التصدير بعد 1997 إلى غاية 2010 في التراجع عند معدلات جد منخفضة تراوحت بين 1% و 5% .

أما معدل اختراق الواردات tm فانه لم يعرف ارتفاعا ملموسا طيلة الفترة المدروسة باستثناء 1999، ففي المتوسط كان بين 0% و 1% من مجموع الإنتاج الوطني نظرا لاعتبار الفرع لا يتميز باهتمام واسع في المجتمع الجزائري عكس المجتمعات الغربية أين يعتبر رئيسي.

بما أن معدل التصدير كان في المتوسط اكبر من 10 %، فإن الفرع يعتبر تبادلي وبما أن الواردات تؤول إلى الصفر لم يتم حساب المعدل R الذي يؤول إلى اقل من الصفر. وبذلك يمكن اعتبار الفرع تصديري .

الفرع الثاني: فرع التمور

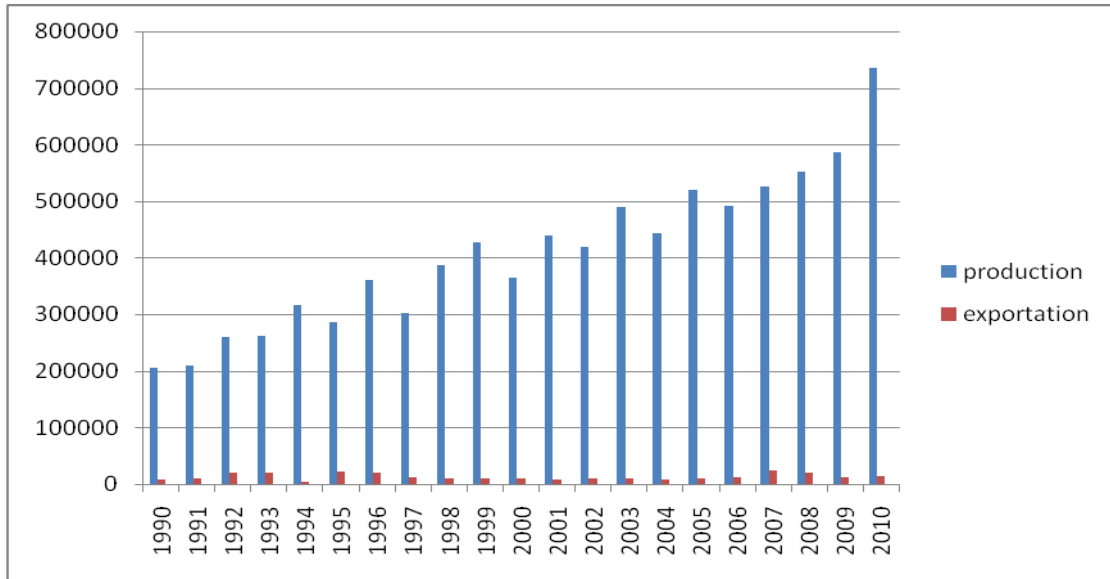
أولا : إنتاج وصادرات التمور

يعتبر التمر الجزائري من بين أجود أنواع التمور في العالم خاصة دقلة نور، وتتخصص ثلاث ولايات جزائرية في عملية الإنتاج الكثيف وهي الوادي، ورقلة، وبسكرة وتتوفر الجزائر على 10 ملايين نخلة تقريبا .

أما فيما يخص تطور إنتاج واستيراد التمور في الجزائر طيلة الفترة الموضوعة للدراسة 1990-2010 فيمكن استعراضها وفق الشكل التالي:

شكل رقم 8: تطور إنتاج وتصدير التمور 1990-2010

الوحدة طن.



المصدر: الإنتاج: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الصادرات: اعتمادا على معطيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO¹

إن التمور الجزائرية تواجه طلبا محليا متزايدا طيلة فترة الدراسة، نظرا لاستهلاكها من قبل المواطن الجزائري بشكل كبير، حيث نلاحظ أن الإنتاج يمر بوتيرة متزايدة نظرا للاهتمام الذي وجهته السياسات الزراعية إلى فلاحي هذا الفرع ومداهم بالإمكانيات المادية (المبردات، الدعم الفلاحي، قرض الرفيق) خاصة خلال السنوات الأخيرة ابتداء من 2004، حيث عرفت عملية غرس النخيل نشاطا متميزا في كل من ولايات الوادي، ورقلة وبسكرة.

أما النشاط التصديري فقد مر طيلة الفترة المدروسة بحجم ثابت تقريبا وهو لا يمثل من الإنتاج إلا العشر تقريبا ويتجاوز ذلك أحيانا إلى العشرين، لأن غالبية الإنتاج المحلي يسوق في السوق الاستهلاكي المحلي، دون احتساب التسربات على الحدود ضمن نشاط السوق السوداء.

ويبقى عدم التنظيم الجيد للوصول للإنتاج من المنبع إلى الموانئ التصديرية أكبر عائق للنشاط التصديري للمنتوج لأنه في بعض الأحيان سجلت حالات فساد المنتج المخصص للتصدير قبل شحنه إلى الموانئ وهذا يلعب دورا محوريا في ضعف النتائج التصديرية للمنتوج.

¹ <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

وتجدر الإشارة إلى أن التمر الجزائري يباع في الأسواق الأوروبية لكن بعلامة غير جزائرية مثل العلامة التونسية أو المغربية نتيجة التهريب اضافة إلى عدم التناسق بين المنتجين والمصدرين المحليين.

ثانيا: قياس معدل تبادلية فرع التمور وفق مؤشرات TX

بما أن فرع التمور يصدر صافيا دون تسجيل حالات من الاستيراد فسوف ندرس مؤشر اختراق الصادرات TX دون احتساب معدل اختراق الواردات.

جدول رقم 28: حساب مؤشر TX خلال الفترة 1990-2010 لفرع التمور.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tx	04.18%	04.38%	07.98%	07.57%	01.18%	07.66%	05.71%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tx	04.00%	02.70%	02.47%	02.94%	01.78%	02.62%	02.08%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tx	01.83%	02.08%	02.50%	04.75%	03.82%	02.04%	02.00%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

من خلال حساب معدلات اختراق الصادرات والتي تمثل نسبة كل معدل فيها نصيب الصادرات من إجمالي الإنتاج الوطني، وإذا لاحظنا هذا المعدل خلال الفترة المدروسة فإنه لم يبلغ مستويات عالية حيث كان أكبر قيمة له 7% من الإنتاج الوطني خصصت للتصدير سنتي 1992 و 1993، أما باقي السنوات فقد تراوح بين 1% و 2%.

وبذلك يمكن اعتبار أن فرع التمور في اغلب الأحيان يبقى موجه لتلبية الطلب المحلي المتزايد، والفائض من ذلك يوجه للتصدير.

أما بخصوص الواردات فهي منعدمة تماما لذلك فإن معدل اختراق الواردات $TM=0$ ، والمؤشر الذي يقيس حجم الصادرات مطروح منه حجم الواردات مقسوم على الإنتاج الوطني مطروح منه الحجم الأول (X-M) فإنه يكون :

$$R < 0 \text{ من } 1990 \text{ إلى غاية } 2010$$

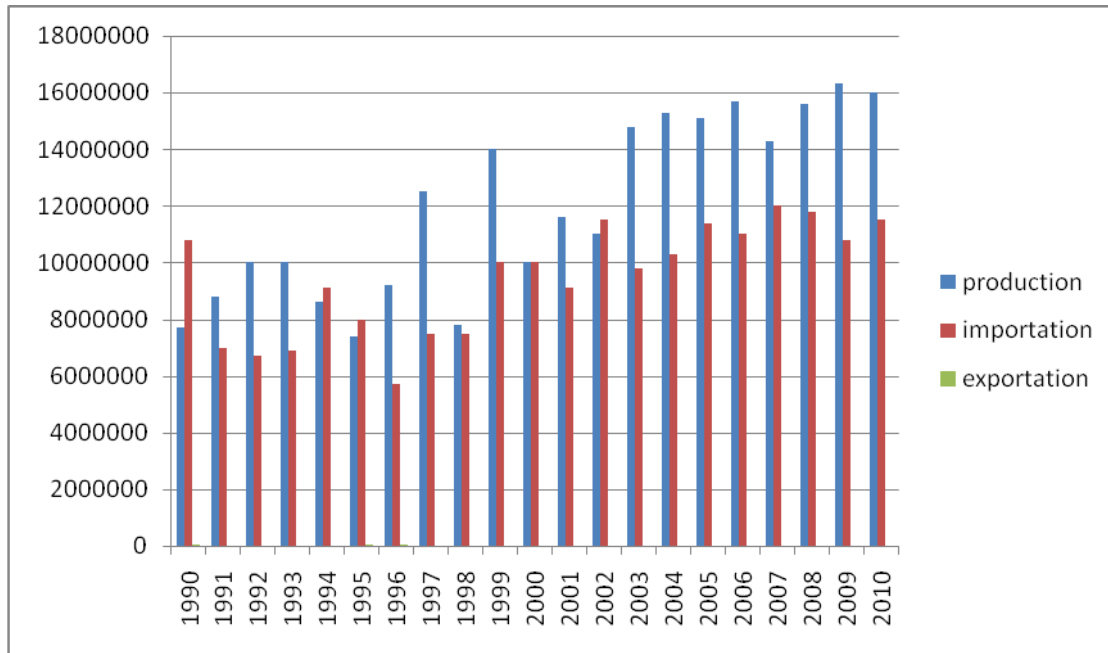
وعلى هذا الأساس نعتبر فرع التمور تبادلي تصديري.

المطلب الرابع: درجة تبادلية مجموع القطاع الزراعي

الفرع الأول: إنتاج، صادرات و واردات مجموع منتجات القطاع الزراعي .

ويمكن قياس ذلك بالتطرق إلى تطور إنتاج واستيراد وتصدير مجموع المنتجات الزراعية خلال الفترة قيد الدراسة والتي تمتد من 1990 إلى 2010.

شكل رقم 09: صادرات، واردات، إنتاج مجموع القطاع الزراعي 1990-2010 الوحدة طن.



المصدر: الإنتاج: ONS ، الصادرات والواردات ¹FAO ؛ ابتداء من 2009 اعتمادا على تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الوزارة الأولى.

إن الإنتاج الزراعي منذ 1990 بدا في التزايد إلى غاية 1994 ثم بدا في التراجع نظرا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي طبقته الجزائر في ذلك الوقت والذي يتضمن تخفيض الدعم الحكومي وإتباع سياسة نقشفية من أجل استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، وهذا انعكس سلبا على تمويل القطاع الفلاحي.

لكن عادت وتيرة النمو تتزايد ابتداء من سنة 1996 وقد عرف الإنتاج كثافة نسبية فيما يخص المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب وذلك لان الطلب المحلي في تزايد مستمر نظرا لتزايد النمو السكاني المطرد، وبلغ الإنتاج الوطني مستويات قياسية سنة 2009 خاصة وان تلك السنة تميزت بتساقطات مطرية وفيرة حيث كان اهم نتوج الذي بلغ الذروة هو الحبوب حيث بلغت 6000000 طن وهو رقم لم يتحقق منذ الاستقلال.

¹ <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

لكن بالرغم من ذلك نلاحظ تطور معدلات الاستيراد في تزايد مستمر حيث انه ابتداء من سنة 1998 عرف حجم الواردات نموا مستمرا إلى غاية 2010 مما يعني أن الإنتاج الوطني لم يعد كافيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبما أن الطلب المحلي يعرف نموا مستمرا وانه بالرغم من تزايد معدل الإنتاج المحلي والذي يبقى غير كافي ، فالاستيراد هو السبيل من اجل سد تلك الفجوة الحاصلة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي المتزايد. وتتكون اغلب الواردات من المنتجات الأساسية كالحبوب والحبوب الجافة ومسحوق الحليب واللحوم والبن والسكر.

أما الصادرات فقد تميزت طيلة الفترة المدروسة بكونها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من المنتج الوطني حيث تكاد تنعدم مع مجموع الأحجام المأخوذة بعين الاعتبار، وتتمثل الصادرات في التمور والخمور ، وتبقى نسبتها ضئيلة إلى غاية 2010.

الفرع الثاني: قياس درجة تبادلية مجموع القطاع الزراعي وفق مؤشرات (TX ; TM ; R)

جدول رقم 29: تطور مؤشرات Tx. Tm. R. لمجموع القطاع الفلاحي 1990-2010

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Tx	0.45%	0.22%	0.25%	0.24%	00.00%	00.00%	0.43%
Tm	58.50%	44.35%	40.18%	40.88%	51.43%	52.06%	38.35%
R	58.29%	44.23%	40.00%	40.60%	51.20%	51.90%	38.10%
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Tx	0.14%	0.18%	00.00%	0.16%	00.00%	0.13%	00.00%
Tm	37.53%	49.06%	41.68%	50.04%	43.98%	51.14%	39.85%
R	37.44%	48.95%	41.63%	49.95%	43.78%	51.00%	39.79%
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Tx	00.00%	00.00%	00.00%	0.19%	0.14%	00.00%	0.10%
Tm	40.25%	43.00%	41.22%	45.63%	43.10%	39.87%	41.84%
R	40.15%	42.88%	41.00%	45.46%	43.00%	39.82%	41.78%

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال القوانين السالفة واعتمادا على معطيات الشكل السالف.

إذا لاحظنا طيلة الفترة قيد الدراسة والتي تمتد من 1990 إلى غاية 2010 نستطيع أن نحكم على أن معدل اختراق الصادرات TX لم يتجاوز 0.50% وهذا يدل على أن 0.50

بالمائة من المنتج الوطني يوجه للتصدير وهذا معدل ضئيل جدا إذا ما قورن بمعدل الاستيراد وحجم المنتج الوطني .

أما معدل اختراق الواردات TM فانه تميز بالثبات النوعي مع تسجيل بعض الحالات الاستثنائية صعودا ونزولا طيلة مرحلة الدراسة، حيث كان في المتوسط 45% إلى 50% من الطلب المحلي كان يغطي عن طريق الواردات، وهذا بالرغم من المجهودات المعتبرة والتي تنعكس في مختلف البرامج المسطرة من قبل الحكومة والتي كانت تستهدف الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي وذلك مع نهاية فترة الإصلاحات الهيكلية 1999 وبدا تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي خصصت منه ميزانية معتبرة للقطاع الفلاحي، كما كان برنامج المخطط الوطني للدعم الفلاحي PNDR والمشروع المالي المستحدث مؤخرا (قرض الرفيق) كلها كانت عوامل من شأنها أن تخلص الجزائر من التبعية الغذائية لكن معدل الاستيراد يبنى بان الجزائر لا زالت بعيدة عن الاكتفاء الذاتي وان أمنها الغذائي خاصة في المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب لا زالت تستورد 50 إلى 60% منها من الخارج .

وبصفة عامة يمكن اعتبار القطاع الزراعي قطاع تبادلي استيرادي في جل المنتوجات الموجهة إلى السوق المحلي باستثناء التمور والخمور التي يوجه جزء منها إلى الخارج والتي تتدرج في الفرع التصديري لهذا القطاع.

المبحث الثاني: القطاع الصناعي

يستهدف هذا المحور تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات و التحولات التي طرأت على القطاع و المتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت بها لفترة طويلة في ظل الإقتصاد الموجه. فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا ؟ وبما يتسم أدائه ؟:

المطلب الأول: واقع ومميزات الصناعة الجزائرية

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل % 80 من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كأحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. فقد تغير هيكل الإقتصاد الوطني بترجع مكانة القطاع العام¹ وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:

¹ قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، ص89.

جدول رقم 30 : توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة / الفروع:

عدد المؤسسات الخاصة 2007	عدد المؤسسات الخاصة 2006	الفروع الصناعية
8178	7906	الحديد والصلب
6586	6369	مواد البناء
2035	1967	كيمياء-مطاط-بلاستيك
15784	15270	الصناعة الغذائية
4108	4019	صناعة النسيج
1601	1558	صناعة الجلود
10774	10300	الخشب-الفلين-الورق
3389	3297	صناعات مختلفة
52455	50686	المجموع

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11 ، السادسي الأول 2007 ، ص 7.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل عند بداية السادسي الأول من عام 2007 إلى 284244 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686 مؤسسة إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات. وبهذا الشكل تحول الإقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة و الذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.

ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل ترقية هذا القطاع، وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

ولتحديد وتوضيح واقع هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني، تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقييم دوري (سداسي) لديموغرافيا المؤسسات .

كما وضعت مخططا للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 2010 كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة و يعول عليه كثيرا في التنمية المحلية.

كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الإقتصاد الوطني. أما من حيث نوعية الصناعات، فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد و الصلب، الميكانيكية والإلكترونية بنسبة أقل. ويتضح هذا من الأرقام التالية:

- 1- يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية % 55 من الإنتاج الصناعي الوطني.
- 2- أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية الإلكترونية والكهربائية فهي تشكل % 11 من الإنتاج الكلي.

كما يفسر الشكل التالي تقسيم الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط لفترة 2009-2010:

جدول رقم 31 : حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة وفي الإقتصاد %

القطاعات	1994	2000
الزراعة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.6
البناء	60.7	86
النقل والاتصالات	54	72.8
التجارة الموجهة للاستيراد	/	60
التجارة بالتجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع	46.6	52

المصدر: ع. اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، ص 17 .

وتساهم الصناعات الكيماوية بنسبة % 6 في الإنتاج الوطني. و يتركز الإنتاج الصناعي

للقطاع العام في ثلاثة فروع هي:

1- فرع الصناعة الفلاحية الغذائية.

2- فرع الصناعات المعدنية والحديدية الإلكترونية والكهربائية.

3- فرع الكيماويات والجلود.

وتنتج هذه الفروع الثلاثة أكثر من % 35 من إجمالي الإنتاج الصناعي العمومي، أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص، فيتميز بهيمنة فرعين هامين هما فرع الصناعات الفلاحية

الغذائية وفرع الصناعات النسيجية، حيث تنتج هاتين الصناعتين حوالي % 42 من الإنتاج الصناعي الخاص.

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الصناعي يتوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع. هذه المؤشرات في رأي بعض الاقتصاديين تكفي لإيضاح أن الجزائر لاتمتلك هيكل صناعي متنوع¹.

المطلب الثاني: أداء القطاع الصناعي

يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال مؤشرين اقتصاديين يمكن من اجل قياس درجة فعاليته، وهما معدل النمو والقيمة المضافة.

الفرع الأول: معدل النمو

إن الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي. حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006 ما يقارب % 0.3 - وان الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط فرع الفلين والخشب و الورق بمعدل % 2.9 وفرع الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية و الالكترونية بمعدل % 1.3 بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاضا شديدا في الإنتاج .

فقد سجلت الصناعات التحويلية، معدل نمو سلبي يقدر بـ % 2.2، والصناعات الغذائية الزراعية بمعدل % 7.6 - والصناعات النسيجية بمعدل % 14 -، و الجلود والأحذية بمعدل % 15.

ويعود تراجع الإنتاج الصناعي خلال هذه السنة إلى الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة والذي قدر بـ % 2.7.

وبالرغم من التحسن الملاحظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة % 0.3 على مستوى بعض الصناعات، إلا أن القطاع لم يتمكن من الاستدراك وبقيت النسبة سالبة.

¹ نفس المرجع السابق ص 96.

حيث عرفت الصناعات التحويلية نمو قدر بمعدل % 0.9 و الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية و الإلكترونية بنسبة % 6.8 ، الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة %5.9 و صناعة الخشب والفلين والورق بمعدل %11.4¹. ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2006 كما يلي:

جدول رقم 32: تطور القطاع ال صناعي العمومي 2000-2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو %	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-

source: office national des statistiques, note de présentation de la nomenclature algérienne des activités ,Alger.2007.p7.

إن أرقام الديوان الوطني للإحصائيات المبينة أعلاه توضح مدى ركود القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات (2000-2005) والعجز الذي سجله سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشرينيتين من الزمن.

وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات.

وان هذا التراجع المستمر منذ نهاية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 15 % خلال منتصف عقد الثمانينيات، و 6 % فقط سنة 2005، و فقط 5.8 % سنة 2009².

¹ قریش نصيرة، مرجع سابق.ص 92.

² source: office national des statistiques, note de présentation de la nomenclature algérienne des activités ,Alger.2007.p7.

كما تتضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الصناعة الجزائرية من خلال الميزان التجاري الذي أصبح يحقق أرصدة جلها سالبة لجميع المنتجات باستثناء المحروقات. فالصناعة التحويلية لم يتعدى نصيبها % 1 من إجمالي الصادرات.

أما بخصوص معدل النمو لإنتاج القطاع الصناعي ككل فيمكن توضيحه وفق الجدول التالي:

جدول رقم 33: معدل نمو الإنتاج الصناعي 2003-2011.

Année	Taux de croissance de la production industrielle	Rang	Changement	Date de l'information
2003	6,00 %	36		2001 est.
2004	6,00 %	54	0,00 %	2003 est.
2005	6,00 %	61	0,00 %	2004 est.
2006	8,00 %	33	33,33 %	2005 est.
2007	10,00 %	23	25,00 %	2006 est.
2008	5,00 %	84	-50,00 %	2007 est.
2009	3,20 %	76	-36,00 %	2008 est.
2010	1,10 %	61	-65,63 %	2009 est.
2011	4,80 %	72	336,36 %	2010 est.

Source: CIA World Factbook - Version du Mars 11, 2011

الفرع الثاني: مؤشر القيمة المضافة

عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود هام وهذا بالنسبة لجميع الفروع. بينما عرف القطاع الصناعي الخاص نمو سريع للقيمة المضافة، حيث تضاعفت هذه الأخيرة خلال الفترة بين 1995-2000. وتشكل حاليا 3/1 القيمة المضافة الصناعية. ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، وإلى فقدان الصناعة العمومية من حصصها في السوق. وإجمالا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع ككل إلى 171 مليار دج، أي بنسبة % 10 عن سنة 2003 وهي تمثل 39% من رقم الأعمال. وتلخيصا لما سبقته الإشارة إليه يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم ب:

- أ- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها؛
- ب- إنتاجية عوامل الإنتاج ضعيفة وحتى سلبية؛
- ج- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- د- مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية جدا؛
- هـ- إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية؛
- و- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛
- ز- عدم التنوع في الصادرات؛
- ح- ضعف هيكل الإقتصاد الوطني تكنولوجيا.

لكن بالمقابل يزخر الإقتصاد الوطني بموارد طبيعية جد هامة تسمح بإعادة بعث الإنتاج الصناعي.

إن هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقيات الممضية مع الاتحاد الأوروبي أوفي إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، و التفكير في تنميتها وإنعاشها بات شيء حتمي.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في بنية الناتج الإجمالي الخام، وطبيعة استغلال الموارد داخل القطاع.

يمكن الحكم على أي اقتصاد من اقتصاديات العالم من خلال ناتجه المحلي الإجمالي، لكن إذا أردنا أن تكون لدينا أحكام مستندة إلى الواقع لا بد أن نعرف ماهي مكونات هذا الناتج المحلي الخام، وبعبارة أخرى ما هي المساهمة القطاعية في تكوين هذا الناتج، لأنه هناك دول لها معدلات مرتفعة وأحجام في ناتجها المحلي الخام لكن لا يعكس ذلك مستوى تطورها الاقتصادي الحقيقي، كما نجد دولا أخرى اقل حجما من الأولى لكن لها تنوع وتطور اقتصادي مريح، لذلك وبما أن الجزائر لها ناتج محلي إجمالي كبير نسبيا مقارنة مع الدول الإفريقية والعربية، إلا أنها تفتقر إلى التنوع والتطور الاقتصاديين.

الفرع الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام

إن حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة المحددة للدراسة وبالأخص من 2000 إلى 2010 كانت 5.3 %، كما كانت معدلات نمو الإنتاج الصناعي جد منخفضة (اقل من النقطة)، وفي بعض الفروع الصناعية كانت سلبية. ومن الواضح أن هذه المعدلات لا تتماشى مع النسب الإقليمية،

فبمجموع الدول النامية الصناعة خارج قطاع المحروقات تمثل في المتوسط 14 بالمائة من مجموع الناتج الإجمالي الخام (17% في المغرب، 18% تونس، 19% مصر).¹

ومن المؤكد أن الارتفاع المتزايد في أسعار المحروقات والتي عززت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي الخام الاسمي مما انعكس سلبا على مساهمة باقي القطاعات الأخرى.

فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة مساهمة كل القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام على عكس قطاع النفط والغاز الذي عرف تزايدا مستمرا في تكوين هذا الأخير.

جدول رقم 34: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام

	Part des secteurs dans le PIB à prix courants		Part des secteurs dans le PIB hors hydrocarbures		Part des secteurs dans le PIB à prix constants	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005
Agriculture	9,4%	7,7%	15,2%	14,0%	11,7%	11,3%
Hydrocarbures	37,9%	44,7%	60,9%		26,6%	26,8%
Industrie dont	6,2%	5,3%	9,9%	9,7%	7,4%	7,2%
Industrie manufac	4,9%	4,3%	7,9%	7,7%	4,4%	4,3%
BTPH	8,3%	7,5%	13,3%	13,6%	10,2%	10,4%
Services marchands	21,1%	19,6%	33,9%	35,5%	24,4	24,6%
Services non marchands	9,9%	8,5%	15,9%	15,4%	12%	11,8%
TVA+DT/M	7,3%	6,6%	11,7%	11,9%	7,8%	7,9%
TOTAL	100		100		100	

Y. Benabdallah. *L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?* CREAD alger2006.

نلاحظ أن مساهمة الصناعة (التقييم بالأسعار الحالية) في الناتج الإجمالي الاسمي انخفضت بنقطة واحدة في عام 2005 (من 6.2 % إلى 5.3 %). أما إذا كان التقييم بالأسعار الثابتة مع الأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات فان هذا الانخفاض بلغ 0.2 % . وبغض النظر عن المقاييس المستعملة في التقييم فان اتجاه نمو القطاع الصناعي يسير إلى الانخفاض المستمر على المدى الطويل.

فمن اجل استعادة مكانة المساهمة الصناعية في الناتج المحلي الخام مثلما كانت عليه في منتصف الثمانينيات (15%)، لا بد على القطاع الصناعي من 2005 إلى 2015 أن يحقق

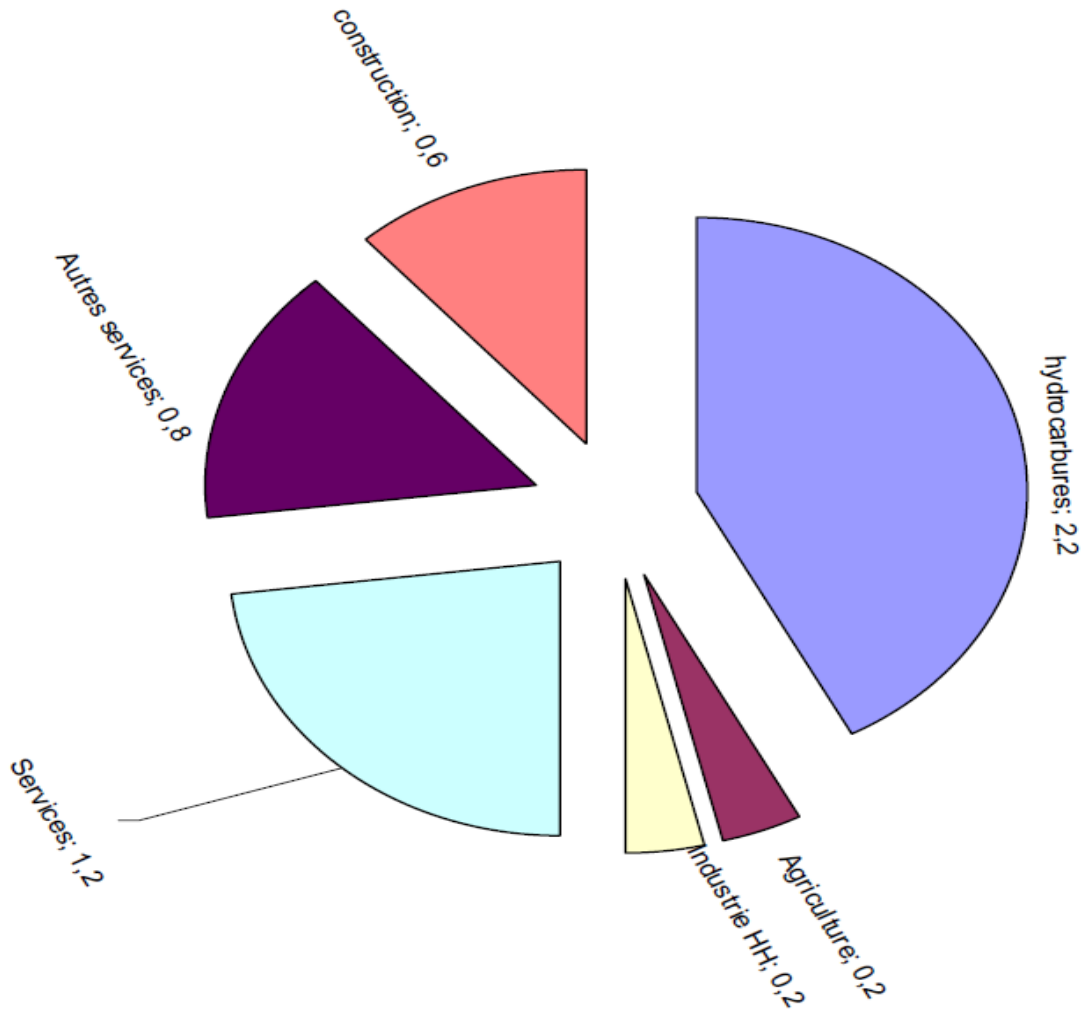
¹ Y. Benabdallah.. *L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?* CREAD Alger.2006.p3.

معدل نمو في المتوسط يبلغ 10.3% لكن يبقى تحقيق ذلك حلم بعيد نظرا للواقع الذي تعيشه الصناعة الجزائرية.

فمؤشرات العلة الهولندية بدأت تظهر مباشرة عند نهاية الثمانينيات والخروج من آليات الإقتصاد الموجه، وبداية تطبيق الإصلاحات، فهل تحرير الأسعار وفتح التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار كلها عوامل ساعدت في تكوين الظاهرة في الإقتصاد الجزائري؟

نظرا لنذرة الموارد وإعادة توجيه السياسة التجارية نحو الانفتاح، أصبحت الصناعة الجزائرية فجأة عرضة للمنافسة الأجنبية الشرسة في أسوأ الظروف. فمساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام سنة 2007 بلغت 44.3% و38% سنة 2004 و30% سنة 2000، وحوالي 45% سنة 2010. فالصناعة خارج قطاع المحروقات تبقى مساهمتها هامشية في النمو الإقتصادي 3.9% في المتوسط (2000.2010) وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الزراعي، فالنمو الإقتصادي يتحكم فيه أكثر من 90% قطاع المحروقات وقطاع السلع الغير تبادلية(البناء والأشغال العمومية ، الخدمات).

شكل رقم 10: بنية النمو في الناتج المحلي الخام



Source : Y. Benabdallah, L'économie algérienne entre réformes

et ouverture : quelle priorité ? CREAD Alger.p4

إن هذا الهيكل من غير المحتمل أن يعرف تغيرات على المدى المتوسط حتى بعد سنة 2010 إلى غاية 2015، لان:¹

1- قطاع المحروقات باستثناء سنة 2001، 2006 عرف معدلات نمو قوية، وتلقى استثمارات سنة 2009 بلغت 32 مليار دولار كما تلقى خلال الفترة الممتدة 2000-2005 مبلغ استثماري قدر ب 21 مليار دولار.

¹ Idem.p4et5.

2- قطاع السلع غير التبادلية عرف أيضا تطورا ملحوظا حيث تحصل خلال السنوات (2010/2000) بالتقدير على استثمارات تصل إلى أكثر من 100 مليار دولار على النحو المنصوص عليه في برنامج دعم النمو 2009/2005، وتستمر الزيادة في القطاع عن طريق برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ مقدر ب 286 مليار دولار.

3- الصناعة لا تتلقى أي اهتمام من حيث الاستثمار من جانب الحكومة أو القطاع الخاص من أجل التأثير على المدى الطويل في إعادة التوازن للهيكلة القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي.

فالاستثمارات، خارج استثمارات الخزينة، تبقى مهيمن عليها من قبل سونطراك والأسر، أما القطاع الخاص فبالرغم من ديناميكيته لم يستطع التصدي للانحلال والتفكك والذي يواجه القطاع الصناعي العمومي، فمعدل نمو القطاع الخاص كان على التوالي 3.7، 3.4 بالمائة سنة 2003، 2004، عند مستوى اقل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ففي 2006 معدل نمو صناعة القطاع الخاص لم يتجاوز 1.8 بالمائة.

إضافة إلى أن قطاع المحروقات يولد طلب جد ضعيف من باقي القطاعات، ويستعمل 80 بالمائة من القيمة المضافة في الاستهلاك الداخلي، وازدادت هذه الحصة مع مرور الوقت مع تزايد أهمية القطاع في الإقتصاد كما تم منح الأولوية إلى الشرائح العمودية على حساب الشرائح الأفقية *segments verticaux au détriment des segments industrialisants*

مثل صناعة البتروكيماويات والتي قد تؤثر بشكل غير مباشر على فروع الإقتصاد مثل القطاع الزراعي.

غير أن دعم الدولة يوجه إلى قطاعات السلع غير القابلة للتداول كالأشغال العمومية والبناء مما يزيد من معدلات النمو في هذا القطاع على حساب القطاع الصناعي الذي يواجه الانحلال.

هذه البنية القطاعية للإقتصاد تتأثر بهيكل الصادرات ، مما جعل الإقتصاد الجزائري من بين أكثر الإقتصاديات هشاشة في العالم.

فباستثناء الوقود، أرصدة الميزان التجاري لمختلف التبادلات السلعية سلبية باستمرار منذ 1990 إلى غاية 2010، وذلك لجميع المنتجات الأخرى ، فالتجارة الخارجية الجزائرية تبقى تعاني من عدم التنويع، (98% من الصادرات محروقات سنوات 2009-2010-2011)،

وربما يكون السبب في عدم تنوع الصادرات الجزائرية هو عدم الاهتمام بالمنتجات ذات التقنية العالية ، فهذه السلع تتميز بدرجتها العالية في اختراق الأسواق الخارجية.

ففي الفترة الممتدة بين 1995-2000، كانت هذه السلع في الجزائر 0.6 بالمائة فقط من قيمة الصادرات بينما تصل في بعض دول العالم الثالث إلى 18.7 بالمائة من قيمة الصادرات.

الفرع الثاني: استغلال الموارد داخل القطاع الصناعي(العمومي والخاص) خلال فترة 2010-2009:

إن النشاط الصناعي في الجزائر قد تراجع خلال سنة 2010 في القطاع العام و ارتفاعا في القطاع الخاص مقارنة بالسنة السابقة حسبما ورد في تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لدى رؤساء المؤسسات الصناعية.

ويكشف التحقيق الذي يتعلق بنوع و وتيرة النشاط الصناعي و ليس بالإنتاج أن نحو 73 % من الطاقة الإنتاجية للقطاع العام و أكثر من 43 % من الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص استعملت قدراتها الإنتاجية بنسبة تفوق 75%، و تشير نتائج التحقيق الذي خص 740 مؤسسة من بينها 340 مؤسسة عمومية و 400 مؤسسة خاصة إلى أن مستوى التزود بالمواد الأولية يبقى دون مستوى الحاجيات المعبر عنها حسب 26 % من الصناعيين العموميين و أكثر من 15 % من الصناعيين الخواص.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 29 % من القدرات الإنتاجية للقطاع العمومي و 64 % من الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص سجلت نفاذا للمخزونات بسبب فترات انقطاع عن العمل لمدة تفوق 30 يوما لأكثر من 26 % من المؤسسات العمومية و تقل عن 29 يوما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص حوالي 45 % منها لأقل من 10 أيام.

ومن جهة أخرى سجلت نحو 16 % من الطاقة الإنتاجية للقطاع العام و أكثر من 59 % من الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص أعطاب كهربائية مما سبب انقطاعات عن العمل لمدة تقل عن 6 أيام بالنسبة لأغلبية المؤسسات المعنية من القطاعين.

وحسب أكثر من 97 % من مدراء القطاع العمومي و أكثر من 92 % من مدراء القطاع الخاص فإن التزويد بالمياه كان كافيا خلال هذا الثلاثي حسبما يشير إليه التحقيق.

ومن جهة الخواص الخواص فقد شهد استهلاك الطاقة ارتفاعا خلافا للعموميين الذين أشاروا إلى تراجع خلال الفترة المعنية.

و بالرغم من ارتفاع أسعار البيع فقد ارتفع الطلب على المنتوجات المصنعة بالنسبة لممثلي القطاعين مع ارتفاع أكبر في القطاع العمومي.

وصرح أكثر من 74 % من رؤساء مؤسسات القطاع العام و نحو 64 % من رؤساء مؤسسات القطاع الخاص أنهم استجابوا لمجمل الطلبات التي تلقوها.

ومن جهة أخرى صرح حوالي 87 % من رؤساء مؤسسات القطاع العام و حوالي 62 % من رؤساء القطاع الخاص بأنهم يتوفرون على مخزونات للمنتوجات المصنعة.

ويصف معظم رؤساء مؤسسات القطاع العمومي هذه الوضعية بـ"العادية" خلافا لرؤساء مؤسسات القطاع الخاص.

أما بخصوص بخصوص عدد المستخدمين فإنه يستمر في التراجع بسبب عدم تعويض المتقاعدين حسب ممثلي القطاع العمومي. أما في القطاع الخاص فإن عدد المستخدمين في ارتفاع مستمر بفضل ارتفاع حجم الطلب و تحسين ظروف الإنتاج حسب ممثلي القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى يعتبر حوالي 15 % من رؤساء مؤسسات القطاع العمومي و حوالي 49 % من رؤساء مؤسسات القطاع الخاص أن مستوى تأهيل العمال يبقى غير كاف.

وصرح 17 % من القطاع العمومي و أكثر من 42 % من القطاع الخاص أنهم يجدون صعوبات لدى التوظيف خاصة فيما يتعلق بعمال التأطير و التحكم.

حيث يرى حوالي 81 % من الصناعيين العموميين و حوالي 79 % من الصناعيين الخواص أن المؤسسات لن تنتج أكثر عندما توظف عمالا إضافيين.

كما يرى 14 % من المسيرين العموميين و 25 % من المسيرين الخواص أن نسبة الغيابات منخفضة في الثلاثي الثالث من 2010 مقارنة الثلاثي السابق.

وعن خزينة المؤسسات خلال الثلاثي الثالث فقد وصفت بـ"الجيدة" من قبل أكثر من 33% من رؤساء المؤسسات العمومية و أكثر من 30 % من رؤساء المؤسسات القطاع الخاص. و وصفت بـ"السيئة" من قبل 16 % من ممثلي القطاع العمومي و حوالي 33 % من القطاع الخاص.

وأشار التقرير إلى أن تمديد آجال تحصيل المستحقات و التكاليف المرتفعة وتسديد القروض لا تزال تؤثر على وضعية خزينة المؤسسات.

وأوضح التحقيق أن حوالي 31 % من القدرات الإنتاجية للقطاع العمومي و أكثر من 44 % من القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص لجأت إلى طلب قروض بنكية و أن 16 % فقط

من رؤساء المؤسسات العمومية و أكثر من 6 % من رؤساء المؤسسات الخاصة وجدت صعوبات في الحصول عليها.

من جهة أخرى أشار التحقيق إلى أن 78 % من القدرات الإنتاجية للقطاع العمومي و حوالي 80 % من القطاع الخاص شهدت أعطاب في التجهيزات بسبب قدم العتاد و مشاكل الصيانة حسب ممثلي القطاع العام و بسبب الاستعمال المفرد حسب ممثلي القطاع الخاص.

وأوضح التقرير أن هذه الأعطاب تسببت في توقف عن العمل لأكثر من 6 أيام بالنسبة لأكثر من 68 % من المؤسسات العمومية المستجوبة و لأكثر من 13 يوما بالنسبة لأكثر من 69 % من المؤسسات الخاصة.

وأعلن أكثر من 81 % من رؤساء مؤسسات القطاع العمومي و 92 % من رؤساء المؤسسات الخاصة أنهم يستطيعون أن ينتجوا أكثر بتجديد التجهيزات و بدون توظيف عمال إضافيين بينما يؤكد حوالي 44 % من رؤساء المؤسسات العمومية أنه بإمكانهم إنتاج أكثر بإعادة تنظيم عملية الإنتاج بدون تجديد أو توسيع.

وعلى صعيد التوقعات يرى رؤساء المؤسسات بالقطاعين أن الإنتاج و الطلب و الأسعار ستعرف أفقا جيدة. أما عدد العمال فسينخفض حسب الصناعيين العموميين على خلاف الصناعيين الخواص الذين يتوقعون ارتفاعا حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الثالث: تأثير الربيع النفطي على التركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري (تحليل ظاهرة الانحلال الصناعي)

ابتداء من 1990 إذا لاحظنا متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نلاحظ أنها كانت مستقرة، وما عزز ذلك الارتفاع المتواصل في أسعار النفط. لكن ما يناقض ذلك هو انعدام الديناميكية في أداء الإقتصاد الحقيقي الذي يبقى في مستوى جد ضعيف.

المطلب الأول: نمو اقتصادي مهيم عليه من قبل المحروقات

من خلال فحص البيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، يمكن ملاحظة أن الإقتصاد بدأ يستعيد توازناته على مستوى الإقتصاد الكلي والمالي، إضافة إلى التوازن على مستوى الخزينة، كما أن إعادة بناء احتياطات من العملة الصعبة قد حسن من وضعية ميزان المدفوعات. فمنذ سنة 1999 أصبح ميزان المدفوعات والميزانية يحققان فائضا، كما واصلت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة في الارتفاع.

لكن في مقابل تطور المجال النقدي والمالي، لم يحقق الإقتصاد الحقيقي تطورات ايجابية، بل بالعكس بعد فترة الركود التي عرفها الإقتصاد في النصف الأول من التسعينيات، نلاحظ أن النمو الاقتصادي عاد بعد 1995.

جدول رقم 35: تطور PIB 1994-2008

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النمو	0.9-	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2	2.2

(تابع للجدول)

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
2.7	4.2	6.9	5.2	5.1	1.8	3	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، التقرير السنوي، تاريخ الاطلاع 16-01-2011.

لكن يبقى هذا النمو هشاً، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل قطاع المحروقات وليست نتيجة لانتعاش الاستثمار أو نمو الإنتاجية في القطاعات المنتجة غير النفطية.

إن هذا الاتجاه المهيم عليه من قبل المحروقات قد تعزز مع انتعاش أسعار النفط في السوق الدولي ابتداء من سنة 1999.

جدول رقم 36: مساهمة المحروقات في بنية الناتج الداخلي الخام (نسب مئوية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
44.3	45.9	44.4	38	35.6	32.5	33.9	30

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لسنة 2008، ص28. تاريخ الاطلاع 22-01-2011.

وهكذا فمنذ سنة 2000 ازدادت حصة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين ثروة البلد لتصل سنة 2007 إلى أكثر من نسبة 44%، بعدما كانت سنة 1990 نسبة 20% فقط.

إن قطاع الصناعات التحويلية نظريا هو مصدر النمو على المدى الطويل¹، لكن نلاحظ أن مساهمتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي تتراجع باستمرار²، فمنذ سنة 1990 وهذا القطاع يسير في التراجع، لاسيما في القطاع العام، على الرغم من تدابير إعادة الهيكلة التي استفاد منها ومسح الديون إلا أنه لم يتعافى³.

كما أن التحسن المالي الذي بدأ مع سنة 2000 لا يبدو أن له تأثير رجعي على ديناميكية القطاع الذي استمر في تحقيق النتائج والمعدلات السالبة.

¹ De façon générale, l'évolution du produit manufacturier permet de fournir, à elle seule, l'indication la plus fiable sur le cours de l'accumulation. Ainsi, la crise, quand elle se produit, se traduit toujours par le ralentissement de la croissance ou une contraction du produit manufacturier. Le recours à cet indicateur industriel pour repérer l'accumulation s'explique entre autres par le fait que c'est le plus sûr et le plus homogène, mais aussi parce que le PIB (ou le PNB) n'a pas un sens évident puisque celui-ci mesure surtout l'intensité des échanges marchands et salariaux. La littérature sur la Comptabilité nationale regorge de paradoxes qui en résultent.

² من 15 % سنة 1990 كنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت إلى 10 % سنة 1997 لتبلغ سنة 2004 أقل من 6%.

³ القطاع الخاص أيضا لا يتميز بالقوة التي يمكن أن تقود الإقتصاد.

جدول رقم 37: النمو خارج قطاع المحروقات (نسب 2001-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
6.3	5.3	4.7	6.2	6	6	5	نمو خارج المحروقات
6.5-	2.2-	4.5-	1.3-	3.5	1-	1-	نمو الصناعات التحويلية العامة

المصدر: نفس المرجع السابق. ص30.

فالقِطاع الصناعي إذن ابعِد من أن يكون محركاً لقاطرة النمو، فهو لا يزال يعتمد على أداء قطاع المحروقات وقِطاع الخدمات، وما يؤكد ذلك أن 50% من النمو المحقق سنة 2005 يعود لقطاع المحروقات، 35% للخدمات و12% للزراعة، و فقط 2.5% تقاسمتها مجموع الصناعات¹ وهذه الأرقام توضح جيداً البنية القطاعية للنتائج الداخلي الخام في الجزائر.

جدول رقم 38: التوزيع القطاعي للنتائج الداخلي الخام في الجزائر سنة 2005 (%)

	Part des secteurs dans le PIB (prix courants)		Part des secteurs dans le PIB hors hydrocarbures	
	2004	2005	2004	2005
Agriculture	9.4	7.7	15.2	14.0
Hydrocarbures	37.9	44.7		
Industrie dont	6.2	5.3	9.9	9.7
Indust. Manuf.	4.9	4.3	7.9	7.7
BTPH	8.3	7.5	13.3	13.6
Services marchands	21.1	19.6	33.9	35.5
Services non marchands	9.9	8.5	15.9	15.4
TVA+DT/M	7.3	6.6	11.7	11.9
TOTAL	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لسنة 2006 رقم 11-06، ص 48. تاريخ الاطلاع 28-01-2011.

كما يمكن أن نلاحظ تفاوتات كبيرة بين مختلف القطاعات في مساهمتها في نمو الناتج المحلي الخام.

¹ Djoufelkit-Cottenet, op.cite..p138.

جدول رقم 39: نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (% 1990-2008)

	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Hydrocarbures	4.3	-	-	-	6.3	6.0	4.0	7.8
Agriculture	-9.3	-3.7	-9.0	15.0	21.3	-13.5	11.4	2.7
Energie, Eau	-	-	-	-	-	3.9	8.7	7.0
Industrie manuf.	-	-	-	-	-	-7.6	9.2	-0.8
Indus. sect. privé	-	-	-	-	-	5.0	5	8
BTP	-1.0	-	-	-	4.5	2.5	2.5	1.4
Services	-5.0	-	-	-	2.4	2.4	5.4	3.5

تابع الجدول

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Hydrocarbures	4.9	-1.6	3.7	8.4	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3
Agriculture	-5.0	13.2	-1.3	17	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3
Energie, Eau	2.4	5.0	4.3	6.6	5.8	9.5	3.4	6.0	-
Ind.manuf. pub	-1.9	-1.3	-1.0	-3.3	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5	-
Ind. sect. privé	5.3	3	6.6	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2	-
BTP	5.1	2.8	8.0	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8
Services	2.1	6.0	5.3	4.5	4.0	3.0	3.1	6.5	7.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لسنة 2008 رقم 11-06، ص 21.

فإلى جانب النمو القوي الذي يحققه قطاع المحروقات¹، نلاحظ أيضا حركة قوية لقطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الطاقة. حيث يمكن تفسير هذه الدينامية المسجلة بالإمكانيات المالية المتوافرة في يد الدولة التي حصلت عليها من قطاع المحروقات عن طريق الجباية البترولية.

وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة القوية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، تتناقض تماما مع مساهمته في تشغيل القوى العاملة.

حيث يشغل فقط 01% من القوى العاملة النشطة في البلد، فمصادر تشغيل العمالة هي في الخدمات 42% (من اليد العاملة النشطة)، الزراعة 16% (من اليد العاملة النشطة)، البناء 09%، الصناعات التحويلية لا تشغل سوى 07% من مجموع القوى العاملة النشطة².

إن المقارنات الدولية يمكنها أن توضح لنا القصور على مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال العشرينيتين من الزمن (عشرية التسعينيات والألفية الثالثة 1990-2010).

كما يمكن استنتاج ذلك من المقارنة الدولية لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع دول لم تكن قبل فترة طويلة بلدان صناعية.

¹ سنة 2001 النسبة كانت سلبية نتيجة إلى أعطال رئيسية في التجهيزات.

² أرقام متعلقة بسنة 2005.

وما يثير للدهشة أن بلدان مثل البرتغال وكوريا الجنوبية إن نصيب الفرد فيهم من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1995 كان اقل من 15% إلى 20% مما هو عليه في الجزائر،

ففي سنة 2002 نفس البلدين بلغ فيهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6.8 و 5.7 أضعاف ما هو عليه في الجزائر.

أما إذا قارنا مع بلدان مجاورة لنا فإنه بالرغم من أنها لا تحتوي على القدرات الاستثمارية مثل الجزائر إلا أن المغرب وتونس سجلتا معدلات نمو أكثر ارتفاعا، فعلى سبيل المثال في سنة 1994 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس كان 1.3 ضعف ما هو عليه في الجزائر، قبلما كان سنة 1985 لا يمثل إلا نصف نصيب الفرد الجزائري من PIB.

ويمكن استكمال هذه المقارنة إذا أخذنا في الاعتبار مساهمة القطاع الصناعي في عملية النمو. فالجزائر من بين القلائل في الدول النامية التي يعرف عندها القطاع الصناعي انحسارا من حيث القيمة المضافة الإجمالية.

جدول رقم 40: مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية .

2005	1995	1990	
5.3	11.7	15.0	الجزائر
17.8	18.8	16.9	تونس
18.9	17.4	17.8	مصر
13.3	20.6	19.5	تركيا

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق ص88.

من حيث نصيب الفرد من الناتج الصناعي احتلت الجزائر الترتيب الأخير بين الدول المغاربية الثلاث¹.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق ص88.

المطلب الثاني: تحليل انحلال التصنيع

من أهم مميزات الأزمة الصناعية في الجزائر هو التباطؤ الكبير المسجل في عملية التراكم، والذي يظهر من خلال تباطؤ نمو الناتج الصناعي، حيث نلاحظ أن هذه الأزمة قد استمرت على مدى عقدين من الزمن. فالقطاع الصناعي العمومي سجل تراجعاً واضحاً من حيث القيمة الحقيقية، حيث سجل الإنتاج الصناعي انخفاضاً متواصلاً وغير منقطع تماماً، كما يتضح في البيانات الواردة في الجدول أدناه.

جدول رقم 41: تطور الإنتاج الصناعي 1990-2008. (Indice 100 en 1989).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
75.6	68.9	73.6	82.9	84.4	91.2	92.0	96.9	101.2	صناعات خارج المحروقات
69.0	63.1	68.3	78.9	80.3	88.2	89.7	95.7	100.9	صناعات تحويلية

(تابع للجدول)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
76.3	72.0	74.4	74.6	74.4	73.8	74.8	74.8	74.7	75.1
52.8	54.7	58.7	60.0	62.0	62.9	65.2	66.2	66.7	67.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، مرجع سابق.

ففي سنة 2007 الإنتاج الصناعي لم يمثل إلا نصف ما كان عليه سنة 1989، فخلال سنة 2006 الصناعة خارج قطاع المحروقات قد أنتجت (بالأرقام الثابتة) نفس ما أنتجته سنة 1983¹.

فحسب الفروع الصناعية تطور الإنتاج الصناعي كما يلي:

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق ص 88.

جدول رقم 42: تطور الإنتاج الصناعي حسب الفروع. (Indice 100 en 1989).

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2007
ISMME	99.6	85.5	68.2	58.4	53.1	56.7	67.0	74.7	71.5	66.9
Mat const.	98.6	102.8	86.2	93.8	93.4	96.6	104.7	106.7	108.5	109.3
Chimie caoutch	97.2	77.3	94.3	75.0	93.2	96.6	88.8	77.7	79.7	63.8
Agroalimentaire	101.5	95.1	96.4	85.0	95.4	85.5	60.6	40.5	32.0	30.1
Textiles	105.1	102.4	82.5	53.3	48.1	33.5	29.6	24.7	21.2	17.3
Cuir et chauss.	107.1	61.8	53.5	29.3	22.4	16.0	13.0	13.9	9.2	7.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 41 .

فباستثناء صناعة الحديد والصلب، والصناعة المعدنية والكهربائية، ومواد البناء، شهدت جميع الفروع الأخرى تناقصا مستمرا في الإنتاج.

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل استخدام إمكانيات الإنتاج المتاحة، فإن المعطيات الإحصائية حسب الفروع خلال فترة (1989-2004) توضح الاتجاه المستمر في انخفاض استغلال الإمكانيات المتوافرة. باستثناء فرع المحروقات وبدرجة أقل فرع مواد البناء .

	1989	1990	1991	1992	1993	1994
Hydrocarbures	71.9	71.9	77.6	78.5	79.2	73.4
Mines et carrières	69.5	69.5	64.4	67.6	53.6	53.9
ISMME	54.3	54.3	51.0	46.6	39.9	36.0
Mat. Construction	64.1	64.1	68.4	71.6	62.4	58.5
Chimie	49.2	49.2	41.8	34.1	35.0	42.8
Agro-alimentaire	77.5	77.5	75.5	70.2	73.1	68.9
Textiles	52.0	52.0	49.7	59.6	59.6	53.8
Cuir, chauss.	59.0	59.0	47.7	35.7	29.8	45.6
Bois, liège	41.4	41.4	33.2	29.5	36.5	31.7

(تابع الجدول)

1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
74.1	77.5	89.8	90.2	96.8	98.4	99.8	100	100	93.2
54.7	52.7	48.3	47.8	46.1	47.3	51.6	55.3	56.2	55.5
37.6	34.0	27.4	30.1	31.4	32.1	35.5	43.3	49.3	50.1
56.9	59.7	58.8	61.3	57.8	61.9	64.2	69.0	64.5	70.1
45.1	39.0	39.4	44.2	49.1	52.2	54.4	46.4	38.1	38.5
65.2	64.3	70.1	73.6	78.9	64.8	54.0	55.3	44.2	39.3
45.3	33.2	34.0	36.3	29.9	26.4	28.6	34.5	34.3	29.7
33.9	24.0	23.9	30.4	16.2	15.6	14.7	12.1	10.7	12.9
27.5	21.5	21.4	37.5	36.1	33.3	25.4	19.2	18.7	20.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لسنة 2005، ص 39 .

فبدءا من حسابات الإنتاج والاستغلال حسب القطاعات الناشطة¹ والتي تم حسابها بفترة (1989-2003)، والتي توضح الفائض المحلي حسب الفروع الناشطة وحسب القطاع القانوني، والتي توضح القدرات التراكمية في البلاد.

حيث انه في الفترة 1989-2003 سجلت بعض الفروع الإنتاجية فائضا سلبيا (1996-2001 ISMME)، النسيج والملابس (1993-2003).

والفائض من القطاعات الأخرى يعتبر غير مهم مقارنة مع وزنها المعتبر في مصفوفة النشاطات الإنتاجية وعدد الموظفين الذين تستخدمهم، فان بنية الفائض الصناعي خارج قطاع المحروقات لم يتجاوز وزنه لم يتجاوز أبدا 35% من فائض الإنتاج الصناعي الإجمالي مثلما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم 43 : بنية الفائض الصناعي (1989-2003).

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
Surplus industriel total (milliards de DA, prix courants) dont :	101	166	301	356	327	436	658	926
- Secteur public	77	130	245	288	249	371	509	727
- Secteur privé	24	36	56	68	78	65	149	199
Part (en %) du surplus indust. hors hydrocarb. dont :	35	32	26	33	34	33	30	26
- Secteur public	11	11	07	14	11	10	11	07
- Secteur privé	24	21	19	19	23	23	19	19

(تابع الجدول)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Surplus industriel total dont :	1076	901	1142	1946	1826	1914	2346
- Secteur public	840	625	829	1547	1373	1369	1722
- Secteur privé	236	276	313	399	453	545	624
Part (en %) du surplus industriel hors hydrocarbure, dont	17	36	32	22	27	30	27
- Secteur public	05	08	07	05	06	06	06
- Secteur privé	12	28	25	17	22	23	21

source :. Amarouche (2006)op.cit,p118.

¹ Samir belal. 'essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie' une approche en terme de régulation'. thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011.p96. Selon des calculs de A. Amarouche (2006) .

علاوة على ذلك، وفي نفس سياق القطاع العام، فإن انخفاض حصة هذا الأخير في الفائض الكلي (من 11 إلى 06% بين 1989 و 2003) يوضح عمق الأزمة التي يواجهها هذا القطاع.

إن التراجع على مستوى القطاع العام (الصناعي خارج قطاع المحروقات) يظهر أيضا في تراجع مستوياتها في شروط التوظيف (خلق مناصب العمل). ففي سنة 2007 المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية لا توظف سوى 03% من إجمالي العمالة.

فمن الناحية المالية، على الرغم من تدابير إعادة الهيكلة المتكررة والتطهير المالي ومسح الديون طيلة الفترة 1990-2001 واصل القطاع الصناعي العمومي الاعتماد على المساعدات البنكية (السحب على المكشوف). هذه الأخيرة بلغت بالنسبة لمجموع القطاع الصناعي أكثر من 90 مليار دينار سنة 1995 إلى 47 مليار دينار سنة 2002 بعدما بلغت 109 مليار دينار سنة 1996¹.

جدول رقم 43: السحب على المكشوف للمؤسسات العامة (1992-2001 مليار دينار).

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Découvert bancaire	+8	-10	-92	-109	-28.4	-18	-23	-34	-47
Base 100=1994	-	100	920	1090	284	180	230	340	470

source : Notes de conjoncture du Ministère de l'Industrie et de la Restructuration.

([http:// www.mir-algeria.org](http://www.mir-algeria.org)).

إن انحلال التصنيع الذي يواجهه القطاع العام لم يعوض عن طريق القطاع الخاص، رغم الدينامية المحتملة لهذا الأخير؛ القطاع الخاص لا يسجل حضورا قويا في الصناعات التحويلية حيث لا يمثل إلا الثلث (1/3) من الشركات العاملة.

¹ idem.p97.

والأرقام التي سوف نستعرضها في الجدول الموالي توضح لنا نمط القطاعية في الإقتصاد الوطني ومساهمة القطاع الخاص. (وهذا يتلائم مع ما تتطرق إليه نظرية المرض الهولندي وقطاع السلع الغير تبادلية).

جدول رقم 44: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب القطاعات (نسب مئوية).

	1989	1994	2001	2004
Agriculture	99.8	99.1	99.6	99.6
Hydrocarbures	0.0	0.4	4.3	0.8
Indust hors hydroc	25.9	26.5	41.8	39
BTP	35.9	60.7	69.1	73.5
Transport- communic	44	54	76	77
Commerces	77	84.2	93.9	93.6
Services	77.9	85.3	89.9	87.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقارير السنوية لسنوات 1994، 2001، 2004، مستخرج 2005، تاريخ الإطلاع 12-02-2001 من موقع الديوان.

نلاحظ أن دور هذا القطاع (الخاص) في الصناعة ازداد شيئا فشيئا، فبين 1989 و 2004 ارتفعت القيمة المضافة الصناعية من 25% إلى أكثر من 39%. لكن في السنوات الأخيرة (2005-2010) عرف هذا الاتجاه نوعا من الصعوبات .

عموما نلاحظ تغيرات مؤسسية عدة على مستوى التسيير الجزائري مقارنة بالفترات السابقة، كما سجلت تغيرات من حيث دور الدولة الاحتكاري الذي كان يحدد أسعار المخرجات للمؤسسات الإنتاجية إداريا، وأصبح حاليا وفق مبدأ اقتصاد السوق، سواء الأسعار أو المداخل، أما بخصوص الاتجاه المالي فبعد التسيير البنوي « structuraliste » الذي كان سائدا نلاحظ الآن أن التوجه أصبح أكثر إلى النقدي « monétarisme »، أما مسألة الأجور فهي تتميز اليوم بأكثر مرونة، إلا أن الممارسات التي تتبعها سياسات الميزانية فاننا نلاحظ انفاقا مبالغا فيه لقطاعات تدخل في حيز السلع الغير التبادلية مما يكرس اعتماد الإقتصاد بشكل رئيسي على المحروقات .

وإذا لاحظنا أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2010) فاننا نرى عدم حصول مؤشرات ايجابية تدل على استقلال النمو الإقتصادي عن القطاع الريعي (النمو المستمد من قطاع المحروقات).

حيث من تصريحات وزير المالية السابق حول برنامج الإنفاق العمومي ، الذي يوجه لتحفيز العرض، لم يحقق الأثر المطلوب الذي يتمثل في تحفيز الاستثمار المنتج الخاص، دعم النمو في القطاعات الغير النفطية، وتخفيض البطالة¹.

بالتالي فان ظاهرة انحلال التصنيع لا يمكن إنكارها ، ومن هنا تبقى ظاهرة المرض الهولندي تطرح نفسها كلما درسنا هياكل الإقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي

بعدما تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات المتعلقة بنظرية العلة الهولندية، والتي ارتبط مفهومها بالاقتصاديات الريعية، غير أن نظرية التوازن العام الذي يرتبط بالفكر النيوكلاسيكي يجعل تطبيق نظرية المرض الهولندي صعبا نوعا ما على مستوى الإقتصاد الجزائري، خاصة خلال فترة الدراسة 1990-2010 والتي عرفت الجزائر فيها تحولا نحو اقتصاد السوق ومررت بعدت إصلاحات مستمدة فلسفتها من الفكر النيوكلاسيكي.

فهل يعاني الإقتصاد الجزائري من الداء الهولندي فعلا؟

نلاحظ أن هناك العديد من الكتاب تطرقوا الى نفس السؤال، لكن الإجابة لن تكون بسيطة وسهلة، السبب كما سنرى انه شكليا الإقتصاد الجزائري يعاني من كل أعراض المرض الهولندي لكن على مستوى آلياتها فالأمر ليس كذلك².

فالإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة له نمط قطاعي يتسق أكثر فأكثر مع الذي تنص عليه نظرية المرض الهولندي³.

وما يؤكد ذلك:

- 1 - النمو الهائل في قطاع المحروقات، حيث خصصت لها مبالغ معتبرة 21 مليار دولار بين سنة 2000-2005، و32 مليار دولار بين 2005-2009؛
- 2 - نمو ملحوظ في قطاع السلع "غير القابلة للتبادل"، ولاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية، والخدمات السوقية؛
- 3 - الانخفاض المتواصل في القطاع الصناعي (قطاع السلع القابلة للتداول) عمومي وخاص.

¹ Benachenhou, op.cit.p94 .

² SAMIR BELLAL.OP .CIT P100.

³ Y. Benabdallah..op cit p9.

فتحرير الأسعار، وانفتاح التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار كلها عوامل أسهمت في ظهور المرض الهولندي لكن لم تصل إلى افتراضات نموذج النظرية بكاملها¹.

فهل هذه التراكمات يمكن من خلالها أن نجزم بإصابة الإقتصاد فعلا أم لا؟

وبعبارة أخرى هل أن الطفرة النفطية لسنة 1999 لم تحفز أعراض الداء الهولندي في حالة الجزائر؟

ومن أجل الإجابة يجب دراسة تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي الجزائري (TCER)، باعتباره القناة التي يمر من خلالها المرض.

فوفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي، يبدو انه لا يمكن التحدث بوضوح عن المرض الهولندي، لأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بعد فترة الازدهار عرف اتجاهها تنازليا على الرغم من أن معدلات التبادل التجاري استمرت في النمو.²

جدول رقم 45: التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر

(Base100 en 1999)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
TCER	100	99	99	90	80	80	78	77
T.Ech	100	175	160	150	170	178	240	260

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي رقم 11-48-006.

نلاحظ انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي حوالي 20 بالمائة بين سنة 1999 و2006، بينما زادت معدلات التبادل التجاري، وبذلك لا توجد علاقة بين شروط التبادل وسعر الصرف الفعلي الحقيقي³.

ويمكن تفسير هذه الحالة المتناقضة أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCER، لا يعتبر احد المحددات الأساسية لسياسة سعر الصرف. بل تعتمد هذه الأخيرة على التراكم الغير المسبوق في إجمالي الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وهذا ما يقود إلى التفكير والجزم إلى أن مشكلة انحلال التصنيع في الجزائر هي ابعدها من أن تكون خلل اقتصادي بل تعود إلى مشكلة الربيع الذي يشل باقي القطاعات المنتجة.

¹ Idem.p11

² SAMIR BELLAL.OP.CITE P101

³ Y. Benabdallah.op.cite.p11

ويبرز التساؤل انطلاقا من الإحصائيات المتوفرة حول طفرة 2000 هل لها تأثير على القطاع الصناعي علما أن الإنتاجية هي في أحسن الأحوال متواضعة، والذي لا يمتلك مصادر التراكم على المدى الطويل، بينما قطاع الطفرة يواصل عملية النمو وقطاعات السلع الغير القابلة للتداول.

إن لابد أولا من فهم آليات التراكم في النظام الريعي، وفهم المسار الذي عرفه تاريخ التصنيع في الجزائر، ثم فهم نمط سير الإدارة التسييرية على مستوى الإقتصاد، من حيث السياسات المستهدفة للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، مروراً إلى المسائل المتعلقة بطرق الاندماج الدولي (المسائل التجارية، الحماية، نظم سعر الصرف، الانفتاح).

فبداية التصنيع في الجزائر انطلقت مع فكرة هيمنة الدولة على اغلب النشاطات بما في ذلك الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية وسعر الصرف، من اجل تحقيق مقومات التنمية (تراكم رأسمالي ونمو مستديم)، وهذا ما يتناقض مع نظرية المرض الهولندي لان الطفرة النفطية هي التي جعلت هذه البنية الاقتصادية آنذاك ممكنة (صناعية وزراعية و بنية أساسية) - مرحلة السبعينيات-، فعملية التصنيع في البلاد جعلت افتراضات المرض الهولندي بعيدا عن الوضع الاقتصادي آنذاك. حيث أن فكرة السلع القابلة للتداول والغير القابلة للتداول لم يكن لها وجود في اقتصاد تهيمن الدولة فيه على النشاط الاقتصادي المحلي والتجارة الخارجية¹.

إضافة إلى أن افتراضات النظرية (العلة الهولندية) تتأسس على اقتصاد صغير مفتوح على الخارج، غير مراقب من قبل الدولة، مندمج في الإقتصاد الدولي عن طريق الصناعة، فإننا لا نلاحظ أن الجزائر كانت كذلك سابقا ولا لاحقا، مما يجعلنا نجزم أن مشكلة انحلال التصنيع وتراجع القطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الأخرى خارج قطاع المحروقات (سلع تبادلية) قد تعود إلى أسباب أعمق من التي تفسرها نظرية العلة الهولندية.

حيث أن ظاهرة انحلال التصنيع في الجزائر لا يمكننا أن نحصرها في نظرية تتأسس على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي TCER، (طالما عرف سعر الصرف الحقيقي الفعال انخفاضا متواصلا في الجزائر خلال فترة الدراسة قابله ازدياد التبادل التجاري في نفس الوقت). حيث أن هناك عوامل ابعدها من ذلك يمكنها أن تفسر الازدياد في سعر النفط وضعف الأداء الاقتصادي، خاصة القطاع الصناعي والزراعي. إلا انه لا يمكن نكران أن نظرية المرض الهولندي هي المفسر الناجع لمسألة انحلال التصنيع نتيجة تزايد طفرات الربوع (حالة هولندا والنرويج) لكن إذا توأمت مع افتراضات النموذج.

¹ Y. BENABDALLAH et autres . L'ALGERIE ENTRE BENEDICTION ET MALEDICTION DES RESSOURCES. FEM I S E RESEARCH PROGRAMME 2006-2007.univ-paris12 et univ-paris13.pp88.90.

ويبقى تصرف السلطات العمومية وفق مبادئ النظرية النيوكلاسيكية يتمحور حول إجراءات تتعلق بالتوازنات الخارجية وتطبيق مقاييس التعقيم (stérilisation) وهو الإجراء الذي يتطلب تدخل الدولة باستعمال جزء من موارد الطفرة من أجل احتواء تهديد انحلال التصنيع وتلاشي القطاع الزراعي في البلد.

والملاحظ أن السياسة الاقتصادية العامة في البلاد في السنوات الأخيرة قد حققت مؤشرات ايجابية على المستوى الكلي ومستوى التوازنات الخارجية للبلاد لكن هذه الحالة تبقى هشّة ولا تعكس نموا حقيقيا على المدى الطويل ما يبقي الإقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية (انخفاض سعر البرميل)، حيث أن القطاعات الحيوية خارج المحروقات لا تلقى الاهتمام الكافي الذي يستهدف تحريكها وفق مقومات مستمدة معطياتها وفق الظروف الداخلية مع مراعات ما هو جار على مستوى الإقتصاد الدولي، كما أن الإجراءات المتخذة والتي تستهدف احتواء الظاهرة موضوع الدراسة عن طريق اللعب على مستوى سعر الصرف الاسمي من أجل الوصول إلى الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي اعتمادا على فائض النفط، إضافة إلى التوجه نحو الانفتاح الخارجي (تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية) كلها إجراءات عززت تبعية الإقتصاد الجزائري اتجاه الواردات في أغلب الحاجيات الاقتصادية مع الاستمرار في أحادية التصدير، مما عزز فرضية أن نمط الإقتصاد الجزائري أصبح استهلاكيا.

مما سبق نستنتج أن فكرة الإصابة بالمرض الهولندي نتيجة توافر الثروات المعدنية والمحروقات ليست حتمية، وقد أظهرت التجارب اليوم أن المزايا النسبية والتنافسية المتعلقة بالموارد الطبيعية، لا تمنع بناء مزايا نسبية وتنافسية في مجالات أخرى¹.

حيث أن العديد من البلدان التي كانت زراعية صناعية (agro-industriels) استطاعت أن تكون لنفسها انطلاقا من الموارد الزراعية قاعدة صناعية تمتاز بالتنافسية والديناميكية، كما توجد دول أخرى انطلاقا من المواد المعدنية خطت خطوات كبيرة من أجل تنويع صادراتها وقد نجحت في ذلك (إيران، اندونيسيا)، لكن هناك حالات سجلت فشلا في تحقيق ذلك، كما سجلت الحالات الأخرى نجاحا متواصلا.

وبذلك يتضح جليا أن المشكلة الآن هي أكثر مما كنا نتوقع بخصوص الإقتصاد الجزائري، فالأمر يتعلق بكيفية تعبئة الموارد النفطية المتاحة من أجل تخصيصها بطريقة علمية وإرادة سياسية صارمة من أجل استخدامها في التنمية الاقتصادية المستدامة، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة الاهتمام براس المال البشري والفكري .

¹ SAMIR BELLAL.op.cit p103.

حيث نستنتج أن الربيع النفطي لا يمكن الجزم باعتباره نعمة أو نقمة على الجزائر، بل الأمر يتعلق بالفلسفة الاقتصادية المنتهجة وكيفية تحديد الأهداف وطبيعة تسخير الوسائل من أجل استخدام هذا المورد الثمين في تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل.

بصفة عامة أصبح واضحا أن العملية التنظيمية تعتبر من أهم المفاتيح والوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة المرض الهولندي¹. وينبغي على مثل هذه العملية أن تشتت توافر إرادة سياسية للعمل من أجل إقامة اقتصاد منتج تنافسي، كما يجب على الدولة أن تتخبط في الاقتصاد ككل، عن طريق الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة والبحث والتطوير، والإنفاق على البنية الأساسية (الصناعية وشبكة الكهرباء والماء والمواصلات السلوكية واللاسلكية، والنقل)، والتي تولد وفورات وأثار إيجابية على الاقتصاد ككل، مثل هذه النفقات من المرجح أن تزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد، مما يعوض عن الآثار السلبية للمرض الهولندي، والمتمثل في تراجع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وعدم تنافسية القطاع الزراعي.

إن السياق الحالي المتعلق بالاقتصاد الجزائري يتمثل في أن مصادر النمو لا تزال غير موجودة في القطاع الصناعي ولا الزراعي، لذلك يبقى الأثر السلبي للربيع النفطي على النمو في المدى الطويل يكمن في منعه لمصادر النمو الأخرى من الانبعاث لا سيما القطاع الصناعي والزراعي، وبذلك يجب مراجعة دور الدولة في هذه المعطيات والظروف الاقتصادية حيث يسمح لها التأكد من تخصيص الموارد أكثر فأكثر لفائدة القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة)².

¹A.SID AHMED.CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE.OPCIT.P288 (d'après samir bellal p103).

² IDEMp104.

خلاصة

إن القطاع الزراعي، وخلال الفترة المدروسة (1990-2010) كان معدل اختراق صادراته لم يتجاوز 0.5%، وهذا يدل على أن 0.5% فقط من المنتج الوطني ما هو موجه للتصدير، وهذا يعتبر معدل ضئيل جدا إذا ما قورن بمعدل الاستيراد وحجم المنتج المحلي.

أما معدل اختراق الواردات، فكان في المتوسط بين 45% و50%، أي خمسون في المائة من الطلب المحلي يلبي عن طريق الواردات وهذا ما يدل على التبعية الغذائية للجزائر.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فإنه حتى بداية التسعينيات كان اقله يتشكل من القطاع العمومي (80%)، غير أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر سمحت بتزايد حجم القطاع الخاص.

ولكن بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية (معدل النمو) مثلا، يمكننا ملاحظة الوضعية المزرية التي يعاني منها هذا القطاع، لان اغلب الصناعات العمومية تسجل معدلات نمو سالبة وهذا يدل على أن الانحلال الصناعي يستفحل في النسيج الصناعي الوطني، أما القطاع الخاص، فإنه لا يمثل إلا 6% من مساهمته في الناتج المحلي الخام وهذا يدل على انه لا يزال في بداية نموه ويحتاج إلى رعاية حكومية كبيرة.

وإذا ما لاحظنا التركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري، فإن قطاع المحروقات لا يزال يسيطر بحصة كبيرة في تكوينه للناتج الإجمالي الخام (45%) يليه قطاع الخدمات (20.1%)، البناء (8.5%)، صناعة خارج المحروقات (05%)، الزراعة (7.6%)، خدمات أخرى (13.4%). وفيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي الفعلي فهو في انخفاض مستمر.

ونخلص مما سبق أن كل المؤشرات التي تدل على إصابة الإقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي متوافرة، لكن فيما يتعلق بتطابقها مع النموذج النظري للظاهرة قيد الدراسة فأنا نلمس تناقضا من حيث سعر الصرف، فهو يعرف انخفاضا مستمرا يقابله زيادة في الواردات، عكس افتراضات النموذج الذي يتوقع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي باستمرار، وهذا ما يدل على أن مشكلة الإقتصاد الجزائري اكبر من أن تنحصر في ظاهرة المرض الهولندي بل اكبر من ذلك بكثير.

الفصل الرابع

تمهيد:

تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، وضمان تنفيذها، وإذا كانت تلك الأهداف تمثل أولويات يراد الوصول إليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم الأدوات التي يؤدي استخدامها وتطبيقها إلى تحقيق تلك الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع إتاحتها.

أما في ما يخص مصطلح التنويع الاقتصادي، فيمكن إدراجه في حالة الدولة الريعية بأنه قطع التبعية الاقتصادية لقطاع الريع مع موارد الخزينة العمومية، وذلك بخلق قاعدة اقتصادية صناعية وزراعية وخدمائية تنافسية حيث يمكن أن تكون مصدرا متجددا للنمو، وتساهم بحصص معتبرة في تكوين الناتج الإجمالي الخام، وهذا ما يؤهل اقتصاد البلدان يكون في منأى عن مختلف الصدمات البترولية المفاجئة.

لذلك يتناول هذا الفصل عدة محاور تستهدف تقييم فعالية السياسات الاقتصادية على المدى القصير مع تبيان ردود فعل السلطات العمومية إزاء المتطلبات الاقتصادية الكلية، ثم يتم التطرق إلى التحديات والإصلاحات في المدى المتوسط إلى آفاق سنة 2015، لنخلص إلى تبيان التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي وتقديم البديل الاقتصادي للجزائر من خلال اقتراح إستراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري(الخيار الصناعي). ويتم تقديم ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة.

المبحث الثاني: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة

لقد كان صمود الجزائر في وجه الأزمة السابقة التي ضربت اقتصادها بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة التي انتهجتها خلال العشرية الأخيرة من الألفية الثالثة، حيث اتبعت السلطات سياسة موازنة توسعية، واتخذت تدابير إضافية للحد من اثر التراجع في صادرات النفط في عام 2009، لكن بعد عودة انتعاش الطلب على النفط منتصف سنة 2009 تحسنت وضعية الحساب الجاري والاحتياطيات الدولية (ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات في سبتمبر 2009).

ومع ذلك فان الأزمة الأخيرة (أكتوبر 2008) بينت أن الجزائر لا تزال تابعة بشكل كبير إلى التغيرات في أسعار النفط والإنفاق الحكومي. لذلك يبقى التحدي الرئيسي للبلاد هو تحقيق نمو مستدام، متنوع مصدره الاستثمار الخاص من اجل امتصاص البطالة ، والتي لا تزال مرتفعة في فئة الشباب.

إن من نصائح صندوق النقد الدولي للسلطات الجزائرية المحافظة على إتباع سياسة مالية توسعية ، والاستمرار في نفقات البنية التحتية، كما يجب التوحيد التدريجي للإجراءات المالية العامة والمحافظة على نسقتها من اجل ضمان الاستمرارية على المدى المتوسط.

أما بخصوص السياسة النقدية وسعر الصرف، يجب أن تهدف إلى امتصاص فائض السيولة الناجمة عن العوائد النفطية ومواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادات في أجور الوظيف العمومي.

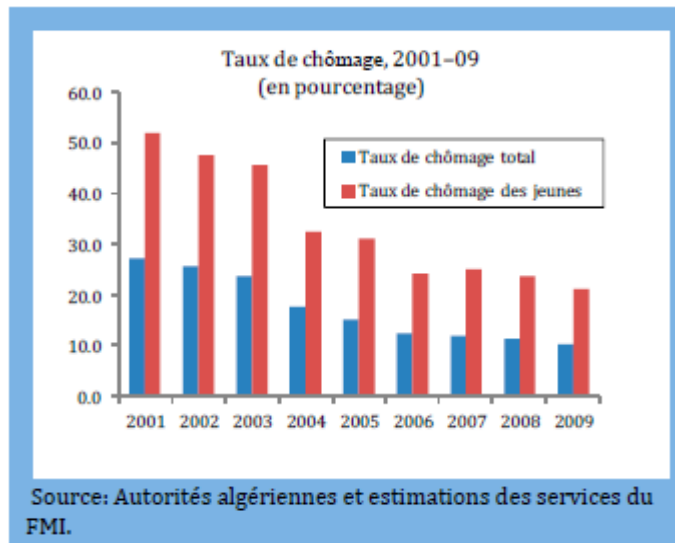
إن التوقعات بشأن الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط تتوقف بشكل كبير على برنامج الإصلاح الهيكلي لزيادة تعزيز وتطوير القطاع المالي، وتحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار الخاص ودعم التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: الاتجاه العام لوتيرة النمو الاقتصادي**الفرع الأول: استمرار هيمنة المحروقات على النمو**

خلال العشرية الأخيرة (2000-2010) عرفت الجزائر تحسنا اقتصاديا ملحوظا مقارنة بالعشرية التي سبقتها، لكن يبقى هذا التطور تابعا للمحروقات والإنفاق العمومي، حيث أن السياسة النقدية والمالية حافظت على معدلات التضخم في مستوياته الدنيا، في مرحلة عرفت فيها أسعار البترول انتعاشا ملموسا، مما سمح للجزائر تعزيز مركزها المالي، مع تزايد مجموع الاحتياطيات بالعملة الصعبة، وارتفاع الادخار على مستوى صندوق ضبط الإيرادات، ووجود حد ادني من المديونية الخارجية والعمومية.

لكن على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، لازالت عائدات النفط تشكل 98 بالمائة من صادرات الجزائر، و3/2(ثلثي) إيرادات الميزانية، أما القطاع الغير النفطي، فلا يزال يتوجه نحو الداخل ويعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي. ففي سياق النمو الحاصل في خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2010) والذي بلغ حوالي 6 ٪، انخفض معدل البطالة باطراد ليصل 10.2٪ مع نهاية سنة 2009 ، لكن لا يزال مرتفعا في فئة الشباب وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم 11: نسب معدل البطالة 2001-2009.



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 04

الفرع الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (2008-2010)

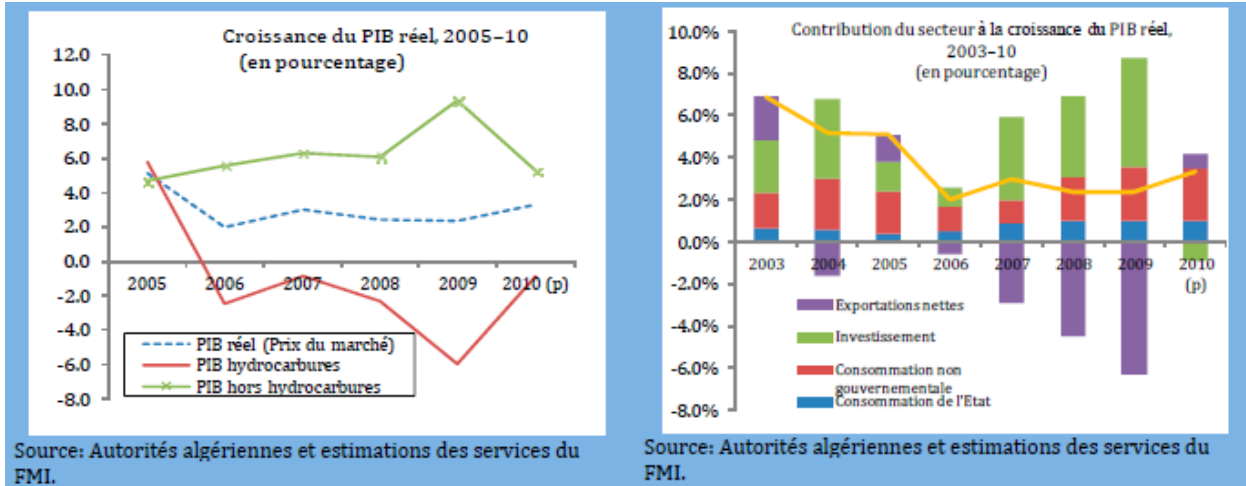
أولاً: النمو الاقتصادي

إن النمو القوي الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي قابله جزئياً التراجع في إنتاج النفط والغاز في نفس الفترة، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي 9.3٪ عام 2009 دعمه المحصول الجيد للحبوب والأداء الجيد لقطاع الخدمات والأشغال العامة والذي عززه برنامج الاستثمار العمومي (PIP).

كما أن الانخفاض الكبير في إنتاج المحروقات (-6٪) خفض النمو الإجمالي حوالي 2 ½ ٪، وهي اقل بقليل لما كانت عليه سنة 2008 (6٪).

إن استقرار قطاع المحروقات والأداء الديناميكي للقطاعات المتعلقة ببرنامج الاستثمار العمومي (PIP) انعكست على النمو الاقتصادي الإجمالي 3.3% سنة 2010 وذلك ما يوضحه الشكل الآتي¹:

شكل رقم 12: بنية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2005-2010



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011

ثانيا: معدل التضخم

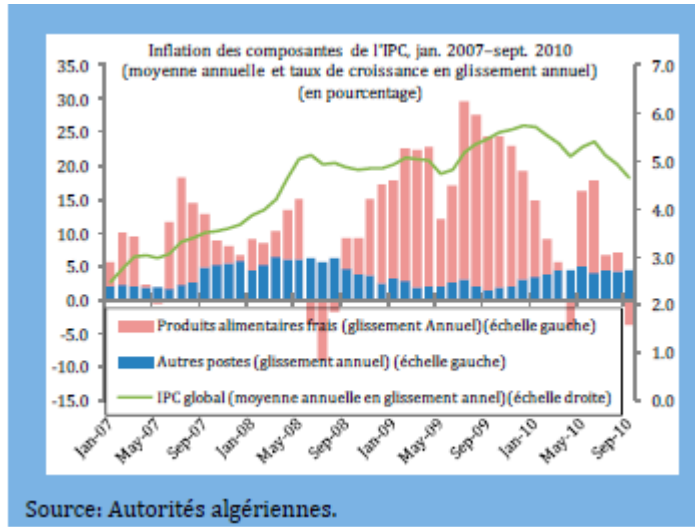
بعدما سجل معدل التضخم ارتفاعا سنة 2009 عرف انخفاضا بعد ذلك، حيث كان قد سجل معدل 5.7% والذي يعتبر أعلى نسبة خلال العشرية الجارية، وذلك بسبب ارتفاع وتضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة . أما بخصوص السلع الغير الغذائية الطازجة فقد كان معدل التضخم فيها مستقرا حول 2.3% في المتوسط .

أما سنة 2010 فقد عرفت الزيادة في أسعار السلع الغذائية الطازجة تباطؤا لكن سجلت السلع الأخرى ارتفاعا متزايدا، وبصفة عامة فان متوسط معدل التضخم لسنة 2010 هو حوالي 4.22%. والشكل التالي يوضح تطورات معدل التضخم للسنوات من 2007 إلى 2010.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 04.

ويتلخص ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم 13: تطورات معدلات التضخم 2007 – 2010



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي P 04, MARS 2011 n° 11/39, Rapport du FMI

أ- معدل النمو في الودائع والقروض الموجهة للاقتصاد:

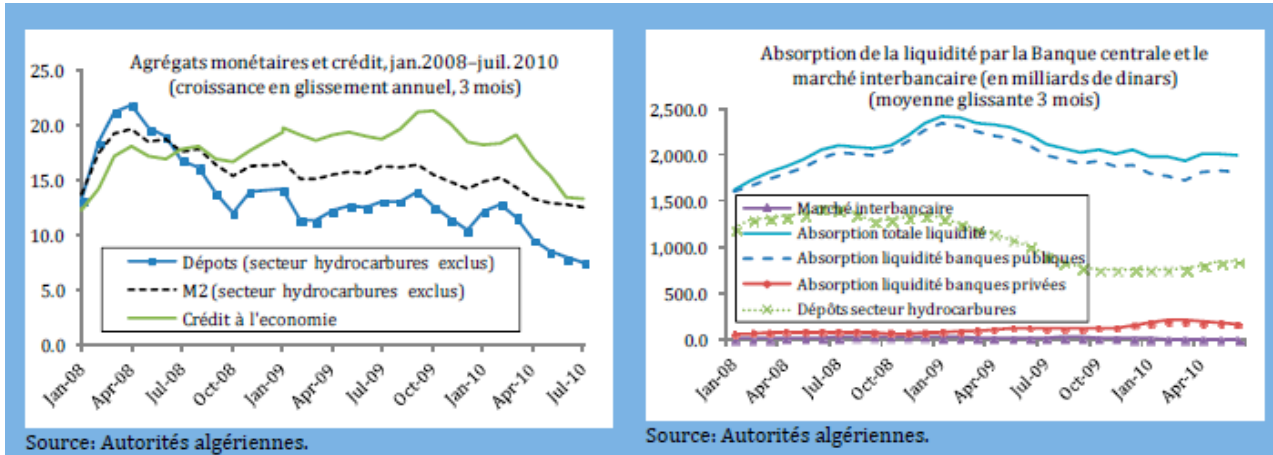
إن البنوك الجزائرية لا تلجأ إلى التمويل الخارجي، ولا زالت تستفيد من النمو القوي في الودائع على الرغم من تراجعها الخفيف نهاية سنة 2009 (8.3% على أساس سنوي في أوت 2010).

حيث واصل بنك الجزائر سياسة امتصاص السيولة النقدية الناجمة عن الإنفاق الحاصل في برنامج الاستثمار العمومي والموارد المتأتية من قطاع المحروقات، وبصفة عامة نما الائتمان الموجه للاقتصاد بنسبة 12.5% (أساس سنوي أوت 2010). حيث بقي نمو القروض للقطاع العام مرتفعا (باستثناء إعادة شراء الديون من قبل الخزينة العمومية) في حين انخفض نمو الائتمان للقطاع الخاص (الشركات والأسر) نتيجة تخفيض الحجم المخصص للعائلات (منع القرض الاستهلاكي أوت 2009)¹.

وهذا ما يتلخص في الشكل التالي

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 05

شكل رقم 14: إدارة الكتلة النقدية 2008 – 2010



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي P 04 MARS 2011 n° 11/39, Rapport du FMI

الفرع الثالث: دعم القطاعات خارج المحروقات وفق السياسة المالية التوسعية.

لقد ظل العجز ساريا على الموازنة العامة بالرغم من التحسن في إيرادات المحروقات حيث سجل هذا العجز سنة 2010 4% من الناتج المحلي الإجمالي وهي المرة الثانية على التوالي خلال العشرية ، بعدما سجل 7% من PIB سنة 2009.

ثم إن الزيادة في حصيلة موارد المحروقات تقابلها زيادة في الإنفاق العام بمقدار 17%. وما يعكس الزيادة في الإنفاق خلال الفترة (2000-2010)، هو الزيادة في أسعار البترول والتي هي المصدر الرئيسي الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن في الميزانية ، حيث ارتفعت من 34 دولار للبرميل سنة 2005 لتصل إلى 88 دولار للبرميل سنة 2010. وهذا ما انعكس أيضا على الارتفاع في أجور الوظيف العمومي بنسبة زيادة 34% بأثر رجعي اعتبارا من سنة 2008. وكنتيجة لذلك سجلت الزيادة في الإنفاق الجاري بنسبة 31% (بما في ذلك الزيادة بأثر رجعي لأجور عمال قطاع التربية الوطنية 2008/09).

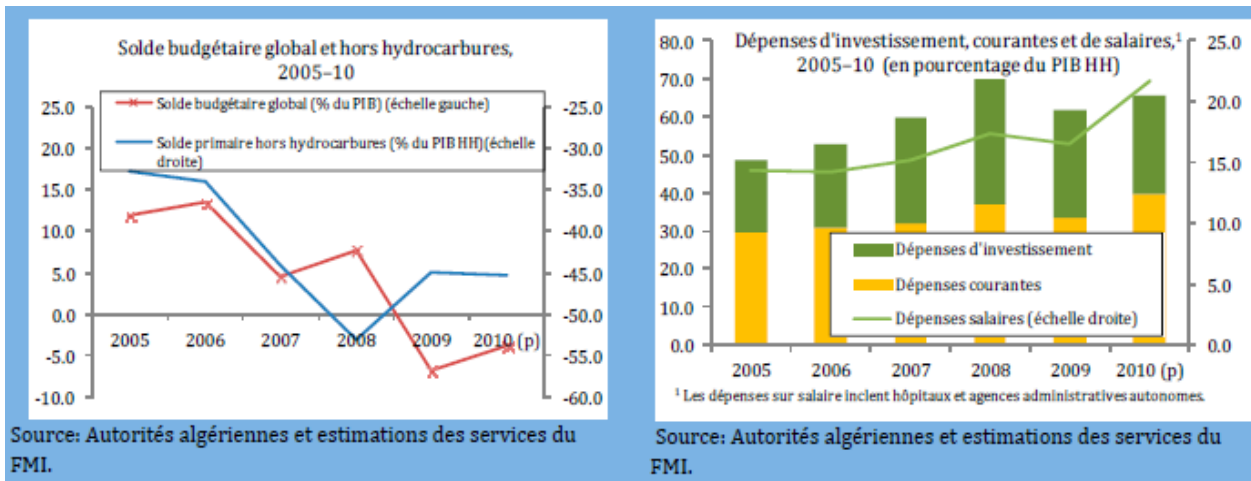
كما تعرف النفقات الاستثمارية استقرارا عند مستوى 2008-09 مع استمرار تنفيذ برنامج المخطط الوطني للاستثمار (PIP 2005/09)، كما سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا ب 19% لكنها لا تغطي حتى نصف النفقات الجارية.

ففي المجموع إن العجز الأساسي خارج قطاع المحروقات لسنة 2010 لم يسجل تغيرا على نطاق واسع بالنسبة للسنة 2009، في حدود 45% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (PIB H.H). مما يعكس الدعم المستمر للسياسة الموازنية للنمو خارج قطاع المحروقات ، والذي تباطأ منذ سنة 2009.

إن العجز الإجمالي وجب أن يغطي بالكامل عن طريق التمويل غير البنكي، في حين أن مستوى (صندوق ضبط الإيرادات) يمكن أن يزيد حوالي 1.5 مليار دولار والذي يمثل 38 % من PIB^1 .

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 15: رصيد الميزانية الإجمالية خارج المحروقات ، النفقات الاستثمارية الجارية والأجور 2010-2005



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي P 04, MARS 2011 n° 11/39, Rapport du FMI

الفرع الرابع: أسعار الصرف والحساب الجاري

أولاً: ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية في 2010

ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 6.5 % خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010، بعد انخفاض بنسبة 7 % في عام 2009. وهذا يعكس الزيادة في سعر الصرف الفعلي الاسمي 6% سنة 2010، وعموما يبقى سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مستوى قريب من السعر التوازني، وهذا ما يعكس التغير على مستوى العوامل الأساسية بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي.

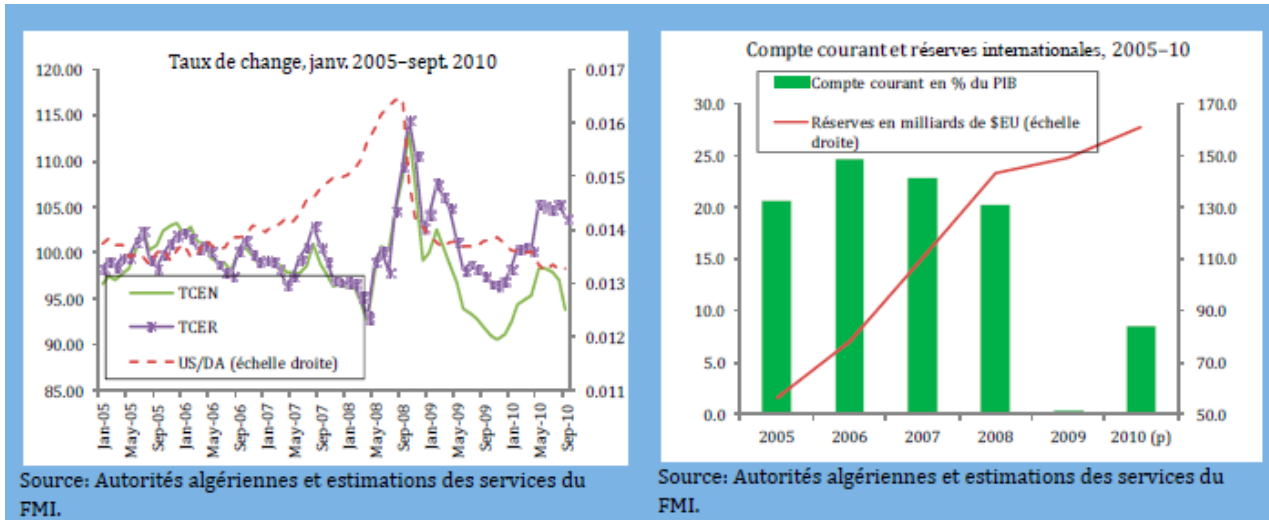
ثانياً: فائض في الحساب الجاري نتيجة الزيادة في قيمة الصادرات (المحروقات) سنة 2010

لقد تأثر حساب التوازنات الخارجية سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار المحروقات، حيث تراجع فائض الحساب الجاري إلى 0.3% من PIB مقابل 20% من PIB سنة 2008.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 06.

وبالرغم من ذلك ازدادت الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة ب 4 مليار دولار لتصبح 149 مليار دولار نهاية 2009 (ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات). أما خلال 09 اشهر الأولى من عام 2010 ارتفعت عائدات تصدير المحروقات بنسبة 32% بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، بينما انخفض حجم الصادرات (بما في ذلك الغاز) بمقدار 1.4%. كما سجلت الواردات انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2009، مما ساهم في تحسين وضعية رصيد الحساب الجاري، نتيجة لذلك زادت الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي نحو 8 مليار دولار منذ نهاية 2009 لتصل 157 مليار دولار نهاية سبتمبر 2010 وفق الشكل أدناه:

شكل رقم 16: تطور أسعار الصرف (TCEN-TCER-US/DA)، الحساب الجاري والاحتياطات الأجنبية 2005-2010.



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي n° 11/39, MARS 2011 P 04

وبصفة عامة إن تصرف السلطات العمومية وفق السياسة الاقتصادية والتي تستخدم أدوات الاقتصاد الكلي من أجل التحكم الجيد في المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي مما جعلها تتميز بوضع مالي مريح، لكن الإصلاحات المطبقة لم تكن حلى الوجه المريح كما اقترحه صندوق النقد الدولي .

لكن نلاحظ أن السلطات الجزائرية قد واصلت برنامج الإنفاق العمومي من أجل تحسين البنية التحتية وتعزيز إمكانيات النمو، ومع ذلك فإن الزيادة الكبيرة في رواتب عمال الوظيف العمومي من شأنها تأخير إعادة التوازنات المالية (le rééquilibrage budgétaire) المطلوب على المدى المتوسط للحفاظ على قدرة الجزائر على التغلب على الآثار السلبية لانخفاض أسعار المحروقات .

كما نلاحظ تحسن على مستوى مراقبة النوعية الخاصة بالمشاريع الكبرى المتعلقة ببرنامج الاستثمار العمومي، لكن أيضا عرف جهاز الميزانية تطورا وتحسينا بطيئا مقارنة بالمهمات التي يضطلع بها.

ويلاحظ أن بنك الجزائر يواصل بفعالية امتصاص الوفرة في السيولة الكبيرة الناتجة عن البنوك للحد من الضغوط التضخمية مع الحفاظ على أسعار الفائدة عند مستوياتها الدنيا منذ مطلع سنة 2009¹.

إضافة إلى أن السلطات الجزائرية تبذل مجهودات لتنويع اقتصادها (انطلاقا من المعطيات السابقة)، لكن مستوى درجة الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك القطاع المالي لا تزال بطيئة، كما أن اللوائح الجديدة سنة 2009 من شأنها أن تسيء إلى مناخ الأعمال في الجزائر .

المطلب الثاني: توقعات السياسات الاقتصادية على المدى القصير) دعم النمو ومعالجة الضغوط التضخمية)

اعتمادا على الدراسة التي قام بها خبراء صندوق النقد الدولي رقم Rapport du FMI. n° 11/39.Mars 2011. فان توقعات السياسات الاقتصادية يكون كالتالي:

الفرع الأول: عودة النمو للاقتصاد العالمي يعزز قطاع المحروقات في الجزائر كما يزيد من الإنفاق على باقي القطاعات الأخرى

لقد رافق الانتعاش الاقتصادي العالمي ازدياد الطلب على المحروقات وبذلك ارتفاع أسعاره، حيث عدة سنوات من الانخفاض في الإنتاج ، عرف قطاع المحروقات في الجزائر، لكن لا يساهم ذلك إلا قليلا في تحقيق النمو الكلي، لكن من المتوقع أن النمو خارج قطاع المحروقات سوف يزداد نظرا لازدياد النفقات الخاصة بتطبيق برنامج الاستثمار العمومي والمتعلق بمشاريع البنية التحتية، كما يشهد نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (PIB HH) ارتفاعا بنحو 5.3% 2010-2011، ويساهم في النمو الإجمالي ب 3.7% خلال سنة 2011. أما الزيادة في أجور عمال الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية لتصل 5% سنة 2011.

أولا: الارتفاع المتواصل لأسعار النفط يحسن من وضعية التوازنات الخارجية والمالية للجزائر

حيث أن الزيادة في أسعار النفط مثلما هي مدرجة في التوقعات الاقتصادية العالمية، ستسهم في زيادة الفائض في الحساب الجاري الجزائري مستقبلا لتصل إلى 8 إلى 9% من PIB ،

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 07.

أما رصيد الموازنة العامة سوف يبقى عاجزا في 2011 و 2012 إلى 2013 في حدود 3.3 % من الناتج الداخلي الخام نظرا للنفقات الجارية التي تبقى مرتفعة.

ثانيا: مواصلة دعم النمو واتخاذ التدابير المالية

نظرا لضرورة الخفض من حدة البطالة، ونظرا لحالة عدم اليقين بخصوص أسواق المحروقات في المستقبل لا بد على السياسات الاقتصادية أن تواصل دعم النمو وفي نفس الوقت اتخاذ تدابير السلامة المالية تحسبا لأي طارئ، حيث أن دعم النمو الذي ساعد في التخلص من آثار أزمة 2009 العالمية، يجب أن يبقى سائر التطبيق، كما يلاحظ أن السياسات الاقتصادية الكلية الحكيمة التي طبقتها الجزائر خلال السنوات الماضية قد مكنتها من اكتساب مرونة كبيرة في التعامل مع الصدمات الخارجية واستيعاب الانخفاضات الحادة في أسعار النفط، لكن الأزمة المالية العالمية أظهرت أيضا أن الجزائر لا تستطيع الصمود إذا واصلت هذه الانخفاضات مدة طويلة، لكن يجب على السلطات أن تبقى حذرة في التعامل مع الضغوط التضخمية.

الفرع الثاني : اتجاهات السياسة المالية

أولا: اتجاهات النفقات

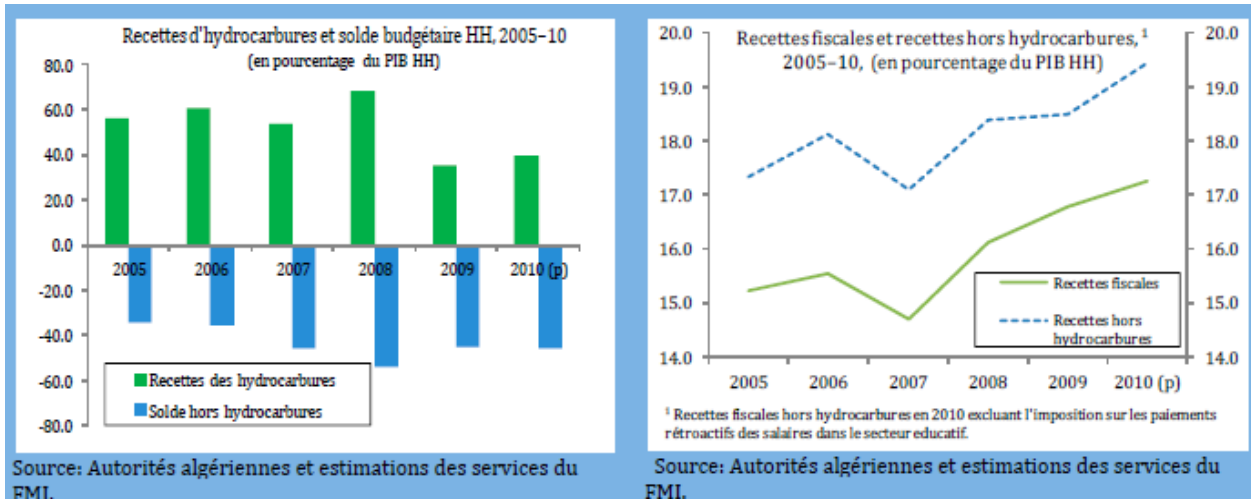
في سنة 2011 تتركز أولويات السياسة المالية في وقف الاتجاه التصاعدي للنفقات مع تحسين الكفاءة والاستهداف، حيث تلعب النفقات العمومية دور مهيمن في النمو الاقتصادي، وهذا ما نميزه في الأهداف الرئيسية للسياسة المالية الجزائرية (متابعة واستكمال برنامج الاستثمار العمومي) ودعم الاستثمارات الخاصة بفضل الادخار الكبير المتاح في الميزانية، لذلك يمكن للسلطات أن تحافظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العمومي على المدى القصير.

لكن هذه الزيادة الملحوظة في الإنفاق الجاري في السنوات الأخيرة، قد يكون له تأثيرات ضارة نتيجة الارتفاع الحقيقي الذي يشهده سعر الصرف مما ينبئ بتكريس "المرض الهولندي" والذي من شأنه أن يقوض تنافسية القطاعات خارج المحروقات.

لذلك يبقى من المهم وقف هذا الاتجاه التصاعدي، ووضع سياسات تحسن تدقيق (ciblage) النفقات الجارية (خاصة التحويلات الجارية) ومواصلة تعزيز فعالية مراقبة النفقات الرأسمالية، وبعد التقليل من هذا الأثر على الطلب الإجمالي، لا بد من أن تكون الإصلاحات على مستوى الأجور في الوظيف العمومي بما في ذلك المدفوعات بأثر رجعي أن تنتشر (étalés) قدر الإمكان مع الزمن.

ويتلخص ما سبق في الشكل الآتي:

شكل رقم 17: حصيلة موارد المحروقات، رصيد الميزانية خارج المحروقات، الموارد الجبائية خارج المحروقات 2010-2005



المصدر: تقديرات مصالحي صندوق النقد الدولي Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011

ثانيا: استمرارية العجز الموازني

من المتوقع أن تتحسن وضعية الميزانية لكن سيبقى العجز كما تبقى وضعية الميزانية عاجزة على المدى القصير ابتداء من 2011، حيث نرى أن القانون التكميلي للمالية ينص على مواصلة الإصلاحات على مستوى الأجور والزيادة في التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية الجديدة، فالنفقات الجارية تسير تدريجيا من 13% لتصل إلى 41% من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، لكن إذا استثنينا مدفوعات الأجور بأثر رجعي، فإن نسبة الإنفاق الجاري تتراجع إلى 35% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2011 بعدما كانت 37% سنة 2010. وهو ما يوحي بالتراجع الذي قد يكون مستقبلا بعد الوصول إلى مرحلة الذرة سنة 2011 إذا لم تكن متغيرات خارجية طبعاً.

ومن المتوقع أن تبقى النفقات الرأسمالية مستقرة من حيث القيمة الحقيقية، إجمالي الإيرادات تستمر في الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والكفاءة الضريبية التي تحسنت فعاليتها في تحصيل الضرائب المباشرة قد حسنت من إيرادات الخزينة¹.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 09.

الفرع الثالث: رد فعل السلطات العمومية**أولاً: اتجاه السياسة الاقتصادية نحو الترشيد المالي**

أدركت السلطات الاقتصادية في البلاد أن عليها كبح التزايد المستمر في النفقات-بما في ذلك النفقات الجارية-، كما كانت خطوة الزيادة في أجور عمال الوظيف العمومي في سياق عملية إصلاح الأجور جد ضرورية، لتعويض الخسارة في القوة الشرائية للعمال نظراً لعدم وجود تعديل من هذا القبيل في السنوات القليلة الماضية، حيث تعتبر السلطات أن هذا المستوى يتقارب مع ما هو سائد في المنطقة من حيث الأجور المتوسطة للوظيف العمومي.

للتقليل من الآثار السلبية المحتملة على الحساب الجاري الخارجي والتضخم، سيتم توزيع المدفوعات في الأجور بأثر رجعي خلال الفترة 2010-2012، التحويلات الجارية بما في ذلك دعم المواد الغذائية وذلك بمساعدة البنك الدولي من أجل تحسين عملية الاستهداف.

ثانياً: التنفيذ المستمر للاستثمارات العامة من أجل تعزيز إمكانيات النمو خارج قطاع المحروقات

حيث تبقى على مستوى إجمالي الاستثمارات العمومية بما في ذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 والشروع في تنفيذ المخطط الاستثماري 2010-2014، ومع ذلك إذا كانت البيئة الدولية توحى بتدهور قيمة المحروقات فإن السلطات تبقى على أهبة الاستعداد من أجل تعديل النفقات الاستثمارية تحت قيد توافر الموارد.

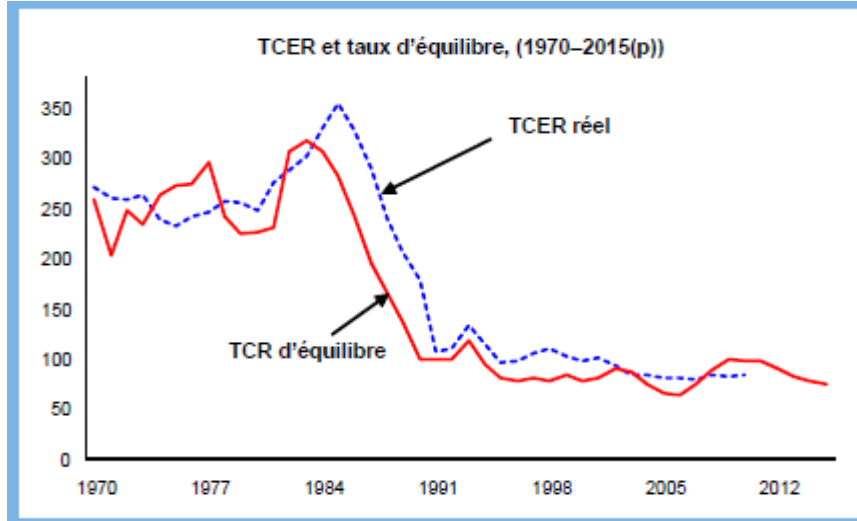
الفرع الرابع: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف**أولاً: امتصاص السيولة والضغط التضخمية**

يوصل بنك الجزائر امتصاص السيولة البنكية الفائضة المتوافرة من موارد المحروقات ومن النفقات العمومية من شأنه ما يحد من وفرة السيولة على التضخم، لذلك وجب على السلطات أن تبقى يقظة في ضوء الزيادة الحالية في عائدات المحروقات والتي تغذي الاقتصاد بالسيولة، والزيادة التي طرأت على أجور الموظفين فضلاً عن حالات عدم اليقين بخصوص تطورات أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع. فإذا ظهرت ضغوط تضخمية نلاحظ أن بنك الجزائر يسارع إلى رفع أسعار الفائدة، بما في ذلك رفع سعر إعادة التمويل (إعادة الخصم)، كما يجب أن تكون هناك تبادل في المعلومات بين بنك الجزائر ووزارة المالية فيما يخص حجم النفقات المحتملة، من أجل تعزيز القدرة التحليلية لتحسين قرارات السياسة النقدية.

ثانيا: استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند مستوى قريب من سعره التوازني

يواصل بنك الجزائر استخدام نمط سعر الصرف " التعويم المدار " للحفاظ على مقربة سعر الصرف الفعلي الحقيقي من السعر التوازني والتقليل من خطر الاختلال بسبب تقلب أسعار النفط وسعر صرف اليورو/دولار مثلما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 18: تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي مع سعره التوازني 1970-2015 .



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي 11/39، MARS 2011 Rapport du FMI n°

كما نلاحظ في السنوات الأخيرة أن سعر الصرف الحقيقي للتوازن في ارتفاع مستمر ما يعكس الارتفاع المعتبر في حجم النفقات العمومية مما تسبب آثار ضارة على الاقتصاد مثل " المرض الهولندي" الذي يؤثر على الرفاه الاقتصادي.

أ- إن عملية امتصاص السيولة قد نجحت في احتواء التضخم وعززت من موقفها الاحترازي من أي ضغوط تضخمية محتملة، خاصة وأن معدل التضخم قد عرف ارتفاعا سنة 2009 علما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يعود إلى عيوب السوق (عدم كمال السوق)، حيث عرفت أسعار هذه الأخيرة استقرارا سنة 2010 لكن تزايد التضخم على مستوى المنتوجات غير الغذائية، لذلك تبقى السلطات تراقب ذلك عن كثب من أجل احتواء أي حالة تضخمية طارئة، وتبقى وفرّة السيولة النقدية هي التي يمكن أن تعيق كفاءة السياسة النقدية لكن الآليات المستعملة إلى حد الآن تبقى ناجعة في هذا السياق.

ب- اتساق التقارب في TCER مع سعره التوازني والتوازن الخارجي، حيث سمحت سنة 2010 سياسة سعر الصرف بتقييم سعر الصرف الحقيقي الفعلي تماشيا مع الانتعاش في

أسعار المحروقات وزيادة الإنفاق الحكومي، كما أن السلطات النقدية تواصل تعزيز جهودها من أجل زيادة قدراتها التحليلية لسعر الصرف.

المطلب الثالث: التحديات والإصلاحات في المدى المتوسط

الفرع الأول: التوقعات على المدى المتوسط

أولاً: نمو بعض القطاعات وتباطؤ البعض الآخر

أفاق النمو على المدى المتوسط تبقى مستقرة على الرغم من أن بعض القطاعات تواجه خطر التباطؤ، حيث على المدى المتوسط يمكن لقطاع المحروقات أن يشهد بعض التراجع في صادرات الغاز- نظرا لإمكانية وضع بديل جديد لمنتوج الغاز في أسواق صادرات الجزائر- مما يمكنها أن تعيق النمو الإجمالي لعائدات المحروقات . معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي خارج قطاع المحروقات يدور حول 5% ما يمكن أن يعززه برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014 إضافة إلى استمرار الاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات.

أما النمو المحتمل للقطاع الخاص يبقى تابعا بشكل حاسم إلى برنامج قوي للإصلاحات الهيكلية، لا سيما في القطاع المالي وتحسين مناخ الأعمال.

كما يبقى من الضروري إجراء برنامج طموح للإصلاحات الهيكلية من أجل تفادي التباطؤ المحتمل للقطاعات خارج قطاع المحروقات في المدى المتوسط، بحيث أن نفقات برنامج التنمية 2010-2014 تبقى ثابتة في قيمتها الحقيقية، لذلك ينبغي تمهيد الطريق لمصادر أخرى من النمو الاقتصادي يقودها القطاع الخاص.

ثانياً: استمرار الارتفاع في أسعار المحروقات يعطي توقعات مالية إيجابية

بصفة عامة تبقى التوقعات تتبئ بمؤشرات إيجابية على المستوى المالي نظرا لاستمرار الارتفاع في أسعار النفط حسب التوقعات، لكنها تبقى تعتمد (المؤشرات المالية) على التقلبات في أسعار المحروقات. إذا كان في المدى المتوسط تحكما في مستوى وحجم النفقات، يمكن أن يعرف ادخار صندوق ضبط الموارد زيادة لكن بمعدل أقل مما هو عليه نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ليلبلغ 32% من PIB سنة 2015.

الفائض في الحساب الجاري هو حاليا 9% من PIB خلال هذه الفترة الاحتياطيات تبلغ أربع سنوات من واردات السلع والخدمات في سنة 2015. لكن في سينايريو آخر، ستشهد موارد صندوق ضبط الموارد انخفاضا ب نحو 10 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي بحلول

2015 ، إذا انخفض سعر الغاز الطبيعي بنسبة 30% بسبب تطور وسائل إنتاج لا تستعمل الغاز في الأسواق التي تصدر لهم الجزائر .

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 46: السيناريو المرجعي للأجل المتوسط 2009-2015

Scénario de référence moyen terme, 2009-15							
Scénario de base	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Prix internationaux du pétrole (\$EU/baril)	61.8	76.2	78.8	82.3	84.8	88.0	87.5
Prix internationaux du gaz (\$ EU/BTU)	6.6	7.6	7.9	8.3	8.6	8.7	8.9
Solde budgétaire global (% du PIB)	-6.8	-3.9	-3.3	-1.1	1.7	2.6	3.2
FRR (% du PIB)	42.6	37.9	32.1	28.9	28.9	30.1	31.8
Réserves (milliards de dollars EU)	148.9	161.0	171.4	188.3	206.9	226.4	247.4
Déficit budgétaire primaire (% du PIB HH)	-44.9	-45.3	-45.8	-41.6	-36.1	-33.1	-30.8
Solde du compte courant (% du PIB)	0.3	8.5	9.3	9.6	9.7	9.8	10.1
Avoirs nets de l'État (% du PIB)(*)	32.2	27.6	20.8	17.9	18.1	19.5	21.4

(*) FRR moins dette publique.

المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي 11/39، MARS 2011

الفرع الثاني: مخطط عمل السلطات الاقتصادية

أولاً: محاولة تخفيض التبعية لقطاع المحروقات

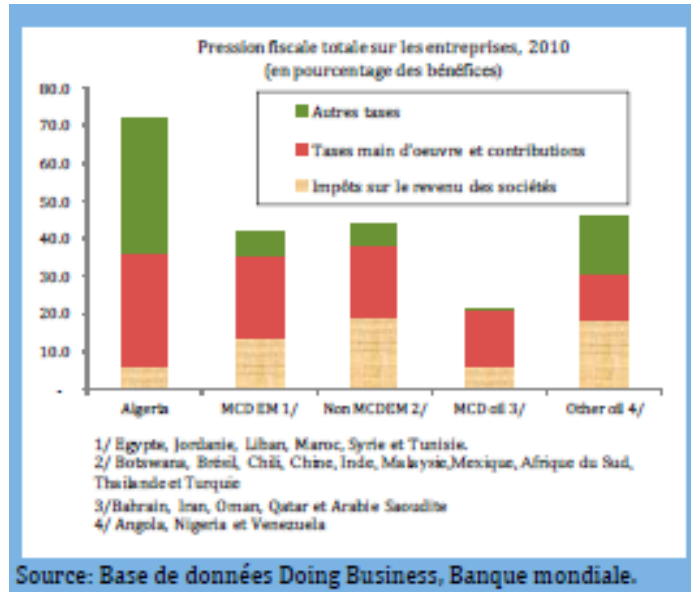
حيث يبقى الهدف الأساسي الوصول إلى اقتصاد متوسع أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة، وصولاً إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان، هذه الأهداف توجه السياسات الاقتصادية اتجاه اتخاذ الإصلاحات الهيكلية، كما أن السلطات تدرك أن التطورات الحاصلة على مستوى أسواق الغاز الدولية مع التطور المحتمل لبدائل الغاز في الصناعات الحديثة، من شأنها أن تؤثر على صادرات الجزائر من الغاز في المدى المتوسط.

ثانياً: الإصلاحات المالية المستهدفة

أ- تعزيز الإيرادات غير البترولية المترامن مع تخفيف الضغط الضريبي على الشركات، بحيث قد تم إحراز تقدم ملموس في السنوات الأخيرة -مع المساعدة التقنية من قبل صندوق النقد الدولي- من أجل زيادة الإيرادات الجبائية خارج قطاع المحروقات، خاصة ما يتعلق بمحاربة التهرب الضريبي، تنسيق الجهود مع المنظمات ذات الصلة، توسيع القاعدة الضريبية بخلق مراكز جديدة للضرائب، وبالرغم من ذلك لازالت الجباية البترولية سنة 2010 تشكل 3/2 (ثلثي) إجمالي الإيرادات.

مثلما يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم 19: الضغط الجبائي الإجمالي على المؤسسات 2010



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي MARS 2011 P 04, FMI n° 11/39, Rapport

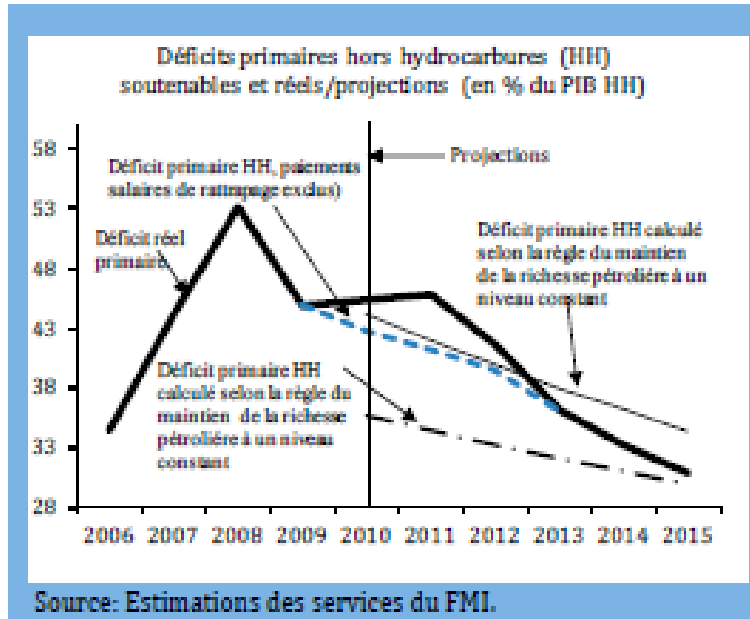
على الرغم من نجاح السلطات في وضع صندوق ضبط الإيرادات والذي يغطي ضعف عائدات الموازنة من المحروقات، لكن هذا لا يكفي بالضرورة في الأجلين المتوسط والطويل لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

حيث تهدف السلطات في المدى الطويل أن تغطي جميع النفقات الجارية من الإيرادات غير النفطية. لكن بمقارنة الجزائر مع الاقتصاديات الناشئة نرى أن العبء الضريبي على الشركات الناشئة في الاقتصاد جد مرتفع، والتخفيف من هذا الضغط من شأنه أن يسهل نشاط قطاع الأعمال كما يلعب دورا في تقليص نشاط القطاع غير الرسمي¹.

ب- اعتماد إطار مالي متوسط الأجل، استنادا إلى مبدأ الدخل الدائم، وتوفير مرجع فعال لضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط، هذا المبدأ يدور حول فكرة الموارد النفطية الغير المتجددة، وفي نفس الوقت تنفيذ سياسات موجهة لضمان توافر المحروقات على المدى الطويل (الاستغلال المستدام وترشيد الثروة النفطية)، ولتحقيق هذه الغاية يجب على السلطات اقتطاع جزء من إيرادات المحروقات للأجيال القادمة على المدى البعيد، أو إنفاق جزء ثابت من إيرادات المحروقات على المدى الطويل للحفاظ على الجزء المتبقي لأطول فترة ممكنة.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 12.

الشكل رقم 20 : وضع الميزانية العامة خلال المدى المتوسط 2006-2015



المصدر: تقديرات مصالحي صندوق النقد الدولي 11/39، MARS 2011

من أجل تحقيق تلك الغاية لا بد من التنويع الاقتصادي الذي يسمح بتدعيم المالية العامة ويوسع الوعاء الضريبي والقاعدة الضريبية خارج قطاع المحروقات دون الضغط على قطاع الأعمال.

ج- بعد عدة سنوات من تزايد النفقات، ينبغي تحسين المراقبة وتحديد أولويات الإنفاق من أجل الحفاظ على قدرة الجزائر في التغلب على آثار انخفاض أسعار المحروقات على المدى الطويل، ففي المتوسط زادت النفقات الجارية خلال خمس سنوات ماضية بنسبة 20%، هذه الارتفاعات تأثرت بازدياد كتلة الأجور التي انتقلت من 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في 2006 إلى 15.6%- باستثناء الزيادات بأثر رجعي-، ثم إن نمو الزيادات بأثر رجعي والتكاليف الاعتيادية مما يشكل بنية جديدة من شأنها أن تزيد الضغوط التصاعدية للإنفاق¹. إضافة إلى ذلك، يمكن للمخاطر المالية المحتملة مثل ارتفاع التكاليف للمشاريع الاستثمارية الرأسمالية، أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ودعمها، من شأنها أن تكثف من هذه الضغوط. لذلك يجب أن تكون هناك صرامة مالية من خلال ضرورة التحكم في الإنفاق لضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحد من الزيادة السنوية للأجور إلى مستويات أدنى من معدل التضخم، وتحسين عملية الاستهداف (ciblage) للتحويلات والإعانات، وضبط وتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية وفق الإمكانيات المتاحة، إضافة إلى وضع آليات التعديل الجزئي للأجور

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 13.14.

(الوظيف العمومي)، من أجل تجنب الآثار المزعزعة للاستقرار عن طريق الزيادات الهائلة مثلما حدث سنة 2010.

د- ينبغي أن يكون جودة وفعالية الإنفاق هو أهم شغل في السياسة الاقتصادية، حيث إن إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية (CNED) من أجل متابعة برنامج الاستثمار الوطني (PIP) يعتبر خطوة هامة في المسار الصحيح كما يلعب دوراً مهماً في تحديد الأولويات من خلال المخطط المذكور. هذا الأخير له توقعات بمساهمته الإيجابية في النمو، لكن يجب أن يكون مصحوباً بإصلاحات هيكلية من شأنها تسهيل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

كما أن تطوير نظم الميزانية العامة لا بد أن يزامنها بذل مزيد من المجهودات في بعض الميادين، كان يكون التسيير الميزاني للدولة على أسس استهدافية بكل دقة (ciblage)، مع تقييم أداء البرامج المختلفة، مما تنعكس على تحسين طرق الرقابة وزيادة كفاءة الإنفاق العام. كما يعتبر استحداث القانون التنظيمي لسنة 2008 المتعلق بالرقابة كخطوة أساسية نحو الشفافية.

هـ- السلطات مصممة على الاستدامة المالية على المدى المتوسط، حيث حددت السلطات هدف التقليل من الاعتماد على عائدات المحروقات في المدى المتوسط، وحماية مدخرات الميزانية في الظروف العادية. فتحسين الإدارات الضريبية وتطوير إجراءات تعزيز الضرائب من شأنها أن تزيد من الإيرادات غير النفطية، كما تبحث السلطات في تدابير من أجل الحد من النفقات الجارية في الأجل المتوسط، بما في ذلك استحداث نظام يستهدف دعم الدخل مكان نظام الدعم العام، ووضع آليات لتحديد الأسعار على أساس السوق لبعض منتجات الطاقة والخدمات.

و- المفتاح الرئيسي لإستراتيجية النمو يكمن في مواصلة الإصلاحات المالية، من خلال إدخال مصطلح الشفافية المالية خاصة مع النفقات المتعلقة بالبرنامج التنموي 2010-2014 والصندوق المخصص له CNED حيث يكون التنفيذ على أسس إجراءات شفافة.

ثالثاً: تعزيز النظام المالي

أ- مؤشرات القطاع المالي واصلت التحسن 2009، وبصفة عامة تبقى البنوك مرسلة جيداً ولها مردودية جيدة خاصة بعد رفع الحد الأدنى إلى أربعة أضعاف من رأس المال، كما انخفضت نسبة القروض المتعثرة لتبلغ 14.5% سنة 2009، كما سجلت محصلات ومخصصات القروض مما يعكس التطبيق الجيد لإجراءات المخاطر من قبل المنظمين، لكن نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة في البنوك العامة لا تزال مرتفعة، لذلك لا بد من وضع

إجراءات جديدة للتقليل من مخاطر عدم الاسترداد بين البنوك العامة والمؤسسات العامة وحتى القطاع الخاص.

ب- الوساطة البنكية لا تزال ضعيفة، حيث يتوفر القطاع البنكي على سيولة عالية، لكن مستوى القروض لا يزال منخفضا نسبيا، ذلك بسبب مخاطر الائتمان. إن إنشاء مكتب الائتمان الخاص سنة 2011 من شأنه أن يحسن من تقييم المخاطر ويشجع عملية الإقراض، كما أن اعتماد تدابير جديدة متعلقة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقروض السكنية للأفراد، كما أن تحسين عمليات الدفع لتتجاوز مرحلة الدفع نقدا، وتطوير شبكات فروع البنوك كلها عوامل من شأنها أن تطور من ممارسات القطاع البنكي. وبذلك يوسع من دائرة التعاملات إلى أكبر شريحة اقتصادية من المجتمع.

جدول رقم 47: مؤشرات المتانة المالية للجزائر 2005-2010.

Indicateurs de solidité financière, 2005-10
(en pourcentage)

	2005	2006	2007	2008	2009	Jun-10
Ratio d'adéquation du capital	12.3	15.2	12.9	16.5	21.8	18.4
Banques publiques 1/	11.7	14.4	12.1	16.0	19.1	15.9
Banques étrangères 2/	19.0	21.6	18.1	20.2	35.3	29.7
Prêts classés/total prêts	35.7	34.8	35.5	25.4	21.6	22.1
Banques publiques 1/	38.2	37.5	38.7	28.5	24.4	24.9
Dont: au secteur privé	19.0	22.0	24.3	20.0	16.9	17.4
Banques étrangères 2/	5.7	8.8	11.5	3.9	4.0	4.0
Prêts non productifs/total prêts 3/	19.2	17.5	22.1	15.7	14.5	14.9
Banques publiques 1/	20.4	19.2	23.8	17.6	16.5	16.8
Dont: au secteur privé	10.1	11.7	18.7	15.9	13.0	13.3
Banques étrangères	3.2	2.9	9.2	2.2	2.4	2.6
Autres prêts classés/total prêts 4/	16.5	17.3	13.4	9.8	7.1	7.2
Banques publiques 1/	17.8	18.4	14.9	10.9	7.8	8.1
Dont: au secteur privé	8.9	10.3	5.7	4.1	3.9	4.1
Banques étrangères 2/	2.5	5.9	2.3	1.7	1.6	1.4
Provisions/prêts classés	49.3	54.0	56.1	57.7	68.3	67.8
Banques publiques	49.2	54.2	55.0	57.4	68.0	67.8
Banques étrangères	62.3	48.7	85.2	68.7	78.9	70.0
Retour sur investissement	7.8	18.8	24.6	25.2	25.7	..
Banques publiques	5.6	17.4	23.6	25.0	25.5	..
Banques étrangères	25.4	23.4	28.0	25.6	26.3	..

Source: Autorités algériennes.

1/ 90% des actifs du système.

2/ Les banques non publiques sont toutes étrangères.

3/ Prêts en arriérés (100% provisionnement obligatoire).

4/ Prêts productifs mais risqués (30% ou 50% de provisionnement).

المصدر: تقديرات مصالحي صندوق النقد الدولي MARS 2011، FMI n° 11/39، Rapport

ج- ومن بين التدابير المتخذة لتحديث النظام المصرفي والمالي:

1- توضيح دور البنوك العامة

2- استمرار تحسين البيئة التشغيلية

3- تطوير التمويل غير المصرفي من خلال سوق السندات.

إضافة إلى تحسين إدارة وحكامة البنوك العمومية (التي تمثل 90% من القطاع المصرفي) واتخاذ جميع الإجراءات التي تؤهلها لتكون وفق المعايير الدولية، بما في ذلك القيام بالشراكات مع المؤسسات المالية الأجنبية.

كما أن جهود تعزيز الرقابة المصرفية لا تزال قائمة من خلال، قيام بنك الجزائر باعتماد نظام جديد لتقييم البنوك لسنة 2011، والتي تعتبر كجزء من التدابير الجارية لتحسين التقييم والإدارة والسيطرة على مخاطر الائتمان، كما تستعد السلطات للقيام بأول تقرير حول الاستقرار المالي والتي سوف تساعد في تحديد المخاطر المحتملة في القطاع المالي، وهذه المهمة يضطلع بها البنك المركزي من خلال القيام بتعديل قانون النقد والقرض سنة 2010 والذي يهدف إلى ضمان الاستقرار المالي.

حيث يبقى حديث وتعزيز القطاع المالي إحدى الركائز الأساسية من أجل دعم استثمارات القطاع الخاص. وهذا ما يتضح من خلال إجراء اعتماد النظام المحاسبي والمالي الجديد على أساس مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية التي من شأنها أن تحسن انتشار المعلومات في المحيط الاقتصادي والمالي، كما تقلل من مشاكل القروض المتعثرة وتحسن من أداء البنوك العمومية، كما أن خطوة اتخاذ ممثلين للدولة في مجالس إدارة البنوك الخاصة قد تحسن من مرونة الاتصال بالسلطات العليا المختصة في البلاد.¹

رابعا: الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد

إن نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يبقى ضئيل نسبيا، لكن بعض الإجراءات المتخذة في قانون المالية 2009 والمتعلقة ب:

1- الحد الأقصى للملكية الأجنبية 49% لكل استثمار أجنبي مباشر جديد؛

2- الرصيد الإيجابي من العملة الصعبة للاستثمار الأجنبي المباشر الجديد؛

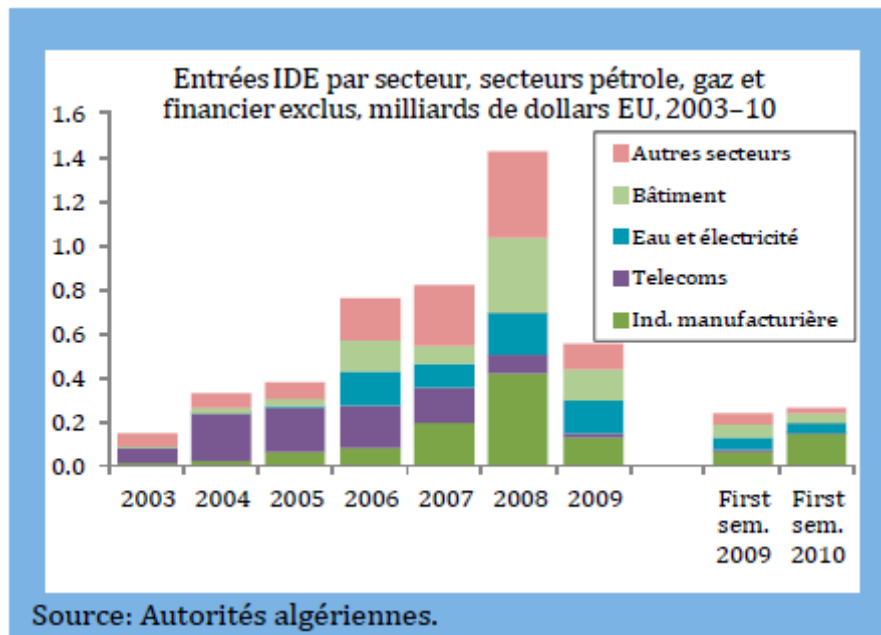
3- حق الشفعة للسلطات الجزائرية في بيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 17.

كلها عوامل قد تكون ساهمت في تقليص الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ب 60 ٪ ولم ينتعش في 2010 .

لذلك وجب اتخاذ تدابير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت وضع لوائح تنظيمية تحافظ على المصلحة الوطنية والمستثمر على السواء، والشكل الآتي يوضح طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر:

شكل رقم 20: الاستثمار الأجنبي المباشر 2003-2010



المصدر: تقديرات مصالح صندوق النقد الدولي، MARS 2011، FMI n° 11/39، Rapport

كما يجب لبرامج الإصلاحات الهيكلية أن تستهدف تحسين مناخ الأعمال الذي يفضلته يمكن تنويع الاقتصاد، حيث نلاحظ أن القطاع الخاص لا يزال ضعيفا وغير قادر على خلق المبادرة خاصة القطاع الصناعي، فقدرته على الابتكار والتنافسية ضئيلة، لذلك وجب التعجيل في برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستهدف القطاع الخاص كما ينبغي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية، كما يجب على السلطات أن تبحث عن إصلاحات أخرى يمكن أن تحسن من خلالها مناخ الأعمال¹.

¹ Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011 P 18.

المبحث الثاني: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

خلال الفترة الممتدة من سنوات السبعينيات إلى غاية أواخر التسعينيات، فرضت الحكومة النرويجية على شركات النفط الأجنبية استخدام السلع والخدمات المحلية، ونقل المعرفة والاستثمار في المشروعات المشتركة، هذه الخطوة ساهمت في إدراج المنتج المحلي بشكل كبير في الصناعة النفطية، كما زادت من الجودة وانخفضت التكاليف مما جعل النرويج من رواد الصناعة النفطية.

وقد رعت الحكومة هذه السياسة عن طريق الضريبة الحدية العالية مع تحمل الخزينة العمومية جزء كبير من التكاليف، وبالتالي كان نجاح التجربة النرويجية انطلق من الحماية لا من حرية السوق. حيث كان النرويج 1970 بلد نام لكنها أدركت أن مسيرة تنميتها تكمن في تنويع اقتصادها انطلاقاً من الصناعة النفطية، وتؤكد إليها أن هذا الهدف لا تحقق أبداً قوى السوق لوحدها، إنما لا بد من رعاية الدولة فأستست شتات أويل كشركة وطنية بترولية وسنت تشريعات تطلب من شركات النفط استخدام السلع والخدمات المحلية كما وضعت شروط نقل الكفاءة لتطوير التقنية المحلية. حيث قدمت إغراءات مالية كبيرة للأجانب في هذا المجال (مشروعات بحث وتطوير). أما في استخدام الفائض المالي فتم تأسيس صندوق النفط من أجل حماية الاقتصاد المحلي من تقلبات أسعار النفط.

إن فكرة الحماية التي تفرضها الدولة على الصناعات الوليدة أمر لا مفر منه إذا أرادت أي دولة تقوية جهازها الإنتاجي، حماية مؤقتة، ريثما تصبح جاهزة وقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية حين ذاك يمكن فتح المجال أمام آليات السوق. والصناعة المستهدفة للحماية لا بد أن تكون مؤهلة للمنافسة مستقبلاً، حيث أن اعتماد الاقتصاد على موارد الريع دون استغلال هذا الأخير في تنويع الاقتصاد من شأنه أن يعزز الإصابة بالداء الهولندي. والتنويع في هذه الحالة يتم عن طريق وضع سياسات صناعية مرتبطة بمصدر الريع (النفط والغاز في هذه الحالة).

لكن فكرة دعم الصناعات الوليدة لا يكون لها أي معنى إذا لم تقترن بسياسات الاستثمار في رأس المال البشري، والحد من المنافسة الأجنبية على السواء، وهذا يكون عن طريق استخدام السلع والخدمات المحلية وتدريب المواطنين من أجل اكتساب المهارات اللازمة للتنافسية، ومن الحكمة البحث عن صناعات ثانوية وثالثية من استخراج المحروقات، من خلال عمليات التوريد والخدمات داخل وخارج الوطن.

وبالفعل هذا ما فعلته النرويج بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال ، أدركت أن هذا المورد قد يهدد استقرارها الاقتصادي بالرغم من أهميته، حيث قد يضر بصناعة السفن والصناعة الكهربائية والميكانيكية والصلب التي كانت تحقق لها الرفاه الاقتصادي آنذاك من أجل ذلك

فكرة من مخرج يمكن ب هان تحقق التنويع الاقتصادي وذلك ما حدث عن طريق إتباع إستراتيجية وطنية تتأسس على ثلاثة محاور¹

- سياسة المشتريات.

- نقل المعرفة.

- صندوق النفط.

وسيتم توضيح ذلك بالتفصيل مع استخلاص الدروس وتقديم مقترحات بديلة للجزائر من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة المشتريات

كان أحد أهداف السياسة المهمة للحكومة النرويجية المتعلقة بموارد النفط و الغاز وضع الأسس لتطوير صناعة مرتبطة بالنفط تتميز بالكفاءة وقابلية التطبيق . وعملا بمقتضى ذلك اضطلعت الحكومة النرويجية بدور مدير الاقتصاد الجزئي، من خلال سياسة صناعة تدخلية، حيث كان نقل الخبرات من الخارج و تجميع العمليات المحلية عنصرين مهمين في سياسة النرويج النفطية ، و للبلد الآن صناعة نفطية تنافسية تضم عددا كبيرا من الموردين النرويجيين و العمليات التي تغطي معظم مراحل سلسلة القيمة ، بدءا بالاستكشاف ، و مرورا بالتطوير ، ووصولاً إلى الإنتاج والإخراج من الخدمة.

يعد الموردون النرويجيون لصناعة النفط والغاز في بعض الميادين من بين بعض الرواد العالميين، وهذا ينطبق بخاصة على المسح الزلزالي، و المنشآت تحت سطح البحر، وأنظمة الإنتاج العائمة. ويرتبط نشاط صناعة مستلزمات النفط في النرويج إلى حد بعيد بالاستثمار الجديد، وبمهمات الصيانة والتشغيل في الجرف القاري النرويجي . ويعني احتمال خفض إنفاق راس المال في هذا الجرف أن الصناعة تزيد تركيز انتباهها على فرص السوق الدولية².

و في أوائل الستينات - كما سلفنا - لم يكن لدى النرويج صناعة نفطية محلية ، ولكن في عام 1970 تقريبا كان هناك إجماع على الحاجة إلى إيجاد مثل هذه الصناعة بمساعدة الحكومة . وفي البداية سببت الحالة الاقتصادية الملائمة موقفا تفاوضيا قويا مع صناعة النفط، و كان استخدام السلع والخدمات المحلية منصوصا عليه صراحة في القانون بين العامين 1972 و 1994. و قد وصلت حصة النرويج في بعض الأحيان إلى أكثر من 90

¹ Mehlum, Halvor, Karl Moene and Ragnar Torvik. *Institutions and the resource Curse*, Oslo, Institute of Economics, University of Oslo, 2005.p196.

² اويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 2007، ابوظبي.ص ص 206.212.

% من المدخلات، و للنرويج صناعة خدمات نفطية ضخمة تظهر اليوم اكبر من حجمها . قد فرضت النرويج نفسها رائدا في التقنية الخاصة باستخراج النفط من البحار، و خصوصا في المياه العميقة ، وتحت سطح البحر، وعمليات التحكم من بعد . كما أنها طورت بنفسها مجموعة أعمال نفطية . لكن بالنسبة لبعض المؤسسات العاملة في ميادين ذات عمالة كثيفة ، كالإنشاءات الميكانيكية الرئيسية، فتعد فرصة استمرارها موضع شك، نظرا إلى ارتفاع تكاليف الأيدي العاملة النرويجية والمنافسة الأجنبية .

ففي الستينيات كان للنرويج صناعة سفن ناضجة و عدة أحواض منتشرة على طول الساحل تقوم ببناء كل أنواع السفن ، من الناقلات الضخمة إلى السفن المتخصصة . كما ضمت هذه الصناعة عددا من موردي المعدات البحرية ، وكان عملاؤهم من مالكي السفن النرويجية الذين لديهم احد أضخم الأساطيل التجارية في العالم، وأدرك أولئك حجم الفرص التجارية في قطاع النفط ، وانه يمكنهم استقطاب البحارة المؤهلين جيدا للعمل في أبراج الحفر وفي تزويد السفن .

جرى عام 1967 أول اكتشاف صغير، وتبعه في عام 1969 أول اكتشاف كبير ، وهو حقل ايكوفيسك Ekofisk. وفي عام 1969 جرت أيضا مفاوضات جولة الترخيص الثانية التي أدخلت مشاركة الدولة على أساس المنفعة المعلقة ،أي انه بوسع الدولة الدخول في مجموعة ترخيص بنسبة 35% بعد أن يتم إعلان الاكتشاف المعني بأنه تجاري ، ومع ترك مخاطر الاستكشاف للشركات ، وتم فيها بعد زيادة حصة الدولة النرويجية .

يستند إطار العمل النرويجي لصناعة النفط إلى نظام الامتياز الذي تحصل الشركات بموجبه على ملكية حصة من التنقيب ،ويتم الترخيص عبر التفاوض بين الحكومة والشركات بغية الاتفاق على برامج عمل، كما يتم دوما منح التراخيص لمجموعات من الشركات. والغاية هي الحصول على آراء وتحليلات مختلفة، بالإضافة إلى اقتسام المخاطر من خلال المشروعات المشتركة لتزويد المالك الحكومي بأكثر قدر من المعلومات. وهناك معايير متعددة لتحديد الحصص، كالخبرة الجيولوجية، والكفاءة التقنية والقوة المالية، وسجل الأداء. وتتجدد الالتزامات في برامج العمل والتعهد بالمشاركة في الخبرات. وكان الرأي في العديد من الدول النامية أن شركات النفط العالمية تتردد غالبا في مشاركة خبراتها مع الحكومات المضيفة. ومن البداية طلب التشريع النرويجي من شركات النفط إشراك الحكومة في كافة المعلومات، وكانت هناك بيروقراطية قادرة على فرض هذه القاعدة.

وفي عام 1970 رشحت الحكومة لجنة لمراجعة الهيكل التنظيمي تعن بالمصالح الحكومية ومسؤولياتها. وفي ربيع 1971 أفادت اللجنة انه في كافة البلدان المنتجة للنفط حاولت الحكومات الحصول على تحكم أفضل من خلال التشريع والاتفاقيات مع شركات النفط، وان

هذه الاتفاقيات تضمنت مشاركة الدولة في الاكتشافات التجارية، وكنتيجة لهذه السياسة الأكثر ايجابية تم تأسيس مؤسسات مهمة في العديد من الدول للعناية والاهتمام بمصالح الدولة، وتم كذلك تأسيس شركات نفط تمتلكها الدولة.

وفي عام 1972 تم الاعتراف بدور الدولة في النفط مع تأسيس مديرية النفط النرويجية لتكون الفرع الإداري، وشركة النفط الوطنية شتات أويل لتكون الراعي للمصالح التجارية، وتم في الوقت ذاته تبني سياسة تفضيلية للسلع والخدمات النرويجية، مترافقة مع سياسة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث.

ولوضع سياسة المشتريات موضع التنفيذ أسست وزارة الصناعة في عام 1972 "مكتب السلع والخدمات" كحارس يتحكم في نشاطات التعاقد والمشتريات لصالح شركات النفط، وتم تطبيق هذا الأمر أول مرة مع مفاوضات جولة الترخيص الثالثة في عام 1973، وكان على الشركات المشتغلة بتطوير الحقول أن تقدم للوزارة مخططا لكافة عروض المناقصات التي تزيد قيمتها على مليون كرون نرويجي (150 ألف دولار أمريكي). وقبل عمليات استدراج العروض يجب على المشغل أن يعلن عن جدول العرض والشركات التي ستوجه إليها الدعوة. وكان دور الوزارة ضمان أن تكون الشركات النرويجية المؤهلة موجودة على قائمة المتقدمين بالعطاءات.

وفي مرحلة منح العقد، كان على المشغل إبلاغ الوزارة بتقييماته للمورد الذي يفضلها، والسعر وبلد المنشأ، والمحتوى النرويجي، وكان يتم حساب المحتوى النرويجي كقيمة مضافة في النرويج، في مجال اليد العاملة والقيمة المادية على السواء. وكانت ملكية الشركات اقل أهمية، فالمهم هو المكان الذي كان يتم فيه إجراء العمل، أي في النرويج أو خارجها، وكان دور الوزارة هو ضمان منح العقد لمقاول نرويجي حين يكون عرضه تنافسيا بالنسبة للسعر، والجودة، وزمن التسليم، والخدمات، وان لم تقتنع الوزارة أمكنها حجب الموافقة.

وكان من الواجب على المشغلين أيضا تقديم المعلومات اللازمة عن استدراج العروض المقبلة إلى وزارة النفط والطاقة مرتين في العام. وجمعت الوزارة هذه المعلومات وعممتها على كافة الموردين النرويجيين كنوع من الخدمة الخاصة، وكان على المشغلين أيضا تقديم تقارير سنوية القصد منها تزويد الوزارة بمعلومات إضافية حول العقود المعلن عنها من قبل، والإبلاغ أيضا (لأهداف إحصائية) عن قيمة الخدمات المستعملة، وأخيرا المحتوى النرويجي (القيمة الإجمالية من كل مشغل) لعمليات التسليم التي تقل عن مليون كرون نرويجي، لان هذه العقود لم تكن جزءا من التقرير الحالي الذي يقدم.

إن التشديد على المحتوى النرويجي جعله عاملاً أساسياً بالنسبة لشركات النفط كافة. وحقاً، استخدمت الوزارة المحتوى النرويجي كمعيار تقييمي عند تقييم الشركات التي تتنافس للحصول على مساحات عمل جديدة، ووجب أن تكون سياسة الوزارة شفافة ومتوقعة حيال تطبيق سياسة المشتريات، بالإضافة إلى أن صفة الوزارة كمراقب في كافة المجموعات المرخصة ضمن لها الإطلاع على النشاطات التعاقدية للمشغلين كافة، وكان لابد من التعاون الطيب بين السلطات والمشغلين والعاملين في صناعة المقاولات والمشتريات، من أجل تطوير المحتوى المحلي العالي للنرويج، لدرجة أنه تجاوز في بعض الأحيان 70%. وعندما تم التوصل إلى اتفاقية " المنطقة الاقتصادية الأوروبية" بين النرويج والاتحاد الأوروبي عام 1994 تم وقف العمل بسياسة المشتريات هذه. وتبلغ حصة النرويج حالياً من السلع والخدمات في صناعة النفط حوالي 50%. وبالعودة إلى الوراء نرى أنه بحلول عام 1994 كانت سياسة المشتريات قد حققت غرضها، وكانت صناعة الخدمات النفطية جاهزة للانفتاح أمام المنافسة العالمية.

كان الهدف من تأسيس شركة النفط النرويجية الحكومية، شتات اويل وإشراك شركتين نرويجيتين خاصيتين، هما هايدرو وزاجا بتروليوم للعمل في نشاطات استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز، هو ضمان منح الصناعة النرويجية دوراً محورياً، وكانت زيادة المنافسة المحلية وفرص الإطلاع على عمليات النفط الدولية مفيدة للشركات النرويجية. وعملت الحكومة النرويجية بدأب لتأسيس شركة شتات اويل وتشجيع شركتي النفط الخاصتين من خلال الترخيص التفضيلي، واسند لشركات النفط العالمية المتخصصة دور تقديم المساعدات التقنية كما تم استخدام الفرق المشتركة لتسريع عملية تحويل الشركات النرويجية إلى مشغلين يقدمون الخدمات الشاملة. وكان الإجماع في النرويج على أن العمل كمشغل لابد منه لتعلم أسرار المهنة، ولإيجاد القدرة على العمل مع شركات النفط الأجنبية على أساس متساو، وقد جرى تمويل شتات اويل في البداية عبر القروض الحكومية والبنك المركزي، وكان الاستقلال المالي للشركة ذا أهمية بالغة لضمان موقع تفاوضي قوي في صناعة النفط العالمية.

نصت شروط الترخيص للمساحات المتوقعة التي تم فيها لاحقاً اكتشاف حقول ضخمة، أنه يجب نقل المهمة التشغيلية إلى شتات اويل، عقب الانتهاء من تطوير الحقل، مما سرع من وضع شتات اويل في موقع المشغل البارز، وهي الآن المنتج الأضخم للنفط في الجرف القاري النرويجي. واليوم تقف شركات النفط النرويجية (إضافة إلى الحصة المالية المباشرة للدولة) وراء ما يقرب 84% من الإنتاج كمشغل، و 70% من الاحتياطات. وفي عام 2000، أصبحت شتات اويل ثالث أكبر شركة تبيع النفط الخام في السوق العالمية، بعد شركتي النفط الوطنيتين في المملكة العربية السعودية وإيران.

وتراوحت المشاركة الوطنية بالأسهم أيضا عند نحو 70% وعد هذا الأمر عنصرا مهما لإحراز هدف تقاسم الموجودات النفطية مع الشعب النرويجي، وتطوير المحتوى المحلي العالي من المشتريات للسلع والخدمات.

عقب تأسيس شتات اويل عام 1972 خصص للشركة ما لا يقل عن 50% من الأسهم في التراخيص كافة، مما منحها نفوذا بارزا وكانت النية الصريحة هي استخدام الشركة كأداة للسياسة الصناعية وتعزيز المشتريات من السلع والخدمات النرويجية. وفي عام 1975 بادرت شتات اويل إلى تأسيس مجموعة " استشاريو النفط النرويجيين"، فقد شكلت عشر شركات هندسية نرويجية كبرى المجموعة كمقاول هندسي وخدمي للمشروعات. وشجعت شتات اويل المقاولين الهندسيين والإداريين الدوليين على تأسيس مشروعات مشتركة مع مجموعة " استشاريو النفط النرويجيين" وعلى ممارسة أعمالهم في النرويج، وخصوصا تطوير منصتي الحفر gulfaks و statfjord Band C.

ولتتمكن من التنفيذ الاقتصادي والفاعل لمشروعات في النرويج أي المشروعات الهندسية وإدارة المشتريات والإنشاءات، احتاجت شركات التعهدات الدولية أيضا إلى مشروعات مشتركة مع شركاء محليين، وهذا معناه توجيه الدعوة إلى مقاولين هندسيين نرويجيين.

وكان للمشروعات المشتركة مبادئ عمل معينة أرسى المقاولون الهندسيون النرويجيون في ضوءها أساسا لنقل المعارف والخبرات التقنية وهذه المبادئ هي:

- 1- إقامة مؤسسات متكاملة للمشروعات المشتركة، مع شغل مندوبين رسميين في المناصب الرئيسية.
- 2- التدريب في أثناء العمل لإحلال المهندسين المحليين تدريجيا محل المهندسين الأجانب.
- 3- التركيز على استخدام المهندسين من المواطنين الشباب.
- 4- تحديد الإجراءات والتوصيفات الوظيفية لكافة المهام والمناصب.

وبينما أسهمت شركتا بناء السفن اكر وكفايرنر في البداية في مجموعة " استشاريو النفط النرويجيون"، كانتا أيضا لاعبين مستقلين ونمتا إلى حجم مهم. وقامت شركة اكر فيما بعد بشراء مجموعة "استشاريو النفط النرويجيون" وبرزت شركة Asea Brown Boveri كلاعب آخر، وجعلت الشركة مركزها الرئيسي للنفط والغاز في النرويج لتنمو منه إلى آفاق عالمية من خلال عمليات الحيازة، وكان لشركة شتات اويل وبعدها شركة نورسك هايدرو، دور رئيسي في تطوير محتويات محلية عالية عبر المشروعات المنفذة في النرويج.

وكنتيجة مهمة تالية لتنفيذ المشروعات في النرويج، طرحت مناقصات محلية لتعهد وشراء سلع وخدمات أيضا، بما ينسجم والسياسة العامة، وغالبا ما كان يتسنى للكوارر النرويجية تقديم معلومات حول مقاولين وموردين محليين مؤهلين، وفي حال لم يكن لدى الموردين المحليين القدرة أو الكفاءة، يمكن حينها فقط أن تطرح المناقصات للمنافسة العالمية.

المطلب الثاني: سياسة المعرفة

ألزمت شروط الترخيص شركات النفط العالمية بنقل المهارات والكفاءات إلى الشركات النرويجية. وشارك في البداية موظفون في شركات شتات اويل ونورسك هايدرو وزاجا بتروليوم في الدورات التدريبية لكبرى الشركات النفطية، وتلقو برامج تدريبية في أثناء العمل في مواقع العمليات الخارجية لهذه الشركات. ووظفت شركات النفط الرئيسية مهندسين من الشباب النرويجيين، ودربتهم في الخارج لمدة لا بأس بها، قبل أن تتم إعادتهم إلى الوطن ليكونو " البديل النرويجي" عن المهندسين الأجانب في شركاتهم، وانتهى الأمر أيضا ببعض هؤلاء الشباب إلى العمل في شركات نفط نرويجية¹.

وتم في هذه الأثناء ملئ فراغ المهارات في النرويج من خلال برامج التبادل مع موظفين أجانب من شركات نفط عالمية، وسمحت سياسة الهجرة للخبراء الأجانب آنذاك بالدخول إلى سوق العمل النرويجية في حال لم يكن بمقدور القوة العاملة الوطنية الوفاء بالمهارات المطلوبة، وقد انطبقت هذه السياسة على شركات النفط المحلية والأجنبية على السواء، وعلى شركات الخدمات النفطية والمقاولات الهندسية. ومن اجل التحسين الأفضل للتدريب الأساسي لليد العاملة النرويجية، نصت القوانين على انه يجب استخدام اللغة النرويجية في كتيبات التشغيل ولصاقات المعدات. وتفيد التجربة المستخلصة من الدول النامية أن شركات النفط العالمية كانت مترددة حينذاك في تدريب العمالة المحلية على المراكز الوظيفية العليا، لكن السياسة في النرويج لم تترك لهم خيارا آخر.

واليوم توظف الشركات العالمية في مجالي النفط والخدمات النفطية موظفين محليين في كل مكان تقريبا، وبدأت هذه الشركات بتأمين الموظفين لمقارها ووحداتها التشغيلية الخارجية، كما تقوم شركات النفط العالمية الآن بتصدير راس المال البشري النرويجي.

يعد نقل التقنية والتعاون في مجال البحوث والتطوير احد انجح الجوانب في سياسة النفط النرويجية. وإلزام النرويج شركات النفط بنقل الكفاءات والتعاون في تطوير التقنيات الجديدة أمكن للأولى أن تضطلع بدور الرائد في التطوير العالمي للنفط. وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا تم تطوير الكفاءة والتقنية النرويجية من اجل الظروف النرويجية، وعززت الكفاءة موقف النرويج التفاوضي في صناعة النفط العالمية. وأدى التطور التقني إلى تخفيض مهم

¹ اويستن نورينج، مرجع سابق، ص ص 212.217

في التكلفة واتساع في قاعدة الموارد. وفي التسعينيات شهدت تكاليف تطوير برميل مكافئ نفطي في حقول النفط والغاز في الجرف القاري النرويجي انخفاضا سنويا وصلت نسبته في الغالب 4-5% وكان الأساس هو جهود البحث والتطوير الدؤوب في التسعينيات، والتعاون بين كل من شركات النفط وصناعة التوريد والمؤسسات البحثية.

وبحكم الخبرة تبدو شركات النفط جاهزة لتمويل جهود البحث والتطوير، ليس لمجرد استخدامها الآن فحسب، ويمكن أن يكون الدافع هو ضمان حسن النية في البلدان المضيفة، وتطوير حلول جديدة يمكن تطبيقها في مكان آخر.

وفي النرويج تم إدخال الإلزام بنقل الكفاءات والتعاون في تطوير تقنيات جديدة في الجولة الثالثة من الترخيص 1973، وتمثلت إحدى النتائج العملية في انه كان لزاما على شركة النفط العالمية Mobil، كونها المشغل الأولي في حقل Stafjord الضخم، القيام بشكل منتظم بتدريب كوادر شتات اويل للنهوض بالمهمة.

وأدخلت الجولة الرابعة من الترخيص 1979 شروطا للتعاون في مجال التطوير التقني بين شركات النفط الأجنبية ومؤسسات البحث النرويجية. وطلبت اتفاقيات التعاون بين شركات النفط مساهمتها في التمويل والمعلومات والخبرات لتطوير التقنية في النرويج، وكانت الاتفاقيات من ثلاثة أنواع: النوع الأول، يدعى " اتفاقية الخمسين في المائة" التي ألزمت المشغلين بالقيام بما لا يقل عن 50% من أعمال البحوث والتطوير اللازمة لتطوير حقل نفطي أو غازي في النرويج في مؤسسات نرويجية . والزم النوع الثاني من الاتفاقيات المستخدمة في الجولة الرابعة والخامسة من الترخيص المشغلين بإجراء جهد بحثي محدد يسبق الترخيص الجديد. أما النوع الثالث فكان "اتفاقية حسن النية" التي حاولت شركات النفط بموجبها إجراء ما أمكن من أعمال البحوث والتطوير المرتبطة بالنفط في النرويج، دون أن تفرض عليها أي التزام مسبق بحجم الجهد أو كميته. وكانت برامج حسن النية لأعمال البحوث والتطوير تقوم في البداية على أساس الحوار مع شركات النفط، ليتم بعد ذلك تطوير هذه البرامج لدعم احتياجاتها وأولوياتها.

سرعان ما حقق التعاون التقني نموا كبيرا، وبخاصة اتفاقيات حسن النية، وذهب أكثر من نصف مجالات التعاون إلى مؤسسات هندسية، والباقي إلى شركات نفط نرويجية، وخدمات بحرية، وصناعة ميكانيكية، ومؤسسات بحثية. ويجب النظر إلى قيمة التعاون التقني في ضوء فترات انجاز الفتوحات التقنية، التي تمتد عادة من 10-15 عاما، فمذ عام 1980 تقريبا إلى منتصف التسعينيات حققت خبرات صناعة النفط النرويجية تطورات كبيرة في تقنيات الحفر وما تحت سطح البحر، وفي تطبيق تقنية المعلومات، ومن ثم تخفيض التكاليف، إلى أن تم وقف العمل بالتعاون التقني رسميا في عام 1994.

وكانت إحدى قصص النجاح تطوير التقنية الخاصة بما تحت سطح البحر، وتم تخصيص الموارد المهمة لأعمال البحث والتطوير الخاصة بالأعماق في أوائل الثمانينات، وتمخضت أعمال البحث والتطوير من خلال التعاون الصناعي على قدر كبير من الانفتاح للشركات النفطية على الصناعة الوطنية، وتوافر خبرات الشركات النفطية، وتنسيق جهود البحث والتطوير بين شركات النفط والموردين، وأمكن الحصول على التفاعل التعاوني عبر التطوير المشترك للتقنية.

وتم في عام 2001 طرح مشروع تعاوني واسع لتأسيس إستراتيجية وطنية للبحوث والتطوير. وتسعى مبادرة " شراكة النفط والغاز في القرن الحادي والعشرون (OG21) إلى تلبية أهم التحديات المتعلقة بخلق القيمة الرئيسية والبيئة المرتبطة بالتطوير المستمر للجرف القاري النرويجي، وبتقوية التنافسية العالمية للصناعة النرويجية، واحد أهم أهداف هذه المبادرة ضمان تعاون أكثر تكاملا وفاعلية في مجموعة الغاز والنفط من أجل البحوث، إضافة إلى إبراز التقنية النرويجية واستغلالها تجاريا، ويرتكز الانتباه على تحقيق التفاعل التعاوني عبر سلسلة البحوث برمتها، وعلى أساس العلاقة بين شركات النفط والموردين والمؤسسات البحثية.

وفي ضوء أهم التحديات التي تواجه قطاع النفط، تم تحديد خمسة أولويات رئيسية ضمن مبادرة " شراكة النفط والغاز في القرن الحادي والعشرين" كما يأتي:

أ- البيئة .

ب- تحسين عامل الاستخلاص.

ج- المياه العميقة.

د- الاستغلال الصناعي للغاز.

هـ- الحقول الحدية.

وثمة أداة مهمة أخرى لتعزيز الحلول التقنية الجديدة في القطاع النفطي، هي التعاون في إطار Demo2000، الذي ركز على أهداف ثلاثة رئيسية هي:

1- ضمان الحصول على عمليات تطوير حقول جديدة في الجرف القاري النرويجي من خلال التقنية المبتكرة وذات الكفاءة، من جهة التكلفة ونماذج التنفيذ.

2- التأكد من انه بالإمكان تنفيذ المشروعات بالتوافق مع ميزانية موضوعة وجدول زمني مرافق.

3- تطوير منتجات صناعية نرويجية جديدة، كي تباع في سوق عالمية.

ستكون التقنية المبتكرة وذات الكفاءة من جهة التكلفة مؤهلة للاستخدام من خلال العروض العملية (المشروعات التجريبية) والهدف منها تسهيل التأسيس لمشروعات تطويرية جديدة، ومنتجات وفرص عمل جديدة.

تتطلب المشروعات التجريبية تعاوننا وثيقا بين الموردين والمؤسسات البحثية، والشركات النفطية، ويسهم مثل هذا التعاون بحد ذاته في خلق شبكة من الخبرات تتمتع ببعدها النظر والتركيز على السوق، وتم توزيع الأموال الخاصة بمبادرة Demo2000 في قنوات من خلال " المجلس النرويجي للبحوث" Research Council of Norway .

وجرى طرح برنامج بحوث نفطية جديد يدعى بتروماكس Petromaks في عام 2004، بالتعاون مع " المجلس النرويجي للبحوث" أيضا. واستنادا إلى الأهداف التقنية المحددة في مبادرة " شراكة النفط والغاز في القرن 21" تسعى بتروماكس إلى تحسين استغلال الحقول المنتجة وجعل الوصول إلى الاحتياطيات الجديدة ممكنا، وسيتم تحديد المهام الرئيسية للبحث في المرحلة الأولى من هذا البرنامج الجديد فيما يأتي:

1- الاستكشاف: تطوير طرائق القياس الجيوفيزيائي، ونماذج الاستكشاف والمكامن، وتحسين الفهم لنمذجة الحوض.

2- الاستخلاص المعزز بمفهومه العريض: تطوير طرائق لمحاكاة الاستخلاص، ولمراقبة المكامن وإدارتها، ولتقنية الحفر، بالإضافة إلى تطوير عمليات وطرائق وتقنية جديدة لبيع الغاز.

وبالعودة إلى الوراء، نجد أن سياسة نقل المعرفة عبرت عن الطموح لاستخدام صناعة استخراجية كثيفة راس المال وتعتمد على الموارد الطبيعية، من أجل تقوية قاعدة الاقتصاد القائم على المعرفة. وفيما يتعلق باليات السوق، فإن صناعة النفط نشاط استخراجي تحوي قيمته المضافة على حصة ضخمة من الربح الاقتصادي، أما صناعة المشتريات فهي نشاط تصنيعي تستند قيمته المضافة بشكل أساسي إلى إنتاجية اليد العاملة وجودة الإدارة، وأما البحث فهو نوعية فكرية تركز قيمتها المضافة بشكل أساسي على المعرفة والابتكار. ويبقى العديد من منتجي النفط ملتصقين باستخراج الموارد ويقتاتون الربح الاقتصادي، ويتحول بعضهم إلى التصنيع، فيضيفون الإنتاجية إلى قاعدة الدخل، وقليلون، كالنرويج، يغامرون بالدخول في البحوث، فيضيفون المعرفة. وكان التحدي بالنسبة للنرويج - وما زال - هو التعويض عن تعرض نورد محدود للنضوب بخلق موجودات تعمر طويلا، ويعد راس المال والمعرفة أكثر ديمومة من راس المال الحقيقي للموجودات التصنيعية. وعلى المدى الطويل

يتفوق الاستثمار في التعليم عمليا في الأداء على أي استثمار آخر، ومن هذا المنظور ضمت سياسة النفط النرويجية إستراتيجية للمعرفة تعمل على توفير قاعدة للدخل طويلة الأمد توازي الصندوق الاستثماري، ويعد تزايد صادرات التقنية النفطية دليلا على قدر معين من هذا النجاح.

المطلب الثالث: إدارة العوائد النفطية

أدى ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف خلال 1973-1974، إلى الهلع في النرويج، وكانت وزارة المالية قلقة من زيادة حدة الاقتصاد، وأبدت توخي الحذر، ما يعني معدلا أكثر اعتدالا في تطوير الصناعة النفطية بالإضافة إلى الاعتدال في استخدام العوائد النفطية. وفي الواقع -كما اظهر تقرير قدم إلى البرلمان في أوائل 1974- ترافق ارتفاع أسعار النفط إلى حد ما مع مشكلات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وكانت الخلاصة أن البلد سيصل في غضون بضع سنوات إلى فائض مالي ضخم، وأنه سيتم إعادة تقييم للعملة كما ينبغي. لكن في الوقت نفسه ضرب الكساد العالمي اقتصاد النرويج المفتوح عقب ارتفاع أسعار النفط، كما تضررت صناعات التصدير ومالكو السفن، ولأن البرلمان تنبأ بفوائض مالية، قدم مساعدات سخية، كما رفع مداخيل الزراعيين إلى مستوى العمال الصناعيين. وبأشرت الحكومة العمل على سياسة اقتصادية مكلفة لعكس اتجاه الدورة، أدت إلى رفع المداخيل بنسبة 25% خلال الفترة 1974-1977، مما عرض تنافسية النشاطات غير النفطية إلى الخطر الجدي، ونتيجة للزيادة في معدلات التكلفة والتأخير لم تأت عوائد النفط حسبما كان متوقعا، ومع نهاية عام 1977 كان للنرويج معدل دين فاق ما وصل إليه أي بلد نام، بلغت نسبته 50% من الناتج القومي الإجمالي، وتم تخفيض قيمة العملة. وفي الفترة 1979-1980 دعت الحكومة إلى حالة طوارئ اقتصادية، مجمدة المداخيل والأسعار¹.

لم تدم الأزمة طويلا، فبحلول عام 1979 كان الإنتاج النفطي أصلا في دور التشغيلية كما كان مخططا، وكانت الأسعار النفطية آخذة في الارتفاع نتيجة للثورة الإيرانية. وأعطت الحكومة الجديدة في أوائل الثمانينيات الأولوية لسداد الدين. وكانت التوقعات طيبة، واستؤنف الإنفاق إلى أن هبطت أسعار النفط في عام 1986، وأدى انخفاض سعر النفط إلى تغيير الحكومة وانتهاج سياسة التقشف الاقتصادي حتى أوائل التسعينيات. وحينذاك كان هناك إجماع واسع على أن عوائد النفط كانت مشكلة وأنه يجب معالجتها بعناية، حسبما دافعت وزارة المالية في أوائل السبعينيات، وكان القصد أن يتم استخدام هذه العوائد بشكل غير مباشر.

¹ المرجع نفسه، ص 217.219.

وبتأسيس البرلمان " صندوق النفط" عام 1990، تلقى الصندوق أول تحويلاته الحقيقية عام 1996، ويمثل دخل الصندوق صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خصخصة شركة شتات اويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلات سنويا إلى وزارة المالية يتوافق مع عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير النفطي، إضافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق. ويؤدي الصندوق غايتين اثنتين، إذ يلعب دور الحاجز الذي يقدم مرونة أكبر في السياسة الاقتصادية إذا ما انحدرت أسعار النفط أو نشاطاته في اقتصاد البلد، كما انته يلعب دور أداة التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تظهر بفعل السكان المعمرين واحتمال انخفاض كميات النفط والغاز. ونظريا، يصب المعدل الطبيعي لعائد الصندوق الذي يبلغ 4%، في الموازنة. وعمليا، ثمة انتهاك للقاعدة، حيث ينوي البرلمان التصويت لصالح السماح بما يشبه تحويلات أكبر تصب في تعاملات الموازنة السنوية، وبموجب الدستور النرويجي، يمثل البرلمان السلطة العليا ولا يمكن إلزامه بقيود. وبالتالي، ليست هناك شروط تحمي من التغيرات المفاجئة أو الاستخدامات النفعية للصندوق.

ومهما يكن، كان الإجماع أن الصندوق حاجز يقي من الإجراءات السياسية في خضم ديمقراطية برلمانية يتنافس السياسيون فيها على أصوات تعد بصرف الأموال، وحيث أن أسعار النفط مرتفعة حاليا (2005)، فمن المؤمل أن تعزز قوة الصندوق سريعا، ليتمكن لقيمه أن تتجاوز في بضع سنين الناتج القومي الإجمالي بكثير، مما يؤدي إلى تنويع اقتصادي طول الأمد، وتتمتع النرويج أيضا باحتياطات ضخمة من العملات.

عهدت وزارة المالية مسؤولية إدارة الصندوق إلى البنك المركزي، ويتم توظيف الموجودات في أسهم وسندات خارج البلاد، وتشكل الأسهم حاليا نحو 40% من الموجودات. ومن عام 1997 إلى عام 2004 بلغ متوسط العائد السنوي من استثمار الصندوق 5.76%، وإذا قيس بسلسلة من العملات وبعائد حقيقي، مصحح من أجل التضخم، كان 4.09%، ووصل معدل تكاليف الإدارة إلى 0.08%، ولذلك كان معدل العائد الحقيقي الصافي هو 4.01%.

والى جانب إدارة البنك المركزي للصندوق، كان عليه أيضا أن يدير سعر الصرف للكرون النرويجي، بهدف تجنب حدوث أي رفع لا ضرورة له لسعر العملة، الأمر الذي سيهدد التنافسية، أو أي هبوط لا ضرورة له في سعر العملة، الأمر الذي سيعزز التضخم.

وبالعودة إلى الوراء، كان تأسيس الصندوق تحديا سياسيا أكثر منه اقتصاديا. ومن منظور إدارة الاقتصاد الجزئي كان واضحا بالأصل، حين أول ارتفاع في أسعار النفط خلال 73-74، انه لابد من تأسيس آلية لاستخدام غير المباشر لعوائد المحروقات، ويجب أن يكون هذا

متناغما مع سياسة الاعتدال في تطوير الصناعة النفطية، ومع المخاوف حيال النشاطات الأخرى. إن التحولات غير المتوقعة في الأسواق العالمية والتحوللات الانتهازية في السياسة النرويجية، التي تسببت في استخدام العوائد كلها لمدة عقدين تقريبا قد أجلت تأسيس الصندوق. وخلافا لما حدث فعليا، لو تم تأسيس الصندوق في عام 1975، لكان حجمه أضعاف حجمه الفعلي عام 2004، ولما كان التخفيف من وقع أي فترات عابرة من المد والجزر والانتعاش والركود، على نحو معتبر، ولما كان الاقتصاد النرويجي أقل تأثرا مباشرا بانخفاض أسعار النفط في الفترة 1998-1999 عما كانت عليه الحال في 1987-1996.

المطلب الرابع: الدروس المستخلصة من التجربة النرويجية والمقترحة للجزائر

بالتدقيق فيما سبق ذكرهن وبالأخص في السياسات المطبقة من قبل الحكومة النرويجية، نلاحظ إن أهم المفاتيح المستعملة والتي أسفرت عن هذا النجاح المثمر تتمثل في :

1- تميز النرويج بالحسم في مسألة الديمقراطية ومسؤولية الحكومة.

2- الاستثمار الشامل في رأس المال البشري.

3- التركيز على التدريب الفني والتعليم في المجالات العلمية، وهذا ما يلبي الطموحات المحلية لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة.

أما بخصوص الجزائر فإنه ليس من المستحيل تحقيق صناعة نفطية استخراجية مثلما فعلت النرويج لكن إذا كان ذلك يعتبر تحدا لا يمكن الخوض فيه فلا بأس في أن تعمل على تطبيق المفاتيح الثلاثة الأنفة الذكر وفي نفس الوقت تنشئ صناعات رافدة للصناعة النفطية، والتخصص في إنتاج سلع وخدمات كوضع برنامج المشتريات من قبل الشركات المحلية، إنشاء صناعة الإمداد والخدمات النفطية، البتروكيماويات والزيوت ومشتقات النفط والغاز، كلها نلاحظ أن للجزائر لها فيها ميزة نسبية طبيعيا وبإمكانها أن تصبح تنافسية إذا توفرت الإرادة السياسية والاقتصادية لذلك، حيث تؤكد مما سبق أن آليات السوق ليست وحدها كفيلة بتحقيق ذلك، بل يتطلب الأمر الرعاية المستمرة من قبل الحكومة وفق مبدأ التكليف والسعي وراء تحقيق التنافسية دون إغفال أهم عامل لنجاح العملية وهو إدخال منظومة "البحث والتطوير" ضمن نشاط الأعمال في الجزائر.

إن الأهمية تكمن أيضا في دور الدولة ودور السوق، فلكل منهما مساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي، سواء في الصناعات المتعلقة بالنفط (استخراجية) كما في النرويج أو مشتقات النفط والخدمات المتعلقة به كما هو مقترح للجزائر، "فقوى السوق وحدها لا يمكنها نقل الكفاءة" لأنه لو بقي المجال مفتوحا لاقتصاد السوق، سيتم تفضيل الشركات الأجنبية الذين لهم كفاءة مثبتة، وموردي سلع وخدمات أجنبية مستقرين، مما يضر بعملية التنوع

الاقتصادي. إذن "السوق غير قادر على تلبية التحديات التنظيمية والإستراتيجية الطويلة الأمد". لكن تبقى المسؤولية والشفافية على مستوى الحكومة مفتاح لا يمكن تحقيق أي تقدم دون التأكيد على ذلك.

والدرس المستفاد أيضا أن الدولة لن تستطيع، على الإطلاق، تحقيق أهدافها بمفردها، فهي بحاجة إلى تعاون قطاع خاص كفؤ وراغب في هذا التعاون. وهذه المسألة بحاجة إلى تحديد واضح المعالم أيضا يرسم الحدود الفاصلة بين القطاعين الخاص والعام حتى لا نقع في الأخطاء السابقة إبان فترة التخطيط المركزي من جهة، ولا نواصل العثرات المستمرة التي تسير بها سياستنا الاقتصادية الحالية التي لا تتسم بأهداف واضحة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي بل تقتصر جهودها على الإنفاق على البنى التحتية الذي هو ضروري لكن نراها تترك قوى السوق وحدها تتكفل بتطوير القطاع الصناعي والقطاع الخاص وهذا قد تأكدنا أنه لن يتحقق أبدا من خلال التجربة النرويجية.

إذن لابد من التفكير في مصطلحات سياسة المشتريات التي تلزم على المستثمرين استخدام المحتوى المحلي الجزائري، ونقل المعرفة (مع تكوين مهندسين وإداريين شباب) ليحلوا مستقبلا محل المتعامل الأجنبي، وصندوق النفط، من أجل تكييف كل ذلك مع الواقع الجزائري بعد تحديد مسبق للصناعات المرشحة أن تكون قاطرة للمنظومة الصناعية الجزائرية.

لكن لابد من الاهتمام بادوار وزارة الصناعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مسألة راس مال بشري، فمثلا يجب أن تقوم وزارة الصناعة بتقييم المشروعات الصناعية والبحوث التطبيقية (يجب وضع برنامج وطني للبحث والتطوير) ، أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فتشرف على العمليات الأساسية للبحوث والتدريب من أجل تحقيق التراكم لدى المواطنين وخاصة العمالة من الشباب (مهندسين، إداريين، تقنيين) من حيث الكفاءة والمعرفة.

وما يمكن ملاحظته جليا في الاقتصاد الجزائري أن سياسة ترك المجال لاقتصاد السوق لم تجعل من القطاع الخاص ذو كفاءة عالية، فهو عبارة عن شركات عائلية في الغالب غير قادرة على تحمل زمام المبادرة، وبذلك نلاحظ غياب القاعدة التصنيعية وما يوازيها من نقص في اليد العاملة الماهرة، إضافة إلى نذرة البحوث التقنية والعلمية. مما يجب على السياسة الاقتصادية والسياسة العامة في البلاد أن تركز جهودها لصالح نقل المعرفة، وتطوير راس مال بشري، والاستثمار الصناعي.

أما بخصوص طبيعة توظيف الربيع النفطي، فإن صندوق ضبط الموارد أمر جيد لكن لابد من الاستفادة من طريقة تسيير وإدارة صندوق النفط في النرويج، هذا الصندوق الذي يستخدم

عوائد النفط بشكل غير مباشر واستعماله في استثمارات مالية تعود بالفائدة على مداخل الدولة بشرط أن تكون استثمارات مؤكدة المرادوية بعيدة عن المخاطر.

المبحث الثالث: إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري (الخيار الصناعي)

إن اغلب الاقتصاديات الناشئة والتي تتدرج ضمن خانة العالم الثالث قد اعتمدت في نهجها التنموي على الخيار الصناعي والذي تتفاعل معه باقي القطاعات الاقتصادية، لكن نظرا للتحديات التي يفرضها الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، لابد من إتباع إستراتيجية واضحة الأهداف والمعالم، بإمكانها توجيه الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق الأهداف التنموية الصناعية.

لكن لابد أن لا نقع في فخ السلبيات السابقة التي تزامنت مع الاستراتيجيات السابقة التي مرت بها الجزائر إبان فترة التخطيط المركزي حيث كانت السياسات مزودة بخطط تنفذ بشكل مركزي وشامل، بل لا بد أن تكون هناك تركيبة منسجمة بين السياسة الاقتصادية العامة للبلاد والتي تتسم بطابعها الرأسمالي ، وفي نفس الوقت تصب في مصلحة السياسة الصناعية المستهدفة. حيث أن اغلب السياسات السابقة نلاحظ أن القطاع الصناعي اعتمد في تنميته على العديد من السياسات التي نتج عنها بناء هيكل هش للإنتاج الصناعي، يقوم على صناعات تعتمد على العالم الخارجي من حيث المدخلات الإنتاجية والمعدات مما ضاعف من تبعية القطاع الصناعي للخارج.

إضافة إلى أن الطابع العام لهذا القطاع يخلو من الصناعات الإنتاجية المحافظة على عوامل الديمومة والتي تتضاعف أهميتها خصوصا مع تطور الصناعة حيث تكون مترابطة مع الفروع الصناعية المختلفة وفي الوقت ذاته مع باقي القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد الوطني. وهذا مرده إلى السياسات الصناعية والاقتصادية المعتمدة في البلد، حيث أن تحديث القطاع الصناعي يحتاج إلى إستراتيجية واضحة المعالم تعمل على التنسيق بين مختلف الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الصناعية من جهة أخرى.

وتأسيسا على ما سبق في المحاور التي تمت دراستها والتي تتعلق بالتحليل القطاعي للاقتصاد الجزائري، تبين أن قطاع المحروقات الذي أصبح يسيطر على موارد الجزائر الخارجية ويسيطر على موارد الجباية أيضا، مما يوضح الهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد إلى درجة أن أبسط الصدمات التي يمكن أن تمس أسعار النفط على المدى المتوسط يمكنها أن تعود بنا إلى أزمة 1986، ولذلك بدلا من اعتبار الربيع النفطي نقمة أو علة لا بد من استغلال هذا المورد الثمين في وجهة صحيحة يمكنها أن تحقق للاقتصاد التنوع الايجابي الذي يعزز المصادر المختلفة للنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن بين المقترحات التي يمكن أن تساهم في ذلك أن تكون هناك إستراتيجية دقيقة للتنمية الصناعية تستمد قوتها من جميع محاور السياسة الاقتصادية في البلد وحتى السياسات الأخرى التي يمكنها أن تصب في نفس الهدف.

وان ما سوف يتم تناوله في هذا الجزء هو إستراتيجية تم اقتراحها للاقتصاد الجزائري من أجل الوصول إلى هدف تنويع الاقتصاد الوطني إذا تم حسن تطبيقها.

المطلب الأول: العوامل التي تلح على ضرورة تطبيق إستراتيجية صناعية

طالما أن الاقتصاد الوطني بعد عديد الخطط التنموية التي انتهجها إلا انه لا زال يعتمد على المحروقات في جميع أنشطته الرئيسية حيث يمثل 98 بالمائة من صادرات الجزائر وتلثي (3/2) موارد الخزينة العمومية وهيمنتته على الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد على الاختلال الصارخ في المنهج التنموي الذي انتهجته الجزائر في المراحل السابقة، مما جعل الدولة عاجزة عن اختيار البديل التنموي وتنفيذه والذي من خلاله يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

كما أن وجود الاحتياطات النقدية والتي أصبحت تستعمل للتوسع في النفقات العمومية ضمن البرامج التنموية (2005-2009، 2010-2014) والتي خصصت لقطاعات البنية التحتية والخدمات مما زاد من حجمها في تكوين الناتج المحلي الخام ، وبذلك أصبحت قطاعات الخدمات والأشغال العمومية بالرغم من أهميتها تستنزف موارد طائلة من العملة الصعبة لا يمكنها أن تحمي الجزائر من أزمة إذا انخفض سعر النفط على المدى المتوسط والطويل. كما أن المنهج الانفاقي الذي تتبعه الدولة على القطاعات التي لا يمكنها أن تعيد تمويل نفسها وان تخلق مداخيل حقيقية يعتمد عليها الاقتصاد علما أن عجز الموازنة في استمرار والاحتياطات المالية في انخفاض (رغم 160 مليار دولار التي تتواجد كاحتياطي صرف أجنبي)، لذلك يستحيل الاستمرار في تبني النمط التنموي السائد على المدى البعيد، لذلك لابد من البحث عن تعزيز الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية الغير النفطية من أجل توفير مصادر بديلة للدخل الوطني تشارك إلى جانب المحروقات في الاستقرار الايجابي في معدلات النمو الاقتصادي والقطاع المرشح أن يكون كذلك هو " قطاع الصناعات التحويلية " لتأتي بعده باقي القطاعات على غرار القطاع الزراعي... .

لذلك من أجل تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع هيكل الإنتاج المحلي والاقتصاد ككل، لابد من إستراتيجية تتأسس على توضيح الرؤية المستهدفة للقطاع الصناعي مع مراعات العلاقة الايجابية مع باقي القطاعات في إستراتيجية اقتصادية دقيقة وفعالة.

المطلب الثاني: أسس الإستراتيجية الصناعية

لقد ظل القطاع الصناعي بالرغم من السياسات والبرامج المختلفة ليس بمقدوره على القيام بالدور المحتمل لأي قطاع صناعي في العالم (تحقيق التنمية الاقتصادية).

فإذا لا حظنا دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال نرى النجاح الهائل في عملية التصنيع لديها، ونتأكد أن إمكانيات التوسع أمام القطاع الصناعي ليست متوقفة على مدى توفر أو ندرة عنصر من عناصر الإنتاج ، فرغم الندرة النسبية في عنصر رأس المال تمكنت كوريا الجنوبية من تنمية العديد من الأنشطة الصناعية التي قامت في المراحل الأولى على صناعة إحلال الواردات ومن ثم التصدير إلى العالم الخارجي والمنافسة في الأسواق الخارجية ، وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجيتها لكسب القدرة على المنافسة الصناعية قد اعتمدت على الجهود المحلية من خلال أشكال متنوعة للتعلم عن طريق العمل والاحتكاك والاستفادة من الموارد الأجنبية، وعلى الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن القاعدة الصناعية الكورية لم تعتمد بشكل مطلق على الصناعات كثيفة العمل كالمنسوجات، بل على الصناعات كثيفة رأس المال مثل الاسمنت والحديد والصلب ، والصناعات التي تعتمد على تقنية مميزة مثل صناعات بناء السفن والآلات والمعدات. وفي جميع هذه الصناعات كانت كوريا الجنوبية قادرة على الحصول على التقنيات اللازمة بشروط تنافسية ، كما كانت قادرة على تسويق صادراتها بأسعار تنافسية أيضا وذلك بطريقة مباشرة ومن خلال وسطاء أجنبيا أيضا¹.

وتتطلب كل إستراتيجية تنموية استقرارا في التوجهات العامة ، لأن عدم اليقين قد يسيء إلى عملية التنمية. ومن أجل تحقيق ذلك لابد من ارتكاز الإستراتيجية التنموية الصناعية على استغلال المعلومات بشكل جيد على المستوى الداخلي والخارجي من أجل جمع ودراسة جميع المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على سيرها مستقبلا.

كما أن الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في الجزائر تهدف إلى إبراز خارطة الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير شروط النهوض ليتمكن من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: المحاور التي تمسها الإستراتيجية الصناعية المقترحة

ترتكز الإستراتيجية الصناعية المقترحة للاقتصاد الجزائري والتي تتكيف مع الواقع المحلي، على عدة محاور لا بد من توافرها من أجل التطبيق الحسن للسياسة التنموية البديلة، والتي تصب في مصلحة الوصول إلى درجة متقدمة من التنويع الاقتصادي، وبالتالي التخلص من التبعية للمحروقات والهشاشة الاقتصادية الدائمة التي تجعل من الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية:

¹ عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45 ص175 شتاء 2009.

الفرع الأول: إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها:

إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، مع رفع درجة الترابط الرأسي بين الصناعات من خلال إيجاد صناعات المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة إنتاج، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير. كما إن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولاً بالبنية التحتية لقطاع الصناعة، وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه،...) إلى المناطق والتجمعات الصناعية، والعناية بتوفير وسائل النقل للبضائع والركاب، بتكلفة معقولة لنقل البضائع الصناعية. كما يمكن منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية.

كما إن تطوير الصناعة يحتاج إلى التوجه نحو زيادة حجم المصانع، وليس تبعثرها من خلال الاندماج بين المؤسسات الصناعية حتى تستطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات للشركات العالمية بشروط أفضل، مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة غاليتين وتكاليف أقل. فتطوير القطاع الصناعي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع، ويتم ذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسين برامج التدريب والتأهيل وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الصناعية، ورفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي، لما في ذلك من أهمية بالغة في تحسين جودة الإنتاج الصناعي المحلي¹.

الفرع الثاني: التركيز على صناعات معينة للتصدير

فقد أصبح من الضروري تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، ضمن إطار عمل إستراتيجية صناعية، تركز على الصناعات القادرة على النمو والانطلاق والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة محلياً.

وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

- 1- الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية.
- 2- الصناعات الموجهة للتصدير.
- 3- الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة.

¹المصدر نفسه، ص176.

- 4- المشاريع الصناعية التي تركز على رؤوس الأموال والمعرفة والتقنيات الحديثة.
- 5- الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد شبه المصنعة المتوفرة محليا، لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.
- 6- الصناعات الهندسية الدقيقة بما فيها عدد ومكونات المكائن والمعدات والصناعات المعدنية.
- 7- الصناعات التي تتمتع بطلب عالمي متزايد خاصة البتروكيماويات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية ونسبية من خلال توافر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة.

على أن يتم إنشاء الصناعات الإنتاجية الممتازة بخطوات تدريجية تراعى فيها الإمكانيات المتاحة لرأس المال، ومستوى الدراية الفنية، بحيث تكون البداية لصناعات السلع الإنتاجية المتوسطة والخفيفة، وكلما زاد مستوى الفن الإنتاجي وتوافرت الخبرات الضرورية، ورؤوس الأموال اللازمة للصناعات الأثقل والأكثر تعقيدا ، اتخذت تلك الأخيرة طريقها إلى الظهور، وبحيث تحتل الصناعات المختارة وضعها في الأجل القصير كصناعات إحلال واردات ، ثم كصناعات تصدير في الأجل الطويل¹.

حيث نلاحظ انه فيما مضى قد تم تنفيذ برامج استهدفت التوسع الكبير في النشاط الإنتاجي، والاهتمام بالبتروكيماويات والصناعات المعدنية ، حيث يمكن الاستفادة من تجربة السبعينيات أين كانت للجزائر قاعدة صناعية كبيرة، لكن بتجنب السلبيات السابقة وتوفير الجو الملائم من إدارة جيدة وتشريعات وقوانين مناسبة، ووضع إستراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة طويلة المدى، حيث تبقى الآمال في تحقيق التنمية الفعالة متوقفة على التوسع في الصادرات خارج المحروقات وخير مثال على ذلك التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي.

وتعرف أسعار النفط الخام بالتذبذب على مستوى الأسواق العالمية، ومن شأنها التأثير على مشاريع التنمية قيد الانجاز إذا كان هذا التذبذب على المدى المتوسط مستمرا مثلما حدث في الفترات السابقة للاقتصاد الوطني مما اثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للبلاد، وبذلك لو كان القطاع الصناعي قادرا على المنافسة آنذاك لما وصلت الجزائر إلى ما كانت عليه من أزمات متوالية. وإذا كان تنوع الاقتصاد الوطني (الصادرات خاصة) يتوقف على تطوير وتعزيز الكيان الإنتاجي فانه يتوجب على أصحاب القرار الاقتصادي أن يدرجوا ضمن السياسة الاقتصادية العامة هدف رفع وتحسين كفاءة الإنتاج،

¹ سامي عفيفي، تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص101.

حيث يكون التوزيع العقلاني والحكيم للاستثمارات الصناعية بين قطاعات الإنتاج الصناعي المتميزة، وذلك بالربط بين تخطيط الاستثمارات وتخطيط الصادرات.

الفرع الثالث: تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات

من خلال متابعة ما اتسمت به تنظيمات الدولة خلال الفترات السابقة يمكن القول أن سمة عدم الاستقرار الإداري هي المستحوذة والمسيطر على مؤسسات الدولة، مما جعلها أكثر عرضة من غيرها لعزوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية عن الإسهام في عملية التنمية، مما انعكس على فشل السياسات المنتهجة في كثير من المجالات، ولا سيما سياسات القطاع الصناعي¹. فعدم الاستقرار بالتالي ينعكس على السياسات الاقتصادية والقطاع الصناعي وفعاليتها.

كما يجب إدراج القطاع الخاص ومصالحته ضمن التشريعات والقوانين، كذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة على مستوى رفيع ومن القطاع العام والخاص، (أصحاب المصلحة) تمثل مختلف الهيئات والفئات من أجل وضع التشريعات والقوانين وتعديلاتها، ومتابعة السياسات والإجراءات التي تتعلق بالاتفاقيات الإقليمية والدولية والحرص على مصلحة القطاع الخاص الذي يمثل الإنتاج الوطني ضمنها.

الفرع الرابع: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية

تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح فيس اختراق السوق الدولية ، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"² لذلك يبقى التحدي الرئيسي للدول النامية هو تحسين القدرة التنافسية لديها من أجل ضمان الاستمرارية في محيط دولي يشهد تنامي العولمة الاقتصادية وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، وما تنص عليه من إلغاء وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق انسياب السلع والخدمات بين الدول، مما يجعل من الصعب على أي دولة إن تحقق معدلات النمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي الموحد، حيث تمثل هذه التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة إلى المعرفة والمعلومات، أهم التحديات التي ستواجه الدول النامية خلال العقود القادمة³ ومنها الجزائر.

وقد اتخذت الجزائر خطوات واسعة خلال السنوات الأخيرة نحو تبني اقتصاد السوق المنفتح على الاقتصاد العالمي والتفاعل معه، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات موازية لتقوية القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية من خلال بناء وتنمية قدرات مختلفة ، تأتي في مقدمتها

¹ احمد رشيد، إدارة التنمية والإصلاح الإداري، دار المعارف، القاهرة 1975، ص 77.

² فادية عبد السلام، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها، سلسلة قضايا التنمية، العدد 170، القاهرة ص ج.

³ فرج عزت، التكتلات الاقتصادية والنمطيات الدولية واثرها على اقتصاديات الدول النامية، البترول الكويت العدد 2 1995، ص 7.

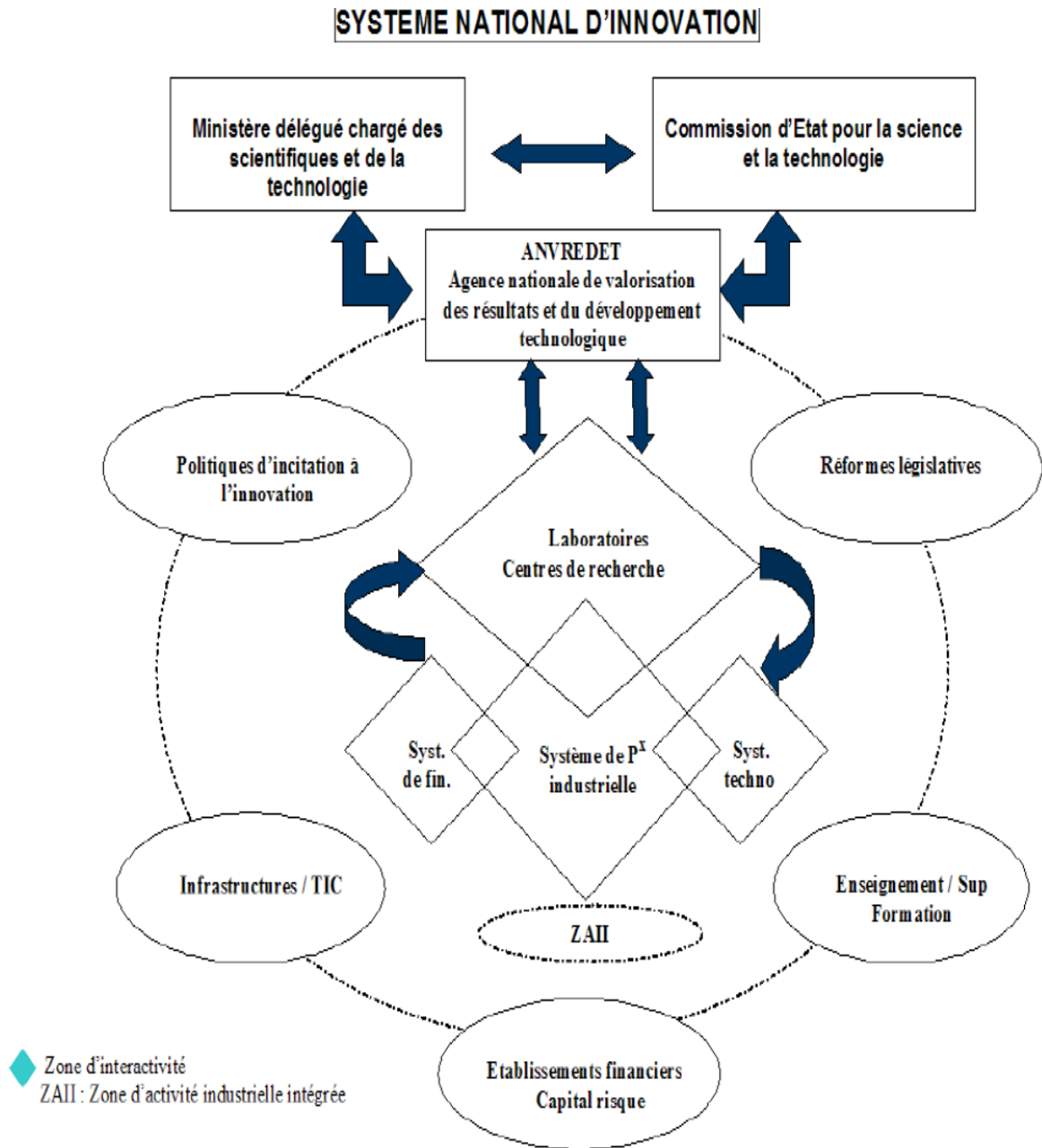
تنمية قدرات التجديد والتطوير والابتكار والارتقاء بجودة المنتجات التي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة ، بما يؤدي إلى رفع أداء الاقتصاد الوطني وتدعيم مركزه التنافسي.

حيث توجه الإستراتيجية الصناعية نحو الابتكار الذي يتأسس على البحوث التطبيقية من أجل تلبية الحاجات المطلوبة في السوق. كما يجب وجب على الابتكار أن يكون من خلال " نظام الابتكار الوطني"، لأن الابتكار لن يكون مضمونا من قبل دينامية السوق ، فالتدخل الحكومي يبقى أمر ضروري في أي عملية تنموية في البلاد، كما يكون من الضروري جعل الإطار التنظيمي والمؤسسي الجزائري يصب في مصلحة الابتكار حيث

إن التحول الصناعي يتطلب تسجيل الشركات الجزائرية في خانة المبتكرين والاعتماد على البحث والتطوير، إضافة إلى الهندسة العكسية.

ويمكن تلخيص كل ذلك وفق الشكل التالي:

شكل رقم 21: الجهاز الوطني للابتكار



Source : Lotfi ramdani, La relance de l'industrie algérienne : une nouvelle vision pour de nouvelles Contraintes, univ-grenoble, 2011. p 144.

حيث ينبغي أن يكون مفهوم ومبدأ الابتكار ضمن ثقافة ومبادئ وفلسفة الشركات الجزائرية، كما يجب تهيئة ظروف داخلية جديدة في المؤسسة الصناعية للابتكار من أجل الدعم المستديم للمكاسب الإنتاجية .

وتستند الإستراتيجية الصناعية بالتالي على التفاعل بين ديناميتين متميزتين لكن متكاملتين فيما بينهما:

- تشجيع الشركات على الابتكار من خلال تنفيذ سياسة وطنية للابتكار.

- إنشاء مجموعة من المؤسسات والوكالات المسؤولة عن تنفيذ ورصد لهذه السياسة.

الفرع الخامس: التخطيط والتنظيم الكفاء للقطاعات الصناعي والتصديري

إن الجزائر كدولة نفطية تعتمد بشكل كبير على البترول، واغلب صادراتها منه، 98 بالمائة من الصادرات، ومما يتم تصديره من السلع الصناعية والزراعية إلا ما كان فائضا عن حاجة الدولة، وهذه السياسة تم إتباعها منذ السبعينيات عندما كانت تعتمد الدولة على الصناعات الثقيلة، وحتى السياسة الصناعية الأخيرة القائمة على تشجيع الصادرات لم تتجح مؤخرًا لأن التصدير لا يتم إلا وفق سياسات مدروسة ومخطط لها مسبقًا.

فمن بين المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي أو القطاع التصديري انه لم تكن هناك سياسة أو خطة وطنية لتشجيع التصدير ذات مدى زمني معين، ومن ثم لم توضع أهداف محددة، وان التصدير يتم من خلال ما يتوفر من فوائض إنتاج بعد سد حاجة السوق المحلي، وليس على توجه قوامه التصدير. ومن هنا تكمن أهمية وجود سياسة وطنية محددة المعالم والأهداف، فهي المدخل الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدى زمني معين.

ومما هو جدير بالذكر انه حينما يتم التطرق إلى الإستراتيجية الصناعية فان القصد منها ليس تأكيد أن يكون هدفها قصير الأجل من خلال بعض السياسات التي تمس بعض المجالات الإنتاجية، مثلا عن طريق إعفاءات جمركية أو تسهيلات ائتمانية أو حماية. وإنما المقصود هنا بالإستراتيجية ان تشمل كل ما يلزم لتحقيق تنمية حقيقية في القطاع الصناعي، أي تكون هذه الإستراتيجية طويلة الأجل ويجب أن تكون شاملة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي والتشابكات القائمة بينها¹.

ففي هذا المجال يجب التأكيد على خلق إستراتيجية طويلة المدى تتأسس على تصدير الإنتاج الموجه والمعد خصيصا للتصدير، وليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى أن لم يتوقف نهائيا في بعض السنوات، وهنا لابد من الاستفادة من بعض تجارب الدول الأخرى وخير مثال على دولة كانت ريعية مثلنا التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي، واندونيسيا انطلاقا من استغلال الموارد الطبيعية.

وبالنسبة إلى جوهر هذه الإستراتيجية الصناعية فانه يتمثل أولا في تفصيل أهداف معينة ثم تحديد كيفية دفع هذه الأهداف إلى حيز التنفيذ، وذلك بوضع السياسات المناسبة والتخلص من العقبات التي تواجهها، وإنشاء المؤسسات وبناء البنى الأساسية، ومن ثم الخروج بنموذج ملائم للتنمية الصناعية الجزائرية يكون له القدرة على الاستمرار والمنافسة.

¹ عبود زرقين، مرجع سابق ص 181.

كما يجب إتباع الإستراتيجية الصناعية لتشجيع التصدير من الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وينبغي لها أن تأخذ في اعتبارها العناصر الآتية:

1- اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة، أو الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

2- مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.

3- التركيز في مجالات التخصص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات التشابك مع مختلف القطاعات في المستقبل.

4- اختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء اتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي .

5- متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية ، واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها، فضلا عن التوصية بإجراء التعديلات الواجبة عليها.

6- إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء، الذين لهم العقلية المدركة لمتطلبات الصناعة وإدانة فرص نجاحها.

هذا وتتسع الجهود اللازمة لإعداد الإستراتيجية الصناعية التي تؤدي إلى تغيير الصادرات لكافة الجهات والهيئات التي لها علاقة بعملية الصناعة والتصدير والمسؤولة عن القطاعات الصناعية والاقتصاد والتجارة الخارجية¹.

المطلب الرابع: تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة

تتطلب كل إستراتيجية صناعية تستهدف النمو والنجاح على المدى الطويل والتصدير الفعال والتنافسي توافر مجموعة من السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، جبائية، سياسة التشغيل، الأجور...الخ) المساندة لها من خلال عدة مجالات:

الفرع الأول: الجمارك

حيث يجب أن تكون حامية للمنتوج المحلي حتي يمكنه المنافسة والصمود والنمو . حيث تفرض في الجزائر الضريبة الجمركية القيمية التي تفرض على سعر السلعة لا على نوعها، حيث يجب أن تدرج على كل مراحل الإنتاج، حيث تنخفض نسبتها على مستلزمات وخامات الإنتاج وترتفع على المنتج النهائي ، لان السماح للمصدرين باقتناء المواد الوسيطة دون

¹ المرجع نفسه، ص182.

حماية مبالغ فيها أو بتعريف جمركية منخفضة وهذا يتلائم مع مبدأ حماية الصناعة المحلية الناشئة، التي تنتج منتجات نهائية، حيث ينعكس خفض التعريف على المدخلات إلى خفض الأسعار وزيادة القوة التنافسية في الأسواق مما يعزز الجودة والكفاءة على المدى الطويل.

ومن أجل التسهيل على المصدرين ولمزيد من الحوافز المشجعة على تعزيز الصادرات يتم اقتراح النقاط التالية¹:

1- تبسيط إجراءات تحصيل الرسوم على مستلزمات الإنتاج وغيرها من الرسوم والضرائب السابق تحصيلها على المواد المستوردة التي استهدفت في صناعات التصدير.

2- تبسيط إجراءات السماح المؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها.

3- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية.

4- إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريف جمركية أعلى من تلك المطبقة على المواد الأولية ، ومما هو جدير بالذكر أن الإعفاءات الجمركية للسلع المنتظر أن تكتمل بعد قبول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ودخول الاتفاقية حيز التطبيق.

الفرع الثاني: التمويل والتأمين على الصادرات

يجب أن تحصل الشركات والمؤسسات الصناعية التصديرية على تمويلات بأسعار فائدة ميسرة إضافة إلى توفير الضمان والتأمين عليها، كما يجب أن يشمل ذلك كافة النشاطات والخدمات المتعلقة بنشاط التصدير كالتعبئة والتغليف.

وبالتالي فإن هذه السياسة تلعب دورا هاما وأساسيا في تنويع الصادرات، حيث تزاوّل من ناحية تأثيرا ايجابيا في تشجيع الإنتاج من أجل التصدير، إلى جانب أنها من ناحية أخرى تدعم قوة المركز التنافسي للمصدرين في الأسواق الخارجية. وعندما نتحدث عن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي أو التصديري فإننا نعني كافة صور الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي لهذه القطاعات، وان قيام الجهاز المصرفي بهذه العملية يوفر الثقة للمصدر والمستورد، ومن شأنه أن يساعد على زيادة الإنتاج إذ أن توفير التمويل المصرفي واستخدامه بكفاءة اقتصادية يعتبر دعما لنمو القطاع الصناعي والتصديري . ولهذا فقيام بنك

¹ حسن محمد صالح، تطور الصادرات السلعية المصرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة 1995، ص 82.

للتنمية الصناعية بهدف منح وتقديم المشورة والمساعدة الفنية اللازمة للمشروعات الإنتاجية، يساعد على توسيع القاعدة الصناعية¹.

كما يضطلع بنك التنمية الصناعية بمهمة تمويل الصناعات التصديرية، ولا يعني هذا استبعاد دور البنوك التجارية الأخرى في هذا الخصوص، وقد برهنت التجارب على أن البنوك التجارية تعمل في المقام الأول كوسائط مالية دون أن تشارك في عملية التنمية الاقتصادية بالدور الأساس².

أما فيما يخص بشركات التأمين في الجزائر فانه بإمكانها الاضطلاع بدور بضمان وتأمين الصادرات من جميع المخاطر المحتملة المرافقة بإقلاع السلع المعدة للتصدير حتى بلوغها السوق المستهدف.

الفرع الثالث: سعر الصرف

الواقع أن سعر الصرف لا يحدد سعر العملة المعبر عنها بوحدات عملة أخرى فحسب، بل يستخدم أيضا كوسيلة لتحويل أسعار السلع والخدمات والأصول المالية المعبر عنها بإحدى العملات، إلى أسعار معبر عنها بعملة أخرى، مما يجعل مقارنة الأسعار الأجنبية بالمحلية أمرا سهلا³.

والملاحظ أن من بين السبل التي انتهجتها الجزائر سابقا من اجل تحجيم اعتمادها على النفط استيرادها لمصانع جاهزة من الخارج، مما اثر سلبا على الميزانية العمومية وعلى ميزان المدفوعات عند تقهقر أسعار المحروقات مما اضطر الجزائر تخفيض قيمة عملتها من اجل تجنب الاختلال لكن تخفيض العملة من اجل تحسين التنافسية التصديرية هو مبدأ يلائم الاقتصاديات ذات الانتاج المرن أما حالة الجهاز الإنتاجي الجزائري لا يتسم بالمرونة، لكن بالرغم من ذلك وجب تخفيضه من اجل إضعاف القدرة الاستيرادية من جهة وتوفير مناخ ملائم للصناعات المرشحة للتصدير في الإستراتيجية المقترحة .

وتبقى فعالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ذات أهمية بالغة من خلال توفير هذا المناخ حيث يبقى البنك المركزي الجزائري هو المخول الوحيد بتنفيذها بالتناسق مع وزارة المالية.

فنجاح تخفيض قيمة العملة الوطنية يفترض بقاء مستوى الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، ذلك أن ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه لأنه لا يعكس توازن ميزان

¹ عبود زرقين، مرجع سابق، ص 184.

² جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش، جامعة القاهرة، 1995، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 12.

المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف الاسمي يعني انخفاض سعر الصرف الحقيقي، إذا بقيت الأسعار النسبية دون تغيير، وسيعني ذلك انخفاض أسعار السلع الوطنية مقومة بالصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصادرات، كما أن ذلك سيعني في الوقت نفسه ارتفاع أسعار المواد الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، أي انخفاض الواردات.

فالتأثيرات المترتبة على الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر الصرف تمكن من القول إن سعر البرميل من النفط الخام سيتحدد بظروف العرض والطلب في السوق العالمية، كما أن قطاع النفط لا يعتمد على بنك الجزائر(المركزي) في الحصول على العملة الأجنبية لشراء مستلزمات الإنتاج، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وقيمة الصادرات النفطية، وان تخفيض قيمة سعر الصرف للدينار الجزائري سيزيد قيمة الصادرات النفطية بالعملة المحلية في الميزان التجاري دون الزيادة في العملة الأجنبية. أما بخصوص التأثيرات في الصناعات القائمة على المشتقات البترولية كالبتروكيماويات وتكرير النفط، فإن الخطط السنوية تهدف إلى انه يجب أن توجه هذه الصناعات نسبة كبيرة من إنتاجها إلى الأسواق العالمية. وتقوم هذه الصناعات باستثمار واستغلال النفط الخام، ويشرف عليها ويمولها القطاع العام، ولكن هذه الصناعات تعتمد على مواد خام وأجزاء يتم استيرادها من الخارج وتتصف بارتفاع تكاليف كل من الإنشاء والتشغيل، وقد واجهت هذه الصناعات صعوبات في الإنتاج والتصدير، وانخفاض الطاقة الإنتاجية والفعالية، مما جعلها تتقاضى سعرا في الداخل يفوق السعر الذي تتقاضاه في السوق العالمية¹.

وحتى إذا فرضنا أن هذه المصانع تنتج بكامل طاقتها الإنتاجية، ولا توجد صعوبات في التصدير، فإننا نلاحظ ارتفاع بنود المواد الخام وقطع الغيار المستوردة، وهذا يعني أن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه البنود، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج مما يقلل أي مزايا نسبية لهذه الصناعات في السوق الدولية التي يعتبر الطلب فيها غير مرن.

ولذلك حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج المحلية، فان تخفيض سعر صرف الدينار قد لا يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على هذه السلع، وإذا أضفنا إلى ذلك الضرائب الجمركية العالية التي تفرضها الدول الأوروبية على منتجات هذه الصناعات، فان تخفيض سعر صرف الدينار، لا يفيد في زيادة تصدير هذه السلع. أما في حالة القطاع الخاص، إذا كان يحقق إنتاجا محليا كبيرا وعلى مستوى عال من الجودة ويوجد طلب عليه كبير من الخارج، طبعا بعد سد الطلب المحلي، فيعتبر تخفيض سعر الصرف من الأدوات الرئيسية لتشجيع الصادرات، حيث تؤدي تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى إلى تشجيع المنتجين على تصدير إنتاجهم إلى الخارج نتيجة لزيادة الأرباح التي سيحققونها، وذلك بدلا من بيعها في السوق المحلي.

¹ عيود زرقين، مرجع سابق، ص186.

وعليه نخلص إلى أن تخفيض سعر الصرف يلحق ضررا بالاقتصاد الجزائري أكثر مما ينفعه، وهذا راجع إلى أن الواردات الجزائرية هي من السلع الضرورية، في حين لا يمتلك الاقتصاد الجزائري، باستثناء البترول أية مزايا نسبية في إنتاج سلع أخرى قابلة للتصدير¹.

الفرع الرابع: الرقابة على الجودة

تعتبر الجودة في أبسط صورها، هي إمداد المستهلك بما يحتاج إليه من سلع وخدمات ذات خصائص وسمات معينة تفي بمتطلباته، في الوقت الذي يريده، وبالسعر الذي يلائمه.

ويهتم المجتمع بحماية مستهلكيه من خلال تشريعات تتعلق بالصحة العامة والأمن والسلامة، وتؤكد تلك التشريعات أهمية مطابقة المنتج أو السلعة لمعايير تحدد المواصفات، وتمثل الحد الأدنى من الجودة، ومخالفتها تمثل مخالفة للقوانين والتشريعات وتفرض عليها عقوبات تتناسب مع حجم المخالفة. وتعتبر المواصفات والمعايير القياسية وأنظمة ضبط الجودة مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية والاقتصادية للمجتمع، فلقد أصبحت الدول المتقدمة تتحكم في الحركة التجارية من خلال نظام اقتصادي أساسه الإنتاج الأفضل جودة والأقل تكلفة، وبالتالي الأكثر منافسة. وتعتمد في تحقيق ذلك بشكل أساسي على الالتزام بتطبيق المواصفات والمعايير القياسية وأنظمة الضبط المتكامل لجودة المنتجات، هذا بالرغم من أن مواصفات الجودة بالنسبة إلى السلع المصدرة، لا تخص فقط صنفها ونوعيتها، بل أيضا طريقة تعبئتها وتغليفها حيث أطلقت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي سلسلة من المعايير تعتبر مرشدا لهذا النظام ويطلق عليها (ISO9000).

وترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية، ويعني تطبيق المعايير بالنسبة إلى المشتري الثقة، للارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة. وتعني بالنسبة إلى الموردين قدرتهم على تقديم الدليل إلى عملائهم على إتباعهم النظام السليم الذي يكفل جودة الأداء.

وفي الجزائر ما يزال القطاع الصناعي يعاني مشكلة تدن في مستوى جودة المنتجات المصنعة محليا، فمن الضروري رفع مستوى المواصفات في جودة المنتجات السلعية الجزائرية إلى مثيلاتها في الصناعات الأجنبية حتى تحافظ على أسواقها المحلية والأجنبية، ومن ثمة تتطرق إلى أسواق جديدة ليتمكن قطاع التصنيع من قيادة سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر.

وتعتبر جودة المنتجات الجزائرية من أهم محددات نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية، وإلا فإن المنتجات المصدرة تصبح عرضة للرد بعد وصولها إلى جمارك البلدان المستوردة، ناهيك عما تسببه من خسارة للمنتج وإساءة إلى سمعته، وبالتالي الإساءة إلى جميع المنتجات

¹ المرجع نفسه.

المحلية، خاصة إذا كانت في بداية تكوين سوق خارجي لها أو في مراحلها الأولى لترويج الصادرات.

بيد انه لا يمكن أن يتوقف الأمر عند توفير المواصفات القياسية التي تمثل الحد الأدنى للخصائص المطلوبة في السلع التصديرية، بل لابد أن يكون هناك جهد متواصل للارتقاء بالإنتاج إلى ما يفوق المواصفات القياسية، الأمر الذي يعتمد على جهود التطوير والترويج وروح الابتكار، فضلا عن توفير الأجهزة المتخصصة التي تساعد المنتجين لسلع التصدير على تطوير منتجاتهم والنهوض بمستوى جودتها¹.

¹ المرجع نفسه ص 188.

خلاصة:

من خلال متابعة تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري نلاحظ أن طابع الاستقرار والنمو بثبات يميزانه، ذلك يعود إلى الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات، والسياسات الاقتصادية التوسعية التي تعتمد على الإنفاق العمومي من أجل دعم النمو، والتي تتجسد في البرامج التنموية التي تستهدف البنية التحتية ودعم الفئات الاجتماعية، لكن معدل النمو الذي يتحكم فيه سعر البرميل من النفط، وحجم الإنفاق من شأنه أن يبقي الاقتصاد في عرضة دائمة لمختلف الصدمات الخارجية التي تتعرض بسوق النفط.

وإذا لاحظنا نفس الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى مغايرة على غرار مؤشر المردودية ودرجة التنوع الاقتصادي، والقيمة المضافة ومستوى التنافسية، فإننا نستنتج أنه اقتصاد أحادي مصادر الدخل، عرضة لمختلف الصدمات الخارجية، إضافة إلى تبعيته في مختلف المجالات الاقتصادية.

ومن أجل التخلص من هذه الوضعية السلبية والهشة لا بد من اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها أن تقوم بتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال وتكييفها وفق متطلبات الواقع المحلي، على غرار ماليزيا واندونيسيا والنرويج، حيث تم استخدام موارد الريع في هذه الدول لتكوين بنية صناعية تنافسية على المستوى الدولي وبالتالي تجنب التبعية التامة للاقتصاد لقطاع الريع.

الخطمة العائمة

الخاتمة العامة

لقد كان الهدف من القيام بهذه الدراسة هو معرفة أثر الريع الطاقوي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري (القطاع الزراعي والصناعي)، نظرا للأهمية البالغة لهما في عملية النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ودورهما في توفير مناصب الشغل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وكونهما من بين مفاتيح التنويع الاقتصادي للجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن تراجعهما وانحلالهما (القطاعات الإنتاجية السالفة الذكر) قد يسبب اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد ككل وذلك لعدة عوامل (زوال النفط، الهشاشة الاقتصادية، تذبذب أسعار المحروقات، ارتفاع معدل البطالة، النمو الديمغرافي وازدياد الطلب المحلي على مختلف السلع والخدمات والأغذية) مما يكرس من التبعية الاقتصادية (غذائية، صناعية، خدمية) للجزائر اتجاه الخارج.

فالقطاعات المنتجة(خارج المحروقات)عرفت تدهورا مخيفا من حيث أدائها وحجمها ومساهمتها في حصة الصادرات(2%0)، كما تعتبر مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالضئيلة(حوالي اقل من 15 %) لكل من الصناعة والزراعة خلال طول الفترة الدراسية 1990-2010.

ومن اجل تفسير ذلك كانت النظرية الملائمة من حيث المبدأ هي نظرية العلة الهولندية، فما تم التوصل إليه ظاهريا أن كل أعراض الداء الهولندي متوفر في الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ النمو المتزايد في موارد الريع النفطي، والنمو المستمر في قطاعات السلع الغير التبادلية (أشغال عمومية وبناء، الخدمات) وما يقابله من انحلال مستمر للقطاعات المنتجة(زراعي، صناعي)، وبذلك نلاحظ أن أداء الاقتصاد الجزائري على مستوى معايير (الإنتاجية، الكفاءة، البنية الإنتاجية) هو في تدهور مستمر عكس المؤشرات الاقتصادية الكلية(الناتج المحلي الخام، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، التضخم، العجز الموازني) التي تعرف تطورا ايجابيا.

وهذا ظاهريا ينبئ بإصابة الجزائر بظاهرة العلة الهولندية، لكن أثناء دراسة ذلك على مستوى الواقع، لم تتطبق افتراضات النموذج على الاقتصاد الجزائري، خاصة على مستوى سعر الصرف الحقيقي الفعلي، فالنظرية تفترض ارتفاعه المستمر مما ينعكس سلبا على تنافسية صادرات البلد، لكن لاحظنا في الجزائر أن الاقتصاد لا يعمل بقدرته الكاملة(مستوى العمالة الكاملة التي يفترضها النموذج)، كما لاحظنا انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي باستمرار ومع ذلك ازدادت الواردات، واصلا لم تكن للجزائر صادرات خارج المحروقات يمكنها أن تتأثر من حيث التنافسية، وهذا يدل على أن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي اكبر من أن تكون انحلال التصنيع والزراعة بفعل الريع النفطي وحسب بل يكمن المشكل في عوامل اكبر من ذلك.

فغياب فلسفة اقتصادية تتأسس على مبدأ التخطيط على المدى البعيد مثلما تفعل اغلب دول العالم النامية والمتطورة. والاقتصار على سياسات اقتصادية مداها سنة أو سنتين ليس من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي.

أولاً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- 1- لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يحقق التنمية إلا من خلال التنويع الاقتصادي؛
- 2- إن الجزائر تشهد خطر نمو مجتمع استهلاكي على حساب المجتمع الإنتاجي، كما أن أداء القطاع الخاص غير فعال، فهو عبارة عن شركات عائلية تنشط في مجال البناء والتجارة الخارجية؛
- 3- مشكلة تراجع أداء القطاع الزراعي والصناعي أكبر من أن يكون سببها حضور الربيع النفطي؛
- 4- من بين آثار الربيع النفطي، خاصة في حالة ارتفاع أسعار المحروقات، تحسن وضعية الميزان المالي، وزيادة الاحتياطي من العملة الصعبة، وتخفيض الديون؛
- 5- تعطي معظم الأدلة المستخلصة من الدراسة صورة واضحة على الآثار السلبية لوفرة الموارد في الجزائر (نتيجة سوء الاستغلال وليست نتيجة الوجود)، غير أن هذه الآثار يمكن تجنبها باعتماد مجموع السياسات الملائمة؛
- 6- نلاحظ قلة الاستثمارات المنتجة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام؛
- 7- تدني نسبة مساهمة عناصر التكنولوجيا والعوامل المرتكزة على المعرفة في توليد النمو؛
- 8- ضعف النمو في القطاعات المنتجة (زراعة وصناعة).

ثانياً: الاقتراحات

- أ- ضرورة توظيف الربيع النفطي بحكمة وفاعلية في القطاعات الاجتماعية والاهتمام برأس المال البشري، والإنفاق على التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات، أما على الصعيد الاقتصادي، فإنه لا يمكن اعتبار التحرير الاقتصادي المطلق بأنه سياسة سليمة نظراً لما تسببه من فوارق في توزيع الدخل، والقضاء على الجهاز الإنتاجي المحتمل انجازه؛
- ب- في ظل وفرة الموارد، لا بد أن يكون هدف الميزان المالي والنقدي في الأجل القصير هو الاستثمار في بناء قدرات المواطنين وخلق فرص العمل ملائمة للشباب؛

ج- لابد من بناء نهج إنمائي يركز على اعتماد إستراتيجية صناعية فاعلة، سواءا متعلقة بالمحروقات كما في التجربة النرويجية، أو بالصناعات الأخرى التي يمكن تحقيق ميزة تنافسية من خلالها، مع ضرورة توفير الحماية اللازمة من قبل الدولة؛

د- ضرورة اعتماد نهج استراتيجي طويل الأمد يركز على معايير الكفاءة الاجتماعية، عوضا عن النهج الذي يخضع لاعتبارات الأسعار والأرباح قصيرة الأجل، ويمكن الاستفادة من التجربة النرويجية مع ضرورة رعاية الدولة وتطبيق شروط نقل المعرفة وتكوين الشباب على المستويات العليا؛

هـ- يجب التشديد على إستراتيجية صناعية يكون فيها الاستثمار العام درعا واقيا في حالات عدم اليقين وعدم الاستقرار، وتكون مساهمة القطاع الخاص ضرورية؛

و- لابد من عملية الإصلاح المؤسساتي وإرساء الشفافية والمسؤولية من خلال التركيز على العدل الذي هو مفتاح الاستقرار السياسي والاقتصادي (مقدمة ابن خلدون)؛

ز- اعتماد سياسات نقدية تركز على تشجيع الاستثمار المحلي، وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار المنتج، واعتماد سياسة مالية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية تركز على الاستثمار العام عوضا عن الإنفاق العام في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل العمل على زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف قطاعات السلع القابلة للتداول التجاري، ولا بد من توخي الحذر من عملية التحرير التجاري والتي تضر من القدرة التنافسية للقطاعات المحتملة؛

ح- تطوير النظام المصرفي والسوق المالي والقيام بإصلاح ضريبي يصب في صالح القطاع الإنتاجي الخاص والمشارك؛

ط- التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير، ورأس المال البشري، فمعيار الكفاءة في الاستثمار العام يتمثل في مستوى التقدم الاقتصادي المحقق نتيجة لزيادة العائد من العوامل المرتكزة على المعرفة في الاقتصاد؛

ي- وضع إستراتيجية ترقية صناعات المحروقات في الحلقات الدنيا (المصب) من خلال:

1- إقامة صناعات بتروكيماوية بالشراكة مع القطاع المحلي الخاص والعام والأجنبي (مع شرط سياسة نقل المعرفة والمحتوى المحلي) مثلما فعلت النرويج؛

2- إنشاء مؤسسات تستفيد من المنتجات البترولية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتوفير الدعم والحماية من القطاع العام.

وفي الأخير لا بد من التذكير بأنه من المستحيل تحقيق نهضة اقتصادية شاملة إذا لم ترافقها نهضة فكرية واجتماعية وثقافية¹، ولفهم كيفية حصول ذلك يمكن العودة إلى فكرة ماليزيا في التنمية الشاملة والتي استلهمت من فكر الفيلسوف الجزائري " مالك بن نبي (خاصة كتاب شروط النهضة) والتي بفضلها حققت نهضة خلال 20 سنة، وللأسف يبقى فكر هذا العالم النادر مغيب في الجزائر بينما تحتفل به ماليزيا كل سنة ب تنظيمها للملتقى الدولي لفكر مالك بن نبي كل سنة في كوالالمبور برعاية الدولة والشخصيات الفاعلة في ماليزيا.

تم بحمد الله

¹ مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 27.

الملاحق

الملحق رقم 1:

تطور الصادرات ، الواردات ، الانتاج للحبوب خلال الفترة 1990-2010 الوحدة: طن

الصادرات	الواردات	الانتاج	السنوات
	5100000	2416078	1990
	4500000	3808288	1991
	5200000	3328914	1992
	6000000	1452097	1993
	7400000	963420	1994
	6100000	2138457	1995
	3900000	4900505	1996
	6000000	869598	1997
	5500000	3025359	1998
	7900000	2020591	1999
	7400000	1000000	2000
	6650000	2700000	2001
	8700000	1951400	2002
	6900000	4264400	2003
	7000000	4031300	2004
	8200000	3525000	2005
	7200000	4012800	2006
	7271060	4300000	2007
	7530000	1730000	2008
100000	5890000	6120000	2009
	7849000	4487000	2010

Source : d'après les données de la fao.(<http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>)

الملحق رقم 2:

تطور انتاج وواردات الحليب من 1990 الى 2010. الوحدة طن مقوم كحليب طازج

الواردات	الانتاج	السنوات
1700000	1100000	1990
1820000	1156000	1991
1850000	1229000	1992
2250000	1016000	1993
2500000	1057000	1994
2100000	1050000	1995
1550000	1100000	1996
1600000	1050000	1997
1800000	1200000	1998
1850000	1560000	1999
1830000	1550000	2000
2200000	1637000	2001
2600000	1544000	2002
2500000	1610000	2003
2400000	1915000	2004
2500000	2092000	2005
2500000	2244000	2006
2196380	2186983	2007
2461630	2235000	2008
2500000	2450000	2009
2480000	2510000	2010

Source :d'après les données de la FAO-ONS. les années 2009 et 2010 estimations de la ministère.(<http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>)

الملحق رقم 03:

تطور انتاج، صادرات، واردات الحبوب الجافة 1990-2010 الوحدة طن

الصادرات	الواردات	الانتاج	السنوات
--	123000	40100	1990
--	149000	63019	1991
--	80000	63386	1992
--	50000	48147	1993
--	165000	38297	1994
--	130000	41438	1995
--	250000	68000	1996
--	137000	27636	1997
--	145000	45050	1998
--	155000	39465	1999
--	153000	45000	2000
--	170000	38436	2001
--	168000	43500	2002
--	169000	57700	2003
--	152000	58000	2004
--	200000	47100	2005
--	160000	44100	2006
--	233440	43200	2007
--	210000	46120	2008
--	150300	60000	2009
--	181000	51000	2010

المصدر: اعتمادا على معطيات ONS.FAO، ابتداء من سنة 2008 اعتمادا على التقديرات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (<http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>)

الملحق رقم 04:

إنتاج وتصدير النبيذ من 1990 إلى 2010 الوحدة طن

التصدير	الإنتاج	السنوات
26412	51000	1990
10236	36171	1991
4316	40957	1992
4827	44394	1993
3651	34410	1994
12849	26850	1995
19534	63258	1996
6144	46440	1997
3985	28377	1998
2621	43609	1999
5475	44500	2000
2922	50900	2001
4029	70200	2002
2030	89000	2003
2941	101000	2004
1126	100000	2005
1952	95000	2006
2423	120000	2007
1742	113000	2008
1916	128000	2009
2107	130000	2010

المصدر: الإنتاج اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الصادرات اعتمادا على إحصائيات منظمة التغذية والزراعة العالمية <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

الملحق رقم 05:

تطور إنتاج وتصدير التمور 1990-2010 الوحدة طن

الصادرات	الإنتاج	السنوات
8618	205907	1990
9168	209092	1991
20792	260515	1992
19809	261612	1993
3766	317184	1994
21852	285155	1995
20598	360637	1996
12129	302993	1997
10464	387313	1998
10575	427583	1999
10783	365616	2000
7850	440000	2001
11023	420000	2002
10197	490000	2003
8133	442600	2004
10863	520000	2005
12328	492200	2006
25039	526921	2007
21146	552765	2008
12000	586000	2009
14728	736400	2010

المصدر: الإنتاج: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الصادرات: اعتمادا على معطيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية. <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

الملحق رقم 06:

تطور إنتاج واستيراد وتصدير منتجات القطاع الزراعي 1990-2010، الوحدة طن

الصادرات	الواردات	الإنتاج	السنوات
35030	10800000	7700000	1990
19404	7000000	8800000	1991
25108	6700000	10000000	1992
24636	6900000	10000000	1993
7417	9100000	8600000	1994
34701	8000000	7400000	1995
40132	5700000	9200000	1996
18273	7500000	12500000	1997
14449	7500000	7800000	1998
13196	10000000	14000000	1999
16258	10000000	10000000	2000
10772	9100000	11600000	2001
15052	11500000	11000000	2002
12227	9800000	14800000	2003
11074	10300000	15300000	2004
11989	11400000	15100000	2005
14280	11000000	15700000	2006
27462	12000000	14300000	2007
22888	11800000	15600000	2008
13916	10800000	16300000	2009
16835	11500000	16000000	2010

المصدر: الإنتاج ONS ، الصادرات والواردات FAO، ابتداءً من 2009 اعتماداً على تقديرات وزارة
الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الأولى. <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx>

الملحق رقم 07:

المؤشرات الاقتصادية الجزائرية 2007-2015.

Tableau 1. Algérie : Principaux indicateurs économiques et financiers, 2007-15

	2007	2008	Est. 2009	Projections					
				2010	2011	2012	2013	2014	2015
(Variation annuelle en pourcentage, sauf indication contraire)									
Secteur pétrole et gaz									
Exportations de pétrole liquide (en millions de barils/jour)	1.7	1.6	1.5	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4
Exportations de gaz naturel (en milliards de m3)	59.4	59.5	53.7	53.8	53.8	53.8	53.8	53.8	53.9
Valeur unitaire des exportations de brut (\$EU/baril)	74.7	99.0	61.8	76.2	78.8	82.3	84.8	86.0	87.5
Part des hydrocarbures dans le total des exportations (en %)	98.4	98.2	98.3	98.0	98.0	98.0	98.1	98.0	98.1
Revenu national et prix									
PIB à prix constants	3.0	2.4	2.4	3.3	3.7	3.6	3.5	3.4	3.4
Secteur des hydrocarbures	-0.9	-2.3	-6.0	-0.9	0.8	0.6	0.6	0.6	0.5
Autres secteurs	6.3	6.1	9.3	5.3	5.3	5.3	5.2	5.0	5.0
Indice des prix à la consommation (moyenne pour la période)	3.7	4.9	5.7	4.3	5.0	4.3	4.0	3.7	3.7
Secteur extérieur 1/									
Exportation, fab	10.7	29.7	-42.5	27.5	8.6	4.6	3.1	1.7	1.8
Hydrocarbures	11.2	29.5	-42.5	27.0	8.6	4.6	3.1	1.6	1.9
Hors hydrocarbures	-13.3	42.9	-45.0	51.8	5.8	6.1	-1.4	6.2	-1.0
Importations, fab	27.4	44.2	-1.6	1.3	4.7	3.2	3.7	3.4	2.1
Solde du compte courant (en % du PIB)	22.8	20.2	0.3	8.5	9.3	9.6	9.7	9.8	10.1
Monnaie et crédit									
Avoirs extérieurs nets	34.5	38.2	5.0	10.5
Crédit intérieur 2/	-19.7	-17.6	7.3	0.9
Crédit à l'État (net) 2/ 3/	-26.5	-25.2	0.2	-4.7
Crédit à l'économie 3/	17.2	20.4	18.5	12.5
Monnaie et quasi-monnaie	24.1	16.1	3.1	14.1
Vitesse de circulation de la monnaie au sens large (PIB/M2)	1.6	1.6	1.4	1.4
Idem, en % du PIB hors hydrocarbures	0.9	0.9	1.0	0.9
Ratio de liquidité (M2/PIB)	64.4	63.3	70.8	69.8
(en pourcentage du PIB)									
Solde épargne-investissement	22.8	20.2	0.3	8.5	9.3	9.6	9.7	9.8	10.1
Épargne nationale	57.2	58.6	50.3	53.0	53.7	54.0	53.7	53.5	53.2
Dont: non public	37.3	32.9	38.1	40.3	41.0	39.0	37.1	36.8	36.4
Investissement	34.4	38.3	50.0	44.5	44.4	44.4	44.0	43.8	43.1
Dont: non public	18.9	20.4	31.0	28.0	28.4	28.2	29.0	29.7	29.6
Finances de l'administration centrale									
Solde budgétaire global (déficit-)	4.4	7.7	-6.8	-3.9	-3.3	-1.1	1.7	2.6	3.2
Recettes totales	39.6	47.2	36.3	38.4	38.4	37.8	37.5	37.1	36.6
Dépenses totales	35.2	39.5	43.1	42.2	41.8	38.9	35.8	34.4	33.4
(en pourcentage du PIB hors hydrocarbures)									
Finances de l'administration centrale									
Recettes totales	70.7	86.6	53.8	59.6	60.6	59.5	58.4	57.0	55.7
Hydrocarbures	53.6	68.2	35.3	39.8	41.1	40.4	39.3	37.6	36.2
Hors hydrocarbures	17.1	18.4	18.5	19.8	19.5	19.0	19.1	19.4	19.5
Dépense totales	62.8	72.5	63.9	65.6	65.8	61.2	55.8	53.0	50.8
Dépenses courantes	32.0	37.0	33.7	39.9	40.6	35.9	32.4	31.3	30.2
Dépenses d'investissement	30.7	35.5	30.3	25.7	25.2	25.3	23.4	21.7	20.6
Solde primaire hors hydrocarbures	-44.1	-53.1	-44.9	-45.3	-45.8	-41.6	-36.1	-33.1	-30.8
Solde hors hydrocarbures	-45.7	-54.1	-45.4	-45.8	-46.3	-42.2	-36.7	-33.6	-31.3
Pour mémoire :									
PIB (en millions de dinars aux prix courants)	9,306	10,994	10,136	11,733	13,205	14,414	15,614	16,747	17,953
PIB HH (en milliards de dinars aux prix courants)	5,217	5,994	6,831	7,554	8,376	9,172	10,016	10,885	11,809
PIB (en milliards de dollars EU aux prix courants)	134.3	170.2	139.8	158.6	168.8	178.4	187.6	196.2	205.2
PIB par habitant (en dollars EU)	3,904	4,940	3,926	4,389	4,603	4,793	4,966	5,115	5,270
Exportations de pétrole brut (en millions de barils/jour)	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
Exportations HH (% des exportations totales)	1.5	1.6	1.5	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6
Réserves officielles brutes (en milliards de dollars EU, fin de période)	110.2	143.1	148.9	161.0	171.4	188.3	206.9	226.4	247.4
En moins d'importations biens et services de l'année suivante	26.9	35.4	35.6	36.7	37.9	40.1	42.7	45.9	49.9
Dette brute de l'État (en % du PIB)	12.5	8.2	10.4	10.3	11.4	11.1	10.8	10.6	10.4
Dette extérieure (en % du PIB)	4.2	3.3	3.8	2.8	2.2	1.9	1.7	1.5	1.1

Sources: Autorités algériennes et estimations et projections des services FMI.

1/ En termes de dollars EU.

2/ En pourcentage de la masse monétaire de départ.

3/ Y compris l'impact de la restructuration financière de 2006 qui fait intervenir l'échange d'obligations d'État contre des créances bancaires sur les entreprises publiques.

Tableau 2. Algérie : Balance des paiements, 2007–15

	2007	2008	Est.	Projections					
			2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(en milliards de dollars EU, sauf indication contraire)									
Compte courant	30.6	34.5	0.4	13.4	15.7	17.2	18.2	19.2	20.7
Balance commerciale	34.2	40.6	7.8	19.7	22.8	24.4	24.9	24.6	24.9
Exportations, fab	60.6	78.6	45.2	57.6	62.5	65.4	67.4	68.5	69.8
Hydrocarbures	59.6	77.2	44.4	56.4	61.3	64.1	66.1	67.2	68.4
Variations de volume (en %)	-1.6	-3.4	-10.2	-1.6	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Variations de prix (en %)	12.9	34.2	-36.0	29.5	8.4	4.5	3.1	1.5	1.7
Autres	1.0	1.4	0.8	1.2	1.2	1.3	1.3	1.4	1.4
Importations, fab	-26.4	-38.0	-37.4	-37.9	-39.7	-41.0	-42.5	-43.9	-44.8
Variations de volume (en %)	14.8	34.6	12.6	-4.3	3.7	3.5	3.4	3.0	2.5
Variations de prix (en %)	11.0	7.1	-12.6	5.8	1.0	-0.3	0.3	0.4	-0.4
Services et revenu	-5.9	-8.9	-10.0	-8.8	-9.6	-9.8	-9.2	-7.9	-6.8
Services (net)	-4.0	-7.6	-8.7	-8.4	-8.8	-9.2	-9.7	-10.1	-10.2
Crédit	2.9	3.5	3.0	4.0	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2
Débit	-6.9	-11.1	-11.7	-12.3	-12.9	-13.3	-13.8	-14.3	-14.4
Revenu (net)	-1.8	-1.3	-1.3	-0.4	-0.8	-0.6	0.4	2.2	3.4
Crédit	3.8	5.1	4.7	4.0	4.0	4.2	5.5	7.4	8.9
Débit	-5.6	-6.5	-6.1	-4.4	-4.8	-4.8	-5.1	-5.2	-5.5
Paiements d'intérêts	-0.2	-0.2	-0.2	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1
Autres, y compris rapatriement des bénéfices	-5.4	-6.3	-5.9	-4.2	-4.6	-4.7	-5.0	-5.1	-5.4
Transferts (net)	2.2	2.8	2.6	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
Compte de capital	-1.1	1.2	3.5	1.2	0.2	0.2	0.7	0.8	0.8
Capital à moyen et long terme	0.6	1.9	3.8	2.6	1.6	1.6	2.1	2.2	2.2
Investissements directs (nets)	1.4	2.3	2.5	2.4	1.7	1.7	2.0	2.1	2.1
Prêts (net)	-0.8	-0.4	1.3	0.2	-0.1	-0.1	0.1	0.1	0.1
Tirages	0.5	0.8	2.2	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
Amortissement	-1.3	-1.3	-0.9	-0.6	-0.9	-0.9	-0.8	-0.6	-0.7
Capital à court terme et erreurs et omissions	-1.7	-0.7	-0.4	-1.4	-1.4	-1.4	-1.4	-1.4	-1.4
Solde global	29.6	35.7	3.9	14.6	16.0	17.3	18.9	20.0	21.4
Financement	-29.6	-35.7	-3.9	-14.6	-16.0	-17.3	-18.9	-20.0	-21.4
Réserves officielles (augmentations -)	-29.6	-35.7	-3.9	-14.6	-16.0	-17.3	-18.9	-20.0	-21.4
Pour mémoire :									
Solde du compte courant (en % du PIB)	22.8	20.2	0.3	8.5	9.3	9.6	9.7	9.8	10.1
Prix du brut algérien (dollar EU/baril) 1/	74.7	99.2	61.8	76.2	78.8	82.3	84.8	86.0	87.5
Réserves officielles brutes (milliards \$EU)	110.2	143.1	148.9	161.0	171.4	188.3	206.9	226.4	247.4
Idem, en mois d'importations année suivante	26.9	35.0	35.6	36.7	37.9	40.1	42.7	45.9	49.9
Dette extérieure brute (milliards \$EU)	5.7	6.0	5.3	4.5	3.7	3.4	3.2	2.9	2.3
Dont: court terme	0.6	1.3	1.3	0.9	1.0	1.2	1.1	1.1	1.1
Dette extérieure/exportations (en %)	8.9	7.3	10.9	7.3	5.5	4.8	4.4	3.9	3.1
Dette extérieure/PIB (en %)	4.2	3.5	3.8	2.8	2.2	1.9	1.7	1.5	1.1

Sources: Autorités algériennes et estimations et projections des services du FMI.

1/ Moyenne pondérée des données trimestrielles.

2/ Y compris l'allocation de DTS (1,7 milliard de dollars EU).

الملحق رقم 09:

عمليات الإدارة المركزية 2007-2015:

Tableau 3. Algérie : Synthèse des opérations de l'administration centrale, 2007-15 1/

	2007	2008	2009	Projections					
				2010	2011	2012	2013	2014	2015
(en milliards de dinars algériens)									
Recettes budgétaires et dons	3,688	5,191	3,675	4,503	5,075	5,455	5,852	6,206	6,578
Recettes hydrocarbures 2/	2,797	4,089	2,413	3,006	3,440	3,709	3,935	4,098	4,278
Recettes hors hydrocarbures	891	1,102	1,262	1,497	1,635	1,745	1,917	2,108	2,301
Recettes fiscales	767	965	1,146	1,331	1,451	1,549	1,705	1,888	2,074
Impôts sur le revenu et les bénéfices	258	332	462	625	705	783	871	960	1,055
Taxes sur les biens et les services	347	435	478	489	532	562	623	706	791
Droits de douane	133	165	170	176	170	155	157	164	164
Enregistrement et timbres	28	34	36	40	45	49	54	58	63
Recettes non fiscales	124	137	116	166	184	196	212	219	227
Dons	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Dépenses totales	3,114	4,191	4,225	4,956	5,514	5,612	5,589	5,766	6,001
Dépenses courantes	1,672	2,218	2,299	3,013	3,403	3,290	3,248	3,405	3,571
Dépenses personnel	629	827	880	1,330	1,502	1,368	1,303	1,372	1,447
Pensions des Mujahidins	102	103	131	147	147	147	147	147	147
Matériel et fournitures	94	112	113	159	168	177	186	197	210
Transferts courants	763	1,115	1,138	1,339	1,544	1,550	1,561	1,636	1,711
Paievements des intérêts	85	61	37	38	42	48	51	54	57
Dépenses d'investissement	1,442	1,973	1,926	1,943	2,111	2,322	2,341	2,360	2,430
Solde budgétaire	574	999	-550	-453	-439	-157	264	440	578
Comptes spéciaux	-19	-31	-7	0	0	0	0	0	0
Prêts nets par le Trésor	141	124	135	0	0	0	0	0	0
Solde primaire hors hydrocarbures	-2,298	-3,183	-3,067	-3,421	-3,837	-3,818	-3,621	-3,604	-3,642
Solde primaire	498	906	-654	-414	-397	-109	314	494	636
Solde hors hydrocarbures	-2,383	-3,244	-3,104	-3,459	-3,879	-3,866	-3,672	-3,658	-3,699
Solde global	413	844	-692	-453	-439	-157	264	440	579
Financement	-413	-844	692	453	439	157	-264	-440	-579
Intérieur	-303	-822	713	468	455	174	-247	-423	-561
Bancaire	-516	-978	76	-132	205	74	-347	-523	-661
Non bancaire	214	157	638	600	250	100	100	100	100
Étranger	-111	-23	-22	-15	-16	-17	-17	-17	-17
(en pourcentage du PIB)									
Recettes totales	39.6	47.2	36.3	38.4	38.4	37.8	37.5	37.1	36.6
Hydrocarbures	30.1	37.2	23.8	25.6	26.0	25.7	25.2	24.5	23.8
Hors hydrocarbures	9.6	10.0	12.5	12.8	12.4	12.1	12.3	12.6	12.8
Dont: recettes fiscales	8.2	8.8	11.3	11.3	11.0	10.7	10.9	11.3	11.6
Dépenses totales	35.2	39.5	43.1	42.2	41.8	38.9	35.8	34.4	33.4
Dépenses courantes	18.0	20.2	22.7	25.7	25.8	22.8	20.8	20.3	19.9
Traitements et salaires	6.8	7.5	8.7	11.3	11.4	9.5	8.3	8.2	8.1
Biens et autres services	2.1	2.0	2.4	2.6	2.4	2.2	2.1	2.1	2.0
Transferts courants	8.2	10.1	11.2	11.4	11.7	10.8	10.0	9.8	9.5
Service de la dette	0.9	0.6	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
Dépenses d'investissement	15.5	17.9	19.0	16.6	16.0	16.1	15.0	14.1	13.5
Solde global	4.4	7.7	-6.8	-3.9	-3.3	-1.1	1.7	2.6	3.2
(en pourcentage du PIB hors hydrocarbures)									
Recettes totales	70.7	86.6	53.8	59.6	60.6	59.5	58.4	57.0	55.7
Recettes hydrocarbures	53.6	68.2	35.3	39.8	41.1	40.4	39.3	37.6	36.2
Recettes hors hydrocarbures	17.1	18.4	18.5	19.8	19.5	19.0	19.1	19.4	19.5
Dont: recettes fiscales	14.7	16.1	16.8	17.6	17.3	16.9	17.0	17.3	17.6
Dépenses totales	62.8	72.5	63.9	65.6	65.8	61.2	55.8	53.0	50.8
Dépenses courantes	32.0	37.0	33.7	39.9	40.6	35.9	32.4	31.3	30.2
Dont: dépenses personnel	12.1	13.8	12.9	17.6	17.9	14.9	13.0	12.6	12.2
Dépenses d'investissement	27.6	32.9	28.2	25.7	25.2	25.3	23.4	21.7	20.6
Solde primaire hors hydrocarbures	-44.1	-53.1	-44.9	-45.3	-45.8	-41.6	-36.1	-33.1	-30.8
Solde global hors hydrocarbures	-45.7	-54.1	-45.4	-45.8	-46.3	-42.2	-36.7	-33.6	-31.3
Fonds de stabilisation du pétrole (milliards de dinars algériens)	3215.5	4280.0	4316.5	4448.9	4243.9	4170.3	4517.5	5040.9	5703.2
(en pourcentage du PIB)	34.6	38.9	42.6	37.9	32.1	28.9	28.9	30.1	31.8

Sources: Autorités algériennes estimations et projections des services du FMI.

1/ Sur une base caisse.

2/ Y compris les dividendes de Sonatrach.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: العربية

أ- الكتب

- 1- أحمد رشيد، إدارة التنمية والإصلاح الإداري، دار المعارف، القاهرة 1975.
- 2- فادية عبد السلام، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها، سلسلة قضايا التنمية، العدد 170، القاهرة.
- 3- أبو الحسن أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج 2، ط 1، ت 395 القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون ذكر السنة .
- 4- أرك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة ، 1988) .
- 5- د .إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي القاهرة ، دار النهضة العربية 1978.
- 6- اويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي ط 1 2007،.
- 7- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، جامعة القاهرة، 1995.
- 8- جايكومو لوشيانى ، مقدمة ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989.
- 9- جون كينث جالبرث ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 2000.
- 10- د .زكريا بيومي ، د .عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد السياسي نظرية التوزيع والتحليل الاقتصادي الكلي ، ج 2 القاهرة ، بدون ناشر ، 1993 .
- 11- د .حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي /ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1 بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

- 12- حسن محمد صالح، *تطور الصادرات السلعية المصرية*، معهد التخطيط القومي، القاهرة 1995.
- 13- مالك بن نبي، *شروط النهضة*، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق 1986.
- 14- د. مصطفى رشدي شيحة ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي ، نظرية التوزيع ، ج 2 الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ، 1994.
- 15- مصطفى حسني مصطفى ، *تطور نظرية الربح* ، ط 1 جامعة المنوفية ، 1995 .
- 16- سامي عفيفي، *تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية*، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
- 17- سعيد النجار ، *مقدمة في تاريخ الفكر الاقتصادي القاهرة* ، جامعة عين شمس، 1979.
- 18- د. عارف دليلة، *بحث في الاقتصاد السياسي*، ط 2 بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987 .
- 19- عبد اللطيف بن اشنهو، *الجزائر اليوم بلد ناجح، الجزائر*. 2009.
- 20- د. صالح صالح، *دور المنظمات الدولية في ادارة التحولات الاقتصادية العالمية*، دار الوفاء المنصورة، مصر. 2004.
- 21- د. صبحي تادرس و د. مدحت محمد العقاد . *مقدمة في علم الاقتصاد القاهرة* ، دار النهضة العربية ، 1983.
- 22- د. راشد البراوي ، *تطور الفكر الأقتصادي* ، ط 1 القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996.
- 23- د. رفعت المحجوب ، *الاقتصاد السياسي* ، ج 2 القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1982 .
- 24- تودج . بوشهولز ، *أفكار جديدة عن إقتصادييين راحلين* ، ترجمة نزيه الأفندي وعزة الحسيني القاهرة المكتبة الاكاديمية ، 1996 .

ب- الرسائل الجامعية

- 25- حامد عباس محمد المرزوك، اتجاهات الانفاق العام في الدولة، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة، 2008.
- 26- عابد عبد الكريم غريس، دور الدولة في الاقتصاد، رسالة ماجستير جامعة تلمسان.2008
- 27- صالح صالح، البترول والتبعية الاقتصادية، رسالة ماجستير، 1985.
- 28- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، تلمسان 2009/2010.

ج- البحوث ، الدراسات والمقالات

- 29- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.
- 30- أ.د صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، السجل العلمي لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، يناير 2004.
- 31- نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11 ، السداسي الأول 2007.
- 32- عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45 ص 175 شتاء 2009.
- 33- فادية عبد السلام، دراسة الاسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها، سلسلة قضايا التنمية، العدد 170، القاهرة
- 34- فرج عزت، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، البترول، الكويت العدد 2 .1995.
- 35- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2007.05.

د- النشرات والتقارير الرسمية

- 36- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي، ديسمبر 2008.
- 37- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي، 2010.

- 38- الفكر البرلماني: برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، الجزائر، العدد السادس، جويلية 2004.
- 39- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009.
- 40- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السادس الثاني، 2003.
- 41- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 42- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة 2006.2007.

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية:

- 1- Abdelkaderderbal, *theroleofhydrocarbons in algeria's, economi development* .lancaster university.1979.
- 2- A.R. Ghosh et al., "Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?", *Economic Issues*, No. 2 IMF, September 1996.
- 3- A. Saad-Filho, "Pro-poor monetary and anti-inflation policies: Developing alternatives to the new monetary policy consensus" (2004).
- 4- A. Chowdhury, "Poverty and the 'stabilisation trap' – Monetary policy", *Thematic Summary Report: Monetary Policy* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004).
- 5- A. Demiguç-Kunt and R. Levine, "Bank-based and market-based financial systems: Cross-country comparisons", *Policy Research Working Paper 2143* (the World Bank, Development Research Group, July 1999).
- 6- A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International

- Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006).
- 7- C.P. Chandrasekhar, *Thematic Summary Report: Financial Liberalisation* UNDP, Asia- Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004.
 - 8- E. Neumayer, "Does the 'resource curse' hold for growth in genuine income as well?", *World Development*, vol. 32, No. 10 (Elsevier, October 2004).
 - 9- IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), pp. 47-8; and N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 March 2005.
 - 10- J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", Bulletin Issue No. 4 (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm.
 - 11- J. Stiglitz, "We can now cure Dutch disease", *The Guardian* (18 August 2004).
 - 12- J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", Bulletin Issue No. 4 (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm.
 - 13- Mehlum, Halvor, Karl Moene and Ragnar Torvik. *Institutions and the resource Curse, Oslo, Institute of Economics, University of Oslo, 2005.*
 - 14- N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005).
 - 15- R. Levine, "Financial development and economic growth: views and agenda", *Journal of Economic Literature*, vol. 35, No. 2 June 1997.

- 16- S. Barnett and R. Ossowski, "Operational aspects of fiscal policy in oil-producing countries", IMF Working Paper WP/02/177 (2002).
- 17- S. Aybar and C. Lapavitsas, "Financial system design and the post-Washington consensus", in *Development Policy in the Twenty-first Century: Beyond the post-Washington consensus*, B. Fine, C. Lapavitsas and J. Pincus, eds. London: Routledge, 2001.
- 18- T.W. Woods, "Anatomy of a typical crisis", *Cycles, News and Views* (2007), which is available at: www.cyclesman.com/kindleberger.htm.
- 19- The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005).
- 20- The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006).

ثالثاً: المصادر باللغة الفرنسية

- 1- ABDELKADER SID AHMED. *L'industrialisation a partir des ressources naturelle. Publisud.1999. Tome 2.p19.*
- 2- A.MEBTOUL,"evolution des structures de l'économie algérienne1967/1980"Tome1,Alger,1981.
- 3- B.HAMEL, " *Système productif algérien et indépendance nationale* ",Tome2,OPU,Alger,1983.
- 4- C.PALLOIX,"Algérie :*industrialisation et financement lors des deux plans quadriennaux*", janvier 1979 ,I.S.E, Oran, Algérie.
- 5- CIA World Factbook - Version du Mars 11, 2011.

- 6- D.LIABES ,’’etude sur l’industrie privée.actualité du secteur privé industriel,1969/1979’’,MPAT-INEAP ,ALGER,juin1980.
- 7- Djoufelkit-Cottenet,femise recherche programme,cepn,univ-paris13 et paris 14. 2008.
- 8- G.D DEBERNIS,’’la prospective dans le tiers-monde :un mythe, revue tiers-monde,puf, paris,N°47,juillet-septembre 1971.
- 9- G.MUTIN, *Agriculture et dépendance alimentaire*, Revue Maghreb-Machrek, N°90, 1983.
- 10- H.BENISSAD,’’*la réforme économique en algérie*’’ OPU,Alger,1991.
- 11- J.C.KARSENTY, *la politique agricole algérienne*, revue maghreb-machrek, N°77,juiller-septembre1977.
- 12- Lotfi ramdani, La relance de l’industrie algérienne : une nouvelle vision pour de nouvelles Contraintes,univ-grenoble,2011.
- 13- M.ECREMENT ,’’indépendance politique et libération économique’’.ENAP/OPU/PUG,Alger1986.
- 14- M.TEHAMI ,’’ *Aspects économiques du commerce extérieur de l’Algérie en 1972* ’’,OPU, Alger.
- 15- M.E.BENISSAD, *’’lajustement structurel :Objectifs et expériences’’*, Alim-Editions ,1994.
- 16- Media Bank N35 mai 98 p6 et revue conjoncture N68 Algérie juillet 2000.
- 17- Notes de conjoncture du Ministère de l’Industrie et de la Restructuration ([http:// www.mir-algeria.org](http://www.mir-algeria.org)).

- 18- Rachid bendib.*l'Etat rentier en crise, éléments pour une économie politique de la transition en algérie.OPU.1^{er} edition.2006.*
- 19- Rabah Abdoune, un bilan du p.s.e en Algérie (94/98)1998.
- 20- Rapport du FMI n° 11/39, MARS 2011.
- 21- Revue conjoncture N67 ,Algérie, juillet 2000.
- 22- S.BEDRANI,*l'agriculture algérienne depuis 1966'*. Economica, paris. 1982.
- 23- S.MOUHOUBI, "*l'Algérie à l'heure des réformes économiques* ", Alger,1998.
- 24- Samir BELL. *essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en terme de régulation*".thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011.
- 25- T.BENHOURIA ET J.BENAMRANE , *agriculture et développement en Algérie* SNED , Alger , 1980.
- 26- Y. Benabdallah.. *L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?* CREAD Alger.2006.
- 27- Y. BENABDALLAH et autres . *L'ALGERIE ENTRE BENEDICTION ET MALEDICTION DES RESSOURCES*. FEM I S E R E S E A R C H P R O G R A M M E 2006-2007.univ-paris12 et univ-paris13.

رابعاً: مصادر الانترنت

- 1- www.imf.org؛صندوق النقد الدولي
- 2- www.ons.dz.الديوان الوطني للإحصائيات
- 3- www.unido.org.المنظمة العالمية للتنمية الصناعية
- 4- www.unctad.org.منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة

- 5- www.banquemonial.org مجموعة البنك الدولي
- 6- www.mipi.dz. وزارة الصناعة الجزائرية
- 7- www.aoad.org المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- 8- www.minagri.dz وزارة الزراعة الجزائرية
- 9- www.cnuCED.dz المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- 10- www.faostat.fao.org قاعدة البيانات لمنظمة التغذية والزراعة
- 11- www.bank-of-algeria.dz بنك الجزائر

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
54	المؤشرات الاقتصادية من 2004 إلى 2007.
55	نسبة نمو أهم القطاعات الاقتصادية 2004-2007
57	تطور الناتج الداخلي الخام 2003-2006.
58	تطور القيمة المضافة 2002-2006.
61	معطيات المنتدى الاقتصادي (موقع الجزائر 2008-2009).
64	تطور القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الاستعمارية 50-58.
67	تطور الاستثمار العمومي السنوي وحصة الصناعة بين 1963/1973
68	توزيع الاستثمارات العمومية من خلال المخطط الثلاثي 1967/1969
71	توزيع الاستثمارات العمومية بين 1970-1977
73	توزيع الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي
76	تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1970 و 1977
80	تطورات قطاع التجارة الخارجية بين 1963-1980
83	تطور بعض المجمعات الاقتصادية الكلية من 1967/1978
88	توزيع الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول 1980-1984
91	تطور بعض المجمعات الاقتصادية الكلية 1982 - 1989
98	تطور التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري 1993 - 1997
99	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي 1994-1999
103	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية 1990-1999
103	تطور مؤشرات المديونية 1990-1997
104	الميزان التجاري 1993-1999
104	تطور احتياطات الصرف 93-2000 باستثناء الذهب
106	تطور نسبة النمو الاقتصادي 2000-2004
108	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
115	المقومات الجغرافية للقطاع الزراعي
117	الحبوب. تطور المؤشرات Tx, Tm, R من 1990 إلى 2010
120	قياس درجة تبادلية فرع الحليب وفق المؤشرات TM.TX.R
122	مؤشرات Tx, Tm, R. 1990-2010
124	درجة تبادلية فرع الكروم وفق مؤشري TM, TX
127	حساب مؤشر TX خلال الفترة 1990-2010 لفرع التمور
129	تطور مؤشرات Tx, Tm, R. لمجموع القطاع الفلاحي 1990-2010
132	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة / الفروع

134	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة وفي الاقتصاد
136	تطور القطاع الصناعي العمومي 2006-2000
137	معدل نمو الإنتاج الصناعي 2011-2003
139	التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الخام
146	تطور PIB 2008-1994
147	مساهمة المحروقات في بنية الناتج الداخلي الخام
148	النمو خارج قطاع المحروقات (نسب 2007-2001)
148	التوزيع القطاعي للنتائج الداخلي الخام في الجزائر سنة 2005
149	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نسب مئوية 2008-1990)
150	مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية
151	تطور الإنتاج الصناعي 2008-1990
152	تطور الإنتاج الصناعي حسب الفروع 2007-1990
152	تطور معدلات استخدام قدرات الإنتاج حسب فروع النشاط (2004-1989)
153	بنية الفائض الصناعي (2003-1989)
154	السحب على المكشوف للمؤسسات العامة (1992-2001 مليار دينار).
155	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب القطاعات
157	التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر
176	السيناريو المرجعي للأجل المتوسط 2015-2009
180	مؤشرات المتانة المالية للجزائر 2010-2005

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
28	أنموذج سولتر و سوان للعبة الهولندية
46	البدايل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط من خلال متغيرات التجارة الخارجية
106	تطور معدلات النمو والبطالة 2004-2000
116	تطور الصادرات ، الواردات، الإنتاج للحبوب 2010-1990
119	تطور إنتاج وواردات الحليب 2010-1990
121	تطور إنتاج واستيراد البقول الجافة 2010-1990
123	تطور إنتاج وتصدير الخمر 2010-1990
126	تطور إنتاج وتصدير التمور 2010-1990
128	صادرات، واردات، إنتاج مجموع القطاع الزراعي 2010-1990
141	بنية النمو في الناتج المحلي الخام
164	نسب معدل البطالة 2009-2001
165	بنية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2010-2005
166	تطورات معدلات التضخم 2010 - 2007
167	إدارة الكتلة النقدية 2010 - 2008
168	رصيد الميزانية الإجمالية خارج المحروقات ، النفقات الاستثمارية الجارية والأجور 2010-2005
169	تطور أسعار الصرف (TCEN-TCER-US/DA)، الحساب الجاري والاحتياطات الأجنبية 2010-2005
172	حصيلة موارد المحروقات، رصيد الميزانية خارج المحروقات، الموارد الجبائية خارج المحروقات 2010-2005
174	تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي مع سعره التوازني 2015-1970
177	الضغط الجبائي الإجمالي على المؤسسات 2010
178	وضع الميزانية العامة خلال المدى المتوسط 2015-2006
182	الاستثمار الأجنبي المباشر 2010-2003
205	الجهاز الوطني للابتكار

الفهرس

الفهرس

i.....	المقدمة العامة
7	الفصل الأول : الربيع ونظرية العلة الهولندية : الإطار المفاهيمي
7	تمهيد
8	المبحث الأول :التأسيس النظري للربيع
8	المطلب الأول: الربيع، المفهوم والنشأة
8	الفرع الأول: مفهوم الربيع
9	الفرع الثاني: تاريخ نشأة الربيع
10.....	المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للربيع
10.....	الفرع الأول: الربيع عند التجاريين
10.....	الفرع الثاني: الربيع عند الطبيعيين
11.....	الفرع الثالث: الربيع عند الكلاسيك
11.....	أولاً: الربيع حسب ادم سميث
12.....	ثانياً: الربيع عند ديفيد ريكاردو
16.....	الفرع الرابع: الربيع حسب كارل ماركس
17.....	الفرع الخامس: الربيع حسب النيوكلاسيك
19.....	المطلب الثالث: مصادر الربيع
19.....	الفرع الأول: ربيع المصادر الطبيعية
20.....	الفرع الثاني: ربيع الموقع
20.....	الفرع الثالث: ربيع الاحتكار أو ربيع الندرة
21.....	الفرع الرابع: ربيع المقدرة الشخصية(رأس المال البشري)

- 21..... الفرع الخامس:الريع الحضري(الازدهار الاقتصادي)
- 22..... الفرع السادس:الريع الناشئ من أرباح الأسهم والسندات(حقيبة الدخل)
- 23..... الفرع السابع:الريع الناشئ من تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم
- 23.....المطلب الرابع :أشباه الريع
- 25.....المبحث الثاني: نقمة الموارد الطبيعية (الداء الهولندي)
- 25.....المطلب الأول: إثبات وجود الظاهرة
- 26..... الفرع الأول: تعريف لعنة الموارد
- 26..... الفرع الثاني: الداء الهولندي
- 26..... الفرع الثالث: بعض الدراسات التجريبية التي تثبت وجود الظاهرة
- 27.....المطلب الثاني: النموذج الرياضي لسولتر وسوان
- 28..... الفرع الأول: أثر الإنفاق
- 29..... الفرع الثاني: أثر تحويل الموارد
- 29..... الفرع الثالث: أثر التغيير في النفقات
- 29.....المطلب الثالث: تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي
- 33.....المطلب الرابع: الداء الهولندي وعلاقته بسعر الصرف والنمو الاقتصادي
- 33..... الفرع الأول: علاقته بسعر الصرف
- 36..... الفرع الثاني: علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال قنوات الاقتصاد الكلي
- 36.....أولاً: عدم إمكانية الاستمرار في الاقتراض من الخارج
- 36.....ثانياً: النمو المفرط في الائتمان
- 36.....ثالثاً: آثار المزاحمة
- 38.....المبحث الثالث: أساليب وأدوات التخلص من الداء الهولندي

- 38.....المطلب الأول: أدوات السياسة العامة للاقتصاد الكلي في ظل الطفرة النفطية.
- 38.....الفرع الأول: السياسة العامة للاقتصاد
- 39.....الفرع الثاني: السياسة النقدية
- 41.....الفرع الثالث: السياسة المالية
- 44.....الفرع الرابع: صناديق النفط
- 45.....المطلب الثاني: أساليب التخلص من آثار الداء الهولندي
- 45.....الفرع الأول: البدائل المتاحة للدول المصدرة للنفط
- 48.....الفرع الثاني: احتواء الداء الهولندي
- 49.....الفرع الثالث: تخطي الداء الهولندي
- 51.....خلاصة الفصل:
- 52.....الفصل الثاني : تطور وأداء الاقتصاد الجزائري
- 52.....تمهيد:
- 53.....المبحث الأول: لمحة عامة حول الجزائر
- 54.....المطلب الأول: بعض المعطيات الكمية حول الجزائر
- 54.....الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية
- 55.....الفرع الثاني: نسبة النمو لأهم القطاعات الإستراتيجية
- 55.....الفرع الثالث: البنية التحتية
- 56.....الفرع الرابع: مؤشرات القطاع البنكي
- 56.....الفرع الخامس: تطور الناتج الداخلي الخام 2003-2006 :
- 57.....الفرع السادس: تطور القيمة المضافة
- 59.....المطلب الثاني: معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي حول الجزائر

- الفرع الأول: تصنيف الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر خارج قطاع
 المحروقات من حيث طبيعة النشاط وحجم التواجد.....59
- الفرع الثاني: معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي حول الجزائر.....60
- المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري أواخر الفترة الاستعمارية وبداية سنوات الاستقلال 63
- المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية.....63
- المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.....65
- المبحث الثالث: التحليل القطاعي للاقتصاد الجزائري(1971-1980).....70
- المطلب الأول: أداء وتطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1971-1980.....71
- المطلب الثاني: أداء وتطور القطاع الزراعي خلال الفترة 1970-1980.....74
- الفرع الأول: تحليل البنية القانونية للقطاع الزراعي.....75
- المطلب الثالث: قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1980).....78
- المطلب الرابع: تحليل وتقييم الفترة (1963-1980).....82
- المبحث الرابع: الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1990.....87
- المطلب الأول: تقييم الفترة ما قبل الإصلاحات (1980-1989).....87
- الفرع الأول: الأزمات الملازمة للفترة.....89
- الفرع الثاني: ردود الفعل الملازمة للازمات من أصحاب القرار.....90
- المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1990-1999).....92
- الفرع الأول: نتائج الصدمة البترولية 1986 على الاقتصاد.....92
- الفرع الثاني: التوجه نحو اقتصاد السوق.....93
- الفرع الثالث: التبرير النظري لاختيار اقتصاد السوق.....93
- الفرع الرابع: الإصلاحات الاقتصادية التي وضعت حيز التنفيذ.....94
- أولا: إصلاح على مستوى الأسعار.....95

95.....	ثانيا: إصلاح القطاع التجاري، خاصة التجارة الخارجية
95.....	ثالثا: إصلاح قانون الاستثمار
95.....	رابعا: إصلاح بنكي
96.....	خامسا: إصلاح على مستوى تسيير المؤسسات
96.....	سادسا: إصلاح جبائي
97.....	الفرع الخامس: برنامج التعديل الهيكلي
100.....	الفرع السادس: تقييم الإصلاحات
100.....	أولا: من الجانب الاجتماعي
102.....	ثانيا: تقييم الإصلاحات الهيكلية من جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي
105.....	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ما بعد الفترة 2000 :
105.....	الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
107.....	أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
107.....	ثانيا: برنامج تشجيع الاستثمار الخاص
107.....	ثالثا: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
107.....	الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009
110.....	خلاصة الفصل
111.....	الفصل الثالث : تأثير الربيع النفطي على الاقتصاد الجزائري
111.....	تمهيد
112.....	المبحث الأول: القطاع الزراعي
112.....	المطلب الأول: التبادلية ومتغيرات التجارة الخارجية
112.....	الفرع الأول: السلع التبادلية والغير تبادلية

- 113.....الفرع الثاني: السلع التبادلية على الهامش
- 114.....الفرع الثالث: المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية
- 114.....المطلب الثاني: قياس تبادلية فرع الواردات
- 115.....الفرع الأول: الحبوب
- 115.....أولاً: إنتاج، صادرات وواردات فرع الحبوب.
- 117.....ثانياً: قياس درجة تبادلية فرع الحبوب وفق مؤشرات (R ;TX ;TM)
- 118.....الفرع الثاني: فرع الحليب بأنواعه
- 118.....أولاً: إنتاج وواردات الحليب
- 120.....ثانياً: قياس درجة تبادلية فرع الحليب وفق مؤشرات (TM ;R)
- 120.....الفرع الثالث: فرع الحبوب الجافة
- 120.....أولاً: إنتاج وواردات الحبوب الجافة
- 122...ثانياً: قياس درجة تبادلية قطاع البقول الجافة وفق مؤشرات (TX ;TM ;R)
- 122.....المطلب الثالث: قياس معدل تبادلية فرع الصادرات
- 123.....الفرع الأول: فرع الكروم
- 123.....أولاً: إنتاج وصادرات خمور
- 124.....ثانياً: قياس درجة تبادلية فرع الكروم وفق مؤشرات (TX ;TM)
- 125.....الفرع الثاني: فرع التمور
- 125.....أولاً : إنتاج وصادرات التمور
- 127.....ثانياً: قياس معدل تبادلية فرع التمور وفق مؤشرات TX
- 128.....المطلب الرابع: درجة تبادلية مجموع القطاع الزراعي
- 128.....الفرع الأول: إنتاج، صادرات وواردات مجموع منتجات القطاع الزراعي

الفرع الثاني: قياس درجة تبادلية مجموع القطاع الزراعي وفق مؤشرات (TX ;TM ;R).....	129
المبحث الثاني: القطاع الصناعي	131
المطلب الأول: واقع ومميزات الصناعة الجزائرية	131
المطلب الثاني: أداء القطاع الصناعي.....	135
الفرع الأول: معدل النمو.....	135
الفرع الثاني: مؤشر القيمة المضافة	137
المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في بنية الناتج الإجمالي الخام، وطبيعة استغلال الموارد داخل القطاع.....	138
الفرع الأول: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام	138
الفرع الثاني: استغلال الموارد داخل القطاع الصناعي(العمومي والخاص) خلال فترة 2009-2010:.....	143
المبحث الثالث: تأثير الربيع النفطي على التركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري(تحليل ظاهرة الانحلال الصناعي)	146
المطلب الأول: نمو اقتصادي مهيم عليه من قبل المحروقات.....	146
المطلب الثاني: تحليل انحلال التصنيع	151
المطلب الثالث: مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي	156
خلاصة.....	161
الفصل الرابع : الآفاق والتوقعات المستقبلية والإستراتيجية البديلة	162
تمهيد:	162
المبحث الأول: تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة	163
المطلب الأول: الاتجاه العام لوتيرة النمو الاقتصادي.....	163
الفرع الأول: استمرار هيمنة المحروقات على النمو.....	163

- 164..... الفرع الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية(2008-2010).....
- 164..... أولا: النمو الاقتصادي.....
- 165..... ثانيا: معدل التضخم.....
- 167..... الفرع الثالث: دعم القطاعات خارج المحروقات وفق السياسة المالية التوسعية.....
- 168..... الفرع الرابع: أسعار الصرف والحساب الجاري.....
- 168..... أولا: ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية في 2010.....
- ثانيا: فائض في الحساب الجاري نتيجة الزيادة في قيمة الصادرات (المحروقات)
- 168..... سنة 2010.....
- المطلب الثاني: توقعات السياسات الاقتصادية على المدى القصير (دعم النمو ومعالجة
- 170..... الضغوط التضخمية).....
- الفرع الأول: عودة النمو للاقتصاد العالمي يعزز قطاع المحروقات في الجزائر كما
- 170..... يزيد من الإنفاق على باقي القطاعات الأخرى.....
- أولا: الارتفاع المتواصل لأسعار النفط يحسن من وضعية التوازنات الخارجية
- 170..... والمالية للجزائر.....
- ثانيا: مواصلة دعم النمو واتخاذ التدابير المالية.....
- 171.....
- الفرع الثاني : اتجاهات السياسة المالية.....
- 171.....
- أولا: اتجاهات النفقات.....
- 171.....
- ثانيا: استمرارية العجز الموازني.....
- 172.....
- الفرع الثالث: رد فعل السلطات العمومية.....
- 173.....
- أولا: اتجاه السياسة الاقتصادية نحو الترشيد المالي.....
- 173.....
- ثانيا: التنفيذ المستمر للاستثمارات العامة من اجل تعزيز إمكانيات النمو خارج قطاع
- المحروقات.....
- 173.....
- الفرع الرابع: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.....
- 173.....

- 173.....أولاً: امتصاص السيولة والضغوط التضخمية
- ثانياً: استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند مستوى قريب من سعره
- 174.....التوازني
- 175.....المطلب الثالث: التحديات والإصلاحات في المدى المتوسط
- 175.....الفرع الأول: التوقعات على المدى المتوسط
- 175.....أولاً: نمو بعض القطاعات وتباطؤ البعض الآخر
- ثانياً: استمرار الارتفاع في أسعار المحروقات يعطي توقعات مالية إيجابية
- 176.....الفرع الثاني: مخطط عمل السلطات الاقتصادية
- 176.....أولاً: محاولة تخفيض التبعية لقطاع المحروقات
- ثانياً: الإصلاحات المالية المستهدفة
- 179.....ثالثاً: تعزيز النظام المالي
- 181.....رابعاً: الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد
- 183.....المبحث الثاني: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي
- 184.....المطلب الأول: سياسة المشتريات
- 189.....المطلب الثاني: سياسة المعرفة
- 193.....المطلب الثالث: إدارة العوائد النفطية
- 195.....المطلب الرابع: الدروس المستخلصة من التجربة النرويجية والمقترحة للجزائر
- 198.....المبحث الثالث: إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري (الخيار الصناعي)
- 199.....المطلب الأول: العوامل التي تلح على ضرورة تطبيق إستراتيجية صناعية
- 199.....المطلب الثاني: أسس الإستراتيجية الصناعية
- 200.....المطلب الثالث: المحاور التي تمسها الإستراتيجية الصناعية المقترحة
- 201.....الفرع الأول: إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها:

201.....	الفرع الثاني: التركيز على صناعات معينة للتصدير
203.....	الفرع الثالث: تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات
203.....	الفرع الرابع: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية
206.....	الفرع الخامس: التخطيط والتنظيم الكفاء للقطاعين الصناعي والتصدير
207.....	المطلب الرابع: تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة
207.....	الفرع الأول: الجمارك
208.....	الفرع الثاني: التمويل والتأمين على الصادرات
209.....	الفرع الثالث: سعر الصرف
211.....	الفرع الرابع: الرقابة على الجودة
213.....	خلاصة:
214.....	الخاتمة العامة
218.....	الملاحق
227.....	قائمة المراجع
236.....	قائمة الجداول
238.....	قائمة الأشكال
239.....	الفهرس

الملخص:

إن حضور الربيع النفطي وزيادة تدفق المداخيل البترولية الناتج عن الارتفاع الغير المسبوق لأسعار النفط، سبب ذلك آثار قطاعية وهيكلية على الاقتصاد الوطني، حيث توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي والإحصائي إلى وجود آثار معقدة أخرت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد، خاصة قطاع السلع القابلة للتداول الدولي مما انعكس سلبا على أداء القطاع الزراعي والصناعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الربيع النفطي، العلة الهولندية.

Résumé :

L'existence de la tente pétrolière et l'accroissement des recettes pétrolière du récentes variations du prix du pétrole à provoquée des impactes sectoriels et structurelles sur l'économie nationale.

Les résultats de la partie analytique et statistique de l'étude a montré qu'il exister d'effets complexes sur l'activité économique qui a retardé la croissance dans d'autres secteurs de l'économie surtout le secteur des bien négociables internationaux.

Mots clés : économie algérienne, secteur agricole, secteur industriel, rente pétrolière, syndrome hollandais.

Abstract:

The flow increasing of oil revenues resulting from the unprecedentes rise in oil prices caused many effects in structure of the national economy.

Where the results of the stady in the analytical and statistical part show the presence of complex effects delayed the growth in many parts of the economy, especially in the sector of international tradable goods.

Key words : algerian economy, the agricultural sector, the industrial sector, oil rents, dutch disease.